



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: مالية، بنوك وتأمينات

العنوان

دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية 1980-2019

من إعداد:

أعمر عبد الحميد

المناقشة بتاريخ 2021/07/13 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر (أ)	د. هنرشي طارق
مقررا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر (أ)	د. بن مسعود عطاالله
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر (أ)	د. شيبوط سليمان
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر (أ)	د. بن خليف طارق
ممتحنا	جامعة الأغواط	أستاذ محاضر (أ)	د. سعيداني محمد
ممتحنا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	د. قمان مصطفى

السنة الجامعية: 2020 / 2021



Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa



Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department Financial science and accounting

PhD Thesis Third Phase

Division: Finance and Accounting

Specialty: Financial, Banking and Insurance

Title:

The role of situational economic policies in achieving economic stability in Algeria An Analytical econometric study (1980-2019)

**Prepared by:
Amor Abdelhamid**

Discussed and publicly approved on 13/07/2021 By the committee composed of:

Hazerchi Tarek	Professor Lecturer Class (A)	University of Djelfa	President
Benmessaoud Attallah	Professor Lecturer Class (A)	University of Djelfa	Rapporteur
Chiboute Slimane	Professor Lecturer Class (A)	University of Djelfa	Examiner
Benkhelif Tarek	Professor Lecturer Class (A)	University of Djelfa	Examiner
Sidani Mohamed	Professor Lecturer Class (A)	University of Laghouat	Examiner
Gamane Mostapha	Professor Lecturer Class (A)	University of M'Sila	Examiner

University Year: 2020/2021

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي علمنا وألهمنا وشق أبصارنا
وأسماعنا وحرك أيدينا
فأقلامنا ووقفنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.
أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ
المشرف الدكتور بن مسعود عطاالله على إرشاداته
وتوجيهاته القيمة في سبيل انجاز هذا العمل في أحسن
الظروف وفي أجود إخراج شكلا ومضمونا.
كما أتقدم لأعضاء لجنة التكوين ولجنة المناقشة كل
باسمه ومقامه بالشكر الجزيل والامتنان على قبول تقييم
هذا العمل ومناقشته وإثرائه.
والشكر موصول إلى كل أساتذتي الكرام بكلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة
الجلفة وإلى كل من قدم لي يد العون والنصح وإلى كل
من حفزني وساعدني ولو بكلمة والحمد والشكر لله
قبله وبعده.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا النهار إلا بطاعتك ولا
تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا
تطيب الجنة إلا برويتك

الله جل جلاله

إلى من علمني العطاء بدون انتظار... من أحمل اسمه بكل
افتخار

أبي العزيز أطل الله في عمره

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه

إلى روح أخي عبدالقادر مهدي رحمه الله وأسكنه
الفردوس الأعلى

وإلى روح الزميل والأخ الدكتور مخلوف نذير رحمه الله
وأسكنه الفردوس الأعلى

إلى أبنائي وزوجتي التي صبرت معي لأكمل هذا العمل

إلى جميع أفراد عائلتي إخوتي أخواتي سندي في الدنيا

وأصدقائي وأحبائي وكافة أساتذتي الكرام

أهديهم ثمرة جهدي

عالجت هذه الدراسة موضوع دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2019، حيث اهتمت في الجانب النظري إلى توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي وكذا أهم النظريات المفسرة للعلاقة بينهما، أما في الجانب التطبيقي فهدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام وعرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك حسب نموذج سانت لويس، من خلال الاعتماد على طرق القياس الاقتصادي وذلك بفحص استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور وتطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك و اختبار غرانجر للسببية بين المتغيرات، وفي الأخير تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ .VECM

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام وعرض النقود من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى، إضافة إلى أن الإنفاق العام وعرض النقود يؤثران بالإيجاب على الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، عرض النقود، الاستقرار الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، نموذج شعاع تصحيح الخطأ.

Abstract:

This study treated the subject of The role of situational economic policies in achieving economic stability in Algeria An Analytical econometric study during the period (1980-2019), in the theoretical part the cared to clarify the most important concepts related to economic policy and the economic stability, as well as the most important theories explaining the relationship between them. However, the empirical study aims to analyse and measure the impact of public expenditure and money supply on economic growth, in Algeria as the model of St. Louis, using one economic measurement methods through the use of testing the stationarity of data and the use of both Dicky Fuller augmented and and use the test Johansson's co-integration and Granger causality test and applying Vector Error Correction Model (VECM).

The study reached several important results of which is cointegration relationship between public expenditure and money supply and economic growth, in addition to public expenditure and money supply positively affects the rate of economic stability.

Keywords: public expenditure, money supply, economic stability, Algerian economy, Vector Error Correction Model (VECM).

Résumé

Cette étude a traité le thème du rôle des politiques économiques conjoncturelles dans la réalisation de la stabilité économique en Algérie, une étude standard au cours de la période 1980-1980, où elle s'est concentrée sur le côté théorique pour clarifier les concepts les plus importants liés à la politique économique et les indicateurs de la stabilité économique, ainsi que les théories les plus importantes expliquant la relation entre elles. Dans le côté pratique, l'étude visait à analyser et mesurer l'impact des dépenses publiques et de la masse monétaire sur la croissance économique en Algérie, selon le modèle de St. Louis, en s'appuyant sur des méthodes de mesure économiques en examinant la stabilité des séries chronologiques à l'aide du test développé de Dickey Fuller et en appliquant le test de Johansson pour la co-intégration et le test de Granger pour la causalité entre les variables, et dans la dernière Estimation de la relation de long terme en utilisant le Modèle de rayon corrigé par erreur VECM.

L'étude a abouti à plusieurs résultats dont le plus important est l'existence d'une relation de co-intégration entre les dépenses publiques et la masse monétaire d'une part et le taux de croissance économique d'autre part, outre le fait que les dépenses publiques et la masse monétaire affecte positivement la stabilité économique.

Mots clés : dépenses publiques, masse monétaire, stabilité économique, économie algérienne, Modèle Vectoriel à Correction d'Erreurs (VECM).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الاهداء
	الشكر والتقدير
	ملخص
I	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
XI	فهرس الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات الاقتصادية الظرفية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: نظرية السياسات الاقتصادية الكلية
03	المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية
07	المطلب الثاني: أهداف وقيود السياسة الاقتصادية
09	المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية
32	المبحث الثاني: دور نماذج الاقتصادية في إعداد السياسات الاقتصادية الكلية
32	المطلب الأول: تشكيل السياسات الاقتصادية الكلية
39	المطلب الثاني: اللائيقن والسياسات الاقتصادية الكلية
42	المبحث الثالث: دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
42	المطلب الأول: النموذج الكينزي ذو السعر الثابت وفي ظل اقتصاد مغلق نموذج IS-LM
49	المطلب الثاني: النموذج الكينزي ذو السعر الثابت وفي اقتصاد مفتوح
58	المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الظرفية في إطار نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي
69	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

الفصل الثاني : الاطار النظري للنمو والاستقرار الاقتصادي في ظل التوجهات الفكرية المختلفة	
71	تمهيد
72	المبحث الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي
72	المطلب الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي
75	المطلب الثاني: تفسير الاستقرار الاقتصادي في المدارس الفكرية
86	المطلب الثالث: اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والخارجي
90	المبحث الثاني : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
90	المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي وأهم محدداته
94	المطلب الثاني : مفهوم البطالة، أسباب حدوثها وأهم أنواعها
101	المطلب الثالث: مفهوم التضخم، أسباب حدوثه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية
110	المبحث الثالث : النظريات النمو الاقتصادي
110	المطلب الأول: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي
129	المطلب الثاني: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نماذج النمو الذاتي)
136	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسياسات الطرفية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019	
138	تمهيد
139	المبحث الأول : تغيرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)
139	المطلب الأول : تطور السياسة الانفاقية
150	المطلب الثاني : تطور السياسة الضريبية خلال الفترة 1980-2019
161	المطلب الثالث: تطور السياسة الائتمانية (1980-2019)
168	المبحث الثاني: تطور ادوات السياسة النقدية في الجزائر
169	المطلب الأول: تحليل مسار السياسة النقدية في الجزائر من خلال تتبع تطور الكتلة النقدية ومكوناتها
180	المطلب الثاني: تطور معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني في الجزائر
184	المطلب الثالث: سياسة السوق المفتوحة في الجزائر

فهرس المحتويات

189	المبحث الثالث: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)
189	المطلب الأول: النمو الاقتصادي
197	المطلب الثاني: البطالة
205	المطلب الثالث: التضخم
214	خلاصة الفصل
الفصل الرابع : الدراسة القياسية لأثر السياسة الاقتصادية الظرفية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر	
216	تمهيد
217	المبحث الأول: الانحدار واستقرارية السلاسل الزمنية
217	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي
218	المطلب الثاني: الانحدار الخطي (طريقة المربعات الصغرى العادية)
228	المطلب الثالث: استقراري السلاسل الزمنية
240	المبحث الثاني : التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ
240	المطلب الأول : التكامل المتزامن
246	المطلب الثاني : اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي
264	المطلب الثالث: دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة التباين واختبارات السببية
271	المبحث الثالث : قياس أثر السياسة المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر
271	المطلب الأول: تحديد معطيات الدراسة و مصادرها
273	المطلب الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات
279	المطلب الثالث : تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة
290	خلاصة الفصل
292	الخاتمة
303	قائمة المراجع
322	الملاحق

قائمة الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
06	أنواع السياسات الاقتصادية	(01-01)
32	مقارنة الآثار الاقتصادية للسياسات التجارية الدولية	(02-01)
53	فعالية السياسات الاقتصادية حسب طبيعة نظام الصرف	(03-01)
54	مبدأ الفعالية - قاعدة مندل -	(04-01)
55	أثر السياسة الاقتصادية على التوازن الداخلي والخارجي	(05-01)
58	قاعدي مندل و TINBERGEN	(06-01)
140	تطور النفقات العامة في الجزائر (1980-2019)	(01-03)
142	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز كنسبة من النفقات الاجمالية وإجمالي الناتج المحلي (1980-2019)	(02-03)
147	هيكل نفقات التسيير كنسبة من النفقات الاجمالية (2006-2019)	(03-03)
149	هيكل نفقات التجهيز (2013-2019)	(04-03)
150	تطور الإيرادات الاجمالية والضريبية (1980-2019)	(05-03)
157	تطور هيكل الجباية العادية (1997-2019)	(06-03)
159	تطور معدلات الضغط الضريبي في الاقتصاد الجزائري (1980-2019)	(07-03)
161	تطور المديونية الخارجية للجزائر (1980-2018)	(08-03)
163	تطور هيكل المديونية الخارجية للجزائر حسب احوال الاستحقاق (1980-2019)	(09-03)
165	تطور ابرز مؤشرات المديونية الخارجية خلال الفترة (1994-2004)	(10-03)
167	تطور الدين العام الداخلي خلال الفترة (1997-2018)	(11-03)
183	تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2001-2019)	(12-03)
190	تطور قيم ومعدلات النمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي (1980-2019).	(13-03)
195	تطور قيم ومعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات (1997-2019)	(14-03)
198	تطور معدلات البطالة للفترة (1980-2019)	(15-03)
205	تطور أهم المؤشرات النقدية بما فيها معدل التضخم (1980-2019)	(16-03)
239	القيم الحرجة لاختبار KPSS	(01-04)
276	نتائج اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة عند المستوى	(02-04)

فهرس الجداول

277	نتائج اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	(03-04)
278	درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	(04-04)
279	تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR	(05-04)
279	نتائج اختبار السببية لـ Granger	(06-04)
281	تحديد عدد درجات التأخير للعلاقة بين LM2 و LDEP , LPIB	(07-04)
281	نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات LM2 , LDEP , LPIB	(08-04)
283	نتائج تقدير نموذج VECM في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة	(09-04)
284	السببية القصيرة الأجل	(10-04)
288	تجزئة التباين	(11-04)

قائمة الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
27	الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية	(01-01)
27	الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية في ظل اقتصاد دولة كبيرة	(02-01)
28	فعالية سياسة الرسوم الجمركية نسبة الى مستوى الرسم الجمركي	(03-01)
29	اثر الرسم الجمركي في اقتصاد دولة صغيرة	(04-01)
31	الآثار الاقتصادية لنظام الحصص	(05-01)
35	التعظيم في نموذج السياسات الاقتصادية	(06-01)
39	المجمعات المشكلة للنموذج القياسي	(07-01)
43	اشتقاق منحنى IS	(08-01)
44	اشتقاق منحنى LM	(09-01)
45	اشتقاق منحنى IS –LM	(10-01)
47	فعالية السياسة النقدية	(11-01)
49	اشتقاق منحنى التوازن الخارجي	(12-01)
55	أثر السياسة الاقتصادية على التوازن الخارجي	(13-01)
57	: تخصيص السياسات الاقتصادية الكلية في حالة كساد داخلي / عجز خارجي	(14-01)
57	تخصيص السياسات الاقتصادية الكلية في حالة تضخم داخلي / فائض خارجي	(15-01)
95	العاطلون عن العمل	(01-02)
97	حرجة الأفراد بين المجالات الثلاثة للعمل	(02-02)
99	البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية	(03-02)
129	عوامل النمو الاقتصادي الداخلي	(04-02)
134	العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الضريبة	(05-02)
142	تطور اجمالي النفقات العامة (1980-2019)	(01-03)
145	هيكل النفقات الاجمالية (1980-1989)	(02-03)
146	هيكل النفقات الاجمالية (1990-1999)	(03-03)
147	هيكل النفقات الاجمالية (1990-1999)	(04-03)
149	هيكل نفقات التسيير كنسبة من النفقات الاجمالية (2006-2019)	(05-03)
152	الاتجاه العام لتطور الايرادات الضريبية الاجمالية (1980-2019)	(06-03)
153	الجبابة البترولية والجبابة العادية كنسبة من اجمالي الايرادات الضريبية (1980-2019)	(07-03)

فهرس الأشكال

158	تطور هيكل الجباية العادية للفترة (1997-2019)	(08-03)
162	تطور الدين الخارجي للجزائر (1980-2019)	(09-03)
172	تطور الكتلة النقدية (M_2) في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)	(10-03)
173	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (1980-1989)	(11-03)
175	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2000)	(12-03)
178	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2019)	(13-03)
192	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2019)	(14-03)
193	تطور معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر (1980-2019)	(15-03)
194	تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1980-2019)	(16-03)
196	تطور معدلات النمو خارج المحروقات مقارنة بالنمو الإجمالي (1997-2019)	(17-03)
197	توزيع النمو في القيمة المضافة لإجمالي الناتج بين قطاعات المحروقات، الصناعة، والزراعة (1997-2019)	(18-03)
199	تطور معدل البطالة (1980-2019)	(19-03)
201	توزيع العمالة الكلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية (1980-1989)	(20-03)
203	توزيع العمالة الكلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية (1990-1999)	(21-03)
205	توزيع العمالة الكلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية (2000-2017)	(22-03)
206	تطور معدلات التضخم (1980-2019)	(23-03)
260	شرح اختبار Durbin- Watson	(01-04)
271	توضيح هيكل نموذج الدراسة	(02-04)
274	الاشكال البيانية لمتغيرات النموذج	(03-04)
275	دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج	(04-04)
287	منحنيات دوال الاستجابة	(05-04)
287	منحنيات دوال الاستجابة	(06-04)

قائمة الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور المتغيرات النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1980-2019	323-323
02	تطور مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2019-1980	324
03	تطور إجمالي تكوي رأس المال الثابت كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2019-1980	325
04	توزيع النمو في الناتج المحلي بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2019-1997	326-325
05	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في العمالة الكلية خلال الفترة 1980-1989	326
06	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في العمالة الكلية خلال الفترة 1990-1999	327
07	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في العمالة الكلية خلال الفترة 2000-2017	328-327
08	نتائج اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة عند المستوى	333-329
09	نتائج اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	337-333
10	تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR	338
11	نتائج اختبار السببية ل Granger	338
12	تحديد عدد درجات التأخر للعلاقة بين LM2 و LDEP ,LPIB	338
13	نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات LPIB , LM2 ,LDEP	339
14	نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات LPIB , LM2 ,LDEP	339
15	نتائج تقدير نموذج VECM في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة	340
16	نتائج اختبار ARCH	340
17	نتائج اختبار لاغرانج للارتباط التسلسلي ل Breusch-Godfrey	341
18	نتائج اختبار Ljung-box	341
19	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	341

مقدمة

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من القضايا التي مازالت تسيّل الحبر والجدال بين المدارس الاقتصادية بين مؤيد وهم الكنزيون وبتزعمهم كل من جون ماينارد كينز ونيكولاس كالدور، ومع معارضين يقودهم فريدمان الذي يرى أن اقتصاد السوق الذي يعمل بحرية سيؤدي إلى إحداث الاستقرار الاقتصادي، وبالرغم من هذا التضارب في القناعات والأيديولوجيات الاقتصادية، وفي ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة والأزمات الاقتصادية التي ميزت الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من الأهمية بمكان بغية تحقيق أهداف معينة.

إن السياسة الاقتصادية الظرفية ماهي إلا مسار الذي على أساسه تقوم الدولة أو السلطات العمومية بتحقيقه باستعمال بعض الوسائل الكمية أو الكيفية، كما أن الحديث عن أدوات السياسة الاقتصادية يقود إلى الحديث عن السياسة المالية بشقيها سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية، والسياسة النقدية التي تأخذ بعين الاعتبار حجم المعروض النقدي، بالإضافة إلى السياسة التجارية وسياسة الصرف الأجنبي.

ويسعى صانعو السياسات الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في أهداف الاستقرار الاقتصادي أو بما يعرف بمربع كالدور.

ويعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولتحقيق ذلك فقد اختلفت السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف متمثلة في الوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مع تجنب التضخم والقضاء على البطالة، وقد شكل تكرار الأزمات المالية في الدول النامية خلال الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي تهديداً كبيراً للاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول إضافة إلى انتشار هذه الآثار لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة، ونتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي ولمواجهة هذه التحديات اتجهت الدول إلى إتباع سياسات اقتصادية معينة حاولت من خلالها التخفيف من حدة الأزمات، والوصول إلى معدلات نمو اقتصادية تنعكس بالإيجاب على الأوضاع الاجتماعية، وتُعد السياسة المالية والنقدية من بين أهم هذه السياسات التي تستطيع الدول من خلالها التأثير على الأوضاع الاقتصادية بالقضاء على المشاكل الاقتصادية المختلفة والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

إن الحديث عن السياسة الاقتصادية الظرفية يقودنا إلى الحديث عن السياسة المالية والسياسة النقدية إذ تعتبران من أهم السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، و يعد تأثيرهما على النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ولكونهما تشكّلان إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، وتتميز فعالية أداء كل سياسة في تحقيق الأهداف المسطرة والتي

بدورها تعتمد على البنية الهيكلية للاقتصاد و درجة تطوره وبحسب الإطار العام الذي تطبق فيه، و تسعى الدول التي تعاني من إختلالات إقتصادية داخلية و خارجية إلى إعادة النظر في السياسات المنفذة لمعالجتها و التي استهدفت علاج أوجه الخلل في الأداء الاقتصادي، و من أجل زيادة مستويات قدرتها على مواجهة الصدمات والمحافظة على ضمان استقرار الاقتصادي الكلي.

والجزائر كباقي سائر دول العالم عرفت تحولات اقتصادية هامة واستخدمت السياسة المالية والنقدية كأداة للنهوض بالاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ تبنت في فترة الثمانينيات الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية معتمدة على مداخيل البترول، مع نهاية الثمانينيات نتيجة الأزمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 والتي مثلت منعرجا خطيرا في الاقتصاد الجزائري أدى ذلك إلى تبني العديد من السياسات الإصلاحية في فترة التسعينات، أما الفترة (2001-2014) فقد اتبعت سياسة إنفاقية توسعية لدعم النمو الاقتصادي، لكن خلال الخمس سنوات الأخيرة عادت لإتباع سياسة إنفاقية انكماشية نتيجة تدهور وتراجع إيرادات الجباية البترولية جراء انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في صيف 2014.

إشكالية البحث :

ضمن هذا الإطار الفكري والعملية المتداخل، تعد كل من السياستين النقدية والمالية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني وتصحيح الاختلالات الممكنة التي تحدث في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، هذا ما جعل السياسة المالية والنقدية الأداة الأبرز لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وتصحيح الاختلالات التي أصبحت تعصف بالاستقرار الاقتصادي في الجزائر منذ بداية عقد الثمانينيات وصولا إلى أواخر العقد الحالي، وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة تسعى لاختبار مدى قدر أدوات السياسة المالية والنقدية في تصحيح تلك الاختلالات من خلال تقدير أثر صدمات السياسة المالية (الانفاق العام) والنقدية (عرض النقود) على التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري، وبذلك فإن الاشكالية الرئيسية التي نحاول الإجابة عنها في هذه الدراسة تبرز على النحو الآتي:

كيف يمكن تقييم دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية تصب في صميم الموضوع، حيث تتمحور هذه الدراسة شكلا ومضمونا في الإجابة عنها، وتتمثل في:

- ما هي أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية الكلية الظرفية؟

- ما هو دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أدبيات الفكر الاقتصادي؟

- ما هي مراحل تطور السياسة المالية والنقدية في الجزائر في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية؟

- كيف يمكن صياغة توليفة مثلى بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

فرضيات البحث :

انطلاقا من إشكالية الدراسة المطروحة يجب اختبار عدد من الفروض العلمية ومن أهمها:

- باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يتحدد النمو الاقتصادي بصفة أساسية من العوائد النفطية؛

- أدى ارتفاع في حصة الجباية البترولية إلى غياب شبه كلي للجباية العادية مع ضعف ملامح السياسة الضريبية في الجزائر؛

- توجد علاقة طردية بين أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأن السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي للدول التي تعتمد على مصدر أحادي الدخل؛

- توجد علاقة طردية بين مكونات السياسة النقدية (عرض النقود) والاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

أهمية البحث :

تتجسد أهمية الدراسة من خلال تأثير السياسة الاقتصادية الظرفية على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وكذلك تحقيق نمو اقتصادي حقيقي من شأنه تلبية الحاجيات الاجتماعية، فالسياسة المالية هي الطريق التي تنتهجه الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدابير وسائل تمويله، أما السياسة النقدية فهي مجموعة من القواعد والوسائل التي تقوم بها السلطة النقدية في التأثير على عرض النقود تحكما أو توسعا بما يتوافق

وواقع النشاط الاقتصادي، فنجد الكثير من النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع السياسات الاقتصادية الكلية، فبعض النظريات أشادت على فعالية السياسة النقدية في تأثيرها على الاقتصاد الوطني والبعض الآخر على فعالية السياسة المالية، إلى حين ظهور نظريات حديثة أكثر تطوراً تشيد بضرورة التنسيق بين مختلف السياسات لزيادة فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدول.

أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- تحليل انتقال أثر السياسات الاقتصادية الكلية على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل انتقال أثر هذه السياسات على الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري.
- تحليل تطور السياسات الاقتصادية تبعاً للتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال .
- تحديد العوامل التي تساهم في صياغة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري سواء كانت هذه العوامل داخلية أم خارجية .
- تقييم السياسات الاقتصادية التي طبقت في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
- تحديد العوامل التي تشكل السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر.
- محاولة التوصل إلى إطار شامل وملائم من الإجراءات والسياسات لتفعيل دور النفقة العامة وعرض النقود في الاقتصاد الجزائري وتوجيهها لما يحقق الاستقرار الاقتصادي.
- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي ملائم يسمح بمعرفة أثر توجهات وتطورات الإنفاق العام وعرض النقود على النمو الاقتصادي، كما يعطي صورة واضحة وسليمة على السياسات المالية والنقدية المنتهجة في خلال الفترة الدراسة.

- دوافع اختيار الموضوع:

- طبيعة التخصص؛
- موضوع الساعة لدى صناع القرار؛

- الميول الشخصي لهكذا مواضيع؛
- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع في الدول العربية مجتمعة؛
- الرغبة في تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي وكشف أهم مصادرها، وذلك لما لها من آثار ايجابية، خاصة على الاقتصاديات النامية؛
- الرغبة في معرفة انعكاس السياسة الاقتصادية الظرفية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية، خاصة خلال الفترة الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي.
- اعتبار هذا البحث إضافة متواضعة في مجال البحث العلمي؛
- محاولة متواضعة لإثراء المكتبة بهكذا مواضيع.
- حدود الدراسة:
- و التي تتمثل فيما يلي:
- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الجزائر.
- الإطار الزمني: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1980-2019 نظرا لكونها الفترة التي طبقت خلالها الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للحماية البترولية، و في المقابل تحسين مستوى المردودية المالية للحماية العادية، إضافة إلى أن هذه الفترة شهدت مراحل تطبيق عدة مخططات تنمية و برامج استثمارية عمومية.
- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:
- تماشيا مع طبيعة موضوع البحث وتبعاً لمتطلبات هذا العمل البحثي وللإجابة على إشكالية الدراسة قد تم الاعتماد على:
- المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل المقاربة النظرية للسياسة الاقتصادية الكلية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومحدداته من الناحية النظرية، إضافة إلى عرض وتحليل المعطيات الرقمية الخاصة بالسياسة المالية والنقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019).

- كما تم الاستعانة بأدوات التحليل الكمي، التي ساعدتنا على إجراء وتحليل الاختبارات القياسية لأثر الإنفاق العام وعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وذلك بالاعتماد على تقنية التكامل المشترك بواسطة برنامج eviews، بالإضافة إلى أحدث الطرق القياسية.

- الدراسات السابقة:

قام العديد من الباحثين بدراسة و فحص العلاقة بين مختلف أدوات السياسات الاقتصادية الكلية و مختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في عدة دول، و من بينهم:

1- أطروحة دكتوراه (بن سليمان يحي 2019) بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (المغرب، تونس، مصر والجزائر) خلال الفترة 1980-2014 عن طريق اختبار نموذج النمو الاقتصادي المكون من المتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، رأس المال المادي، العامل البشري والإنفاق الحكومي، وهذا انطلاقاً من معطيات البنك الدولي وذلك خلال الفترة 1980-2014 باستعمال طريقة البيانات المقطعية Panel Data، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$lpibh_{it} = a_{0i} + a_1lk_{it} + a_2lh_{it} + a_3lg_{it} + a_4lpibh_{t-1} + \varepsilon_{it}$$

ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة وطرديّة بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وأن حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي تتأثر تأثيراً إيجابياً وقويّاً بحصة نصيب الفرد من الناتج لسنة تأخير، كما اتضح أن الرأس المال المادي يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

2- مقالة (بوسيكى حليلة، عيساني العارم 2019) بعنوان أثر السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2018)

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور كل من السياسة المالية و النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من (Q1 1990 :Q4 2018) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) الذي يضم المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي العرض النقدي، النفقات العامة و أسعار البترول.

و قد أظهرت نتائج تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل أن حدوث صدمة غير متوقعة في عرض النقود سيكون لها اثر موجب دائما على الناتج الداخلي الإجمالي، في المقابل يؤدي حدوث صدمة غير متوقعة في الإنفاق العام إلى أثر موجب في الناتج المحلي الإجمالي و لكن باستجابة ضعيفة، مما يعني أن انتهاج السلطات الجزائرية لسياسة مالية ذات طابع كينزي لم تحفز النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة أو أن معظم المشاريع الاستثمارية العامة التي أطلقت لتطوير البنية التحتية للبلاد لم تظهر نتائجها بعد ، حيث أنها تظهر على المدى البعيد.

3- مقالة (**Nkosinathi Emmanuel Monamodi 2019**) بعنوان

The Impact of Fiscal and Monetary Policy on Economic Growth in Southern African Custom Union (SACU) Member Economies between 1980 and 2017: A Panel ARDL Approach

تسعى هذه الدراسة إلى دراسة تأثير السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في اقتصاديات بلدان الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية (SACU) بين عامي 1980 و 2017، وذلك بالاعتماد على النفقات والإيرادات الحكومية كمتغيرات كمؤشرات للسياسة المالية في حين أن سعر الفائدة الحقيقي والتضخم وسعر الصرف الرسمي والعرض النقدي M2 مؤشرات للسياسة النقدية، وتم استخدام اختبارات Lin, Levin and Chu (LLC) و Im, Peresan and Shin (IPS) لدراسة استقرارية المتغيرات، و تبين أن جميع المتغيرات مستقرة في المستوى باستثناء M2 المعروض النقدي الذي استقر بعد الفرق الأول، ووفقا لذلك تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة بانيل (PARDL).

ولقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية والنقدية تؤثر تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي في جميع الاقتصاديات الأعضاء في الاتحاد على المدى الطويل، غير أن السياسة المالية لا تكون ذات أهمية إلا إذا استخدم الإنفاق الحكومي بدلا من الإيرادات الحكومية، وفي الأجل القصير فإن آثار هاتين السياستين الاقتصاديتين على النمو الاقتصادي متباينة، تشير نتائج السببية غرانجر إلى وجود سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق الحكومي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتضخم وسعر الصرف الرسمي إلى النمو الاقتصادي.

4- **مقالة** (بويعقوب عبد الكريم، بويعقوب براهيم 2017) بعنوان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)-

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان جانب مهم من الاقتصاد الجزائري وهو استقصاء أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). وبعد مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمتغيرات النظرية للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي تم تقدير نموذج قياسي حديث باستعمال تقنية متجهات الانحدار الذاتي .VAR

إن الدراسة القياسية جعلت الباحث يتوصل إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من سعر الصرف والقروض الموجهة للاقتصاد، كما بينت أيضا وجود قوة تفسيرية لسعر الصرف والقروض الموجهة للاقتصاد في تفسير التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحليل الاستجابات الدفعية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصدمات الهيكلية في المتغيرات المفردة أثبت أنه في المدى القصير، متغيري القروض الموجهة للاقتصاد وسعر الصرف مساهمتهما ضئيلة في تفسير النمو الاقتصادي، لكن تتزايد أهميتهما في المدى المتوسط والطويل.

5- **أطروحة دكتوراه : بن عابد 2016**: بعنوان فعالية السياسة الاقتصادية الدورية المغلقة -مقاربة قياسية لحالة الجزائر

سعت هذه الأطروحة إلى دراسة الأثر الذي تمارسه السياستين المالية والنقدية على التوازنات المربع الاقتصادي السحري، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن الداخلي في الاقتصاد الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى تقدير مساهمة كل من السياسة النقدية والمالية في التأثير على التضخم والبطالة خلال الفترة 1980-2013.

6- **أطروحة دكتوراه (كروش 2015)** بعنوان البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور - محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري-

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تشخيص للاقتصاد الجزائري منذ السنوات الأولى للاستقلال حتى عام 2010م، من خلال تقييم فعالية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها السلطات من أجل تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية لما يسمى بالمربع السحري لـ N.Kaldor، و ذلك عن طريق بناء نموذج خطي من تسعة عشر قطاعاً وفقاً لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية SCEA: لتحديد القيم المثلى لمتغيرات الاقتصاد الكلي من خلال التفاعل بين نموذج المدخلات-المخرجات الذي يوفر البيانات و المعلومات مع البرمجة الخطية، و

من خلال تحليل الانحرافات بين نتائج النموذج مع النتائج الفعلية يمكننا إثبات أهمية تطبيق مثل هذا النموذج كوسيلة لترشيد عملية اتخاذ القرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذا قدرة هذا النموذج على محاكاة و توجيه التغيرات في السياسات الاقتصادية، و أخيراً تقييم آثار هذه التبدلات على متغيرات الاقتصاد الكلي، وتوصلت الدراسة إلى أن إشكالية مثلوية المتغيرات الأربع الخاصة بالمرجع السحري لكالدور وتحقيق الوضعية المثالية: لا بطلالة، لا تضخم، نمو اقتصادي مرتفع، فائض مهم أو توازن خارجي في الميزان التجاري هي وضعية صعبة إن لم تكن مستحيلة الوجود، و هي تخضع بالأساس إلى اعتبارات سياسية و إيديولوجية موجهة لراسمي السياسات الاقتصادية للدول و كذا للحكومات المنفذة، أكثر من أن تعتمد على مجموعة حسابات رياضية بحتة يقوم بها المنذجون .

7- أطروحة دكتوراه (بن عزة 2015) بعنوان ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.

هدفت هاته الدراسة إلى تحليل الجوانب الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام من خلال إبراز أهمية النفقات العامة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية، وإظهار الدور الكبير لترشيد الإنفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد، بالإضافة إلى معرفة توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر، واستعراض أهم الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهم الأهداف الاقتصادية التي تعتبر بوابة لضمان رشادة برامج الإنفاق العام المبرمجة ضمن الموازنة العامة للدولة، ولقد توصلت هاته الدراسة إلى أن الدولة نهدف من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي إلى تفعيل دور النفقات العامة، من خلال إحداث أثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، التي تمكن من الوصول إلى الهدف المنشود، كما أن ظاهرة تزايد النفقات العامة تعبر عن إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما توصل الباحث إلى أن الأزمات المتعاقبة حتمت على الدول النامية مراجعة طريقة تسييرها لمواردها، بالإضافة إلى تدني أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض مداخيل الدول المصدرة للنفط، كما أن الانضباط بالأهداف في إطار الموازنة العامة للدولة شرط مهم من أجل برقيق برامج الإنفاق العام لأهدافها.

8- مقالة (Bi Jianxin & Lei Lianghai 2014) بعنوان

Analysis on the effectiveness of China's macroeconomic policy based on the modified Mundell-Fleming model during the post-financial crisis period



تهدف هاته الدراسة إلى قياس أثر الأزمة المالية على الاقتصاد الصيني من خلال نموذج IS/LM/BP بالإضافة إلى تحليل فعالية السياستين النقدية والمالية في ظل أنظمة سعر الصرف المختلفة.

ولقد توصلت هاته الدراسة إلى ما يلي:

- عند تبني نظام صرف ثابت فإن السياسة النقدية قد تؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي غير المستقر وكذا المتوازن، مما يؤدي إلى صعوبة تدخل السياسة المالية.

- أما في ظل نظام سعر الصرف العائم فإن للسياسة المالية فاعلية وآثار كبيرة عكس السياسة النقدية التي آثارها غير مؤكدة عند استخدامها.

- على الصين تبني سياسات كلية تغطي عليها السياسة المالية الإيجابية وتكملها السياسة النقدية، وذلك مرده أساسا إلى الفترة الانتقالية التي يمر بها اقتصاد الصين من سعر صرف ثابت إلى سعر صرف عائم في ظروف اقتصادية مفتوحة تتميز بانخفاض معدلات النمو وارتفاع معدل البطالة وفائض في الميزان التجاري.

9- أطروحة دكتوراه (رضوان 2010) بعنوان (السياسة الاقتصادية وأفاق التنمية في الجزائر)

هدفت هذه الأطروحة إلى تتبع وتقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ الستينات من خلال عرض التجربة الجزائرية في التصنيع مع التعرض إلى الأسباب الحقيقية وراء فشل النموذج التنموي الجزائري، مما سمح بتطبيق نهج جديد من السياسات الاقتصادية، وتوصلت الباحثة أن التحسن في المؤشرات الكلية لم يكن نتيجة السياسات الاقتصادية وإنما هو تحسن في أسعار النفط.

10- أطروحة دكتوراه (درواسي 2006) بعنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة

الجزائر: 1990 - 2004

يهدف هذا البحث إلى محاولة الكشف عن أثر الإنفاق والاقتطاع العامين على التوازن الاقتصادي العام، وعن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث أن التوازن الاقتصادي العام يهدف إلى تحقيق اعلي مردود على صعيد الاقتصاد الوطني، و أكبر زيادة في الدخل الوطني، وفي سبيل تحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية وتحقيق التوازن، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي وذلك بتحليل البيانات التي تتوفر عن مشكلة البحث والاعتماد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي، والديوان

الوطني للإحصائيات، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة النفقات تمثل السبب الرئيسي في عجز الموازنة كما أن ترشيد النفقات يقلل عجز الموازنة؛ كما توصلت أيضا إلى تبعية الموازنة إزاء التغيرات الخارجية وخاصة سعر برميل النفط وسعر الصرف فعندما ترتفع أسعار النفط يزداد معدل النمو ويتقلص العجز والعكس بالعكس وهكذا يبقى الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الخارجية. -

- صعوبات الدراسة :

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في رحلتنا البحثية نذكر:

- الموضوع واسع ومتشعب ومتغير، مما صعب مهمة الإلمام بجميع جوانبه؛
- صعوبة جمع ومعالجة البيانات والإحصائيات المتعلقة محل الدراسة والتي كانت متضاربة في بعض الأحيان فيما بينها من مصدر لآخر؛
- قلة المراجع ذات المعلومات القيمة باللغة العربية لاسيما تلك المتعلقة بنماذج النمو الاقتصادي، إضافة إلى قلة المراجع التي تدرس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية و الاستقرار الاقتصادي؛
- صعوبة الحصول على معطيات شهرية أو فصلية؛
- لعل الجانب الأكثر صعوبة هي الدراسة القياسية، حيث تطلبت جهدا ووقتا كبيرين لانتقاء أي النماذج أكثر مصداقية للحصول على نتائج جيدة وصالحة لتفسير أثر السياسات المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

- هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول تسبقها مقدمة وتتبعها خاتمة.

• الفصل الأول بعنوان: التأسيس النظري لسياسات الاقتصادية الظرفية، وسيتضمن ثلاث مباحث، سنتناول في المبحث الأول نظرية السياسات الاقتصادية الكلية، كما سنخصص المبحث الثاني لدراسة دور نماذج الاقتصادية في إعداد السياسات الاقتصادية الكلية، أما المبحث الثالث والأخير فسنناول دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

• الفصل الثاني بعنوان: الإطار النظري للنمو والاستقرار الاقتصادي في ظل التوجهات الفكرية المختلفة، وسنقسمه بدوره إلى ثلاث مباحث، الأول سنعرض فيه ماهية الاستقرار الاقتصادي بينما الثاني يهتم بأهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ، أما الثالث فسنعرضه لنماذج النمو الاقتصادي.

• الفصل الثالث بعنوان: دراسة تحليلية لسياسات الظرفية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019، سنقسمه إلى ثلاث مباحث، الأول يعالج تغيرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) ، والثاني يهتم تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)، أما المبحث الثالث فسنتناول تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019).

• الفصل الرابع بعنوان: الدراسة القياسية لأثر السياسة الاقتصادية الظرفية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، والذي سيتألف من ثلاثة مباحث حيث سيتضمن المبحث الأول الانحدار الخطي واستقرارية السلاسل الزمنية، أما المبحث الثاني فسنتناول التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ، ثم سنتطرق المبحث الثالث قياس أثر السياسة المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

• خاتمة البحث سيتم فيها عرض أهم النتائج العملية ونتائج اختبار فرضيات الدراسة مع تقديم بعض الاقتراحات في الموضوع، كما سيتم طرح بعض المواضيع كأفاق لمواصلة البحث انطلاقاً من نتائج هذه الدراسة.

الفصل الأول

التأصيل النظري لسياسات الاقتصادية الزرفية

تمهيد

نُتم في هذا الفصل بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تم التطرق في البداية إلى أهم المقاربات النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية ولأدوات السياسات الاقتصادية الكلية و المتمثلة في السياسة النقدية و السياسة التجارية و السياسة المالية، بالإضافة إلى دراسة كيفية اعداد السياسة الاقتصادية التي تعد أساس قيام صانع الساسة الاقتصادية بتسطير السياسة المناسبة من خلال تحديد مسار السياسة و كيفية تشكيلها، و صعوبة تنفيذها و النموذج القياسي التي تطبق و تختبر فيه، كما تم دراسة النماذج الأساسية التي درست و قيمت فاعلية السياسات الاقتصادية و التي نذكر من بينها نموذج **IS-LM-BP** ونموذج العرض الكلي و الطلب الكلي .

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول: نظرية السياسات الاقتصادية الكلية .
- المبحث الثاني : دور نماذج الاقتصادية في إعداد السياسات الاقتصادية الكلية .
- المبحث الثالث : دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المبحث الأول: نظرية السياسات الاقتصادية الكلية

يسعى هذا المبحث إلى الإحاطة بالإطار النظري للسياسات الاقتصادية من خلال تقديم أهم التعاريف المتعلقة بها، بالإضافة إلى مسار السياسات الاقتصادية وكيفية تشكيلها في إطار نظرية الاختيار، وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

- المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية.

- المطلب الثاني: أهداف وقيود السياسة الاقتصادية.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية

يقصد بها منذ أن استعملها الإغريق بتدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، وعرفت أيضا أنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع¹. لذلك ومن اجل التحديد الدقيق للسياسة الاقتصادية لا بد من إدراج مجموعة من التعريفات، مضمونها وأدواتها .

الفرع الأول: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية

تم التطرق في هذا الفرع إلى تعريفات السياسات الاقتصادية ومضمونها.

أولا: تعريفات السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما تعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف، كما يُعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تُحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية²، ويُعرفها البعض الآخر على أنها مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية³، وتُعرف أيضا على أنها مجموعة توجيهات كل التصرفات العمومية التي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال سياسة الإنفاق

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الجزائر 2005، ص 42.

² نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 141.

³ رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص 325.

الحكومي والسياسة النقدية، وتُعتبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل الاستهلاك وتكوين رأس المال.¹

كما أن السياسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف باستعمال جملة من الوسائل، وبالتالي فهي مجموعة القرارات المرتبطة المتخذة من طرف السلطات العمومية الهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل.²

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف لكن هذه الكفاءة تتوقف على أمرين:

- تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي .
- زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمار.³

ان السياسة الاقتصادية تهدف في الأجل الطويل إلى الوصول لعدد من الغايات والمتمثلة في تحقيق التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية وتقليل اللامساواة وتحسين مستوى معيشة المواطن، وتختلف الغايات عن الأهداف فهذه الأخيرة تعتبر كمرحلة تُوصل إلى الغايات، بينما الوسائل فهي تمثل الأدوات التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف، ويُضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنها مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، وبالتالي فان مفهوم السياسة الاقتصادية لا يخرج عن الأهداف المنشودة والأدوات المستعملة والزمن المطلوب لتنفيذها.⁴

ثانيا : مضمون السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرًا خاصًا من مظاهر السياسة العامة للدولة وتتضمن ما يلي :

1. تحديد الأهداف

وهي الأهداف التي تسعى السلطات العامة إلى تحقيقها حيث جرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية أهدافها مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار .

¹ عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية - دراسة تحليلية وتقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006، ص 29.

² jaque muller, **économie manuel d'application**, paris, 2002, page 188.

³ دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 43 .

⁴ عبدالمطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي -، زهران الشرق، القاهرة، 1997، ص 208.

2. وضع تدرج بين الأهداف

ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة مع بعضها، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخل والتشغيل .

3. تحليل الارتباط بين الأهداف

عند وضع التدرج بين الأهداف لا بد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية، فعلى سبيل المثال فإن رفع معدل الربح يكبح الكتلة الأجرية، ويمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة الاستثمار .

4. اختيار الوسائل

ترتبط الوسيلة المختارة بالغايات المحسدة في الأهداف وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية والتي من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي.¹

الفرع الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية وتهدف السياسة الظرفية الى استرجاع التوازنات المالية قصيرة الأجل بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل .

اولا : السياسة الاقتصادية الظرفية

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها :

1. سياسة الاستقرار

و هي سياسة تهدف الى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وتتركز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه²، اما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليل الضغوط الاجتماعية).³

¹عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية - دراسة تحليلية وتقييمية - المرجع السابق، ص 29-30.

²عبدالله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 204.

³عبدالمجيد قدي، المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية - المرجع السابق، ص 31.

2. سياسة الإنعاش

وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار .

3. سياسة الإنكماش

وهي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي .

ثانيا : السياسة الاقتصادية الهيكلية

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبلها من خلال تاطير الية السوق، الخصوصية سيادة قانون المنافسة ، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق في مرحلة لاحقة من خلال : دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، هذه عموما أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة ،اما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادية مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فان السياسة الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلية فمن الملاحظ ان هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي.¹

ويمكن تلخيص أنواع السياسات الاقتصادية في الجدول التالي :

الجدول رقم (01-01) : أنواع السياسات الاقتصادية

السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية	
الأجل الطويل	الأجل القصير	المدة
تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات	المهدف
نوعية	كمية	الآثار
السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية	السياسة المالية والسياسة النقدية	المجال

المصدر: من إعداد الطالب.

¹ عبدالله بلوناس، المرجع السابق ص 205.

المطلب الثاني : أهداف و قيود السياسة الاقتصادية

إن الحديث عن أهداف السياسة الاقتصادية لا ينفصل عن أهمية المدى الذي يمكن للباحث ان يعتمده في دراسته و تحليله للسياسة الاقتصادية , والذي مفاده معرفة خصائص المدى في حد ذاته وكذا المتغيرات الاقتصادية الخاصة به في نفس الوقت , فالتحليل المتعلقة بالمدى القصير تدرس في النماذج الساكنة و بدون التعرض للسلوكيات الخاصة بمتغيرات النموذج (المعادلات تدرس بين المجمعات), اما التحليل الخاصة بالمدى الطويل فهي تعتمد على مبادئ السلوكيات بشكل مهم و بالتالي نماذج ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار تطور المتغيرات المفتاحية في الزمن , كمخزون رأس المال المادي او مخزون رأس المال البشري مثلا , لذلك فان اهداف السياسة الاقتصادية في المدى القصير تختلف عنها في المدى الطويل و ذلك في ظل قيود معينة.

الفرع الأول: اهداف و قيود السياسة الاقتصادية في المدى القصير

تحدد اهداف و قيود السياسة الاقتصادية , حسب الخصائص الاقتصادية للمتغير الاقتصادي المستهدف وكذا خصائص السياسة الاقتصادية المنتهجة في عملية الاستهداف لذلك كانت اهداف السياسة الاقتصادية في المدى كما يلي :¹

أولا : اهداف السياسة الاقتصادية في المدى القصير

تتابع السياسة الاقتصادية في المدى القصير هدفين اساسيين هما الحفاظ على كل من معدل البطالة و كذا التضخم عند مستويين منخفضين , لذلك وبشكل عام فان السياسة النقدية هي الاولى بمراقبة التضخم , اما السياسة المالية و سياسة مراقبة الاجور التي تحقق الاستقرار في معدل البطالة.

ثانيا : قيود السياسة الاقتصادية في المدى القصير

إن الحديث عن القيود التي تضغط على الادوات التي تمارسها السياسة الاقتصادية في المدى القصير يقودنا الى قيود مؤسسية مفروضة من قبل سلطات دولية تتعلق بالسياسة المالية و السياسة النقدية , و قيود اخرى تتعلق بالظروف و الامكانيات التي يملكها الاقتصاد دون ان ننسى نوع التحليل الذي يعتمده اصحاب القرار في تحليلهم للسياسة الاقتصادية و الذي سيتم التطرق له لاحقا . فمثلا , الدول التي تنتمي الى الاتحاد الاوربي ملزمة في اطار برنامج الاستقرار و النمو المنعقدة في سنة 1997 , باحترام معايير مالية (خاصة بالموازنة العامة) صارمة جدا و التي يتطلب تحقيقها كل سنة بالنسبة للدول الأعضاء أو الاقتراب منها بالنسبة للدول التي

¹ Cours politique économique, Thème 4 : Objectifs et contraintes de la politique économique du cite : www.gademah02.free/files/PE_Theme4.pdf(consulté:le20/11/2019),p1,p5.

تريد الانضمام إلى الاتحاد أما بالنسبة للسياسة النقدية , فهي تابعة للنظام الأوروبي الذي يضم البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية الوطنية لدول منطقة الاورو , بالتالي فهذه الدول لا تملك السلطة لإدارة خاصة للسياسة النقدية , وإنما هي تخضع للأهداف العامة للنظام الأوروبي .

الفرع الثاني : أهداف و قيود السياسة الاقتصادية في المدى الطويل :

أما أهداف وقيود السياسة الاقتصادية في المدى الطويل فهي الأخرى تخضع لنفس المعايير السابقة الذكر بحيث:¹

أولاً : أهداف السياسة الاقتصادية في المدى الطويل

تستهدف السياسة الاقتصادية في المدى الطويل كذلك هدفين أساسيين , يتمثل الأول في تعظيم النمو الاقتصادي او معدل النمو الدائم الذي يأخذ في الحسبان الأثار البيئية و المخصصات المالية للأجيال القادمة , وأما الثاني فهو تحقيق المساواة مع تصحيح و معالجة مسببات اللامساواة , فحتى لو استطاعت السياسة النقدية و في ظل شروط معينة بلوغ التوازن الاقتصادي الكلي في المدى الطويل , فان السياسة المالية تبقى الاداة المفضلة في المدى الطويل :فحجم النفقات العامة و توزيعها (الاستهلاك العام , اعادة التوزيع , تدعيم بعض الانشطة الاقتصادية المحدثة للنمو كالتعليم و الادخار) من جهة , و تمويل هذه النفقات (المديونية و الضرائب) من جهة اخرى هما اللتان تحددان التوازن في المدى الطويل للاقتصاد و كذا الرفاهية للأجيال المتعاقبة.

ثانياً : قيود السياسة الاقتصادية في المدى الطويل

تتعلق قيود السياسة الاقتصادية في المدى الطويل بقيود يرتبط بالسياسة المالية والملائمة المالية للدولة (la solvabilité) , فالدولة لها القدرة الشرعية على اقتطاع الضرائب لضمان دفع النفقات الأولية وكذا الاعباء المتعلقة بالفوائد على الديون العامة الناتجة في اغلب الاحيان عن حالة العجز الموازي المتكررة او الهيكلية , لذلك فان هذه الضرائب لا يمكنها ان تتجاوز حداً معيناً يجعل النشاط الاقتصادي يتوقف او يتعثر , كما ان لمعيار الملاءة المالية المتعلق بتطور الدين العام مقارنة بالدخل الوطني , مستوى مقبول للديون العامة يتوافق مع قدرة الدولة على السداد.²

¹ نفس المرجع ,ص10.

² نفس المرجع ,ص10.

المطلب الثالث : أدوات السياسة الاقتصادية

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تُستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، والتي لا بد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي من اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر كفاءة، وتنطوي أدوات السياسة الاقتصادية الكلية عموماً على إجراءات كمية ونوعية من الضروري أن تتميز بالمرونة التي تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل أي تغير يمكن أن يحدث في المستقبل، كما أن هناك مجموعة من المبادئ والاعتبارات تقوم عليها السياسات الاقتصادية من بينها ضرورة التساوي بين عدد الأهداف الموجودة وعدد الأدوات المتاحة . *

و يجب على صانع السياسة الاقتصادية علاج التناقض الموجود بين الأهداف كلما أمكنه الأمر، وتتم معالجة ذلك عن طريق زيادة عدد أدوات السياسة الاقتصادية من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن معالجة التعارض من خلال عدم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دفعة واحدة¹ ويتضمن هيكل السياسة الاقتصادية جميع أجزاء السياسة وهو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية .

و يمكننا تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي الى ثلاث مجموعات رئيسية :

- أدوات السياسة النقدية .
- أدوات السياسة المالية .
- أدوات السياسة التجارية .²

ومن الملاحظ أن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصددها التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يتضمن السياسة المالية والسياسة النقدية والتي تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني .³

* وهو ما يعرف بقاعدة Tinbergen .

¹ عبدالمجيد عبد المطلب، المرجع السابق، ص 222-227.

² رضا العدل، المرجع السابق، ص 341.

³ احمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعة، القاهرة، 1990، ص 241 .

الفرع الأول : السياسة المالية

إن اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي يحدث نتيجة التقلبات المفاجئة في الطلب الكلي، وذلك في إطار الدورة الاقتصادية¹ حيث انه في حالة انخفاض الطلب الكلي تحدث البطالة، إما في حالة حدوث فائض في الطلب الكلي فان هذا الأمر يؤدي إلى التضخم، وبالتالي فان إدارة الطلب الكلي بشكل فعال ستؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتظهر في هذا الحال الأهمية التي تحظى بها السياسة المالية ومدى تأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعتبر سلاحا فعالا في التأثير على الطلب الكلي ومواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي .

أولا : سياسة الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية

تعد سياسة الإنفاق الحكومي أداة مهما من أدوات السياسة المالية وذلك لما لها من تأثير على الطلب الكلي والذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الاختلال، وبالتالي تظهر هنا أهمية سياسة الإنفاق الحكومي كأداة من الأدوات السياسية الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتذهب النظرية الحديثة في المالية العامة إلى دراسة طبيعة الإنفاق الحكومي وأثاره الاقتصادية حيث تختلف أثار هذا الإنفاق تبعاً لاختلاف طبيعته².

وواضح أن هذا الإنفاق كالفحم بالنسبة للقاطرة، وقد كان يعتبر في مرحلة سابقة تدميرا لجزء من الثروة، وتعد الأجور والمرتبات هي الجزء الأهم من الإنفاق الجاري حيث يتميز هذا الصنف من الإنفاق باستمرار النمو لذلك يجب على سياسات الأجور السعي لزيادة إنتاجه العامل الحكومي، كما تجدر الإشارة أن محاولات حماية الأجور عن طريق تخفيض المصروفات الأخرى قد تؤثر عكسيا على إنتاجية العامل وتأتي نفقات التشغيل والصيانة في المرتبة الثانية حيث يتضمن عنصر التشغيل إيصال الخدمات إلى المواطن.

¹ هناك عدة نظريات مفسرة الدورة الاقتصادية، فالنظرية النقدية تعزو الدورة الاقتصادية إلى توسيع وانكماش عرض النقود، إما النظرية الكينزية فتقر بان الدورة الاقتصادية هي كنتيجة لأثر المضاعف وارتباطها بنظرية الاستثمار، أما نظرية التوقعات الرشيدة أو نظرية توازن الدورة الاقتصادية فتدعي أن النظرة الحافظة إلى حركات الأسعار والأجور تقود إلى عرض كميات فائضة أو شحيحة من الأيدي العاملة مما يقود الى حدوث دورات اقتصادية . لمزيد من التفاصيل انظر : جيمس جوارتيني، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ، الرياض 1999.

² باهر محمد عتلم، المالية العامة أدواتها الفنية وأثارها الاقتصادية -، مكتبة الآداب مصر، 1998، ص 70-71.

بينما يتضمن عنصر الصيانة مجموعة كبيرة من الأنشطة المطلوبة للإبقاء على البنية الأساسية في حالة جيدة، حيث أن نقص الصيانة يؤدي إلى إعاقة كفاءة عمل القطاع الخاص مما يؤثر سلباً على مستوى النمو الاقتصادي والتشغيل.¹

ولكن إلى جانب هذه النفقات توجد نفقات تخصص لتكوين رأس المال، والتي تهدف إلى تنمية الثروة الوطنية وتشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل،² وتستهدف برامج الاستثمار العام في الدول النامية تعظيم صافي القيمة الحالية للمشاريع والتي ترتبط بمدى توفر الموارد والقيود المؤسسية والاقتصادية الكلية.

وعادة ما تحدد برامج الإصلاح الهيكلي ما يجب منحه الأولوية من المشروعات ويجب الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثيره على ميزان المدفوعات من حيث تمويل المشاريع، وعبء الديون الخارجية والعلاقة بين المشاريع الإنتاجية وتأثير ذلك على السياسات المالية والنقدية³ وتعتمد الدول بصفة عامة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري وعلى القروض العامة لتمويل الإنفاق الاستثماري كما أنه لمواجهة الأزمات الاقتصادية المستعصية تلجأ الدول لإنعاش الاقتصاد عبر الضغط على الإنفاق الحكومي الجاري والتوسع في الإنفاق الاستثماري⁴

و يُعبر الإنفاق الحكومي عن السلوك المالي للحكومات والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها وسائلها وأهدافها، فمن وجهة النظر التقليدية ذات التوجه الكينزي يسمح الإنفاق الحكومي بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفي مقدمتها التأثير على مستوى التشغيل، وهو ذو تأثير مباشر على منحى الطلب الكلي، وهذا ما يسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.*

¹ جودي سكارلاتا، المرجع السابق، ص10.

² مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص52.

³ جودي سكارلاتا، المرجع نفسه، ص11.

⁴ فوزت فرحات، المرجع السابق، ص279.

* حيث أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الدول المتقدمة فإن الإنفاق الحكومي في فرنسا مثلاً بشقيه الاستهلاكي والاستثماري يمثل 26% من الناتج المحلي وهو يحتل المرتبة الثانية بعد استهلاك العائلات ضمن مكونات الطلب الكلي ومن الملاحظ أن وجهة النظر الحديثة في مجال الإنفاق الحكومي تتجاوز مسألة الكمية لتصل إلى طرح آخر وهو نوعية الإنفاق الحكومي.

و بهدف تحقيق التشغيل الكامل وعلاج البطالة فان الدولة تستعمل سياسة المضخة التي تعتمد على ضخ المزيد من الإنفاق الحكومي في شريان الاقتصاد القومي والسماح بوجود عجز في الموازنة للدولة،¹ وتأخذ الاستثمارات الحكومية شكلين :

- تشغيل المضخة Pump priming: والذي يشير إلى الإنفاق الحكومي الأولي الذي يساعد على بدا وإنعاش النشاط الاقتصادي في المجتمع من خلال محاولة زيادة الاستثمارات الخاصة وذلك عن طريق حقن قوة شرائية جديدة في شكل زيادة في الإنفاق الحكومي .

- الإنفاق التعويضي compensatory spending : والذي يقصد به أن يكون تعويضا عن الانخفاض في الاستثمار الخاص في حالات الكساد والذي يجب أن يكون على نطاق واسع، كما يجب أن يستمر حتى يعود الاستثمار الخاص إلى الوضع الطبيعي.²

و يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد برامج الاستثمار العام مدى تأثيره على ميزان المدفوعات، وبالتالي فان برامج الاستثمار الحكومي تواجه ثلاث مشكلات مرتبطة : المنفعة الناجمة عن هذه المشاريع، القيود الاقتصادية الكلية، مدى توافر الموارد، فقد يبدو برنامج معين للاستثمار الحكومي في البداية ممكن التنفيذ وقادرا على رفع النمو، ولكنه، يهدد الاستقرار الاقتصادي مما يؤدي إلى تشديد السياسات المالية والحد من الموارد المتاحة، وبالتالي يتضح انه غير قابل للتنفيذ، كما قد يكون المشروع اقل طموحا وقد يؤدي إلى نمو مستقر لكنه يخفف في الوصول إلى استجابة قوية من القطاع الخاص،* فيفضي بذلك إلى خفض النمو.³

ولذلك يجب توخي الحذر عند استخدام الإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك نظرا للتعارض بين تلك الأهداف، فتخفيضا لإنفاق الحكومي من اجل الحد من التضخم وتدارك العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، ولهذا فان معدم الدول تلجأ إلى الحد من

¹ ففي أوقات الكساد يعاني الاقتصاد من حالات البطالة وانخفاض الدخل حيث أن الاستثمار الخاص يكون عند ادني مستوى له وذلك بسبب انخفاض الطلب الكلي وهبوط الكفاية الحدية لراس المال، وتكون هناك طاقة إنتاجية معطلة، ففي ظل هذه الظروف لا بد على الحكومة أن تزيد الإنفاق بطريقة مباشرة وذلك عن طريق القيام ببرامج المشروعات العامة على نطاق واسع وبطريقة غير مباشرة، عن طريق استمالة الأفراد لزيادة الإنفاق الكلي، وبالتالي فان زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري سوف يخرج الاقتصاد من حالة الكساد حيث أن الاستثمار الحكومي يؤدي إلى زيادة المداحيل الشخصية وزيادة الاستهلاك بمقدار مضاعف للزيادة الأصلية في الإنفاق الحكومي دون أن يكون له اثر عكسي على الكفاية الحدية للاستثمار في القطاع الخاص : مزيد من التفاصيل انظر : عبدالمجيد عبدالمطلب، السياسات الاقتصادية الكلية، المرجع السابق، ص 233.

² سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، المرجع السابق، ص ص 466-467.

* تشغيل المضخة ضعيف.

³ جودي سكارلاتا، المرجع السابق، ص 10.

الإنفاق الاستثماري أولاً عند التفكير بتخفيض الإنفاق الحكومي لأن القرار يكون أسهل من قرار المساس بالإنفاق الجاري¹ إلا أن سياسة الإنفاق الحكومي تكتنفها صعوبات وعراقيل تحول دون أن تؤدي وظيفتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

1. سياسة الإنفاق الحكومي والمقدرة المالية للدولة

يمكن أن يؤدي الارتفاع في الإنفاق الحكومي إلى انخفاض الاستثمار الخاص وهذا يؤدي إلى حياد سياسة الإنفاق الحكومي فيما يتعلق بالتشغيل وأثار توليد الدخل المترتبة على الإنفاق الحكومي، والعامل الذي يحدد درجة فعالية سياسة الإنفاق الحكومي هو طريقة تمويل هذا الإنفاق، حيث أن ردود فعل الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص تكون من خلال الأثر على سعر الفائدة أو على الكفاية الحدية لرأس المال، فإذا لم يتم تمويل الإنفاق الحكومي بزيادة عرض النقود تم تمويله من خلاله سوق الأرصدة النقدية القابلة الاقتراض وهذا ما سيؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، كما بالآثار المقيدة للاستثمار الحكومي الممول عن طريق هبوط الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة للاستثمارات الخاصة.²

وبالتالي فإنه بمجرد رجوع الاستثمار الخاص إلى حالته الطبيعية، فإن برامج المشروعات العامة يجب أن تتوقف، ذلك لأن الاستثمار الحكومي ليس بديلاً عن الاستثمار الخاص وإنما هو يساعد على إحيائه وإعادةه إلى الوضع الطبيعي، حيث أن فعالية السياسة المالية ومنها سياسة الإنفاق الحكومي تتوقف على التوقيت السليم، ويطفوا إلى السطح تساؤل مهم حول مدى قدرة الدولة على زيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي كلما استدعى الأمر ذلك ضمن الدورة الاقتصادية، لذلك فإنه هناك عدة محددات لحجم الإنفاق الحكومي التي من بينها المقدرة المالية للدولة، وهي عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق الحكومي فهي بمثابة السيولة المتاحة التي ضوئها يتقرر إلى أي مدى يمكن للدولة إقرار التخصيصات المالية للإنفاق الحكومي .

2. المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية)

تعتبر الإيرادات الضريبية أهم بنود الإيراد العام وهي تمثل الشق الثاني للسياسة المالية، ولا يخفى أن الضرائب في عصرنا الراهن تعتبر من أهم موارد الدولة على الإطلاق حيث تمول ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة وتشكل نسبة الإيرادات الضريبية في تكوين الدخل القومي في بلدان السوق الأوروبية المشتركة ما بين

¹ عبدالمهدي يوسف، سياسات الإنفاق العام والإصلاح، معهد صندوق النقد الدولي، 2006، ص 3.

² سامي خليل، المرجع السابق، ص 472.

35% - 45%¹ وتنطلق السياسة الضريبية من مفهوم المقدرة التكليفية ونعني بها قدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي، فكلما زادت الضرائب كلما أمكن زيادة الإنفاق الحكومي، لان الضرائب تعد من المصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية، وبالتالي فهي رافد رئيسي لخزينة الدولة بالمال² ففي هذا المستوى يتم دراسة القدرة التحملية للدخل القومي لغرض الوصول الى الحصيلة الضريبية المثلى والتي تحققها أعلى قدرة تحميلية للدخل القومي والموضحة من خلال منحى لافر.*

ومن الملاحظ أن الحصيلة الضريبية في الدول النامية لا تعكس حقيقة الطاقة الضريبية، ويرجع سبب انخفاض العبء الضريبي إلى مجموعة من العوامل تحكم حجم الطاقة الضريبية:

- كلما ازداد حجم الدخل القومي كلما أمكننا اقتطاع نسبة أكبر منه بالتالي تزداد الطاقة الضريبية.³
- سياسة الإنفاق الحكومي فإذا كان موجه نحو الاستثمارات الإنتاجية فان الدخل القومي سيزداد وبالتالي فانه سيتحمل بسهولة العبء الضريبي، و هنا فان سياسة الإنفاق الحكومي تلعب دورا مزدوجا من حيث تأثيرها على نمو الناتج من جهة وعلى ثقة المواطنين بسياسة الحكومة من جهة أخرى.⁴

وينصح كالدور بضرورة اقتطاع الضريبة من الفائض الاقتصادي، وهنا تطرح الدول النامية والمتمثلة في ان الانتاج اقل من الاستهلاك، وهذا يعني وجود عامل موضوعي يخفض الفائض الاقتصادي في الدول النامية مما يخفض العبء الضريبي.⁵

3. المقدرة الافتراضية للدولة

و تعني بها قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات المالية من الافراد او الشركات من خلال الافتراض منهم بواسطة طرح سندات الحكومة، وبعد الادخار اهم وسيلة لتدعيم المقدرة الافتراضية للدولة، و يفترض نموذج كينز

¹ رامي زيدان، حساسية النظام الضريبي السوري، (سورية، المجتمع والاقتصاد، 2007)، ص 97.

² في هذا السياق يجب التمييز بين مفهوم الطاقة الضريبية والعبء الضريبي، حيث أن الأولى هي تلك النسبة من الدخل القومي التي يمكن اقتطاعها دون أن تؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، إما العبء الضريبي فهو يقيس مدى استغلال النظام الضريبي للاقتصاد. لمزيد من التفاصيل انظر: طارق الحاج، المرجع السابق، ص 140.

* لافر الذي سعى إلى تبرير السياسات ذات الخلفية الليبرالية الهادفة إلى تخفيض الاقتطاعات الإجبارية والنتيجة التي نخلص اليها هو ان هناك حدودا مثلى للطاقة الضريبية يؤدي تجاوزها الى انخفاض الحصيلة الضريبية. ويعد الفائض الاقتصادي من اهم العوامل المحددة للطاقة الضريبية والذي يعطى بالصيغة التالية: الفائض الاقتصادي = الادخار الفعلي + الاستهلاك العائلي + الاستهلاك الحكومي النهائي.

³ مصطفى حسين المتوكل، محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2000، ص 82.

⁴ عارف دليلة، عجز الموازنة وسبل معالجتها، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية 1998، ص 8.

⁵ محمد دويدار، المرجع السابق، ص 208.

إن شدة الارتفاع في الادخار الكلي قد تؤدي الى تشكيلة موارد معطلة ومن ثم انخفاض الدخل القومي، وهذا ما اشار اليه اقتصاديون فيما يعرف بلغز الادخار.*

وتظهر لنا اهمية تدخل الدولة للتخصيص الامثل لهذه الموارد في الدول النامية والرفع من القدرة الافتراضية بالاستناد الى العوامل التالية :

-حجم الادخار الفردي، حيث تزداد الافراد في الاقبال على شراء السندات الحكومية المطروحة للتداول مع زيادة مستوى الادخار لديهم، و هذا من شأنه رفع القدرة المالية للدولة .

-طرق توزيع الادخار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وذلك في اطار السوق المالية حيث يتم توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات ذات الفائدة العالية لذا ينبغي على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة الممنوحة.¹

ثانيا : السياسة الضريبية كأداة من الادوات السياسة المالية

تعتبر السياسة احدى ادوات السياسة المالية، اذ ترمي الى تحقيق الاغراض المالية، والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية. وحتى يتسنى للنظام الضريبي لأي دولة من تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية، فانه يجب رسم سياسة ضريبية معينة .

استمدت السياسة الضريبية أهميتها كأداة من ادوات التدخل الاقتصادي لتحفيز الاستثمارات الى جانب سياسة النفقات العامة بالتكامل معها، انطلاقا من وحدة السياسة المالية وتعتبر السياسة الضريبية احدى ادوات السياسة المالية، وتمثل هذه الاخيرة احدى ادوات السياسة الاقتصادية، التي تتطور بتطور الظروف الاقتصادية والسياسة الاجتماعية للدولة، كما أنها تعد إحدى أدوات تطور هذه الظروف . ومثل بقية السياسات الاقتصادية فان للسياسة الضريبية اهداف نهائية وأهداف وسيطية، حيث إن الأهداف النهائية تتعلق بتعظيم رفاهية الأفراد،² وفي الاقتصاديات العصرية ذات الطابع المنفتح على العالم الخارجي يتم الاخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات في

* The paradox of thrift والذي ينص على ان زيادة الادخار الاجمالي ادى الى خفض الطلب الكلي والمستوى التوازني للدخل ولكن لا يكون الادخار على المستوى الكلي ضارا دائما فعندما يكون الطلب الكلي في مستوى يمكنه من الحفاظ على التشغيل الكلي فان المعدل المرتفع للادخار يسمح بتخصيص قدر امبر من الناتج القومي للتكوين الرأسمالي، وعلى ذلك فان المعدلات المرتفعة للادخار والاستثمار تسمح بتحقيق معدل نمو سريع ما دام الطلب الكلي قادرا على الاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل.

¹ عبدالرحمان نوزاد، المرجع السابق، ص49.

² تتمثل في المجموع المرجح لمنفعة الافراد، يمثل الترجيح نفور المجتمع من للاعدالة الاقتصادية من الضرائب المعبر عنها من خلال التصويت في الانتخابات هذا طبعا في المجتمعات الديمقراطية.

تحديد الاهداف النهائية للسياسة الضريبية، حيث يطرح صانع السياسة الضريبية عدة أسئلة عند تحديد الأهداف النهائية للسياسة الضريبية.

1. أهداف السياسة الضريبية

- توفير الموارد اللازمة لإنتاج السلع العامة : وحتى يتم تحقيق الاهداف النهائية للسياسة الضريبية لا بد من وجود اهداف وسيطية، حيث يجب فرض ضرائب حتى تقوم الدولة بوظائفها الاساسية،¹ حيث في ظل غياب الدولة لا يمكن توفير السلع العامة بالكمية الكافية، وفي ظل وجود عدة متعاملين يستطيعون استخدام هذه السلع العامة دون دفع السعر .

يقوم السوق بإنتاجها بشكل غير كاف مقارنة بمستوى باريتو الأمثل،² وبالتالي يجب على السلطات العمومية تمويل انتاجها او انشاء مؤسسات مكلفة بإنتاج هذه السلع.³

- تدعيم الفعالية الاقتصادية : تقوم السياسة الضريبية بتعديل الاسعار النسبية وتوجه سلوكيات المتعاملين حيث يمكن ان تساهم في زيادة فعالية الاقتصادية، كما تؤثر الضريبة في تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج فانخفاض الضريبة يساعد من جهة على زيادة الإنتاج ومن الاستفادة من مزايا الحجم الكبير من جهة، ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض اسعار عوامل الانتاج مما يعمل في النهاية على تخفيض التكاليف الكلية للإنتاج .

- تصحيح الآثار الداخلية والخارجية : كما تقوم الضرائب أيضا بتصحيح ما يُعرف بالآثار الخارجية للنشاط الاقتصادي، وذلك من خلال ضريبة تعادل بين التكاليف الحدية الخاصة والاجتماعية في حالة الآثار الجانبية السلبية،⁴ وعلى العكس من ذلك يمكن للدولة أن تقدم إعانات للمتعاملين في حالة الآثار الخارجية السلبية

¹ ففي المادة 13 من تصريح حقوق الانسان لسنة 1789 جاء مايلي : من اجل صياغة القوة العمومية، ومن اجل انفاق الادارات يجب وجود مساهمة مشتركة والزامية توزع بشكل عادل على جميع المواطنين .

² امثلية باريتو pareto هي حالة مجتمع تنص على انه لا يمكن ان نزيد من رفاهية متعامل دون الانقاص من رفاهية متعامل اخر .

³ تشارليز وولف، الاسواق ام الحكومات، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير، عمان، 1996، ص95.

⁴ ويمكن ان نضرب مثلا في هذا السياق مساهمة مناخ/ طاقة CCG contribution climat energie المطبقة سنة 2014 والتي

تضمنت معدل ضريبة يتماشى مع اصدار CO2 ، حيث اعتبرت الضريبة الداخلية لاستهلاك المنتجات الطاقوية (TICPE) هي الهدف الاساسي لتمويل الانفاق الحكومي لمزيد من التفاصيل انظر: numero ، problèmes économiques ،lafiscalité incitative ، p27 ، mireille chiroleu

بهدف التقليل من هذه الآثار . ويمكن للسياسة الضريبية أن تصحح الآثار الداخلية للنشاط الاقتصادي¹ من خلال تطبيق نظام الضمان الاجتماعي الممول باستخدام الاشتراكات الاجتماعية الضرائب والذي يهدف الى تصحيح هذه الآثار ، بالإضافة إلى الضرائب على التبغ والكحول .²

- تدعيم استقرار الاقتصاد : يمكن للسياسة الضريبية أن تساعد في مواجهة الصدمات الظرفية للطلب من خلال التأثير على الطلب الاجمالي سواء استهلاكي او استثماري، او الطلب الخارجي وفي حالة وجود فرق ايجابي بين معدل النمو الاقتصادي الكامن والنشاط الاقتصادي في الاجل القصير يمكن للزيادة في الاقتطاعات الاجبارية ان تخفض من الطلب الاستثماري، وإذا انخفض الطلب الاستثماري، وإذا كان الناتج المحلي الخام الحقيقي اقل من الناتج المحلي الخام الكامن، فان سياسة تخفيض الضرائب على الدخل taxcut يمكن ان تحسن من الطلب، فعالية هذه السياسة متعلقة بمضاعف الضرائب، بحيث يكون اكبر اذا كان الميل الحدي للاستهلاك اكبر وكان الميل الحدي للاستيراد ضعيف .

- تحقيق اهداف الاستقرار طويلة الاجل : ويمكن للسياسة الضريبية ان تحقق اهداف الاستقرار طويلة الاجل في اطار نظرية النمو الداخلي،³ وذلك ليس بالتركيز على حجم الاقتطاعات ولكن طبيعة الانفاق سواء كان استثماري او في البنية التحتية، رأس المال التكنولوجي ورأس المال البشري .

- تغيير الهيكل الوظيفي : وفيما يتعلق بالكميات الى يرغبون في انتاجها، ذلك ان الضرائب يمكن استخدامها للتأثير على حجم ساعات ونوعية العمل، حجم المدخرات . ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الانشطة الاقتصادية المختلفة .

¹ internalité وهو مفهوم ناتج عن ما يعرف بالاقتصاد السلوكي والذي ينص على ان المتعاملين يتخذون قرارات قصيرة الاجل عادة لا تعظم من منفعتهم خلال دورة حياتهم.

² Laurent simula, **la politiqu fiscale, objectifs et contraintes**, problèmes économiques, mars 2016 ,numero9, p7.

³ تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الاجل والتنمية، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية وتسرع معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل اسرع وزيادة المنافع المتدفقة من الابحاث والتطوير تحقيق اقتصاديات الحجم في الانتاج وتقلل تشوهات الاسعار بالشكل الذي يقود الى كفاءة أكبر لاستخدام المواد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقق تخصص وكفاءة أكبر في انتاج المدخلات الوسطية وتقدم منتجات وخدمات جديدة لمزيد من التفاصيل انظر: خالد حمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المنهاج، عمان الطبعة الاولى، 2006، ص4.

2. ادوات السياسة الضريبية

تهدف السياسة الضريبية الى جذب وتحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال ادواتها المختلفة . يتمثل هذا التحفيز في التدبير والإجراءات الضريبية المعينة تتخذها السلطة الضريبية المختصة وفق سياسة ضريبية معينة، بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة . وتشكل الوسائل المستعملة لتحقيق السياسة الضريبية انفاقا ضريبيا يصنف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الى مجموعات التالية:¹

- التخفيضات الضريبية والقرض الضريبي .

- التخفيضات الخاصة بالمعدلات.

- تأجيل مواعيد الدفع والإعفاءات الضريبية .²

- ونلاحظ ان هناك روابط متعددة بين الضرائب والنمو الاقتصادي، نلخصها فيما يلي :

- مارست الضرائب تأثيرا تشويها على السلوك الاقتصادي، مما يؤدي الى خسارة صافية في الكفاءة الاقتصادية يتحملها الاقتصاد، و بالتالي فان الزيادة في مستوى الضرائب تؤثر سلبا على النمو الناتج على المدى البعيد.

- يمكن ان ينطوي هيكل الضرائب على انعكاسات يعتمد بها على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على تراكم رأس المال فبافتراض ثبات المستوى العام للضريبة يؤدي التحول نحو الزيادة الضرائب على الاستهلاك لصالح خفض الضرائب على الدخل الى زيادة حافز الادخار، وبالتالي تشجيع تراكم رأس المال، ومن جهة اخرى قد يعود الاعتماد الشديد على الضرائب على التجارة قدرة الاقتصاد على الاستيعاب أو تطوير التكنولوجيا الجديدة مما يعرقل احتمالات نموه عن طريق الحد من تعرض الصناعات المحلية للمنافسة الدولية.³

ثالثا : قواعد المالية العامة والأداء المالي

هناك عدة انواع لقواعد المالية العامة، تتمثل في القيد على رصيد الميزانية ومستويات مستهدفة للدين او قيود على المديونية، والحدود على الضرائب او النفقات، ويتمثل الاطار الذي يتم تحديد قواعد المالية العامة في ما يلي :

● السياق المؤسسي الذي تصاغ فيه السياسات المالية العامة .

● هل يؤدي اختيار إطار معين للمالية العامة الى ضمان حمايتها التوسعية الزائدة ؟

¹ مرجع نفسه، ص.ص 172-175.

² Laurent simula, op cit ,p9.

³ ابراهيم الكرسانة، السياسة الضريبية والاصلاح، دورة ادارة الاقتصاد الكلي وقضايا مالية حكومية، ابوضي 4-14/12/2006، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية .

- في ظل العمل وفق اطار معين للمالية العامة ، كيف يمكن ان يؤدي تطبيق قواعد محددة للمالية العامة ،تصمم خصيصا حسب الاحتياجات والتفضيلات القطرية ، إلى زيادة الانضباط والمساءلة وتعزيز تصميم خصيصا حسب الاحتياجات والتفضيلات القطرية ،الى زيادة الانضباط والمسائلة وتعزيز المسؤولية والمصدقية المالية. و يمكن استخدام قواعد المالية العامة لعلاج عدد من التشكيلات المحتملة:¹
 - قد تضطر الحكومات تحت تأثير الضغوط الانتخابية الى اعتماد اطار زمني قصير الاجل ،مما يسفر عن اختيار سياسات دون المستوى الامثل من المنظور .
 - قد يكون الانفاق الحكومي او النظام الضريبي خاضعا لدورة ميزانية تحكمها الاعتبارات السياسية
 - قد تتسبب المؤسسات السياسية في تحيز القرارات العامة دائما للمشاريع الكبيرة مع توجيه اهتمام اقل لدرجة كفاءتها.
 - نظرا لهذه التشوهات الممكنة بأنواعها المختلفة، قد ينظر الى قواعد المالية العامة على انها افضل بديل متاح للقيام بدور “ المخطط الاجتماعي الخبير “ .
 - هناك ثلاث انواع من قواعد المالية العامة .
- قيد على رصيد الميزانية (النوع الاكثر انتشارا):غالبا ما يكون في شكل شروط لتحقيق ميزانية متوازنة (في كثير من الدول منها الولايات الأمريكية) : تحظر الوقوع في حالة عجز مالي إلا لتمويل الاستثمار، كما تأتي القيود على رصيد الميزانية ايضا في شكل مستويات مستهدفة محددة كالتالي تنص عليها معاهدة ماستريخت .ومن بين عيوب هذه القاعدة انها لا تعالج التحيز نحو الانفاق الزائد، نظرا لإمكانية تمويل ما ينفق بالزيادة عن طريق زيادة الضرائب ، كما انها تجعل سياسة المالية العامة مسايرة للاتجاهات الدورية اذا انخفضت الايرادات وزادت النفقات اثناء الركود، يصبح من اللازم اتخاذ قرار استثنائي بتشديد سياسة المالية العامة حتى يظل رصيد الميزانية في الحدود المقررة، بالإضافة الى ان سياسة المالية العامة النشطة التي يتطلبها الالتزام بهذه القاعدة قد تنطوي على ما يلي :
- ✓ سياسة ضريبية تتغير على مدار الدورة الاقتصادية : اجراء التعديل على جانب الايرادات يتعارض مع مبادئ الضريبة المثلى (optimal taxation).
 - ✓ من ناحية اخرى، اذا استلزم الامر تعديل النفقات قد يصبح من الصعب ادارة الانفاق بكفاءة على المدى المتوسط، او قد يتم ضبط النفقات الرأسمالية الى درجة مبالغ فيها .

¹ راجع دراسة Alesina and perotti 1995 للاطلاع على امثلة من دراسات الاقتصاد السياسي : Aleberto Alesina and

Budget Deficits and Budget Institutions. ،Roberto University of Press january 1999 perotii

- حدود للضرائب او النفقات : بحكم طبيعة القواعد التي تصدر بنص قانوني، فهي تشرع بقصد التطبيق الدائم، وينبغي صياغتها بحيث تصلح للتطبيق على مدار الدورة الاقتصادية، اما معظم قواعد المالية العامة السارية حاليا قد تفيد في الحفاظ على الفائض كما تفيد في التخلص من العجز. ومن مزايا هذه القاعدة انها :

✓ تعالج التشوهات التي تؤدي الى الانفاق الزائد بشكل مباشر.

✓ لا تقود سياسة المالية العامة بشكل تلقائي الى مسaire الاتجاهات الدورية، لان ادوات الضبط التلقائي للإيرادات تكون حرة في العمل دون قيود

✓ تستطيع التحكم في الميل نحو زيادة الانفاق العام خلال فترات الصعود في فترة الدورة الاقتصادية.

اما عيوب هذه القاعدة في انها لا تعمل بالضرورة على تصحيح الميل نحو العجز المفرط والذي ينشأ، على سبيل المثال، بسبب التخفيضات الضريبية الكبيرة او المبالغة الدائمة في التنبؤ بالإيرادات ومع ذلك، تشير الدراسات التجريبية الى انضباط اوضاع المالية العامة على اساس تخفيض النفقات غالبا ما يظل تأثيره لفترة طويلة يمكن التغلب على مخاطر العجز بإقامة الإطار على أساس متوسط الأجل- كان يتم بتحديد "هدف" صريح متوسط الاجل لرصيد الميزانية ليكون عنصرا مكملا لقاعدة الانفاق الملزمة.¹

الفرع الثاني : السياسة النقدية

يسعى هذا الفرع الى دراسة السياسة النقدية من جميع الجوانب، بداية من المقاربات النظرية للسياسة النقدية، من خلال التعاريف وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الأخرى، ثم ادواتها سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وفي نهاية المطاف الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

أولا : المقاربات النظرية للسياسة النقدية

يتضمن هذا المطلب تعريفات السياسات النقدية واستراتيجياتها، حيث تنوعت واختلفت تعريفات السياسة النقدية من مدرسة الى اخرى وهذه مجموعة من التعاريف :

- عرفها George Pariente على انها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد احداث اثر على الاقتصاد ومن اجل ضمان استقرار اسعار الصرف، وهي حسب فوزي القيسي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير العرض النقدي وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للمصارف التجارية.²

¹ فيليب كرم، المرجع السابق.

² عبدالمجيد قدي المرجع السابق ص53.

- كما تعرف على انها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود او اسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني.¹

ثانيا : استراتيجية السياسة النقدية الحديثة

تعتمد الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية على استخدام الأهداف الأولية والوسيطية للوصول إلى تحقيق الاهداف النهائية، وذلك باستخدام ادوات ملائمة، و لقد قامت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية بوضع هدف يتمثل في معدل نمو سنوي للكتلة النقدية، وبناء على اتجاه ودرجة الفرق بين الأهداف والتقديرات ترفع السياسة أو تخفض من معدل المجاميع النقدية، و بالتالي التحكم في نمو عرض النقود ويقوم البنك بالتحكم في معدل الفائدة على الارصدة النقدية لدى البنوك.²

ولكن هذه الاجراءات لم تؤد دورها ولم تلق نجاحا كبيرا وتعرضت لانتقادات عديدة بسبب فقدان التحكم في اسعار الفائدة وفقد السيطرة على عرض النقود ولذلك تم تزويدها بإجراءات جديدة منها :

- توسيع هامش الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة بالتقلب ضمنه.

- استخدام مجموع احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.³

ثالثا : الأهداف الوسيطة وقنوات انتقال السياسة النقدية

الأهداف الوسيطة عبارة عن المتغيرات النقدية التي تؤثر عليها السلطة النقدية بغرض بلوغ تحقيق الأهداف النهائية، وتتميز هذه المتغيرات نقدية يمكن للسلطة النقدية ان تؤثر عليها على عكس الاهداف النهائية، ولا بد ان تتوفر مجموعة من الشروط في الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية اهمها :

- يجب ان يكون الهدف الوسيط قابلا للقياس وبسرعة وهو ما يطرح ضرورة توفر الإحصائيات.
- يجب ان تكون مرتبطة بشكل مباشر مع الاهداف النهائية.
- يجب ان تكون تحت سيطرة السلطة النقدية.⁴

¹ Alexis jacquemin, **fondements d'économie politique de boeck**, université de bruxelles, 2001, p430.

² باري سيحل، النقود والبنوك وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور دار المريخ الرياض، 1987، ص 312.

³ احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور لبيونك المركزية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 509.

⁴ Frederic Mishkin , **monnaie et marchés financiers, nouveaux horizons**, 9ème éditions ,paris, 2010, p830

و تنقسم الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية الى ثلاث اهداف منها ما هو متعلق بالكمية ومنها ما هو متعلق بالأسعار، فهناك المجاميع النقدية، اسعار الفائدة، اسعار الصرف، ان اختيار الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية في اقتصاد ما متعلق بعاملين أساسيين :

- العامل الاول: طبيعة النظام المالي، ففي ظل سيطرة الوساطة البنكية على طرق التمويل المتوفرة فان استخدام المجاميع النقدية كهدف وسيط يعتبر انجح طريقة للتأثير على الاهداف النهائية، اما اذا كانت المالية المباشرة هي المسيطرة فان اسعار الفائدة سيكون لها دور مهم كهدف وسيط.¹
- العامل الثاني: المرجعية النظرية للاقتصاد، ففي حالة إتباع النظرية النقدية الحديثة فسيتم استخدام العرض النقدي كهدف وسيط مثلما كان الحال عليه نهاية السبعينات، بمعنى أن العرض النقدي يؤثر بشكل مباشر على الأهداف النهائية، أما قبل السبعينات فقد كان الاعتماد على النظرية الكينزية التي تقول بان تأثير ادوات السياسة النقدية لن يكون إلا عبر اسعار الفائدة.

1. اسعار الفائدة

تعتبر قناة أسعار الفائدة أهم آلية لانتقال السياسة النقدية خاصة في ظل نموذج IS-LM، وان كانت السلطة النقدية تراقب سعر الفائدة قصير الأجل فان معدلات الفائدة طويلة الأجل هي التي تؤثر على قرارات المستثمرين لذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل، كما أن المتغير الذي يؤخذ بعين الاعتبار في قرارات المستثمرين هو معدل الفائدة الحقيقي المصحح بمعدلات التضخم وليس معدل الفائدة الاسمي في السوق، لذلك فان عدة دراسات قامت بتحديد قنوات انتقال أخرى اشمل من قناة سعر الفائدة، حيث أخذت بعين الاعتبار مختلف أسعار الأوراق المالية من منظور نقدي.²

ففي إطار نظرية المحفظة المالية يمكن للسياسة النقدية ان تؤثر على الاقتصاد من خلال سعر الفائدة وذلك عبر ثلاثة طرق.

__ اثر الاحلال : من خلال التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة كنتيجة لتغيرات السياسة النقدية حيث يقوم المتعاملون بتغيير مكونات محفظتهم المالية.

¹ لخلو بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص210.

² اسامة بشير الدباغ، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان 2002، ص315.

__ اثر الدخل : التغيرات التي تطرأ على اسعار الفائدة تؤثر على المداخيل المالية لأصحاب المحفظة المالية، ففي حالة ارتفاع اسعار الفائدة فان اصحاب الحقوق يرون بان مداخيلهم ستزيد في حين ان اصحاب الديون يتحملون خسائر في مداخيلهم .

__ اثر الثروة : حيث ان الثروة تتأثر كنتيجة لتغيرات اسعار الاصول المالية ففي حالة ارتفاع اسعار الاصول المالية كنتيجة لانخفاض اسعار الفائدة الناتجة عن السياسة النقدية التوسعية ، فان الثروة الاجمالية ستزيد وذلك ما اشار اليه نموذج مودلياني سنة 1971 في نظرية دورة الحياة.

2. سعر الصرف

تستطيع السلطة النقدية ان تسهم في التوازن الاقتصادي من خلال سعر الصرف، حيث ان رفع سعر الصرف العملة الوطنية يؤدي الى تحقيق التوازن الخارجي وتقوم السياسة النقدية بالتدخل حسب طبيعة نظام الصرف المتبع .

وكنتيجة للانفتاح الاقتصادي والانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم عقب 1971 اهتمت السياسة النقدية بسعر الصرف كهدف وسيط وتعتمد هذه القناة على سعر الفائدة حيث ان انخفاض اسعار الفائدة المحلية يؤدي الى انخفاض العائد الى العملة المحلية الامر الذي يساهم في زيادة الودائع المحلية في الخارج اين تكون اسعار الفائدة مرتفعة مما يؤدي الى زيادة عرض العملة المحلية في سوق الصرف وانخفاض الطلب عليها، وهذا ما يقود الى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مما يقود الى اكتساب تنافسية لأسعار السلع المحلية بالمقارنة مع الاسعار الاجنبية، وهذا ما يترجم بزيادة الصادرات وزيادة الناتج المحلي من خلال مضاعف التجارة الخارجية.

3. المجمعات النقدية كأهداف وسيطية

إن المشكلة الأساسية في هذا الهدف الوسيط هو في تحديد المجمع النقدي الذي نعتبره كهدف وسيط في السياسة النقدية، فهل نعتد على M1 أو M2 حيث نلاحظ أن هناك ابتكارات مالية ساهمت في توسيع المجمعات النقدية حتى M4 بمعنى توسيع التوظيفات النقدية إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي فهو يعتبر مؤشر جيد أو هدف وسيط جيد، أما M1 فهو يسمح بالتركيز على الوظيفة الأكثر تداولاً للنقد وتعتبر درجة تطور الاقتصاد هي المحدد للمجمع النقدي التي تعتمد عليه السلطة النقدية كهدف وسيط.¹

¹ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، لبنان، 2000، ص33.

4. قناة أسعار الأسهم q de tobin

نظرية الاستثمار التي جاء بها توبان أضافت قناة أخرى لانتقال السياسة النقدية من خلال التأثير على المؤسسات في مجال تقييم أسهمها، وذلك من خلال ما يعرف بمعامل توبان والذي يعرف بأنه العلاقة بين قيمة المؤسسة في البورصة وتكلفة تجديد رأس المال.¹

• في حال ارتفاع q فهذا يعني ان قيمة المؤسسة في البورصة مرتفعة بمعنى قيمة السهم مرتفعة بالمقارنة مع تكلفة تجديد رأس المال، وبصيغة أخرى تصبح الاستثمارات الإنتاجية الجديدة اقل تكلفة بالنسبة لقيمة سهم المؤسسة، وبالتالي فان المؤسسات يمكنها اصدار اسهم جديدة اقل وبسعر مرتفع وهذا ما يؤدي الى انفاق استثمار اكثر لهذه المؤسسات لان المؤسسة يمكنها اصدار اسهم جديدة لامتلاك تجهيزات انتاجية جديدة .

• في حالة انخفاض q فهذا يعني ان القيمة البورصية للمؤسسة منخفضة بالمقارنة مع تكلفة تجديد رأس المال، وبالتالي فان المؤسسة لا تسعى الى امتلاك تجهيزات انتاجية جديدة، لان قيمة اسهمها منخفضة وهذا ما يؤدي إلى إصدار أسهم أكثر، وهو ما يعرض المساهمين في هذه المؤسسة إلى إمكانية فقدان ملكيتها.²

• والسؤال الذي يطرح، أين موقع السياسة النقدية في كل هذا ؟ يمكن للسياسة النقدية ان تؤثر على أسعار الأسهم وبالتالي الإنفاق الاستثماري للمؤسسات، ففي إطار كينزي، انخفاض سعر الفائدة الناتج عن سياسة نقدية توسعية يخفض من طلب الأفراد على السندات ويتوجهون إلى زيادة الطلب على الأسهم وارتفاع قيمتها وهذا ما يؤدي إلى رفع قيمة معامل q .

الفرع الثالث: السياسات التجارية الدولية

يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة، بصفتها السياسية، بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل او اتجاهاته³ من ذلك يمكن القول أن أي إجراء تتخذه الدولة بقصد التأثير :

¹ q = القيمة البورصية للمؤسسة / تكلفة تجديد رأس المال .

² Dominique plihon ,la monnaie et ses mécanismes ,la DECOUVERTE , jul, 2010, p85.

³ شريف علي الصوص ، التجارة الدولية (الاسس والتطبيقات)، دار اسامة الاردن ، 2011 ص127.

- على تدفقات حركات كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية ودخولا أو خروجا من البلد.
- على سعر الصرف وعلى الأرصدة الأجنبية ثباتا أو ارتفاعا أو انخفاضاً .
- على حجم ميزان المدفوعات او عناصره وعلى الحسابات الفرعية له مع دول العالم، وكذا على سوق الصرف، فكل ذلك يعتبر ضمن السياسة التجارية .

أولا: السياسات التجارية السعرية

تم على مستوى هذا المطلب دراسة الإطار النظري للرسوم الجمركية، والآثار الاقتصادية لهذه السياسة بالإضافة إلى سياسة الإعانات الاقتصادية باعتبارها من الأدوات السعرية للسياسة التجارية.

1. الجانب النظري لنظام الرسوم الجمركية

تعرف على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة للحدود الوطنية، كما تعرف أيضا على أنها ضرائب تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الدولية للبلاد (ما عدا السلع العابرة، والسلع المعاد تصديرها) وتسمى رسوما على الواردات، وقد تفرض بمناسبة خروجها من البلاد وتسمى رسوما على الصادرات أما التعريف الجمركية فهي عبارة عن جداول او قائمة توضح لدى كل دولة، الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع المستوردة.

- الرسوم على القيمة: تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات سواء كانت قيمة السلعة تتحدد وفق (FOB) أو (CIF) أو أية قيمة أخرى تحددها السلطات الجمركية.¹
- الرسوم النوعية: تفرض على أساس عدد أو وزن أو كيل السلعة المستوردة، ومن صعوبات هذا النوع من الرسوم (قيمة او نوعية) ما يتعلق بمعرفة القيمة ذاتها بشكل دقيق، ما هي القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار.
- الرسوم المركبة: هي تتضمن رسما قيميا معينا، يضاف الى رسم نوعي بغرض التمييز بين انواع السلعة الواحدة.
- الرسوم الاسمية: تهدف إلى إبقاء أسعار السلع سبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.

¹ يطلق عليها incoterms او - condition internationat de ventes- CIV والتي تم تحديدها من قبل غرفة التجارة الدولية وتحدد هذه المصطلحات بشكل موحد نقاط تحويل التكاليف ونقاط تحويل المخاطر بالإضافة الى ابراز الوثائق المفروضة على كل من المشتري والبائع.

• أما على أساس الهدف من فرضها :حيث يمكن ان نميز بين نوعين من الرسوم وهي رسوم مالية ورسوم جبائية :

• الرسوم المالية :فهي تفرض بغرض توفير موارد مالية لخزينة الدولة.

• الرسوم الجبائية :فهي تفرض باعتبارها اداة للحد من المنافسة الخارجية.

يمكن اعتبار الرسم ماليا إذا كانت الصناعة الوطنية تقوم بإنتاج نفس النوع من السلع المستوردة ،وتخضع لرسم يعادل الرسم المفروض على تلك السلع المستوردة ،أما ذلك من حالات فيعتبر الرسم عندها من رسوم الحماية.

2. الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية

سيتم دراسة على مستوى هذا المحور الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية، من خلال التمييز بين اقتصاد دولة صغيرة واقتصاد دولة كبيرة.¹

- في ظل اقتصاد دولة كبيرة :

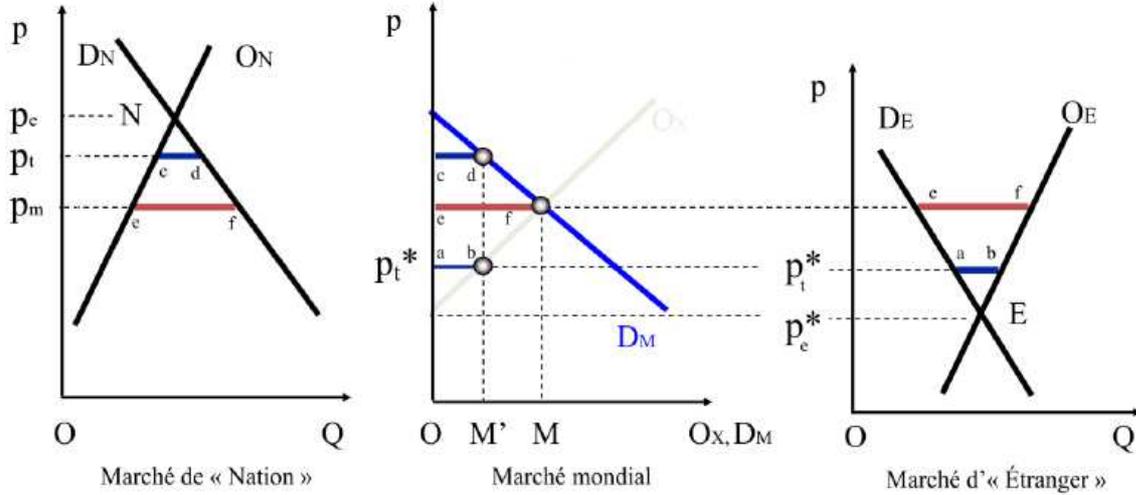
يمثل الشكل الموالي اثر فرض رسم جمركي مقدر ب t . و.ن لكل وحدة مستوردة ،ففي ظل حرية التجارة الدولية سعر القمح يكون عند النقطة 1 على مستوى التوازن العالمي ،وفي ظل وجود رسوم جمركي فان البلد الأجنبي لا يمكنه تصدير القمح إلا إذا كان الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار المقترحة أكبر من الرسم الجمركي ،ومن الملاحظ أن الرسم الجمركي سيؤدي إلى رفع الأسعار المحلية إلى pt وخفض الأسعار في السوق الأجنبية إلى $p^*t=pt-t$.

- على مستوى السوق المحلي فان المنتجين المحليين يرفعون عرضهم من القمح في حين ان المستهلكين يخفضون من طلبهم وهذا يؤدي إلى تخفيض الطلب على الواردات الأجنبية كما هو موضح في الشكل والانتقال من 1 إلى - على مستوى السوق الأجنبي العرض الأجنبي ينخفض كنتيجة لانخفاض الأسعار في حين يزداد الطلب وهذا ما يؤدي إلى انحسار عرض الصادرات والانتقال من 1 إلى 3 في المنحنى OX .

وبالتالي فان فرض الرسوم الجمركية يخفض الحجم المتبادل في التجارة الدولية حين ينتقل من Q_w إلى Q_r والذي يقابله السعر التوازني للطلب المحلي على الواردات وعرض الأجنبي الصادرات عند مستوى سعر $PT - P^*T=t$.

¹الدولة الصغيرة هي تلك الدولة التي لا يؤثر عرضها وطلبها على الاسعار العالمية ،بينما الدولة الكبيرة هي الدولة التي يؤثر عرضها وطلبها على الاسعار العالمية .

الشكل رقم (01-01) : الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية



Source: René Sendretto, *Politiques commerciales des grandes puissances*, de Boeck, paris, 2011, p123.

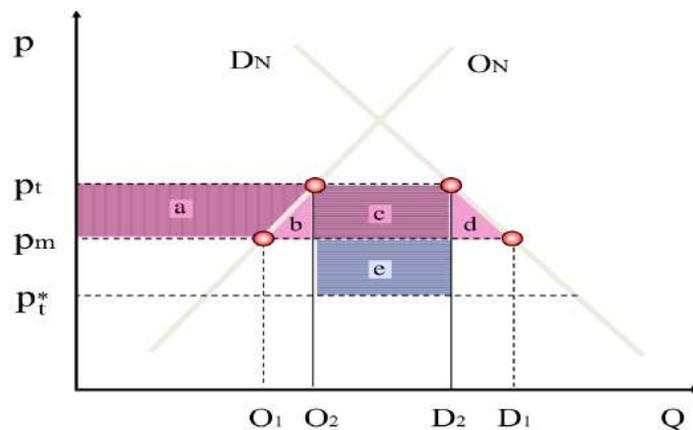
يؤدي الرسم الجمركي إلى اثرين متعاكسين في الاقتصاد الدولة الكبيرة :

✓ خسارة الفعالية التي لديها وجهان :

- خسارة في الفعالية الإنتاجية على أن هذه الدولة سوف تقوم بإنتاج سلعة ليس لديها فيها ميزة نسبية
- خسارة في رفاهية المستهلكين الناتجة عن انخفاض الاستهلاك.

✓ مكاسب ناتجة عن تحسين شروط التبادل التجاري الدولي بسبب انخفاض السعر العالمي.

الشكل رقم (02-01): الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية في ظل اقتصاد دولة كبيرة



Source: René Sendretto, *Politiques commerciales des grandes puissances*, de Boeck, paris, 2011, p123.

انطلاقاً من الشكل نستنتج مايلي¹ :

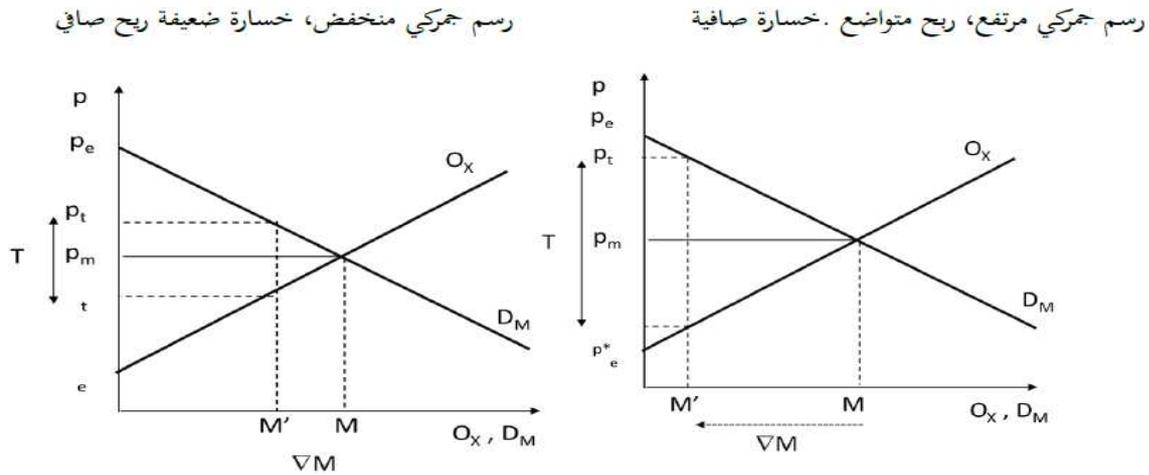
¹ تمثل p_e : سعر التوازن الداخلي ، p_m : السعر العالمي ، p_t : السعر المحلي ، p_t^* : السعر العالمي بعد فرض الرسم الجمركي ، M : الواردات.

- تقدر خسارة المستهلك بمساحة الشكل (a+b+c+d).
- يقدر فائض المنتج بمساحة الشكل (a).
- يقدر إيرادات الدولة بمساحة الشكل (c+e).
- الأثر الإجمالي يقدر بمساحة الشكل (b+d) - e.

$$GN = (pm - p_t^*) \cdot M - \frac{1}{2} [(pt - pm) \cdot \nabla M]$$

- يكون الربح من الرسم الجمركي كبير إذا :
 - كان هناك تغير ضعيف في الواردات .
 - مقدار الواردات كبير .
 - معدل الرسم الجمركي لا بد أن يكون كبير .

الشكل رقم (03-01): فعالية سياسة الرسوم الجمركية نسبة الى مستوى الرسم الجمركي



Source: rène sendretto, Politiques commerciales des grandes puissances, de Boeck, paris, 201, p 125.

- في ظل اقتصاد دولة صغيرة :

انطلاقاً من الشكل التالي نلاحظ انه في حالة فرضية اقتصاد صغير مستورد يمكنه ان يستورد أكثر دون أن يرفع السعر العالمي، كما أن الاقتصاد الصغير المستورد يمكنه أن يصدر أكثر دون أن يؤثر على الأسعار العالمية وهذا في ظل حرية التجارة.

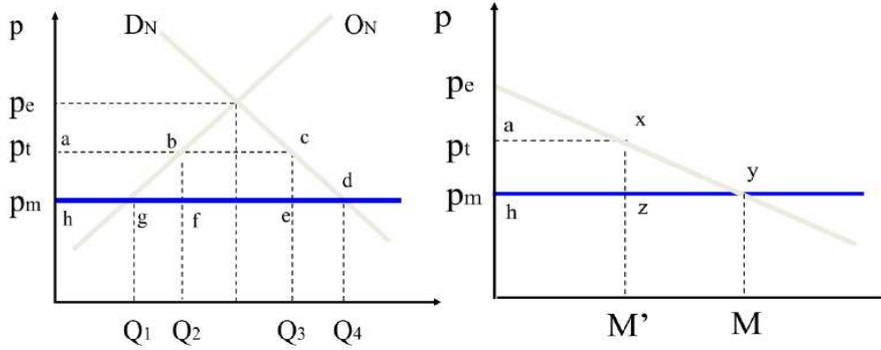
نلاحظ انه بعد فرض الرسم الجمركي، يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي يزيد العرض المحلي للسلع المنافسة وينخفض الطلب المحلي على الواردات وبالتالي انخفاض الواردات .

ونلاحظ من خلال الشكل التالي أن الدولة تتحصل على إيرادات جمركية تتمثل في القيمة

$$(pt - pm).M$$

. axzh=beef او مساحة المستطيل

الشكل رقم (04-01): اثر الرسم الجمركي في اقتصاد دولة صغيرة



Source:RenéSendretto, **Politiques commerciales des grandes puissances**, de Boeck, paris, 2011, p 142.

ويمكننا تحليل اثر الرسوم الجمركية على قطاع العائلات والمؤسسات من خلال ما يسمى فائض المنتج والمستهلك¹، حيث أن المستهلكين بعد فرض الرسم الجمركي سيحققون خسارة بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة التي تؤدي إلى انخفاض الرفاهية، أما المنتجين فسيحققون ربح بسبب زيادة منتجاتهم في السوق الوطنية. ويتم تحديد الأثر الإجمالي للرسم الجمركي في اقتصاد دولة صغيرة من خلال محصلة الأثر على كل من الدولة والمنتجين والمستهلكين، حيث أن الأثر الإجمالي هو خسارة صافية ممثلة فيما يسمى مثلثات هاربر جر² وهي تعني التشوهات في الإنتاج والاستهلاك في اقتصاد الدولة الصغيرة . وتمثل الخسارة صافية PS رياضيا كما يلي:

$$PS = 1/2 (gf . bf) + 1/2 (ed . ce) :$$

$$PS = 1/2 (Pt - Pm) * \Delta M$$

$$TPm = (Pt - Pm) \text{ لدينا}$$

$$PS = 1/2 \Delta M * tPm$$

ثانيا : السياسات التجارية الكمية

تتضمن الأساليب الكمية للسياسة التجارية في تنظيم التجارة الخارجية إجراءات لتقييد التجارة الخارجية مثل إجراءات المنع، ونظام الحصص، وفرض تدابير تراخيص الاستيراد.

¹ فائض المستهلك: يقيس مبلغ الارباح التي يحققها المستهلك من مشترياته من خلال الفرق بين السعر الذي دفعه فعلا والسعر الذي كان مستعدا ان يدفعه، اما فائض المنتج : يقيس مبلغ الارباح التي يحققها المنتج من خلال الفرق بين السعر الذي باع به فعلا والسعر الذي كان مستعدا ان يبيع به.
² Arnold Harberger هو اقتصادي امريكي ولد سنة 1924 اختص بدراسة نظريات الاقتصاد الكلي الدولي .

أ. الإطار النظري لنظام الحصص

يُقصد بنظام الحصص التقييد الكمي للواردات بكل او ببعض السلع، فالدولة قد تمتع استيراد سلعة معينة، ثم تصدر قرارا باستيرادها، فتحدد حصة معينة او تخصص مبالغ معينة لاستيرادها خلال فترة زمنية معينة. ويقوم نظام الحصص على أساس وضع حد أقصى للكمية المستوردة من الخارج من سلعة معينة أو من مجموعة من السلع خلال فترة زمنية معينة . وإذا كان من الممكن تطبيق نظام الحصص على الصادرات أيضا، فان تطبيقه على الاستيراد هو الأكثر شيوعا.

و في ظل نظام الحصص قد يوضع حد أقصى دون تحديد لحصة كل بلد من البلدان المصدرة، اي دون توزيعها على البلدان المصدرة المختلفة، وتسمى في هذه الحالة بالحصة الإجمالية ¹.

كما قد يتم توزيع هذه الحصة الإجمالية على البلدان المختلفة المصدرة لهذه السلعة حيث تحدد الدولة المستوردة الكمية التي يمكن استيرادها من كل بلد من البلدان المصدرة . وفي هذه الحالة فان تأثير نظام الحصص لا يؤثر على حجم التجارة الخارجية فقط بل يمتد ليؤثر على اتجاه التجارة الخارجية أيضا.

كما قد تلجأ الدول إلى وضع حصة معينة للاستيراد من دولة معينة او مجموعة من الدول، دون وضع حد أقصى للاستيراد بصفة عامة . حيث يكون الغرض من ذلك هو معالجة النقص الحاد في موارد الدولة من عملية هذه الدولة او من عملات الدول المصدرة الأخرى.

وقد تحدد الحصة المستوردة على أساس القيمة، لا سيما عندما يكون الهدف هو تخفيض الاستيراد تدعيما لميزان المدفوعات، لكون ان الحصة القيمية تحدد مسبقا مقدار عبء الاستيراد الذي يتحمل به ميزان المدفوعات، غير انها احيانا قد لا تكون فعالة خاصة إذا قام البلد المصدر بتخفيض أسعاره.

من الأسباب التي دعت إلى انتشار نظام الحصص وحلوله محل الرسوم الجمركية كأداة لتقييد الواردات ما يلي:
- عندما يكون عرض السلعة المستوردة قليل المرنة جدا بحيث أن فرض الرسم الجمركي هنا لا يتمكن من الحد من الواردات .

- عندما لا يمكن التأكد بسهولة من الأثر الذي يترتب على فرض الرسم الجمركي، نظرا لأن مرونة فائض العرض الاجنبي لا يمكن تقديره بدقة .

إن الرسوم الجمركية قد فقدت كثيرا من مرونتها كأداة للسياسة التجارية للدولة نتيجة لخضوعها للاتفاقيات التجارية التي تفرض شرط الدولة الأولى بالرعاية .

¹ شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الاسس والتطبيقات)، دار اسامة، الاردن 2011 ص133.

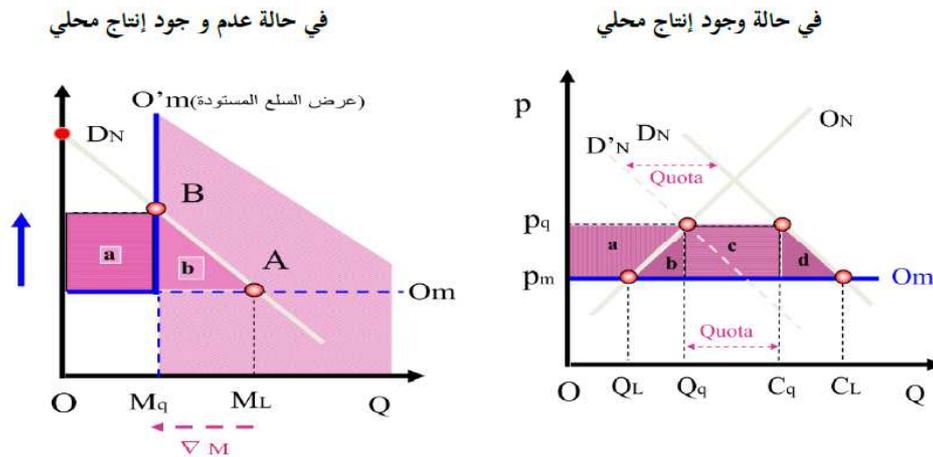
ب. الآثار الاقتصادية لنظام الحصص

يتم التمييز بين اقتصاد دولة كبيرة واقتصاد دولة صغيرة .

- في حالة اقتصاد دولة صغيرة :

نميز في هذه الحالة بين اقتصاد لا يقوم بإنتاج السلعة المستوردة محليا، واقتصاد يقوم بإنتاج نفس السلعة المستوردة ففي الحالة الأولى نلاحظ من خلال الشكل رقم ان مقدار الواردات لا يمكن أن يتجاوز حصة الاستيراد، ويحقق حملة تراخيص الاستيراد ارباح تقدر بمساحة المنطقة (a) أما المستهلكون فيحققون خسارة تقدر بمساحة المنطقة (a+b) وبالتالي فان هناك خسارة صافية تقدر بمساحة المنطقة (b)، أما في الحالة الثانية، فنلاحظ أن المستهلكين يحققون خسارة تقدر بمساحة المنطقة (a+b+c+d) أما المنتجون فيحققون أرباح تقدر بمساحة المنطقة (a) في حين يحقق حملة تراخيص الاستيراد أرباح تقدر بالمنطقة (c).

الشكل رقم (01-05) : الآثار الاقتصادية لنظام الحصص



Source : René Sendretto, **Politiques commerciales des grandes puissances**, de Boeck, Paris, 2011, 180.

وبالتالي نستنتج وجود خسارة صافية تقدر بالمنطقة (b+d) إذا كان حملة تراخيص الاستيراد من المقيمين

المحليين وإذا كان العكس فان هناك خسارة صافية تقدر بالمنطقة (b+c+d).

- في حالة اقتصاد دولة كبيرة :

يحقق المستهلكون في حالة اقتصاد دولة كبيرة خسارة تقدر بالمنطقة (a+b+c+d) اما المنتجون فيحققون ربح مقدر بمساحة المنطقة (a) في حين إن أصحاب تراخيص الاستيراد يحققون ربح يقدر بمساحة المنطقة (c+e) وبالتالي فان الرصيد يكون مساويا لـ (b+d-e) وهو نفس الرصيد المتحصل عليه في سياسة الرسوم الجمركية، وهناك إمكانية تحقيق مكاسب من هذه السياسة إذا كان $e > b+d$ وإذا كانت الدولة المستوردة تدبير تراخيص الاستيراد.

ثالثا : حوصلة للآثار الاقتصادية للسياسات التجارية الدولية

يمثل الجدول التالي مقارنة لأدوات السياسة التجارية من خلال الآثار التي تمارسها كل سياسة سواء في ظل دولة صغيرة أو كبيرة، حيث نلاحظ أن الدولة الصغيرة ليس من مصلحتها فرض رسم جمركي، ولا فرض حصة استيراد، وبالتالي فإن الحل الأمثل للدولة الصغيرة هو تحرير تجارتها الخارجية، في حين أن الدولة الكبيرة يمكنها تحقيق مكاسب من فرض رسوم جمركية، وليس من مصلحتها تقديم إعانات التصدير، ويمكنها أيضا تحقيق مكاسب من نظام الحصص، وبالتالي فإن حرية التجارة الدولية ليست بالضرورة الحل الأمثل للدول الكبيرة.

الجدول رقم (01-02) : مقارنة الآثار الاقتصادية للسياسات التجارية الدولية

اقتصاد دولة صغيرة	اقتصاد دولة كبيرة	
الرسم الجمركية	إمكانية تحقيق مكسب	خسارة صافية
نظام الحصص	إمكانية تحقيق مكسب	خسارة صافية

المبحث الثاني: دور نماذج الاقتصادية في إعداد السياسات الاقتصادية الكلية

حسب Tinbergen¹ فإن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن اجتماع مجموعة من الأدوات والوسائل لتحقيق مجموعة من الأهداف وذلك على أساس أن الاقتصاد ما هو إلا علم لتخصيص الموارد النادرة لتحقيق أهداف مسطرة مسبقا، وبالتالي فإن السياسة الاقتصادية قائمة على أساس الاختيار الذي يسمح للنشاط الاقتصادي بتحقيق مجموعة من الأهداف . ومن هذا المنطلق فإن السياسات الاقتصادية هي تطبيق لنظرية الاختيار الاقتصادي مع خصائص معينة تتعلق باختيار المستهلكين والمنتجين.

انطلاقا مما سبق تقوم الدراسة من خلال هذا البحث بتطبيق نظرية الاختيار على السياسات الاقتصادية الكلية من خلال دراسة مسار السياسات الاقتصادية وطريقة تشكيلها والبعد السياسي للسياسة الاقتصادية .

المطلب الأول : تشكيل السياسات الاقتصادية الكلية

تقوم الأطروحة في هذا الفرع بدراسة كيفية صياغة وتشكيل السياسات الاقتصادية الكلية من خلال تحديد نموذج السياسات الاقتصادية وطبيعته الرياضية .

¹ هو اقتصادي هولندي من مواليد 1903 قام بالعديد من الدراسات في المجال السياسات الاقتصادية الكلية سمحت له بالحصول على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1969 مناصفة مع Ragnar Frish ومن اهم اعماله انه قدم نموذج لاهداف واوتوات السياسات الاقتصادية الكلية.

الفرع الأول: نموذج السياسة الاقتصادية

حتى يتم القيام باختيار السياسة الاقتصادية المثلى لا بد من إعطاء عرض مبسط للأدوات المستخدمة من قبل صانعي السياسة الاقتصادية والتي تسمح لهم بتحقيق الأهداف المرجوة، حيث هناك مجموعة من المتغيرات والعلاقات بينها المحددة في إطار نموذج اقتصادي .

أولاً : المتغيرات والعلاقات الاقتصادية

تتضمن جميع نماذج السياسات الاقتصادية ثلاث أنواع من المتغيرات وثلاث أنواع من العلاقات¹.

- متغيرات خارجية قيمتها لا يمكن تغييرها من قبل صانعي السياسة الاقتصادية .
- متغيرات أدوات السياسة الاقتصادية قيمتها محدودة من قبل صانعي السياسة الاقتصادية .
- متغيرات داخلية أو أهداف، قيمتها تكون كنتيجة للمتغيرات في قيم أدوات السياسة الاقتصادية .
- أما فيما يتعلق بالعلاقات أو المعادلات في نموذج السياسات الاقتصادية يمكننا أن نميز بين :
 - المعادلات التعريفية : التي تعرف احد المتغيرات تعريفها غير مشروط وهي معادلات محاسبية تحدد لنا مقدار الدخل أو العجز الموازي.
 - المعادلات الفنية : وهي توضح العلاقات الفنية بين المتغيرات الاقتصادية فعلى سبيل المثال دالة الإنتاج والعبء الضريبي.
 - المعادلات السلوكية : وهي التي تصف السلوك الاقتصادي للمتغير وتفسر أيضا القرارات المتخذة من قبل المتعاملين الاقتصاديين.
 - معادلات التفضيل : والتي تعبر عن المتغيرات في المنفعة بدلالة مختلف الحالات التي يمر بها الاقتصاد.
 - المعادلات التطابقية : وهي المعادلات التي تأخذ صيغة التطابق والتساوي بين جانبي المعادلة .

ثانياً : الاستخدام التنبؤي والاستخدام لاتخاذ القرار

النموذج الأكثر بساطة يكون على الشكل التالي :

$$Y=CX+D.....(1)$$

Y : متجه (VECTEUR) أهداف السياسة الاقتصادية.

X : متجه أدوات السياسة الاقتصادية .

D : مجموعة المتغيرات الخارجية .

¹ وليد السيفو، الاقتصادي القياسي التحليلي، دار مجدولوي، الاردن، 2003، ص 37-44.

C : مصفوفة تمثل معاملات النموذج .

ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي : $Y=C' X$

إن لكل متغير هدف في هذا النموذج يعبر عنه بدلالة متغير آخر، وبالتالي فإن المعاملات هي عبارة عن مضاعفات لأنها تحدد التغيرات الحاصلة في هدف من أهداف السياسة الاقتصادية كنتيجة للمتغيرات في أدواتها، وهناك طريقتان أساسيتان لاستخدام النموذج:¹

- يقوم صانعو السياسة الاقتصادية بانطلاق من قيم موجودة سواء للأدوات أو للأهداف من اجل التنبؤ بأهداف السياسة الاقتصادية وهو ما تدل عليه المعادلة (1).

- يقوم صانعو السياسة الاقتصادية بالبحث عن الأدوات الكفيلة بتحقيق أهداف محددة مسبقا وبالتالي تصبح المعادلة السابقة على الشكل التالي :

$$X=C^{-1} Y - C^{-1} D$$

الفرع الثاني : الطبيعة الرياضية للنموذج الاقتصادي

حتى نستطيع حل النموذج لا بد أن يكون عدد المعادلات بعدد المجاهيل بمعنى يجب أن تكون المصفوفة مربعة، وهذا هو الشرط الذي أشار إليه TINBENRGIN ، وإذا كان هناك أدوات اقل من الأهداف فإن النموذج غير قابل للحل، ويجب تقليص عدد الأهداف من خلال التعظيم Optimisation.

إذا كانت المصفوفة C مربعة تساهم كل أداة في تحقيق هدف من الأهداف وتكون على الشكل رقم التالي:

$$y_1=c_{11}x_1+c_{12}x_2+c_{13}x_3$$

$$y_2=c_{21}x_1+c_{22}x_2+c_{23}x_3$$

$$y_3=c_{31}x_1+c_{32}x_2+c_{33}x_3$$

أولا : اختيار أدوات السياسة الاقتصادية في نماذج المحاكاة

يعتبر اختيار أدوات السياسة الاقتصادية مشكل أساسيا في نماذج المحاكاة، حيث يطرح تساؤلين أساسيين:

- كيف يتم تخصيص الأدوات - الأهداف ؟

- هل هذه الأدوات فعالة في تحقيق الأهداف؟

الإجابة على هذا التساؤل الأول والثاني بسيطة، حيث يتم تخصيص الأدوات إلى الأهداف على أساس

الفعالية القصوى، وهذا هو المبدأ الذي أشار إليه مندل règle de mundell

¹ Xafier Greffe, **politiques économiques**, Paris, 2000, P18.

ثانيا : وجود التعظيم في نموذج السياسة الاقتصادية

إن تحليل نموذج السياسة الاقتصادية يبين أن هناك مشكل يمكن أن يواجهه صانع السياسة الاقتصادية إلا وهو وجود عدد كبير من الأهداف بالمقارنة مع عدد الأدوات المتوفرة وبالتالي يجب الاختيار بين الأهداف، ولإيجاد حل لهذه المشكلة يتم استخدام دالة الرفاهية الاجتماعية التي يبين التغيرات في إشباع الاقتصاد بدلالة الأهداف الممكنة، وانطلاقا من نموذج المحاكاة السابق لدينا :

$$Y=CX+D$$

ويكون نموذج التعظيم على الشكل التالي :

$$\max W(X, Y)$$

$$s. c. T=CX+D$$

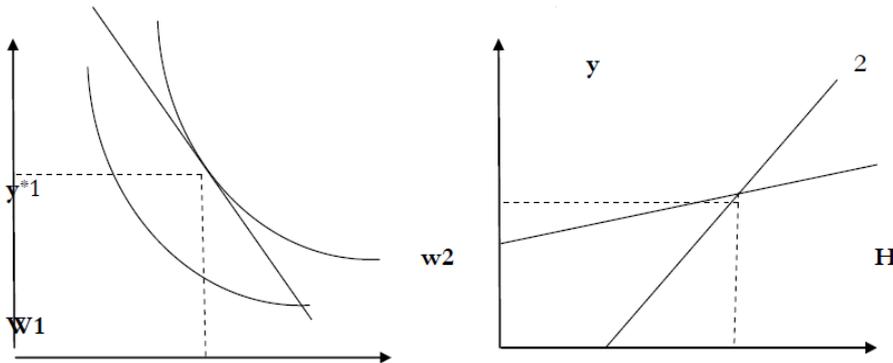
حيث تمثل $W(X, Y)$ دالة التفضيل لصانع السياسة الاقتصادية، ويمكن التعبير على النموذج السابق من خلال المعادلتين التاليتين :

$$y = a_1x + b_1 \dots \dots \dots (1)$$

$$y = a_2x + b_2 \dots \dots \dots (2)$$

ونتحصل على حل عند النقطة H في الشكل الموالي :

الشكل (06-01) : التعظيم في نموذج السياسات الاقتصادية Y



Source: Xavier Greffe, **politiques économiques**, economica, Paris, 2000, P 23.

وانطلاقا من الشكل رقم (06-01) نلاحظ أن هناك عدد غير محدود من الاحتمالات محددة من خلال المنحنى، وحتى نختار من هذه الاحتمالات يجب أن تكون هناك دالة تفضيل بين X و Y ولتكن $W(X, Y)$ والتي تسمح لنا باختيار التوليفة المثلى وهي (x^*, y^*) .

وكما يواجه صانع السياسة الاقتصادية مشكلة في اختيار الأدوات، يواجه أيضا مشكلة في اختيار الأهداف حيث أن المشكلة تكمن في الطريقة التي نفلص بها بعض الأهداف، وبالمقابل تحسين درجة تحقيق أهداف أخرى، بمعنى تحديد دالة التفضيل لمختلف توليفات الأهداف، ويمكن الرجوع الى نموذج ¹ theil الذي يعد أول من وصل لهذا الاتجاه.

الفرع الثالث : صعوبات تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية :

إن تشكيل نموذج السياسات الاقتصادية الكلية يكتنفه مجموعة من الصعوبات وتمثل هذه الصعوبات فيما يلي :

أولا : تحديد دالة التفضيل للاقتصاد

يجب معرفة الأهداف والأدوات المتوفرة والمتعاملين الفاعلين في النشاط الاقتصادي حتى يتم تحديد دالة التفضيل لصانعي السياسة الاقتصادية، ويمكن الإجابة على التساؤل الأول من خلال تحديد قائمة الأهداف الممكنة للسياسة الاقتصادية، وهي ما تعرف بالمربع السحري لكالدور ²، حيث يجب التفرقة بين تفضيلات المتعاملين الاقتصاديين والتفضيلات الحكومية، أو بشكل آخر التفضيل للمتعاملين ودالة التفضيل للدولة، حيث أن دالة التفضيل الأولى تجمع تفضيلات جميع الأفراد، أما دالة تفضيل الدولة تتعلق بتفضيلات الحكومة في فترة معينة، ويجب على تفضيلات الحكومة ان تتماشى مع تفضيل المتعاملين، إلا انه يمكن ان تطرح مشكلة التناقض بين تفضيل الحكومة وتفضيلات المتعاملين الاقتصاديين.

ثانيا : العتبات

انه من غير الممكن تنويع أدوات السياسة الاقتصادية بدون تحديد الاهداف المرجوة، حيث ان هناك عوائق مادية ومؤسسية لا يمكن تجاوزها ويمكن أن نضرب مثالين:

- في الحالة الأولى نعتبر إن التغيير في العجز الموازني يعتبر تغيرا مبالغا فيه لأنه سوف يؤدي إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد الذي يحمل الاقتصاد ضغوط تضخمية.

- في الحالة الثانية التغيير في الدين الحكومي يعتبر مبالغا فيه لأنه يؤدي إلى تحديد رأس المال مما يقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

¹ Reinhard Neck , **Quantitative Economic policy**, Springer , uk ,2008, P16.

² Kaldor Nicholas يعتبر من الاقتصاديين البريطانيين المرموقين، من مواليد المجرية سنة 1908 درس الاقتصاد في لندن في البداية من انصار المدرسة النيوكلاسيكية وبالضبط فريدريك هايك الا انه اصبح كينزيا ويعتبر من منظري التيار الكتري، وهو من اشد اعداء المذهب النيوكلاسيكي الذي ظهر مع بداية عقد سبعينيات القرن الماضي، ضد الثورة التي احدثتها المدرسة النقدية تطبيقا في الاقتصاد البريطاني في عهد الحكومات المتعاقدة التي تميزت باتجاهاتها الليبرالية والتي تنص على عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكبح جماح النشاط الاجتماعي للدولة.

ويمكن لصانعي السياسة الاقتصادية تجنب آثار هذه العتبات من خلال عدة استراتيجيات، فالإستراتيجية الأولى تكون من خلال إلغاء هذه العتبات عن طريق مراقبة أدوات أخرى للسياسة الاقتصادية، كما يمكن تجنب هذه العتبات من خلال إضافة أدوات أخرى للسياسة الاقتصادية¹.

ثالثا : الآجال

إن مشكلة الآجال التي تكون عند استخدام أدوات السياسة الاقتصادية أو عند تحقيق الأهداف تعد من بين المشاكل التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية والتي تحد من فعاليتها، فعندما يقوم صانع السياسة الاقتصادية بالاختيار بين هذه الأدوات أو تلك فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأدوات التي تحقق أهدافها في اقرب الآجال لأنها تكون أكثر فعالية، ويمكن أن نميز بين عدة أنواع من الآجال :

1- الآجال الداخلية : وهي الآجال اللازمة لمعرفة المشكلة واختيار الأداة وتطبيقها في ارض الواقع

2- الآجال الخارجية : وهي الوقت اللازم الذي تستغرقه الأداة المستخدمة لتحقيق أثارها على المهدف المنشود.

3- الآجال الوسطية : والتي تنطلق من أن بعض الأدوات لا تؤثر بشكل مباشر على الأهداف المسطرة ولكن تؤثر في البداية على المهدف الوسيط.²

وبالإضافة إلى الآجال الداخلية والخارجية يجب إضافة الوقت الذي يتجاوب فيه المتعاملين مع هذه السياسة من خلال التأثير على مستوى الداخل المتاح والميكل التمويل، وبالتالي فان مستوى الدخل متغيرا وسيطيا وسرعة رد الفعل الناتجة عن تغير معدل الاقتطاع متعلقة بتنفيذ الاقتطاعات الجديدة والتوقعات السيكلوجية بمتعاملين وهذا ما يسمى بالآجال الوسيطية.³

¹ Xafier Greffe , op-cit, P50.

² فعلى سبيل المثال اذا ارادت الحكومة ان تضع حد للطلب المحلي بسبب ضغوط تضخمية واختلال التوازن الخارجي فيجب عليها ان تقوم بالاجراءات التالية :تحديد المشكلة بشكل سريع من اجل التدخل وهذا ما يؤدي الى تقليص الاجال الداخلية ،تسطير وتطبيق سياسة اقتصادية من خلال اختيار الادوات اللازمة ،حيث ان هناك اجال سياسية وادارية تكون قصيرة اذا لم تكن هناك عراقيا سياسية زو مؤسسية ومعلوماتية عند التنفيذ وذلك من خلال رفع معدل الاقتطاع الضريبي.

³ لنفترض الان أن صانع السياسة الاقتصادية يبحث عن وصول الى نفس النتائج ولكن سياسة نقدية انكماشية :الاجال الاولى لا تتغير وتبقى ثابتة الاجال الثانية تتعلق بالاجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية من خلال اجراءات رفع معدل اعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة ،ان المتغير الوسيط في هذه الحالة تتعلق بمجموعة الشروط التي على اساسها تقوم البنوك التجارية بتمويل طلبي القروض وبالتالي فان الاجال الوسيطية هي الفترة بين تعديل معدل اعادة الخصم في البنك المركزي ومعدل الخصم في البنوك التجارية الاجال الخارجية وهي الفترة التي تفصل بين تغير معدل الخصم في البنوك التجارية وتغيرات سلوك المتعاملين الاقتصاديين.

الفرع الرابع: الانتقال من النموذج الاقتصادي إلى النموذج القياسي

إذا كانت النماذج الاقتصادية تسمح بعرض السياسات الاقتصادية فإنه باستخدام النماذج القياسية يمكننا اختيار بدقة آثار مختلف أدوات السياسات الاقتصادية الممكنة، حيث أن النموذج القياسي هو عبارة عن نظام من المعادلات يعكس النظرية الاقتصادية هدفه دراسة التطورات الكمية لمجموعة المتغيرات الداخلية بدلالة مجموعة أخرى من المتغيرات المحددة مسبقاً والتي تسمى المتغيرات الخارجية . وإن النماذج من هذا النوع قديمة عكست التطورات في النظرية الاقتصادية ففي مرحلة الأولى استخدمت هذه النماذج من جهة نظر كينزية واستخدمت للتنبؤ آثار سياسات إدارة الطلب.

أولاً : مرحلة بناء نموذج قياسي

الخطوة الأولى في بداية نموذج قياسي هي تجميع الإطار المحاسبي لمختلف السلاسل الإحصائية مستخدمين في ذلك جداول المحاسبة الوطنية، الجدول الاقتصادي الإجمالي، أما المرحلة الثانية فهي تحديد مختلف الميكانيزمات التي تنشط هذا الإطار المحاسبي، حيث انه هناك توجهين أساسيين : المضاعف الكينزي، وآثار العرض .

ثانياً : ميكانيزمات أساسية

1- المضاعف الكينزي : حيث يعتبر أساس النماذج القياسية إلا أن فعاليته محددة بأثرين للمزاحمة : المزاحمة المالية¹ ومزاحمة عن طريق الأسعار.²

2- آثار العرض : وهي آثار تكلفة الإنتاج على الأسعار وآثار الأرباح على الاستثمار في الأجل الطويل، حيث أن هذه الآثار تؤثر بشكل غير مباشر على المضاعف، حيث أن انخفاض الاستثمار يترجم بانخفاض القدرة على الإنتاج وحدوث ضغوط تضخمية.

ثالثاً : مجتمعات النموذج :

تتكون النماذج القياسية من ثلاث مجتمعات أساسية :

- 1-المجمع الحقيقي :** يحدد حجم الإنتاج والتشغيل حيث تحدد لنا هذه المتغيرات الأسعار والأجور .
- 2-مجمع الأسعار - الأجور :** وهي انعكاس للمجمع الحقيقي وتبين التنافسية والقدرة الشرائية وتسمح بتحديد التوازن المالي والنقدي .

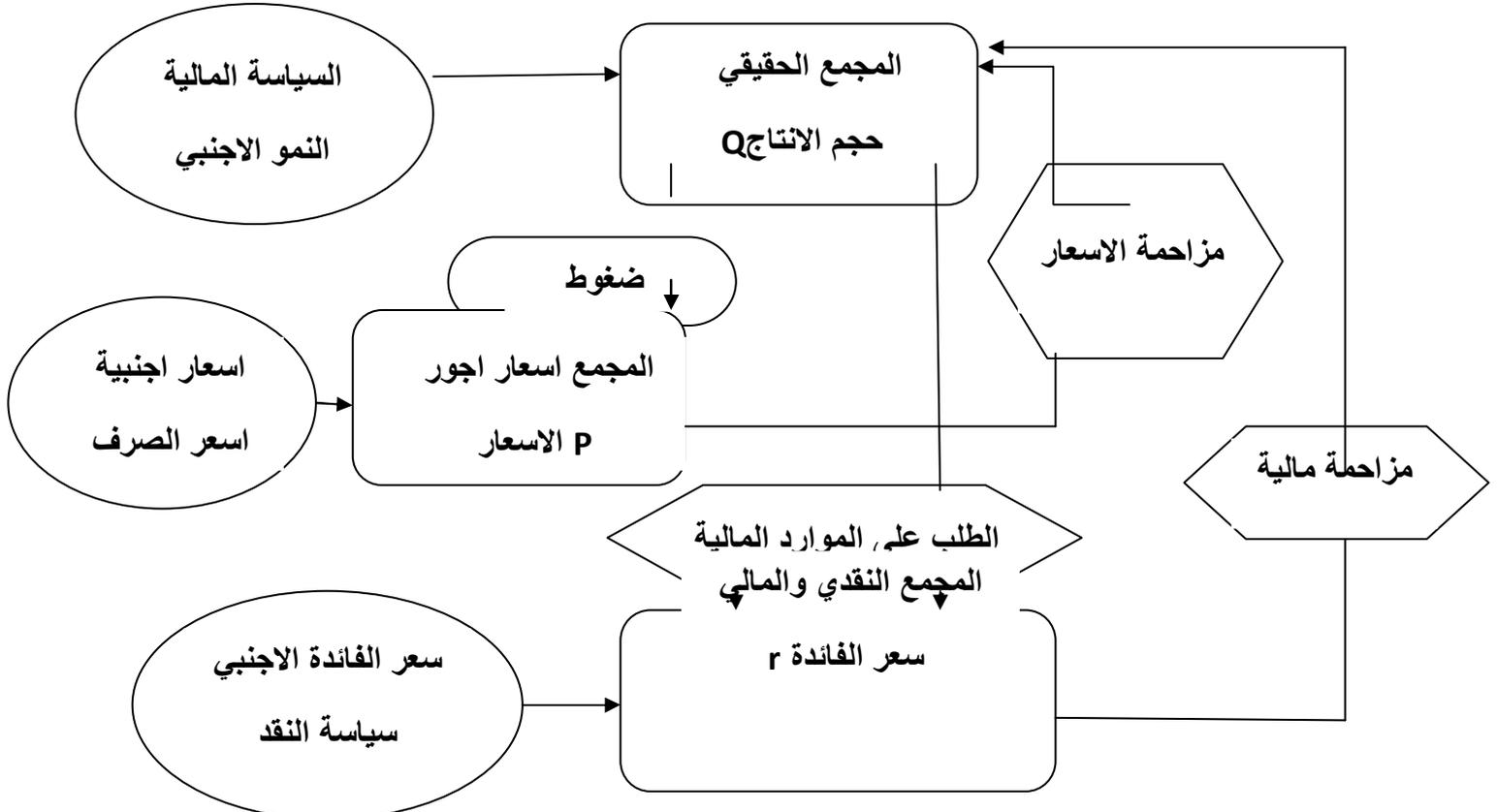
¹ Eviction financière ففي ظل ثبات العرض النقدي أي انفاق حكومي سيؤدي إلى حدوث ارتفاعات في أسعار الفائدة وبالتالي مزاحمة الاستثمار الخاص.

² Eviction par les prix فمع زيادة التشغيل ومعدل استخدام القدرات الانتاجية تتوقع حدوث ضغوط تضخمية التي تؤثر سلباً على التنافسية الخارجية وهذا ما يؤدي إلى حدوث اختيار في الثروة للمتعاملين وطلبهم.

3-المجمع النقدي والمالي : الذي يحدد سعر الفائدة ويعكس المجمعين السابقين¹.

والشكل التالي يوضح هذه المجمعات الثلاث :

الشكل رقم (01-07) : المجمعات المشكلة للنموذج القياسي



المصدر: وليد لعاب، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2017-2018، ص 117.

المطلب الثاني : اللايقين والسياسات الاقتصادية الكلية

يفترض منهج الأدوات Approche instrumentale في السياسة الاقتصادية المعرفة المسبقة للمسارات الممكنة للسياسة الاقتصادية، من حيث الأهداف المتوقعة وآثار الأدوات المستخدمة، إلا أن اليقين في تسطير السياسات الاقتصادية يتعرض لمجموعة من العوامل سواء كانت دولية تكنولوجية أو اجتماعية.

ومن اجل تجنب الإشكالية هناك اتجاهان أساسيان :

- الاتجاه الأول : يتعلق بتفويض مشاكل اللايقين من خلال إلغاء أسباب الأخطاء في تسطير السياسة الاقتصادية المتعلقة بتحديد الادوات وهذا ما يسمى السياسة الاقتصادية الأوتوماتيكية Politique automatique.

¹ Artus Patrick, **modélisation macroéconomique**, ECONOMICA , Paris, 2005,p77.

- الاتجاه الثاني : يتعلق بتدعيم السياسة الاقتصادية من خلال التخطيط، حيث انه في السنوات الأخيرة تم تطوير مفهومين أساسيين للتخطيط : المفهوم الأول التخطيط كمخطط لتعديل النشاطات الاجتماعية مستقبلا، أما المفهوم الثاني فهو التخطيط كعامل لتعبئة الطاقات الاقتصادية.¹

الفرع الأول: السياسة الاتوماتيكية

اللايقين والسلوكات البيروقراطية قادت إلى تسطير قواعد سير اتوماتيكية لصانعي السياسة الاقتصادية مثل تغير كمية النقود بدلالة معدل النمو الاقتصادي، الاقتطاعات الضريبية على اساس معدلات التضخم، وعلى العكس من ذلك تقوم القواعد التقديرية Règle discrétionnaire على أساس أن صانعي السياسة الاقتصادية أحرار في اتخاذ القرار حسب المعطيات المتوفرة، وبالتالي فان القواعد الاتوماتيكية لديها ميزتين أساسيتين :

- تحد من استخدام وتغير أدوات السياسة الاقتصادية أخذا بعين الاعتبار اللايقين في آثارها وتسمح أيضا بحدوث حالة استقرار في المضاعفات .

- التركيز على معطيات موضوعية تمكنها من تجنب ضغوط المصالح الشخصية والآثار البيروقراطية .

يفترض المدافعون عن السياسة الاقتصادية الاتوماتيكية أن هناك اتجاهات نحو التوازن من خلال هذه السياسة، هذه الاتجاهات نابعة من هذه القاعدة، ولأن هناك معدل نمو طبيعي ومعدل بطالة طبيعي من الممكن تحديد قاعدة نقدية مثلى، وعلى العكس من ذلك ولأنه هناك معدل فائدة طبيعي فانه من غير المجدي الاعلان عن تغييرات في أسعار الفائدة من خلال سياسات نشطة .

هناك العديد من المشاكل تختبئ وراء اعتماد اي قاعدة :

- هل نقوم باعتماد سياسة اقتصادية تدرجية Gradualiste أو سياسة اقتصادية نشطة activiste ؟ حيث

ان القاعدة الاتوماتيكية تقود إلى سياسة اقتصادية تدرجية، أما السياسة التقديرية تعتمد على السياسة النشطة.

- هل يجب الإعلان عن السياسة الاقتصادية أم لا؟ حيث أن الاعتماد على قاعدة اتوماتيكية يدعم أثر المفاجئة الذي يعتبر اليوم عند العديد من الاقتصاديين الشرط الوحيد لفعالية السياسة الاقتصادية.²

¹ Xafier Greffe , **politique économique programme insrtuments**, perspectives, Economica, 2ème édition , paris, 1991,p356.

² Gregory N Mankiw , **macroéconomie** ,de boeck ,4ème édition ,paris ,2009,p510.

أن الحديث عن اعتماد قاعدة أوتوماتيكية يقودنا إلى الحديث على مشكل المعلومات وهنا يطرح تساؤلين أساسيين:

- هل يجب الاعتماد على قاعدة مغلقة أو مفتوحة من اجل تجنب اللابقيين؟
- هل وجود اللابقيين عند تسطير السياسة الاقتصادية يدفعنا إلى تنويع أدوات السياسة الاقتصادية ام لا ؟

الفرع الثاني: فائدة التنويع في الأدوات لمواجهة اللابقيين

هل يقودنا اللابقيين إلى جعل استخدام الأدوات بشكل أوتوماتيكي يسمح بتخفيض المخاطر ؟ بين Brainard سنة 1967 أنه كلما كانت آثار أداة معينة تتميز باللابقيين يجب الحد من استخدامها وذلك من خلال النموذج التالي :

$$Y = aX + b$$

Y: تمثل مستوى الدخل .

X: مستوى الإنفاق الحكومي .

a: تمثل معامل الإنفاق .

b: تمثل متغير خارجي .

و كما تم الإشارة إليه، يسعى صانعو السياسة الاقتصادية إلى تقليص الفرق بين مستوى الدخل ومستوى التوازن، حيث يمكن صياغة هذا الهدف على الشكل التالي :

$$\min E (Y - Y'')^2$$

$$\text{s.c. } Y = aX + b$$

وبالتالي فان قيمة الأداة X تعطى على الشكل التالي :

$$X = \frac{E(a)[Y'' - E(b)] - cov(ab)}{E(a) + T^2}$$

ويمكننا إعادة كتابة المقام بافتراض ان العلاقة بين و مهملة، وتصبح على الشكل التالي :

$$X = \frac{Y - E(b)/E(a)}{1 + T^2/E(a)}$$

نلاحظ من خلال المعادلة أن قيمة X تنخفض عندما تزيد القيمة $T^2/E(a)$ والتي تمثل معامل تغير المضاعف وبصيغة أخرى كلما كانت الأداة غير مستقرة، كلما زادت درجة الحذر في استخدامها، وبالتالي فانه كلما كانت هناك دلائل على أن هذه الأداة ستشهد عدم استقرار مع مرور الوقت، فان تطبيق قاعدة أوتوماتيكية

يكون أكثر ملائمة، وهذا يعني ضرورة تنويع أدوات السياسة الاقتصادية، وبالتالي فإنه يجب توسيع قاعدة تبرجين :
أداة لكل هدف ، ففي هذه الحالة يجب امتلاك عدة أدوات¹.

المبحث الثالث : دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يقوم هذا المبحث بدراسة وتقييم مزيج السياسات الاقتصادية في النموذج الكينزي مع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار ، مع دراسة حالة الاقتصاد المغلق ، وحالة الاقتصاد المفتوح ، بالإضافة إلى نموذج العرض الكلي الطلب الكلي ، والهدف من هذا المبحث هو تقييم فعالية السياسات الاقتصادية.

المطلب الأول : النموذج الكينزي ذو السعر الثابت وفي ظل اقتصاد مغلق نموذج IS-LM

يعرف النموذج الكينزي ذو السعر الثابت وفي إطار اقتصاد مغلق بنموذج IS-LM أو نموذج H-H² ويقوم هذا النموذج على أساس أن التوازن الاقتصادي يتحدد انطلاقاً من سوق السلع والخدمات وسوق النقود.³

الفرع الأول : التوازن في سوق السلع والخدمات

يمكننا اشتقاق منحنى IS بيانا كما هو موضح في الشكل رقم (01-08) ومن أجل الحصول على منحنى IS نفترض أن سعر الفائدة في الشكل رقم (أ) هو (r_1) ، مقابل سعر الفائدة هذا يتحدد مستوى الاستثمار المناظر (i_1) ، وحتى تحقق التوازن يجب أن يكون الادخار على نفس مستوى الاستثمار (s_1) في الشكل (ب) ، ومن الشكل رقم (ج) نجد أن الاقتصاد القومي قادر على توليد هذا الادخار في حالة مستوى دخل (y_1) ، من الشكل رقم (د) نجد النقطة (M) والتي يحددها (y_2) ، (r_2) .

و بتوصيل النقطتين M و M_1 نحصل على منحنى الادخار والاستثمار (IS) ، وهذا ما يوضحه الشكل

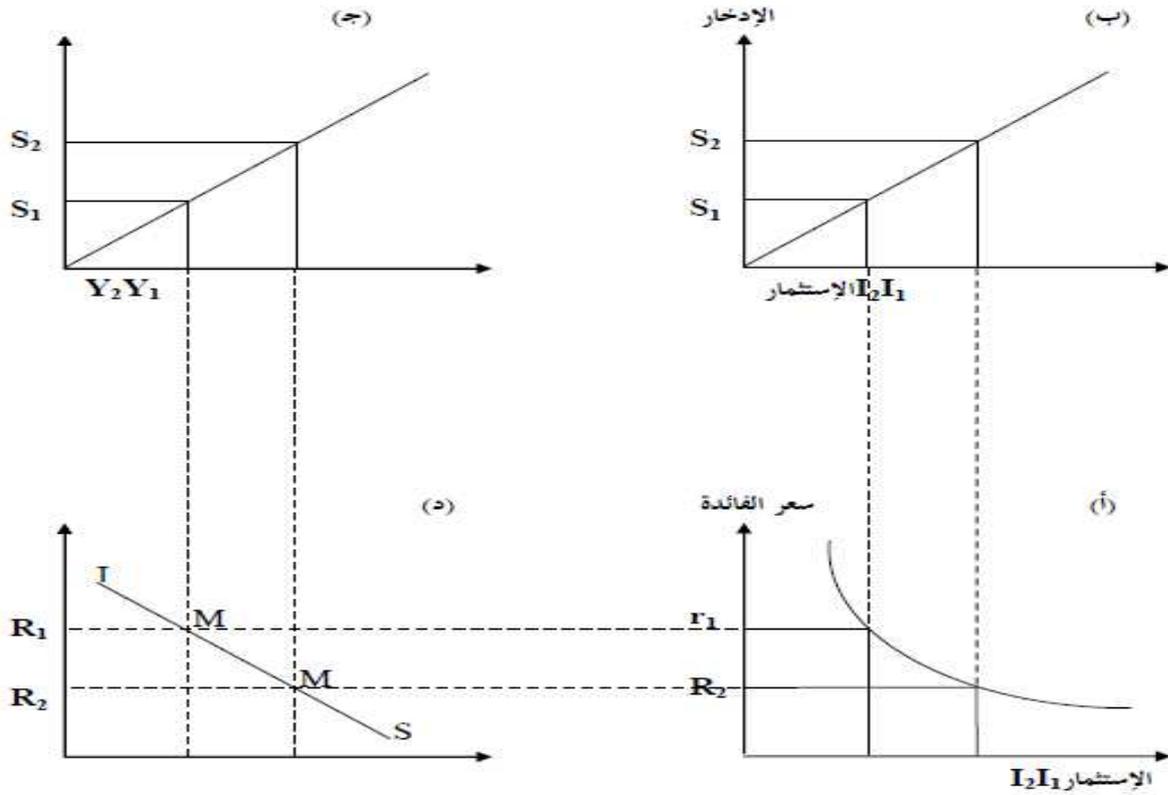
الموالي :

¹ Xavier Greffe , **principe de politique économique** ,op.cit, p40.

² نسبة إلى الاقتصاديين: JR HICKS 1937 و AQ HANSEN 1953

³ نعلم انه في اطار النظرية الكينزية مستوى التشغيل هو دالة في الطلب الفعال وبالتالي فان تخفيض معدلات البطالة يتم عبر الزيادة في مستوى هذا الطلب . وحسب التحليل الكينزي فان هناك تسريبات في حلقة الاقتصاد تؤدي الى اختلال التوازن ومن اجل الحفاظ على التوازن لابد من ضخ سيولة لتعويض هذه التسريبات .لمزيد من التفاصيل انظر : **analyse macréconomique**،Albert Dagher ، les modèles de base ، Dar al manahal el-lubnani ، 1^{er} édition 2008 p57 .

الشكل رقم (01-08) : اشتقاق منحنى IS



المصدر : ناظم محمود نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، الأردن، 1999، ص309.

الفرع الثاني : التوازن في سوق النقود

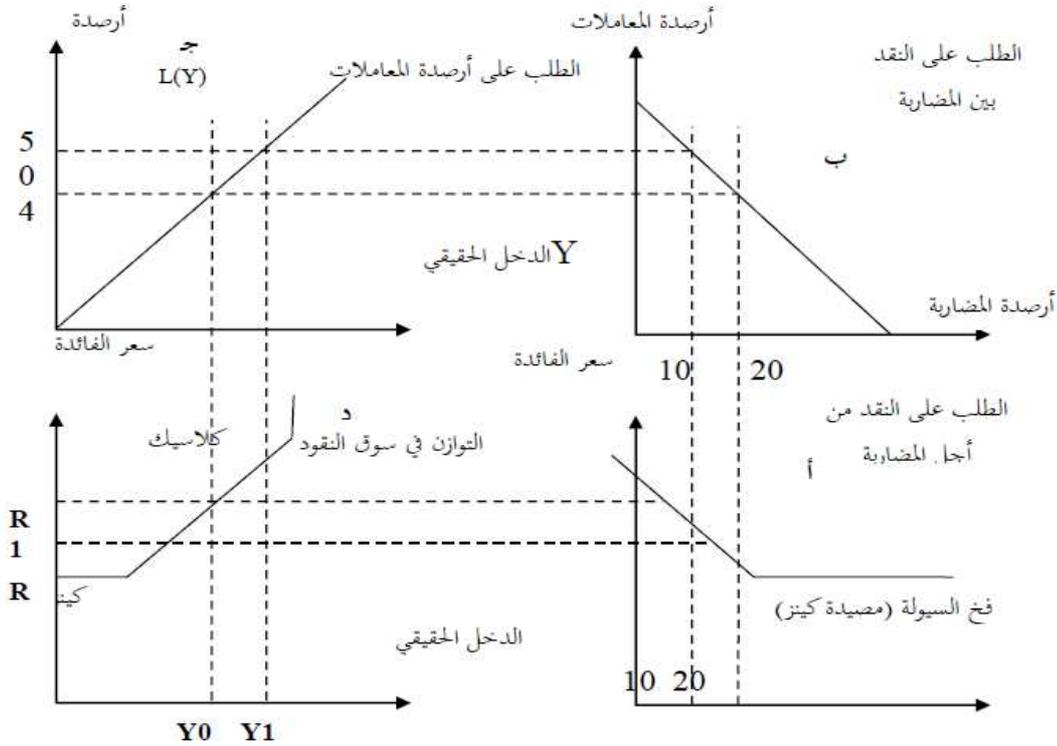
يتضمن الجزء (أ) الطلب على النقود لغرض المضاربة أي أن الطلب على النقود لغرض المضاربة دالة في سعر الفائدة حيث يأخذ المنحنى الميل السالب¹.

أما الجزء (ب) فيبين كيفية انقسام كتلة النقود المعروضة بين المعاملات والمضاربة، فلو بلغ عرض النقود 60 مليار وحدة نقدية وخصص للمضاربة عند سعر الفائدة (I_1) مقدار 10 مليار وحدة نقدية فعندئذ المتبقي للمعاملات هو 50 مليار وحدة نقدية، فلو انخفض سعر الفائدة إلى (I_0) فان أرصدة المضاربة ترتفع إلى 20 مليار وحدة نقدية، أما أرصدة المعاملات تنخفض إلى 40 مليار وحدة نقدية وهكذا .

أما الجزء (د) يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي " y " و سعر الفائدة " r " والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود والمتمثل في المنحنى " LM " كما هو موضح في الشكل .

¹ ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص272.

الشكل رقم (01-09) : اشتقاق منحنى LM



المصدر : عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الخامسة ،2005، ص242.

يتم اشتقاق منحنى LM بنفس طريقة اشتقاق منحنى IS، مع اختلاف بسيط في المنحنى رقم 2 الذي يعكس التوازن بين العرض النقدي والطلب النقدي $M = L1 + L2$

الفرع الثالث : التوازن الاقتصادي الكلي IS –LM

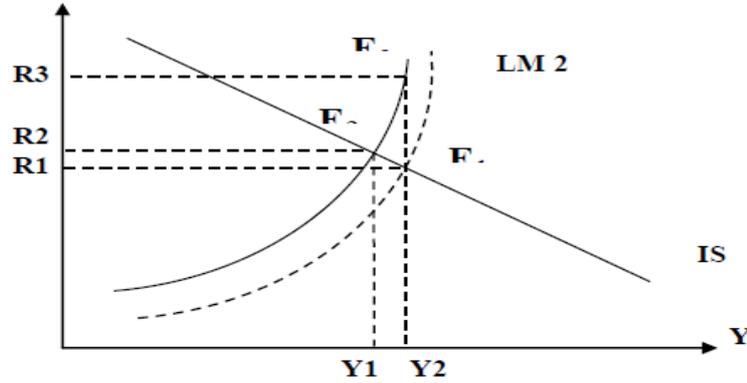
يتم في هذا الفرع اشتقاق التوازن الاقتصادي الكلي في اطار نموذج IS –LM.

اولا : اشتقاق التوازن الكلي

ان اي نقطة على المنحنى LM تمثل مستوى معيناً للدخل ومستوى محدداً لسعر الفائدة عندها يتحقق التوازن في السوق النقدية، حيث يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود، وأيضاً بالنسبة للمنحنى IS، حيث ان اي نقطة عليه تمثل مستوى معيناً للدخل ومستوى محدداً لسعر الفائدة يناظرها توازن في القطاع الحقيقي من الاقتصاد القومي، حيث يتعادل الاستثمار من الادخار . ويتحقق التوازن الكلي في الاقتصاد القومي عندما يحدث التوازن في كلا القطاعين في ان واحد، وبالتالي يجب علينا البحث عن النقطة التي يتعادل عندها المنحنيين IS –LM، والتي يتحقق عندها التوازن في كلا القطاعين.

ويمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال إيجاد التوازن الكلي بتقاطع المنحنيين IS-LM في شكل واحد كما هو موضح في الشكل رقم (10-01).

الشكل رقم (10-01) : اشتقاق منحنى IS-LM



المصدر : ضياء مجيد الموسوي ، ضياء مجيد ، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي ، شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 272.

نلاحظ من الشكل أن مستوى الدخل (E2) عند سعر فائدة (R2) ومستوى دخل مقابل له (Y1) تمثل نقطة وحيدة لتوازن السوقين (LM) و (IS) للبرهان على ذلك نفترض الفرضيتين التاليتين.

تمثل الناتج التوازني وتمثل مستوى أسعار الفائدة النوفقة للناتج التوازني ويمكننا استنتاج أربعة مناطق أساسية :

- المنطقة 1 فائض عرض كلي وفائض طلب نقدي .
- المنطقة 2 فائض عرض كلي وفائض عرض نقدي .
- المنطقة 3 فائض طلب كلي وفائض عرض نقدي .
- المنطقة 4 فائض طلب كلي وفائض طلب نقدي .

ثانيا: السياسات الاقتصادية في نموذج IS-LM

ان التوازن الاقتصادي الكلي من وجهة نظر كينزية يمكن أن يكون أقل من التشغيل الكامل وهنا تظهر هناك حالة بطالة إجبارية ناتجة عن عدم كفاية الطلب، ومن أجل مواجهة البطالة والوصول إلى حالة التشغيل الكامل لا بد أن يتقاطع منحنى IS ومنحنى LM في نقطة عمودية على نقطة مستوى التشغيل الكامل، و لتحقيق هذا الأثر هناك حالتان أساسيتان، انتقال منحنى IS إلى اليمين وذلك من خلال السياسة المالية أو نقل منحنى LM إلى اليمين أيضا وذلك من خلال السياسة النقدية .

1. السياسة المالية

إن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى نقل منحنى IS إلى اليمين وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المؤسسات بطريقة مباشرة من خلال طلب الدولة أو بطريقة غير مباشرة من خلال زيادة مداخيل الأفراد.

إن زيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين حيث يزيد الدخل عند نفس المستوى من سعر الفائدة وفي نفس الوقت فإن هناك أثر سلبي متمثل في ارتفاع سعر الفائدة من خلال أثر المزاومة وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي هي سياسة فعالة في حالة انخفاض أثر المزاومة والتي تكون عند انخفاض مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة.¹

2. السياسة النقدية

قبل التعرض لدراسة أثر السياسة النقدية على التوازن الآني لسوقي السلع والخدمات والنقد معا يجب أولاً التعرف على مرونة كل من IS و LM

أ- مرونة منحنى IS : إن دالة الادخار تؤثر على مرونة منحنى IS غير أن تأثير الاستثمار في الدخل الوطني أكبر بكثير من تأثير الادخار في الدخل الوطني، لذا فإن المحدد الأساسي لمرونة منحنى IS هو استجابة الاستثمار لمعدل الفائدة وعليه فإن شكل منحنى IS يتبع شكل منحنى الاستثمار.²

ب- مرونة منحنى LM : تختلف مرونة منحنى LM باختلاف مجال المنحنى ويمكن استخراج ثلاثة مجالات .

- المجال الكينيزي : وعنده يكون المنحنى أفقي وفيه يكون LM تام المرونة لسعر الفائدة وهو يمثل مصيدة السيولة الكينوية وهذا ما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلاً من السندات ويؤول الطلب على النقود للمضاربة إلى ما لا نهاية عند هذا الحد الأدنى للفائدة .

- المجال الكلاسيكي : وعنده يكون المنحنى خطاً عمودياً وتؤول مرونة المنحنى بالنسبة للفائدة إلى الصفر وينعدم بذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة، وبالتالي تستخدم كل النقود بدافع المبادلات والاحتياط.

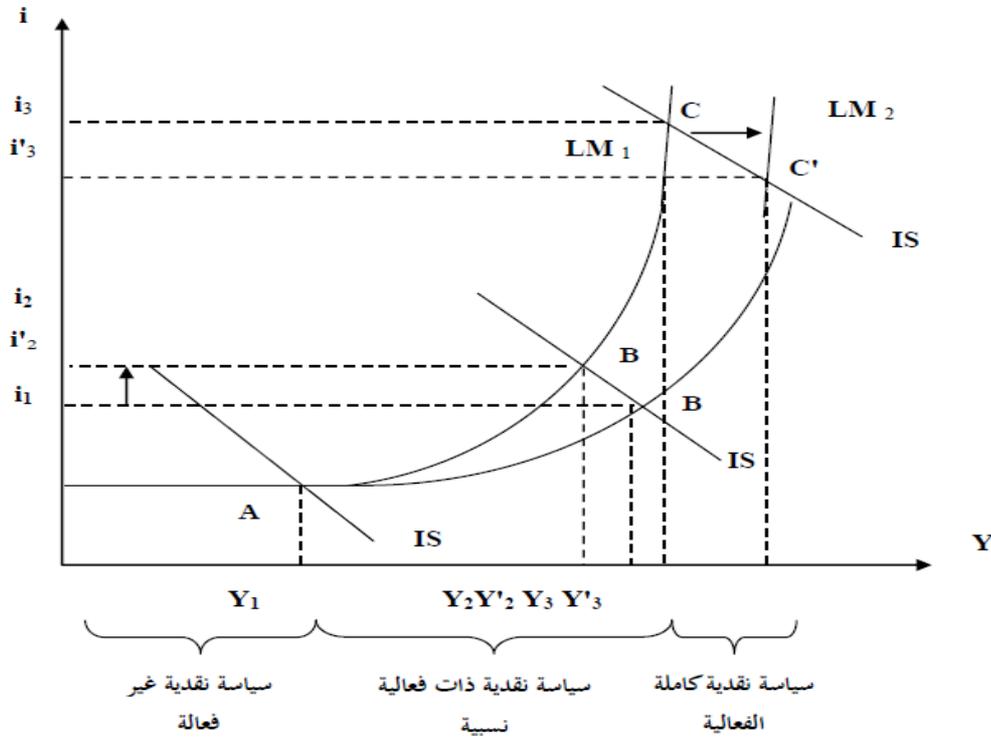
- المجال الأوسط : وهو ما تبقى من المنحنى وبالتالي فمنحنى LM يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل المبادلات والاحتياط والمضاربة والشكل رقم (01-11) التالي يوضح ذلك .

¹ ويتوقف أثر المزاومة على طريقة تمويل الإنفاق الحكومي حيث إن أثر المزاومة يكون فقط إذا تم تمويل السياسة المالية من خلال الدين العام.

² عمر صخري، مرجع سابق، ص 261 .

وتؤثر السياسة النقدية (توسعية) على انتقال منحنى LM إلى اليمين¹ من خلال التأثير على العرض النقدي فعندما تعتمد السلطات النقدية على اتباع سياسة نقدية توسعية، يزداد العرض مما يؤدي إلى انتقال المنحنى LM إلى اليمين فينخفض معدل الفائدة وهذا ما يشجع الاستثمار ومنه يزداد الدخل الحقيقي .
أما في حالة نقص العرض النقدي (سياسة نقدية تقليدية) فان منحنى LM ينتقل الى اليسار، فيرتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي انخفاض الدخل.²
ففي حالة انكماش تتبع الحكومة سياسة نقدية توسعية، تتوقف فعاليتها على المنطقة التي يتقاطع فيها منحنى IS مع LM وهي ثلاثة كما يوضحها الشكل .

الشكل رقم (11-01) : فعالية السياسة النقدية



بافتراض أننا في حالة التشغيل الكامل فإذا كان التوازن يحقق في المنطقة الكلاسيكية فان نقطة التوازن عند تطبيق السياسة النقدية التوسعية تتغير من C إلى C' ، فينخفض سعر الفائدة من i_3 إلى i'_3 ويرتفع الدخل من Y_3 إلى Y'_3 ، لأنه لا يوجد طلب على النقود بدافع المضاربة في المنطقة الكلاسيكية، وبالتالي فأي زيادة في

¹ المرجع السابق نفسه، ص 232 .

² تعتمد السياسة النقدية الى التأثير في العرض النقدي اما بطريق مباشر عن طريق التحكم في الاصدار النقدي الجديد واما بطريق غير مباشر عن طريق التأثير في حجم النقود وفرص الائتمان التي يخلقها الجهاز المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وتكون السياسة النقدية توسعية او انكماشية وهي في حالتين تمارس اثرها من خلال انتقال منحنى LM الى ناحية اليمين او اليسار ، كما راينا سابقا.

العرض النقدي سوف تمتص بالكامل بدافع المعاملات، وبافتراضنا وجود فجوة انكماشية (حالة التشغيل الناقص)، فان هذا سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل (بصفة مباشرة)، كما يزيد الاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة الناتجة عن زيادة العرض النقدي، ومنه يتضاعف الدخل (بصفة غير مباشرة)، وعليه فان السياسة النقدية تكون كاملة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية .

بينما إذا حدث التوازن في المنطقة الوسطى عند B فان هذا التوازن ينتقل إلى النقطة B' بفعل انتقال منحنى LM إلى اليمين، وينخفض سعر الفائدة من i_2 إلى i_2' ويزيد الدخل من Y_2 إلى Y_2' لكن بمقدار اقل من زيادته في المنطقة الكلاسيكية لان جزءا من الزيادة في العرض النقدي تذهب إلى دافع المضاربة بسبب انخفاض سعر الفائدة ينخفض بمقدار اقل من انخفاضه في المنطقة الكلاسيكية، وبالتالي يحفز الاستثمار بصفة اقل، فيزيد الدخل بصفة اقل أيضا، وهكذا يمكن القول ان السياسة النقدية في المنطقة الوسطى تكون فعاليتها جزئية أي غير كاملة.

أما إذا تحقق التوازن في المنطقة الكينزية البحتة (مصيدة السيولة) كما هو واضح من المنطقة A التي تحدد مستوى الدخل Y_1 ومستوى الفائدة i_1 ، فان أية زيادة في العرض النقدي سوف تمتص بكاملها دافع المضاربة حيث يكون منحنى تفضيل السيولة في هذه المنطقة لا نهائي المرونة، ولا يتغير سعر الفائدة ولا الدخل وهذا يعني انه ليس هناك اثر مباشر للسياسة النقدية ولا اثر غير مباشر (الأثر المالي) لها، وهناك تكون السياسة النقدية في منطقة مصيدة السيولة عديمة الفعالية .

فالسياسة النقدية في الفكر الكينزي يمكنها ان تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال مستوى سعر الفائدة الذي يؤثر على مستويات الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي¹.

3. السياسة النقدية المصاحبة للسياسة المالية

تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انتقال المنحنى LM إلى اليمين من خلال ضخ كتلة نقدية جديدة حيث ان هذه الزيادة تؤثر على الناتج بشكل غير مباشر من خلال تخفيض سعر الفائدة الذي يحفز الطلب الفعال كما أن سعر الفائدة هو احد قنوات انتقال السياسة النقدية .

وتتحكم السياسة النقدية في العرض النقدي من خلال إجراءات يستخدمها البنك المركزي بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ويتركز هدف السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبالتالي سنهتم بأثر زيادة العرض النقدي من خلال استعماله في تمويل الإنفاق الحكومي، ويقع هذا التحليل في

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 440.

إطار ما يسمى بمزيج السياسات النقدية المالية (the monetary-fiscal policy mix) وهناك حالات عديدة لهذا المزيج سنكتفي منها بدراسة زيادة الإنفاق الحكومي المصحوب بزيادة في العرض النقدي، حيث تؤدي هذه السياسة إلى إبقاء سعر الفائدة ثابتا مما يؤدي إلى إلغاء اثر المزاخمة.¹

المطلب الثاني : النموذج الكينزي ذو السعر الثابت وفي اقتصاد مفتوح

يعتبر هذا النموذج امتدادا لنموذج IS-LM حيث يقوم على إضافة القطاع الخارجي للتوازن الاقتصادي الكلي لكن مع بقاء افتراض ثبات المستوى العام للأسعار، حيث أن التوازن الخارجي يتحقق عندما يكون مجموع الحساب الجاري وحساب راس المال مساويا للصفر .

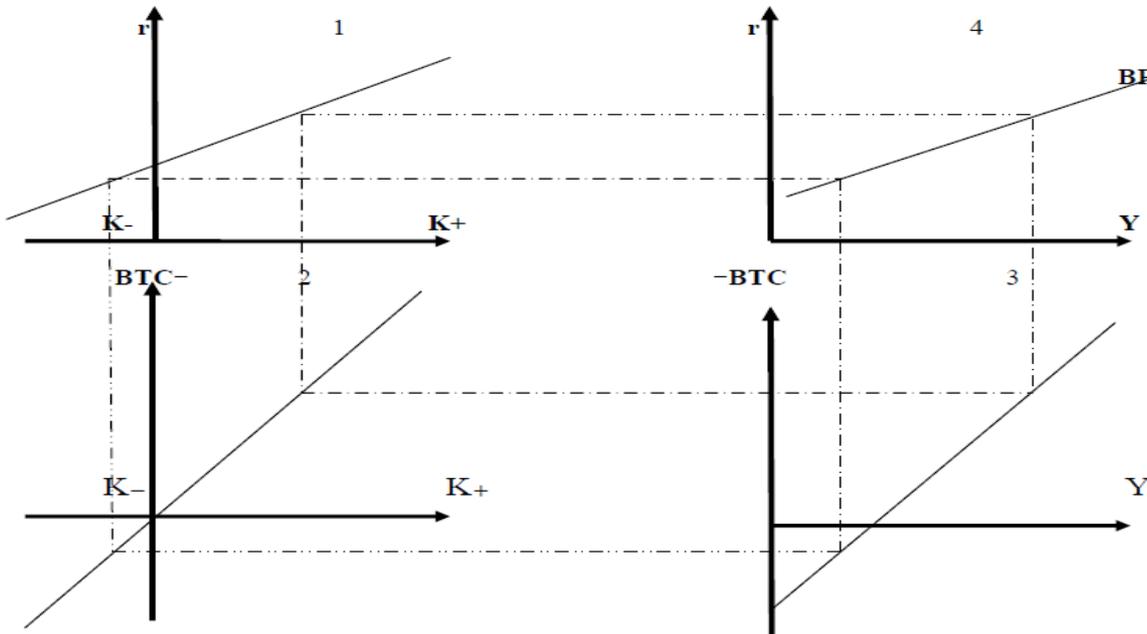
الفرع الأول : اشتقاق التوازن الخارجي

يمثل المنحنى BP النقاط المختلفة لكل من (Y, r) التي تحقق التوازن في الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات

$$B = BTC(Y) + K(r) = 0$$

يمثل BP رصيد ميزان المدفوعات، BTC: رصيد الحساب الجاري، K: حساب رأس المال .

الشكل رقم (01-12) : اشتقاق منحنى التوازن الخارجي



Source : PEIJIE Wang, the economics of foreign exchange and global finance, Springer, Germany,2005,p103.

¹ لقد ادت زيادة الإنفاق الحكومي الى انتقال منحنى IS من IS1 الى IS2 و بالتالي زاد الدخل من Y1 الى Y2 وارتفع سعر الفائدة من i1 الى i2، هذا ما يؤدي الى تخفيض الاستثمار، فاذا قرر صانعو السياسة الاقتصادية تمويل هذا الانفاق عن طريق زيادة الاصدار النقدي فان هذا سيؤدي الى تخفيض سعر الفائدة من جديد بحيث يزيد الاستثمار الخاص مرة اخرى فالهدف اذن هو إلغاء اثر المزاخمة حيث يكون هناك عرض نقدي زائد مع ثبات الطلب النقدي وللتخلص من هذا العرض النقدي يقوم الجمهور بشراء السندات مما يخفض سعر الفائدة.

يمكننا أن نميز بين منطقتين في منحنى BP : أعلى منحنى BP وأسفل منحنى BP ، حيث انه في الحالة الأولى هناك فائض خارجي، أما في الحالة الثانية هناك عجز خارجي.¹ أما الانتقالات في منحنى BP فتكون لأسباب حقيقية أو مالية أو نقدية :

1. الأسباب الحقيقية : كالزيادة في حجم الصادرات التي تنقل منحنى BP والعكس في حالة انخفاض الصادرات .

2. الأسباب المالية : والتي تتعلق بسلوك المستثمرين تجاه أسعار الفائدة والتي تتأثر بعوامل ظرفية متعلقة بتوقعاتهم تجاه أسعار الفائدة، او عوامل هيكلية متعلقة بهيكل محافظهم المالية، او تنظيمية متعلقة بطبيعة نظام الصرف .

3. الأسباب النقدية : حيث أن رفع سعر الصرف يؤدي إلى نقل منحنى BP إلى اليسار بسبب انخفاض تنافسية السلع الوطنية وتشجيع الواردات ويحدث العكس في الحالة العكسية.²

الفرع الثاني : التعديل في ميزان المدفوعات

إن نقطة التوازن الداخلي الناتجة عن تقاطع بين منحنى $IS-LM$ يمكن أن تمثل نقطة عجز خارجي إذا كانت تقع أسفل منحنى BP وبالتالي فإن التوازن الداخلي والخارجي لا يتحقق في أن واحد إلا إذا تقاطع كل من $IS-LM-BP$ في نفس النقطة، إذا لابد من تصحيح هذا العجز من خلال تعديل ميزان المدفوعات وتتم عملية التعديل حسب نظام الصرف المتبع.

أولاً : تعديل ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت

إن العجز الخارجي يدفع بالعملة إلى الانخفاض وذلك لان الطلب على العملة الصعبة يرتفع وينخفض الطلب على العملة المحلية، وبما أننا في نظام الصرف الثابت فإن البنك المركزي سيدافع عن قيمة لعملة وذلك من خلال التدخل على مستوى سوق الصرف، وذلك بطلب العملة المحلية باستخدام احتياطات الصرف التي تتوفر عليها والتي تعتبر إحدى مقابلات الكتلة النقدية، وهذا يقلص الكتلة النقدية في الداخل ومن اجل تجنب هذا الأثر يتبع البنك المركزي سياسة التعقيم، وبياننا نعبّر عن هذا الأثر بانتقال منحنى LM إلى اليسار وينخفض

¹ يتميز منحنى BO بانه ميل موجب وهذا يعني ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى ظهور عجز في الحساب الجاري وحتى يتم التعويض في العجز لابد من رفع اسعار الفائدة الذي يسمح بجذب رؤوس الاموال الدولية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

² Bernard gillochon ,*économie internationale*, ECONOMICA ,paris, 1999 ,p239

الدخل التوازني مما يكبح الواردات ويرفع سعر الفائدة مما يشجع دخول رؤوس الأموال ويصحح العجز في ميزان المدفوعات .

ثانيا : تعديل ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المرن

يتحقق التوازن في ظل نظام الصرف المرن آليا حيث إن انخفاض سعر الصرف سيزيد من تنافسية السلع الوطنية ويكبح من الواردات وهو ما يعبر عنه بأثرين :

- انتقال منحني IS إلى اليمين .
- انتقال منحني BP إلى الأسفل .

الفرع الثالث : السياسات الاقتصادية في ظل نموذج IS-LM-BP

قد يكون التوازن المحقق حتى وان كان داخليا وخارجيا في نفس الوقت توازن اقل من مستوى التشغيل الكامل، وهذا ما يجتم على صانع السياسة الاقتصادية إتباع سياسة توسيعية للزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي إلا أن السياسة الاقتصادية في اقتصاد مفتوح تختلف عنها في اقتصاد مغلق، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة نظام الصرف المتبع بالإضافة إلى أن هناك تضارب بين التوازن الداخلي، لذلك سيتم دراسة اثر كل من السياسة المالية والنقدية في ظل الأنظمة المختلفة للصرف .

اولا : السياسة المالية والنقدية في ظل نظام الصرف الثابت

سيتم دراسة اثر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت .

1 . فعالية السياسة المالية

إن السياسة المالية التوسعية في اقتصاد مغلق تؤدي إلى زيادة في الناتج ورفع أسعار الفائدة، إما على المستوى الخارجي فان زيادة الناتج تؤدي الى عجز في الحساب الجاري كما ان ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي الى تحقيق فائض في حساب رأس المال، وإذا كان عجز الحساب الجاري أكبر من الفائض في حساب رأس المال، فان السياسة المالية في اقتصاد مفتوح اقل فعالية بالمقارنة مع الاقتصاد المغلق، وبالتالي فان فعالية السياسة المالية في اقتصاد مفتوح تتعلق بحساسية حساب رأس المال تجاه سعر الفائدة والتي هي بدورها دالة في درجة حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية وبالتالي يمكننا التمييز بين الحالتين¹ :

¹ Paul Krugman ,économie internationale ,nouveau horizons ,8ème édition, p297.

أ. درجة حرية انتقال رؤوس الأموال ضعيفة (فعالية ضعيفة)

إن السياسة المالية التوسعية تسمح بنقل منحى IS نحو اليمين إلا أن التوازن الجديد يؤدي إلى أحداث عجز خارجي لأنها أسفل منحى BP وبالتالي وبما أننا في ظل نظام الصرف الثابت ومن أجل الحفاظ على السعر الصرف الثابت يقوم البنك المركزي بالتدخل على مستوى سوق الصرف لشراء العملة الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى تقليص احتياطات الصرف الأمر الذي يؤدي انخفاض الكتلة النقدية الذي يترجم بانتقال منحى إلى اليسار حتى نحصل على التوازن الجديد مع حدوث ارتفاع في أسعار الفائدة.

ب. درجة حرية انتقال رؤوس الأموال كبيرة (فعالية كبيرة)

إن السياسة المالية التوسعية تدفع منحى IS إلى اليمين ولما كان التوازن الجديد أعلى منحى BP وبالتالي هناك حالة فائض خارجي وها ما يؤدي إلى انتقال منحى LM إلى اليمين بسبب توفر احتياطات الصرف التي تعبر مقابل للكتلة النقدية، كما ترتفع الأسعار الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال، وكنتيجة ملم سبق فإن السياسة المالية تكون فعالة في اقتصاد مفتوح وفي ظل نظام الصرف الثابت في حالة درجة حرية انتقال رؤوس الأموال الكبيرة.

2. فعالية السياسة النقدية

إن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى نقل منحى LM إلى يمين وفي هذه الحالة يكون هناك عجز خارجي أسفل منحى BP وهذا ما يقود إلى خروج رؤوس الأموال مما يقلص احتياطات الصرف التي تؤدي بدورها إلى انخفاض الكتلة النقدية، وهذا ما يؤدي إلى رجوع منحى LM إلى مكانه، وكنتيجة ملم سبق وفي ظل اقتصاد مفتوح وفي ظل نظام الصرف الثابت فإن السياسة النقدية ليست لديها فعالية .

ثانيا : السياسة النقدية والمالية في ظل نظام الصرف المرن

تقوم الأطروحة في هذا العنصر بدراسة اثر كل من السياسة المالية والنقدية في ظل نظام الصرف المرن .

1 . السياسة المالية

أ. حالة درجة حرية انتقال رؤوس الأموال ضعيفة (فعالية كبيرة)

إن سياسة المالية التوسعية تدفع منحى IS إلى اليمين، ويكون هناك توازن جديد أسفل منحى BP وهذا يعني أن هناك عجز خارجي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مما يحفز الصادرات ويكبح الواردات، وهذا ما يؤدي إلى انتقال منحى BP إلى اليمين وبتنقل منحى IS إلى اليمين مرة أخرى، وبالتالي فإن الأثر على الناتج سيكون بشكل كبير .

ب. حالة درجة حرية انتقال رؤوس الأموال كبيرة

أن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى منحني IS إلى اليمين وتتحصل على نقطة توازن جديدة أعلى منحني BP وبالتالي فإن هناك فائض خارجي وهذا ما يؤدي إلى زيادة العملة مما يثبط الصادرات ويشجع الواردات وهذا ما يؤدي إلى نقل منحني BP وينقل أيضا منحني IS وإلى اليسار، وبالتالي نستنتج أن السياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح ونظام الصرف العائم تكون السياسة المالية أكثر فعالية في حالة حركة ضعيفة لرأس المال

2. السياسة النقدية

تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انتقال منحني LM إلى اليمين وتكون لدينا حالة توازن جديدة ولكن في حالة عجز خارجي، وهذا ما يقود إلى انخفاض قيمة العملة الذي يزيد الصادرات ويكبح الواردات مما يؤدي إلى انتقال منحني BP و IS إلى اليمين مما يزيد زيادة معتبرة في حجم الناتج، وبالتالي ففي ظل اقتصاد مفتوح ونظام الصرف العائم تكون السياسة النقدية جد فعالة . والجدول التالي يلخص فعالية السياسات الاقتصادية حسب طبيعة نظام الصرف .

الجدول رقم (01-03) : فعالية السياسات الاقتصادية حسب طبيعة نظام الصرف

فعالية السياسات الاقتصادية		الوضعيات المختلفة لنظام الصرف وحركة رؤوس الأموال	
سياسة نقدية	سياسة مالية	حركة رؤوس الأموال	نظام الصرف
غير فعالة	غير فعالة	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	نظام الصرف الثابت
غير فعالة	فعالة	حركة قوية لرؤوس الأموال	
فعالة	فعالة	حركة ضعيف لرؤوس الأموال	نظام الصرف العائم
فعالة	غير فعالة	حركة قوية لرؤوس الأموال	

الفرع الرابع : قواعد وتخصصات السياسات الاقتصادية الكلية

تقوم السياسات الاقتصادية على مجموعة من القواعد والمتمثلة في قاعدة مندل وقاعدة تينبرجين، يقوم هذا الفرع بمعالجة قواعد وتخصصات السياسة الاقتصادية الكلية .

أولا : قواعد السياسة الاقتصادية

1. قاعدة الاتساق Règle de Tinbergen

تنص هذه القاعدة على انه يجب أن تكون عدد أدوات السياسة الاقتصادية بعدد الأهداف المسطرة ويتم تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي - هناك هدفين - لذلك

يجب امتلاك على الأقل أداتين لتحقيق هذين الهدفين، وهما السياسة النقدية والسياسة المالية ونلاحظ أن نظام الصرف العائم يسمح بتحقيق التوازن الخارجي بشكل تلقائي، وهو يعتبر حلاً لتخفيض عدد الأهداف وتوجيه السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن الداخلي.¹

2. مبدأ الفعالية أو قاعدة مندل

يجب على السياسة الاقتصادية أن تستخدم أدواتها لتحقيق الأهداف المرجوة بشكل فعال، وانطلاقاً من تحليل فعالية السياسات الاقتصادية في الفرع السابق يمكننا صياغة الجدول التالي :

الجدول رقم (01-04) : مبدأ الفعالية – قاعدة مندل –

		درجة حساسية التوازن الخارجي لسعر الفائدة	
		حساسية مرتفعة	حساسية ضعيفة
درجة حساسية التوازن	حساسية ضعيفة	؟	نظام الصرف الثابت
	الداخلي لسعر الفائدة	حساسية مرتفعة	نظام الصرف العائم

حيث نستنتج أن تغيرات سعر الفائدة يكون أكثر فعالية لتحقيق التوازن الخارجي في ظل نظام الصرف الثابت، وتحقيق التوازن الداخلي في ظل نظام الصرف المرن .

ثانياً : تخصيصات السياسات الاقتصادية

نفترض في جميع الحالات التالية حالة نظام الصرف الثابت .

1. أثر السياسة الاقتصادية على التوازن الداخلي والخارجي

نتحصل على التوازن الداخلي عندما يكون لدينا $Y=A$ بمعنى الطلب المحلي يستوعب جميع العرض الإجمالي حيث لدينا:

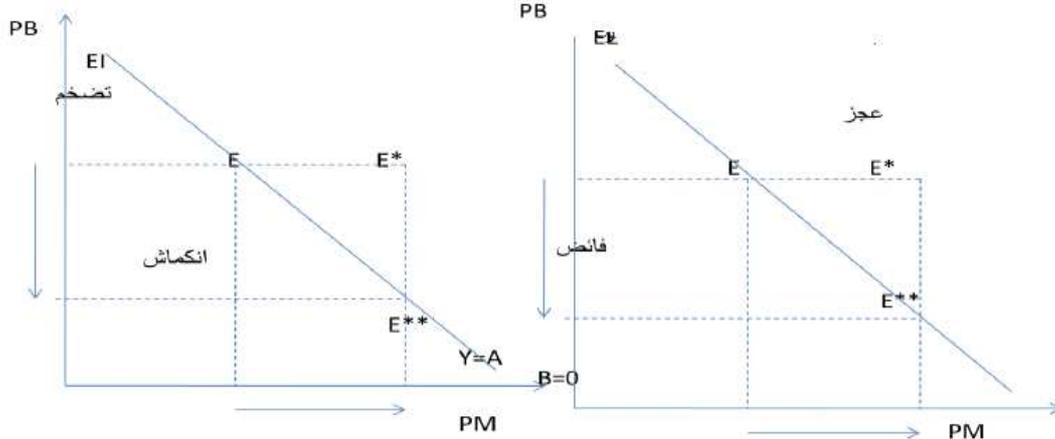
$$Y+M=C+I+G$$

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

$$Y=A+BTC$$

¹CH biales ,modélisation de l'équilibre macroéconomique ,publications de l'université de lyons, France ,2005 p25.

الشكل رقم (01-13): أثر السياسة الاقتصادية على التوازن الخارجي



Source: CH biales, modélisation de l'équilibre macroéconomique, publications de l'université de Lyons, France, 2005, p 59.

يمثل المنحنى التوازن الداخلي الذي يعبر عن النقاط المختلفة من السياسة المالية والسياسة النقدية التي تحقق التوازن $Y=A$ ميل المنحنى السالب لوجود علاقة عكسية بين السياسة المالية والنقدية حيث أن السياسة المالية التوسعية تزيد من الطلب المحلي لابد أن تصاحبها سياسة نقدية انكماشية ترفع من سعر الفائدة، وتحد من الضغوط التضخمية. بياننا ننتقل من المنطقة E. فإذا كان لدي سياسة نقدية توسعية هذا سيؤدي إلى الانتقال إلى النقطة E^* - حالة تضخم - ومن اجل تجنب ارتفاع الأسعار لا بد من تخفيض الإنفاق الحكومي حتى نصل إلى النقطة E^{**} .

ويتحقق التوازن الخارجي عندما يكون $B=BTC+K=0$ ، بياننا يمثل المنحنى التوازن الخارجي الذي يضم توليفات مختلفة من السياسة النقدية والمالية التي تحقق التوازن الخارجي، ومن الملاحظ ان ميل المنحنى سالب لان هناك علاقة عكسية بين السياسة المالية والنقدية، حيث أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى خفض سعر الفائدة وبالتالي عجز في الحساب رأس المال الذي يجب أن يعوض بتحقيق فائض في BTC من خلال تخفيض الاستيعاب عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، وهذا ما يوضحه المنحنى .

وبدمج التوازن الداخلي بالتوازن الخارجي نتحصل على النتائج التالية الممثلة في الجدول التالي :

الجدول رقم (01-05): أثر السياسة الاقتصادية على التوازن الداخلي والخارجي

فائض خارجي	عجز خارجي	
ماهية السياسة ؟ 3	سياسة نقدية انكماشية 1	تضخم
سياسة نقدية توسعية 4	ماهية السياسة ؟ 2	كساد

Source :CH biales, **modélisation de l'équilibre macroéconomique**, publicaions de l'université de lyons, France ,2005, p59.

أ. في المنطقة 4 (فائض / كساد)

يتم إتباع سياسة نقدية توسعية تزيد من الدخل وتخفف من سعر الفائدة وهذا ما يزيد من الاستيعاب الداخلي. هذه الحالة تؤدي تخفيض الفائض التجاري للحساب الجاري وخروج رؤوس الأموال بسبب انخفاض سعر الفائدة.

ب. في المنطقة 1 (عجز / تضخم)

يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية تزيد في سعر الفائدة مما يخفف من الاستيعاب الداخلي، وعلى المستوى الخارجي تؤدي هذه الحالة إلى استقطاب رؤوس أموال جديدة مما يزيد الفائض في حساب راس المال وتصحيح العجز في ميزان المدفوعات .

لدينا هدفين هما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، و نمتلك أداتين هما السياسة المالية والسياسة النقدية، وبالتالي فان قاعدة TINBERGEN متوفرة . بقي الآن أن نقوم بالتشخيص الأمثل لأداتين السياسة الاقتصادية إلى الهدفين في إطار قاعدة مندل . من خلال الجدول السابق نلاحظ انه ليس هناك أي إشكال في الحالة 1 و 4، الإشكال يكون في الحالة 2 و 3 .

2.التخصيص الأمثل لسياسات الاقتصادية الكلية

أ. وضعية كساد داخلي / عجز خارجي (الحالة 2)

لتكن الوضعية الأولية عند النقطة 1 وهي حالة توازن داخلي لكن مع وجود عجز خارجي - على يمين منحني EE.

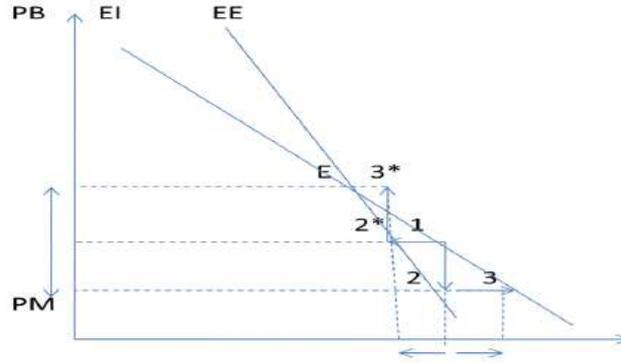
● **الفرضية الأولى :** السياسة المالية لتحقيق التوازن الخارجي والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الداخلي .

نتبع سياسة مالية انكماشية لتحقيق التوازن الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى الانتقال من 1 إلى 2، عند النقطة 2 يكون لنا حالة كساد داخلي، مما يدفع صانع السياسة الاقتصادية إلى إتباع سياسة نقدية توسعية لمعالجة الكساد، وهذا ما يؤدي إلى الانتقال من 2 إلى 3 وهي نقطة بعيدة عن نقطة التوازن E .

● **الفرضية الثانية :** السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الخارجي .

نتبع سياسة نقدية انكماشية لتحقيق التوازن الخارجي مما يؤدي إلى الانتقال إلى النقطة 2* وهي تمثل نقطة كساد داخلي، لمعالجته نتبع سياسة مالية توسعية تنقلها إلى النقطة 3* وكنتيجة لهذه السياسة فإننا نقتررب شيئاً فشيئاً إلى نقطة التوازن E.

الشكل رقم (01-14) : تخصيص السياسات الاقتصادية الكلية في حالة كساد داخلي / عجز خارجي



Source :CH biales , **modélisation de l'équilibre macroéconomique**, publications de l'université de lyons, France, 2005,p61.

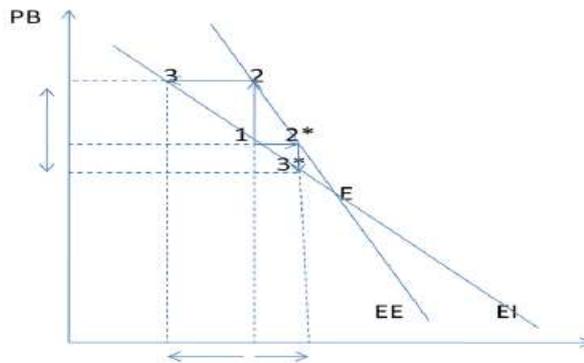
وبالتالي نستنتج أن أحسن فرضية هي الفرضية 2، حيث أن السياسة المالية تخصص لمعالجة التوازن الداخلي والسياسة النقدية لمعالجة التوازن الخارجي .

ب.وضعية تضخم داخلي / فائض خارجي (الحالة 3)

لتكن الوضعية الأولية عند النقطة 1 وهي وضعية توازن داخلي، لكن مع حالة فائض خارجي على يسار EE .

- **الفرضية الأولى** : السياسة المالية لتحقيق التوازن الخارجي والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الداخلي تتبع سياسة مالية توسعية لتحقيق التوازن الخارجي تنقلنا من النقطة 1 إلى النقطة 2 وهي تمثل حالة تضخم، نعالجها من خلال سياسة نقدية انكماشية، تنقلنا إلى النقطة 3، ومن الملاحظة أن هذه السياسة تبعنا عن نقطة التوازن الإجمالي.

الشكل رقم (01-15): تخصيص السياسات الاقتصادية الكلية في حالة تضخم داخلي / فائض خارجي



Source :CH biales ,**modélisation de l'équilibre macroéconomique**, publications de l'université de lyons, France ,2005,p62.

- **الفرضية الثانية:** السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الخارجي تتبع سياسة نقدية توسعية لتحقيق التوازن الخارجي تنقنا من النقطة 1 إلى النقطة 2* وهي تمثل حالة تضخم نعالجها من خلال سياسة مالية انكماشية تنقنا من النقطة 2* إلى النقطة 3* ومن الملاحظ أن هذه السياسة تقربنا بشكل كبير إلى نقطة التوازن E.
- وبالتالي نستنتج أن أحسن فرضية هي الفرضية 2 حيث أن السياسة المالية تخصص لمعالجة التوازن الداخلي والسياسة النقدية لمعالجة التوازن الخارجي.¹

الجدول رقم (01-06): قاعدتي مندل و TINBERGEN

قاعدة TINBERGEN	هدفين	اداتين
قاعدة مندل	التوازن الداخلي	السياسة المالية
	التوازن الخارجي	السياسة النقدية

المطلب الثالث : السياسات الاقتصادية الظرفية في إطار نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي

يتضمن هذا المطلب تقييم السياسات الاقتصادية الكلي مع افتراض عدم ثبات المستوى العام للأسعار حيث يتطرق إلى العناصر التالية :

- اختيار السياسات الاقتصادية في ظل نموذج العرض الكلي والطلب الكلي .
- نقاش حول فعالية السياسات الاقتصادية الكلية .

يتضمن هذا المطلب دراسة سياسات الاستقرار الاقتصادي في ظل نموذج العرض الكلي والطلب الكلي لمواجهة اختلال الاستقرار الركودي والتضخمي بالإضافة إلى مواجهة صدمات العرض الكلي والطلب الكلي .

الفرع الأول : سياسات الاستقرار الاقتصادي

يتضمن هذا الفرع السياسات الاقتصادية لمواجهة الاستقرار الركودي والتضخمي وصدمات العرض الكلي والطلب الكلي .

أولاً: السياسات الاقتصادية لمواجهة اختلال الاستقرار الركودي والتضخمي

تقوم هذه السياسات على أساس قيام صانعي السياسة الاقتصادية باتخاذ قرارات اقتصادية بهدف توجيه الاقتصاد إلى وجهة معينة من خلال الإجابة على ثلاثة أسئلة:

- هل يتوجه الاقتصاد إلى تحقيق توازن اقتصادي مستمر أم أن هناك اتجاه نحو الاختلال ؟

¹ CH biales ،op.cite.p70

- وإذا كانت الإجابة سلبية، ما هي الإجراءات المتخذة والتي تسمح بإعادة التوازن إلى الاقتصاد مع تحديد مزايا استرجاع هذا التوازن وتكاليغه؟

- إذا كانت الإجابة على السؤال الأول ايجابية، ما هي الإجراءات المتبعة لحماية هذا الاستقرار الاقتصادي؟
لا يقوم الاقتصاديون جميعاً بالإجابة على هذه الأسئلة بنفس الطريقة، حيث أن هناك برنامجين أساسيين للسياسة الاقتصادية:

- البرنامج الكينزي والذي يقوم على أساس نزعة تداخلية، حيث أن السوق لا يسمح بتوجيه الاقتصاد نحو التوازن وبالتالي ضرورة تدخل الدولة.

- البرنامج النيوكلاسيكي والذي يقوم على أساس أن السوق يسمح بتوجيه الاقتصاد نحو التوازن وهذا ما يحد من تدخل الدولة.¹

إن المدافعين على البرنامج النيوكلاسيكي يعتمدون على مرونة الأسعار والأجور ويقدمون بان إجراءات التدخل تعيق السوق في إرجاع التوازن للاقتصاد، أما فيما يتعلق بالبرنامج الكينزي، فهو يقوم على أساس تطبيق سياسة استقرار في حالة للاستقرار التضخمي - سياسة نقدية انكماشية و/ أو سياسة مالية انكماشية - وإتباع سياسة إنعاش اقتصادي في للاستقرار الانكماشية، أن فعالية هذه السياسة مرتبطة أساساً بآجال التطبيق والتنفيذ ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتوقعات المتعاملين.²

ثانياً: السياسات الاقتصادية لمواجهة صدمات العرض الكلي والطلب الكلي

يطلق الاقتصاديون اسم صدمة على الاقتصاد كل المتغيرات الخارجية التي تؤثر على العرض والطلب، هذه الصدمات تؤثر على رفاهية الاقتصاد وتبعد الإنتاج والتشغيل عن مستوياتها التوازنية، ونسب سياسات الاستقرار كل السياسات التي تسعى إلى امتصاص هذه الصدمات وإرجاع مستوى الناتج والتشغيل إلى أقرب نقطة ممكنة من الناتج التوازني.

1. السياسات الاقتصادية في حالة صدمات الطلب الإجمالي

صدمة الطلب هي ظاهرة اقتصادية تؤدي إلى اضطراب الطلب الإجمالي وهذه الظاهرة تعد ظاهرة خارجية فعلى سبيل المثال التطور الديمغرافي والتغيرات في الاقتطاعات الإلزامية والتحويلات الاجتماعية، ولنأخذ بعين الاعتبار حالة صدمة طلب نحو الانخفاض.

¹ CH biales ,modélisation de l'équilibre macroéconomique ,op.ict,p87.

² Mankiw, op.cit, p352.

أ. تحليل صدمة الطلب الكلي

انطلاقاً من مبدأ العرض والطلب فإن انخفاض الطلب يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يسمح باسترجاع التوازن عند مستوى أسعار منخفض، إلا أن المشكلة هي مشكلة أجال : حيث أن انخفاض الأسعار يكون مرتبطاً بدرجة مرونة الأسعار والأجور .

فاقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الحديثة NEC ينطلقون من مبدأ التوقعات الرشيدة، ويقولون بان التعديل يكون بشكل فوري حيث أن انخفاض الأسعار يصاحبه انخفاض في الأجور، وهذا ما يجعل الأجور الحقيقية لا تتغير وبالتالي ثبات التكلفة الحقيقية للعمل، وهذا ما يحافظ على مستوى الإنتاج والتشغيل عند نفس المستوى، على عكس النيوكلاسيك وعلى رأسهم ملتون فريدمان، الذي يبنى تحليله على أساس التوقعات الموائمة، ويقول بان التعديل يتطلب بعض الأجال، فإذا كانت الأسعار قد انخفضت كنتيجة لانخفاض الطلب ولأن المؤسسات تسعى إلى بيع جميع منتجاتها، فإن الأجور الاسمية تتميز بنوع من الجمود لان الأجراء يتعرضون لما يسمى الخداع النقدي في حين أن المؤسسات يواجهون انخفاض في أسعار بيع منتجاتهم وارتفاع في التكلفة الحقيقية للإنتاج، وهذا ما يجعلهم يخفضون برنامجهم الإنتاجي، وبالتالي تسريح نسبة من العمال، وبالتالي فإن الفرق الموجود بين النيوكلاسيك والمدرسة الكلاسيكية الحديثة هو فقط في أجال التعديل في حين أن النتيجة واحدة : الرجوع إلى توازن التشغيل الكامل دون الحاجة إلى تدخل الحكومة.

ب. خصائص التحليل الكينزي لصدمة الطلب الكلي

اما فيما يتعلق بالتحليل الكينزي فيختلف عن التحليل السابق، حيث أن هناك عدة عناصر للتحليل الكينزي:

- حيث أن التحليل الكينزي يقوم على أساس أن الأسعار والأجور تتمتع بمرونة اقل على عكس التيار السابق، فبالنسبة للكينزيين فإن الأجور الاسمية لديها فرصة ضعيفة لتصبح مرنة لسببين أساسيين : الأول وهو تعرض الأجراء للخداع النقدي، إما السبب الثاني فهو يتضمن جمود الناتج عن السلوك العقلاني للأجراء .
- ويعتبر التيار الكينزي بان زيادة البطالة لا يدفع الأجور بشكل إلى الانخفاض، لان البطالين ينتمون إلى قطاع في طور الانهيار، ولا يمتلكون الكفاءات للانضمام إلى القطاعات التي تطلب اليد العاملة.
- وحتى في حلة انخفاض الأجور هذا يعني بالضرورة انخفاض البطالة لان انخفاض الأجور قد يكون عاملاً محفزاً للتشغيل، وذلك من خلال اثر الإحلال بين رأس المال والعمل . كما ان هناك اثر الدخل لان انخفاض الأجور هو

عامل محفز لانخفاض الطلب الإجمالي مع التركيز على انه هناك تعارض بين التيار الذي يعتبر الأجر تكلفة وهم الكلاسيك والنيوكلاسيك والذي يعتبره دخل وهم الكينزيون.

- كما أن انخفاض الأجور يمكن أن يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الإجراء، فبالنسبة للكلاسيك والنيوكلاسيك فإن الإنتاجية هي التي تتحكم في الأجور - تعظيم الأرباح يتطلب أن تكون مردودية عوامل الإنتاج على أساس الإنتاجية الحدية - على عكس التيار الكينزي الذي يقوم على أساس الأجر الفعال، حيث أن الأجور هي التي تتحكم في الإنتاجية، فإذا كانت الإنتاجية منخفضة بالتوازي من انخفاض الأجور، تكلفة الإنتاج تبقى ثابتة، وبالتالي فإن المؤسسات لا يمكنها تخفيض الأسعار، والطلب لم يتم تنشيطه، وإذا انخفضت الإنتاجية اقل من الأجر الاسمي فإن تكلفة العمل سوف تتحسن وسيكون للمؤسسات القدرة لاستخدام هذا التحسن في تخفيض الأسعار بالإضافة إلى زيادة هامش الربح.¹

وكحوصلة، فإن هناك عدة عوامل تمنع من الوصول إلى النقطة التوازنية، وينتظر الكينزيون إلى أن هذه التكاليف التي يتحملها الاقتصاد يمكن أن تأخذ وقتاً كبيراً لذلك لا بد من إتباع سياسة إنعاش لاسترجاع التوازن وذلك من خلال تخفيض الطلب الإجمالي عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية.

2. السياسات الاقتصادية الكلية في حالة صدمات العرض الكلي

يمكن تعريف صدمات العرض على أنها ظاهرة تؤدي إلى اختلال العرض الإجمالي أو بأخر كنتيجة لحدوث تغيرات خارجية، على سبيل المثال التطور التكنولوجي، تغيرات في أسعار المواد الأولية أو تطورات في اليد العاملة النشيطة، بمعنى ان صدمة العرض هي ظاهرة تغير شروط الإنتاج .

أ. تحليل صدمة العرض الكلي

لنأخذ على سبيل المثال صدمة نفطية تؤثر سلباً على شروط الإنتاج، حيث أن الصدمة النفطية تؤدي الى ارتفاع الإنتاج وبالتالي انتقال منحنى العرض إلى الأعلى، حيث أن المؤسسات عند هذا المستوى من السعر تنخفض إرباحها وبالتالي تسرح العمال.²

ان هذا الانخفاض في الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وفق قانون العرض والطلب إذا كانت إلية السوق تعمل بشكل صحيح، ولكن الإشكال الحقيقي هو فيما يتعلق بالآجال : حيث أن الارتفاع في الأسعار يكون على أساس مرونة الأسعار والأجور ، حيث أن أنصار المدرسة الكلاسيكية الحديثة يعتمدون على فرضية التوقعات

¹ CH biales ,modélisation de l'équilibre macroéconomique ,op.cit, p98

² Mankiw,op.cit, p354.

الرشيدة، حيث أن التعديل يكون فوراً، فارتفاع أسعار البترول يجب أن يعوض فوراً بانخفاض مكافئ في الأجور، وهذا ما يؤدي إلى المحافظة على التكاليف ثابتة.

وبالتالي أسعار السلع تبقى ثابتة هي بدورها، بالإضافة إلى مستوى الإنتاج والتشغيل. وهذا على عكس تحليل النيوكلاسيك الذين يعتمدون على فرضية توقعات الموائمة، والذين يقرون بان التعديل يتطلب أجال حيث يتوقف الاقتصاد لمدة معينة عند نقطة توازن اقل من التشغيل الكامل، إلى غاية ضغط البطالة الذي تحدث على التوازن في سوق العمل وبالتالي تخفيض الأجور الاسمية هذا الانخفاض يعوض بشكل متزايد بارتفاع أسعار البترول، إلى غاية إرجاع تكلفة الإنتاج إلى مبلغها الأولي. وتقوم المؤسسات بمراجعة إنتاجها وزيادة عرضها وهذا ما يخفض من الأسعار وبالتالي العودة الى وضع التوازن الأولي. وكما هو الحال في صدمات الطلب فان الفرق الموجود بين أنصار المدرسة الكلاسيكية الحديثة والنيوكلاسيك يتمثل فقط في مسألة الآجال، إلا أن النتيجة واحدة: هناك عودة إلية إلى التوازن بدون وجود حاجة إلى تدخل الدولة.

ب. خصائص التحليل الكينزي لصدمات العرض الكلي

أما فيما يتعلق بالتحليل الكينزي فهو يختلف عن المدرسة الكلاسيكية الحديثة والنيوكلاسيكية، وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فان هناك جمود نسبي في الأجور والأسعار، وهذا الجمود يؤدي الى صعوبة العودة إلى الوضع التوازني بشكل سريع، مع مخاطرة البقاء عند نقطة توازن اقل من التشغيل الكامل، وإذا كان عند النيوكلاسيك التعديل يتطلب انخفاض في الأجور الاسمية، فانه عند الكينزيين يعتبر هذا العامل مثبثا للطلب، وهذا يعني انتقال منحني الطلب إلى اليسار وهو ما يفاقم وضع التشغيل الناقص، وبالتالي فانه عند الكينزيين لا بد من تدخل الحكومة لمساعدة الاقتصاد للوصول إلى حالة التشغيل الكامل ذلك من خلال إتباع سياسة إنعاش اقتصادي تساعد على نقل منحني الطلب إلى اليمين للوصول الى التشغيل الكامل لكن هذه السياسة تعرض الاقتصاد الى ضغوط تضخمية.

الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية لمواجهة التضخم/البطالة

يتناول هذا الفرع مختلف القراءات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية لمواجهة التضخم والبطالة.

أولاً: القراءة الكينزية لأثر السياسات الاقتصادية على منحني فيليبس وانتقادات النقاد

في ظل النظام الكينزي فان سياسة التوسع في الطلب الكلي المتمثلة في زيادات متتالية في الإنفاق الحكومي يترتب عليه سلسلة من الانتقالات في الطلب الكلي، وينتقل الأثر بدوره إلى منحني فيليبس حيث انه بارتفاع

الطلب الكلي الناتج عن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية ستؤدي إلى زيادات في الناتج والتشغيل والأسعار، فتتخفص معدلات البطالة وتزداد الأجور النقدية.

و النتيجة التي نخلص إليها أن النموذج الكينزي يقرأ أيضا بالإحلال المتبادل بين البطالة والتضخم فمعدلات نمو عالية في الطلب سينظرها مستويات منخفضة ومعدلات من البطالة ومستويات مرتفعة من التضخم، ونمو في الطلب يعني معدلات تضخم منخفضة ومعدلات بطالة مرتفعة، لكن السؤال المطروح في هذا المجال : بما أن التحليل كان في الأجل القصير، هل تنطبق هذه العلاقة أيضا في الأجل الطويل ؟

أن افتراضنا الأساسي أن مستوى الأسعار المتوقع ثابت في الأجل القصير حيث إن هذا الأخير يتوقف على سلوك استعار في الماضي، ولكن مع مرور الوقت فان مستوى الأسعار سيرتفع وبالتالي فانه في الأجل الطويل تتواءم الأسعار المتوقعة مع الأسعار الفعلية، فعارضو العمل يدركون التضخم الذي وقع زوال الخداع النقدي¹ نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية، ويعود الدخل التوازني إلى المستوى الأولي بمعنى انه طالما أن عارضي العمل يقدرن التضخم الناتج عن سياسة الإنفاق الحكومي بصفة دقيقة، فإنهم يطلبون بارتفاع أجورهم النقدية بنفس نسبة ارتفاع مستوى الأسعار، وعند هذه النقطة فان الأجور الحقيقية ستعود إلى مستواها الأولي.³

ويمكننا تفسير الآثار الطويلة الأجل من خلال نظرية NAIURU⁴ حيث انه إذا كان هناك اختلاف بين معدل البطالة وبين NAIURU فان معدل التضخم سيرتفع حتى يتساوى معدل البطالة مع NAIURU، وطالما ظلت البطالة اقل من NAIURU سيميل التضخم نحو الارتفاع، والعكس في حالة ارتفاع البطالة عن NAIURU، وبالتالي فان منحني فيليبس في الأجل الطويل هو خط رأسي يمد عند NAIURU⁵. ونستنتج من هذا أن هناك حدا ادني لمستوى البطالة يمكن للاقتصاد المواصلة عنده على المدى الطويل حيث انه لا يمكن للدولة أن تدفع بمعدل البطالة ادني من NAIURU لفترة دون استشارة التضخم.

ثانيا: قراءة الكلاسيكيون الجدد لموقع سياسات الاقتصاد الكلي من منحني فيليبس

¹ وهو الانتقاد الذي وجهه فريدمان للسياسة الكينزية حيث قال "يمكننا ان نلحد الجميع لفترة معينة، او بعض الافراد لمدة طويلة ولكن ان نلحد الجميع لمدة طويلة فهذا مستحيل حيث اوضح من خلال هذا ان سياسة الانفاق الحكومي التوسعية غير فعالة في الاجل الطويل وذلك بسبب الخداع النقدي.

² هذا ما يعرف بالخداع النقدي .

³ سامي خليل نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الاول، الكويت، 1994، ص252.

⁴ Non-Accelerating Inflation Rate of Unemployment .

⁵ بول سامويلسون الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، الطبعة الثانية، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 1995، ص585.

إن السمة الرئيسية لتحليل هذه المدرسة¹ يتجلى فيما يعرف بفرضية التوقعات الرشيدة² التي تم استخدامها في تحليل الطلب الكلي والعرض الكلي والفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه المدرسة هي المرونة التامة للأجور والأسعار، فارتفاع الأسعار ينتج عنه فوراً ارتفاعاً في الأجور وذلك لغياب الخداع النقدي، حيث أن العمال يطالبون برفع أجورهم الحقيقية مساوية للأجور الاسمية ويقر هذا النموذج بان السياسة المتوقعة ليس لها أثر على الناتج فقط السياسة غير المتوقعة هي التي لها أثر على الناتج .

إن قامت الحكومة بزيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي إلى اليمين ويرتفع كل من الناتج والمستوى العام للأسعار، حيث أن هذا الانتقال غير متوقع، وفي حالة ما إذا توقع الأفراد قيام الحكومة بهذه الزيادة في الإنفاق الحكومي لتخفيض معدلات البطالة، فسياسة الإنفاق الحكومي تكون متوقعة ونظراً لان توقعات العمال رشيدة فأهم يعلمون أن ارتفاع منحني الطلب الكلي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار مما يجعلهم يطالبون برفع أجورهم مما ينقل منحني العرض الكلي إلى اليسار، وبالتالي فإن الناتج لن يزيد نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية المتوقعة.³ والنتيجة التي نخلص إليها أن سياسة الإنفاق الحكومي المتوقعة ليس لها أثر على الاستقرار الاقتصادي، وهذه النتيجة سميت بفرض عدم فعالية السياسة المالية.

الفرع الثالث : نقاش حول فعالية السياسات الاقتصادية الكلية

يقر بعض الاقتصاديين بأن الاقتصاد يتميز بعدم الاستقرار حيث يتعرض دائماً لصدمات العرض والطلب التي تؤدي إلى حدوث اختلالات اقتصادية على مستوى الإنتاج، التشغيل، التضخم وعلى المستوى الميكلي، في حين أن البعض الآخر من أمثال Milton Frideman يعتبر أن الاقتصاد مستقر بطبيعته، حيث يرجع الاختلال في الاقتصاد إلى السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة، هذا السجال حول السياسات الاقتصادية هو موضوع هذا الفرع.

أولاً : السياسات الاقتصادية هجومية أم دفاعية ؟

يعتبر المسؤولون السياسيون أن الاستقرار الاقتصادي هو مسؤوليتهم الأساسية، وفي جميع البلدان هناك عدة منظمات تقوم بدراسة الآثار الاقتصادية للسياسات الاقتصادية الكلية المطبقة والتغيرات التي يجب أن تكون على هذه السياسات، وفي كل مرة يكون فيها تغييرات في السياسات النقدية والمالية يطرح السؤال حول كيفية تأثير هذه

¹ على راسهم Mellon ، Thomas Sargan Barro ، RIucas

² خلال الخمسينيات نظر الاقتصاديون - خاصة النقديين - للتوقعات على انها توقعات مؤلفة anticipation adaptives تكون نتيجة لخبرة سابقة من خلال تحليل الماضي .

³ جيمس جوارتيبي، المرجع السابق، ص 464.

التغييرات على التضخم والبطالة، وإذا كان الطلب الإجمالي سينتفش أو ينخفض كنتيجة لهذه السياسة . وبالتالي فان وجود سياسة اقتصادية هجومية هو أمر ضروري لمواجهة حالات الانكماش الاقتصادي التي تتميز بانتشار البطالة وانخفاض الدخل، وبالتالي انخفاض رفاة الأفراد وكما رأينا في نموذج العرض الكلي والطلب فان بعض الصدمات التي تصيب الاقتصاد قد تعرضه لحالات من الانكماش، وهنا تبرز أهمية السياسات الاقتصادية الكلية لتجنب هذه الصدمات.¹

1. التأخر في التطبيق والآثار المختلفة للسياسات الاقتصادية

انه لمن السهل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد إذا كانت آثار السياسات الاقتصادية الكلية فورية، ولعل صانع السياسة الاقتصادية يشبه سائق السيارة حيث يقوم صانع السياسة بقيادة الاقتصاد إلى الوجهة المطلوبة باستخدام الأدوات المتوفرة.²

ويميز الاقتصاديون بين الآجال الداخلية والآجال الخارجية، حيث أن الآجال الداخلية هي الفترة التي تفصل بين الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد وتنفيذ السياسة الاقتصادية التي تكون كنتيجة لهذه الصدمة أما الآجال الخارجية فهي الفترة الموجودة بين تنفيذ السياسة الاقتصادية واستجابة الاقتصاد لهذه السياسة ومن الملاحظ كما رأينا سابقا أن الآجال الداخلية للسياسة المالية طويلة نسبيا وما فيما يتعلق بالسياسة النقدية فالآجال الخارجية هي التي تكون طويلة نسبيا حيث أن تنفيذ السياسة النقدية يمر عبر قنوات السياسة النقدية.

وبالتالي فان الآجال الطويلة والمتغيرات المرافقة للسياسة النقدية والمالية تجعل من الصعب تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهنا يبرز دور المعدلات الآلية (Stabilisateurs automatiques) التي تقلص من الآجال، وهي عبارة عن ميكانيزمات تنشط أو تثبط الاقتصاد بشكل آلي عند الحاجة، دون حدوث تغييرات في السياسات الاقتصادية، فالضريبة النسبية على الدخل تخفض بشكل آلي من الضرائب عند انكماش الاقتصاد دون الحاجة إلى تشريع ضريبي جديد، حيث أن الأفراد والمؤسسات يدفعون الضرائب بشكل اقل عند انخفاض مداخيلهم، بالإضافة إلى نظام التأمين على البطالة والضمان الاجتماعي بصفة عامة يزيد من مقدار التحويلات عندما يتجه الاقتصاد نحو الانكماش وبالتالي يمكن اعتبار هذه المعدلات الآلية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية بدون وجود آجال داخلية.

¹ Mankiw, op.cit, p510.

² مثلما يقوم سائق السياسة بقيادة سيارته، الا ان قيادة السيارة سهلة لانها تستجيب بشكل سريع لاوامر السائق على عكس قيادة الاقتصاد في بعض الحالات حيث ان التحكم في الاقتصاد باستخدام ادوات السياسة الاقتصادية لا يشبه قيادة السيارة وانما يشبه قيادة باخرة التي تاخذ وقتا كبيرا لتوجيهها الوجه المطلوب حيث ان اول مشكلة تواجه صانع السياسة الاقتصادية هي اجال استجابة الاقتصاد للتغيرات في السياسة الاقتصادية.

2. صعوبة التنبؤ بالتطورات الاقتصادية

نظرا لوجود الآجال عند تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية فانه من الضروري التنبؤ وبشكل جيد للظروف الاقتصادية المستقبلية، لأنه لا يمكن معرفة الأثر الذي تمارسه السياسات الاقتصادية دون معرفة إذا كان الاقتصاد يمر بحالة انتعاش أو حالة انكماش خلال سنة الموالية، ومن أجل التنبؤ بالمستقبل يتم الاعتماد على المؤشر الاقتصادي المتقدم،¹ وهو عبارة عن سلسلة من الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد فإذا عرف مؤشر اقتصادي انخفاض كبير فيمكننا أن نتوقع مرحلة انكماش مستقبلية.²

النماذج الاقتصادية الكلية هي أداة أخرى للتنبؤ الاقتصادي، حيث أن المنظمات العامة والخاصة التي تقوم بتوقعات اقتصادية تقوم ببناء وتحديث نماذج اقتصادية حسابية، وهي تتضمن عدد كبير من المعادلات وكل معادلة تمثل قطاع وعلى أساس التغير في المتغيرات الخارجية والتي منها أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، فان هذه النماذج تقوم بتنبؤات على المتغيرات الداخلية كالتشغيل والناجح والتضخم.

ثانيا: السياسات الاقتصادية القاعدة أو اللاقاعدة

ان المشكلة الثانية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والتي هي محل نقاش بين الاقتصاديين تتمثل في الاختيار بين القاعدة واللاقاعدة، حيث نقول أن سياسة اقتصادية محكومة بقاعدة عندما يعلن المسؤولون السياسيون مسبقا عن الطريقة التي تسطر بها السياسة الاقتصادية، اما في حالة سياسة اقتصادية محكومة باللاقاعدة فتكون في حالة وجود حرية في تقييم الوضع وصياغة السياسة الاقتصادية المناسبة.³

1. اللاتقة في السياسيين والمسار السياسي

يرى بعض الاقتصاديون بان السياسات الاقتصادية أمر مهم للغاية وينبغي إلا تترك في أيدي السياسيين في ظل اللاقاعدة ومن بين العناصر التي تؤيد هذا الاتجاه هو أن المسار السياسي لا يبنى على قواعد اقتصادية، وإنما يخدم مجموعات المصالح، كما أن السياسيين يستخدمون السياسات الاقتصادية في ظل اللاقاعدة مفضلة عن بقية السياسات لعدة أسباب، أهمها أن السياسة الاقتصادية في ظل اللاقاعدة أكثر مرونة فإذا كان السياسيون يتمتعون بذلك اقتصادي ويسعون إلى خدمة المصلحة العامة، فمن الأفضل أن يتم استخدام سياسة اقتصادية في ظل اللاقاعدة.

¹ INDICATEURS économiques avancés ou précurseurs –leading indicators.

² Ibid ,p513.

³ Ibid ,p520.

إلا أن عدم الترابط في الوقت يعطي أولوية للقاعدة على حساب الالاقاعدة، حيث يمكن أن يحدث إعلان أصحاب القرار السياسي مسبقاً عن سياستهم الاقتصادية بهدف التأثير على توقعات الخواص، وإذا قام الخواص بتغيير توقعاتهم كنتيجة لهذا الإعلان يتراجع أصحاب القرار عن سياستهم، وهو ما يجعل الخواص يعتقدون بان صناع السياسة الاقتصادية قد خلفوا وعودهم، وتعبير أكثر دبلوماسية وهذا ما يفقد الخواص ثقتهم بصانعي السياسة الاقتصادية، وحتى نجعل السياسة الاقتصادية أكثر مصداقية يحدد صناع السياسة قاعدة مسبقة تمشي على أساسها هذه السياسات الاقتصادية الكلية، وتظهر عدم الترابط في الوقت في عدة مجالات من بينها :

- بغية تحفيز الاستثمار تعلن الحكومة تخفيض الضريبة على مداخيل رأس المال وعندما يتحسن الاستثمار تتراجع الحكومة عن وعودها .

- وبغية تشجيع البحث تعلن الحكومة بأنها ستصبح محتكر مؤقت لشراء أدوية من المؤسسات التي تنتج أدوية جديدة وعندما يتحقق هذا الأمر تقوم الحكومة بتحديد الأسعار لضمان كون هذه المنتجات متاحة للجميع.¹

2. قواعد السياسة النقدية

إذا تم الاتفاق بان إتباع سياسات اقتصادية على أساس القاعدة، فان هناك سجل آخر حول قواعد السياسة النقدية، فبالنسبة للنقديين على البنك المركزي زيادة الكتلة النقدية على أساس معدل ثابت، حيث يعتبرون بأن التغير في العرض النقدي هو المتغير الأساسي الذي يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد، حيث يعتبرون بأن زيادة مستقرة في العرض النقدي تضمن استقرار في الإنتاج والتشغيل والأسعار، إلا أن هناك من ينتقد هذا التحليل ويقر بان الزيادة المستقرة في العرض النقدي لا يمكنها أن تجعل الطلب الكلي مستقر إلا إذا كانت سرعة تداول النقود مستقرة هي بدورها.

و البعض الآخر من الاقتصاديين يعتمد على قاعدة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، حيث أن البنك المركزي لا يعلن التطورات المتوقعة في الناتج الاسمي، فإذا كانت هذه التوقعات تتجاوز النمو المستهدف يقوم البنك المركزي بتخفيض نمو الكتلة النقدية حيث يخفض من الطلب الإجمالي، وإذا لم يصل الناتج الاسمي إلى المستوى المستهدف يزيد البنك المركزي من نمو الكتلة النقدية.

القاعدة الثالثة للسياسة النقدية تعتمد على وضع هدف في مجال المستوى العام للأسعار - استهداف التضخم- وفي الإطار يقوم البنك المركزي بإعلان التوقعات المنتظرة للأسعار وعلى أساسها يحدد مستوى العرض النقدي.

¹ Ibid,p524.

وبالتالي فان القواعد الثلاث قائمة أساسا على متغيرات اسمية- العرض النقدي، الناتج المحلي الاسمي، المستوى العام للأسعار -، ويمكننا أيضا صياغة قواعد على أساس متغيرات حقيقة على أساس المثال، معدل البطالة فإذا قام البنك المركزي باستهداف معدل البطالة ب 5 بالمائة وإذا كان اقل من المعدل الطبيعي فان هذا سيؤدي إلى تسارع التضخم، والعكس صحيح لكن من الصعوبة بمكان تحديد معدل البطالة الطبيعي، لذلك لا يفضل الاقتصاديون المتغيرات الحقيقية على الرغم من أنها تعطي صورة أوضح على التطور الاقتصادي ويستخدمون المتغيرات الاسمية.

خلاصة :

تناولنا الأطروحة في الفصل الأول إلى السياسات الاقتصادية الكلية الظرفية وأهم المقاربات النظرية لهذه السياسات من خلال التطرق إلى مفهوم السياسات ومضامينها وأنواعها وأهدافها وقيودها، كما تطرقت هذه الدراسة أيضا إلى نظرية الاختيار السياسات الاقتصادية الكلية من خلال استعراض مسار السياسات الاقتصادية وكيفية تشكيل وأهم مراحل بناء نماذج تقييم السياسات الاقتصادية وصعوبة تنفيذها.

كما تناولت الدراسة السياسات الاقتصادية في ظل النماذج الاقتصادية المختلفة ومدى فعاليتها أحذا بعين الاعتبار عدة متغيرات سواء كانت متعلقة بالتوازن الداخلي أو بالتوازن الخارجي في نموذج IS-LM-BP، وأيضا السياسات الاقتصادية المستخدمة لمواجهة التضخم والبطالة وكذا السياسات الاقتصادية لمواجهة صدمات العرض الكلي والطلب الكلي، كما تم تناولت مختلف الآراء في المدارس الاقتصادية حول فعالية السياسات الاقتصادية.

الفصل الثاني

الاطار النظري للنمو والاستقرار الاقتصادي في ظل
التوجهات الفكرية المختلفة

تمهيد :

تعاني الكثير من البلدان من وقت لآخر من مجموعة من الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، مما قد يضطرها على إتباع مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي قد تكون في بعض الأحيان برامج وسياسات وطنية تقوم بها الدولة بنفسها، أو برامج وسياسات يتم وضعها بمعية المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي IMF والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، وفي هذا الجزء من الدراسة سنحاول القيام بإعداد مسح نظري حول النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال التطرق الى الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي وأهم مؤشراتته، بالإضافة الى التطرق الى أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وذلك من خلال ثلاثة مباحث .

- المبحث الأول : ماهية الاستقرار الاقتصادي
- المبحث الثاني : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
- المبحث الثالث : نماذج النمو الاقتصادي

المبحث الأول : ماهية الاستقرار الاقتصادي

يمكن تجزئة موضوع الاستقرار الاقتصادي الى ثلاثة اهداف رئيسية محددة تتمثل في نمو الناتج الحقيقي، التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، ويمكن إضافة الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي اذا ما أخذ في الحسبان درجة الانفتاح الاقتصادي، ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومتراطة فيما بينها، فبدون تحقق شرط التشغيل الكامل فإن الناتج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق بصفة كلية، كما تؤدي تقلبات الأسعار الى عرقلة عملية النمو الاقتصادي¹.

و سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق الى موضوع الاستقرار الاقتصادي كما يلي :

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار الاقتصادي

ظهرت الحاجة الى ضرورة وجود مفهوم واسع للاستقرار الاقتصادي، بحيث تمثل هياكل الاقتصاد الكلي السليمة الموضوعية من خلال هذا المفهوم إطار عمل متكامل يمكن للحكومات إتباعه من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أن تطبيق الحكومات هذا الاطار الذي يقوم على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى حفز ودعم أداء الاقتصاد الكلي من خلال² :

✓ توفير بيئة جيدة للاقتصاد الكلي لكل من الشركات والأفراد يمكن لهم من خلالها اتخاذ قرارات كفؤة فيما يتعلق بتخصيص الموارد .

✓ تدعيم درجة مرونة السياسات الاقتصادية في مواجهة الصدمات الاقتصادية المختلفة التي تتعرض لها الدول .

✓ تجنب حالة الاستغلال غير الكفء للموارد وإهلاك رأس المال البشري والمادي، والذي يصاحب التغيرات

الحادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي .

✓ تعزيز تحقيق الكفاءة في الاجل الطويل، وتحسين جودة وكمية الاستثمارات في رؤوس الأموال المادية والبشرية

بما يؤدي الى زيادة الإنتاجية .

و سنحاول توضيح بعض التعريفات الخاصة بالاستقرار الاقتصادي بصفة عامة وذلك بسبب تعدد الأوضاع

التي تعبر عنه، ويمكن تعريفه كما يلي :

الفرع الأول : تعريف الاستقرار الاقتصادي :

لا يوجد تعريف واحد للاستقرار بصفة عامة وذلك بسبب تعدد الأوضاع التي تعبر عنه، ويمكن تعريفه كما يلي:

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق الذكر، ص62

² عبد العزيز رشا سعيد، الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 03، مصر، 2011، ص291

1. لغة: الاستقرار يمكن ان يعبر عن حالة السكون التام لشيء ما، فيعرف في هذه الحالة بأنه الوضع الذي لا تظهر فيه أي من تغيرات التي شاركت في أي من المتغيرات التي شاركت في اتجاه أي اتجاه نحو التغير¹. كما يمكن ان يصف حالة الحركة لشيء ما عندما لا تتغير العوامل التي تحركه بشكل حاد لان الحركة تقتضي التغير ولكن هذا التغير ينبغي ألا يكون حادا فلا ترتفع إلى حدود غير مقبولة ولا تنخفض الى حدود غير مقبولة كذلك².

2. اصطلاحا: يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستقرار الاقتصادي بأنه الوضعية التي تجنب الدول مخاطر التعرض لأية هزات اقتصادية او مالية، وهي الوضعية التي من شأنها تمكن الدول من التغلب على التقلبات والتغيرات الحادة في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف والفائدة ومعدلات التضخم وأسواق المال، حيث تزيد هذه التقلبات من مستويات عدم التيقن، وتؤثر سلبا على مستويات قدرة الدول على جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي والحيلولة دون وقوع تقلبات من شأنها الإضرار بالاستقرار الاقتصادي والمالي، وفي حالة وقوع تلك التقلبات، فان وضعية الاستقرار الاقتصادي والمالي تعزز فرص هذه الدول في تجاوز أثر هذه الصدمات، والحد من تأثيراتها السلبية على الأداء الاقتصادي والمالي بقدر الإمكان³.

كما يذكر التعريف المتداول في أروقة الأمم المتحدة لحالة الاستقرار الاقتصادي بكونها الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادر على امتصاص اثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف، ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة⁴.

ويقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف الكامل بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي بلغة التوازن (التوازن في ميزان المدفوعات)⁵.

كما يعرف الاستقرار الاقتصادي على انه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفاذي

التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي ان مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين اساسين هما :

¹ عبد الرحمن أحمد ديسرى، أحمد الناقة، النظرية الاقتصادية الكلية" مدخل حديث"، منشورات كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1994، ص26

² خليل الطيب، السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي في ضوء الإسلام، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السودان، 1997، ص118

³ International Monetary Fund, "How the IMF promotes global economic, stability", Fact sheet, August, disponible sur <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab.htm>, (consulté le : 25/06/2019), 2011, p01.

⁴ Briguglio L, "Economic Vulnerability and Resilience: Concepts and Measurements", United Nation University, disponible sur: <https://www.ciaonet.org/attachments/914/uploads>, World Institute for Development Economics Research, Research paper N°2008/55, May, (consulté le: 25/06/2019), 2008, p01

⁵ مولاي لخضر عبدالرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص141.

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة .

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار .¹

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول ان الاستقرار الاقتصادي يمثل الحالة التي يكون فيها الاقتصاد قادرا على مواجهة التقلبات الاقتصادية الحادة، أي تحقيق معدلات نمو عالية مع وجود معدلات منخفضة للتضخم والبطالة .

الفرع الثاني : التكتلات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي

أخذ موضوع الاستقرار الاقتصادي اهتماما كبيرا من قبل التكتلات الاقتصادية في العالم، ففي اطار التكتل الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) فقد حددت معاهدة ماستريخت في مرحلتها الثانية سنة 1998 المعايير الاقتصادية التي يتعين على دول الاتحاد الالتزام بها لتحقيق الوحدة النقدية، والمتمثلة أساسا في عدم تجاوز نسبة عجز الموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وعدم تجاوز نسبة الدين العام 60% والحفاظ على مستويات للتضخم لا تزيد عن 1.5% مقارنة بمتوسط معدل التضخم المسجل في دول المنطقة الثلاث الأقل من حيث معدلات التضخم، إضافة الى بعض المعايير الأخرى لضمان تقارب الأسعار الصرف والفائدة طويلة الأجل.²

وفي حال فشل أي دولة في استيفاء تلك المعايير لمدة ثلاث سنوات متتالية يفرض عليها عقوبات اقتصادية بنسبة 0.5% من ناتجها المحلي، وفي اعقاب تدشين اليورو لم تلتزم العديد من دول المنطقة بهذه المعايير ومن بينها الدول ذات الثقل الاقتصادي الأكبر في المنطقة (المانيا وفرنسا) ومع ذلك لم تطبق عليهما العقوبات الاقتصادية المفروضة، وهو ما دفع الدول الأوروبية الأخرى الى عدم الالتزام بشروط المعاهدة، ومن ثم تجاوز نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي مستوى 60% المحددة في معاهدة وتفاقم ازمة الديون السيادية خلال عامي 2010 و 2011 بعدد من الدول الأوروبية من بينها اليونان.³

¹ بهدل ولد لحبيب، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبوكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص16.

² مقروش كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي "دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2013-2014، ص124.

³ هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين : ملامح وسياسات الاستقرار، (على الخط)، صندوق النقد العربي، متاح على الرابط:

<http://www.amf.org.ae>، تاريخ الاطلاع، 2019/06/28 جانفي 2012، ص05.

اما على مستوى الدول العربية فقد بذلت جهودا كبيرة خلال العقدين الماضين لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم فرص الوصول لنمو شامل والمستدام، فمنذ بداية تسعينيات القرن العشرين اتبعت معظم الدول العربية برنامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ساهمت بشكل كبير في دعم أداء الاقتصاد الكلي وساعدت على احتواء ولو بشكل قليل الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، كما مكنت هذه الإصلاحات الدول العربية من رفع المعدلات النمو الحقيقي ليصل الى 05% في المتوسط خلال الفترة (2000-2014).¹

المطلب الثاني : تفسير الاستقرار الاقتصادي في المدارس الفكرية

عرف موضوع الاستقرار الاقتصادي اهتماما كبيرا من قبل المفكرين التابعين لمختلف المدارس الاقتصادية، فمنهم من ناد بالحرية الاقتصادية ومنهم من ناد بتدخل الدولة من اجل الاستقرار الاقتصادي، وسنحاول تبين هذه التوجهات الفكرية من خلال ما يلي :

الفرع الأول : المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)

لقد كان من نتائج تفاعل كل من المدرسة الطبيعية في فرنسا والثورة الصناعية في إنجلترا ظهور فكر اقتصادي جديد سمي بالفكر الكلاسيكي، وقد ظهر هذا الفكر بصورة منظمة لأول مرة في كتاب ادم سميث (ثورة الأمم) عام 1776، وقد استمر هذا الفكر حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، وتعد الحرية الاقتصادية بمثابة المبدأ الاساسي الذي ارتكز عليه الكلاسيك في تحليلهم لأسباب الاختلال في النشاط الاقتصادي، ومن ثم في السياسات والبرامج اللازمة من وجهة نظرهم لاستعادة هذا الاستقرار.²

أولا : فرضيات المدرسة الكلاسيكية :

- أسس انصار هذه لمدرسة رؤيتهم وأفكارهم بناء على مجموعة من الافتراضات والمتمثلة أساس في³ :
 - ضرورة توافر الحرية الاقتصادية والسياسية بأوسع معانيها امام القطاع الخاص (حرية التملك، حرية انشاء المشروعات، حرية التعاقد)، فهذه الحرية تسمح للفرد بإشباع رغباته وتنظيم ثرواته ومنفعته الخاصة .
 - الية السوق الحرة التلقائية هي التي تحدد النشاطات الاقتصادية، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب .

¹ محمد إسماعيل، هبة عبدالمعزم، بطالة الشباب في الدول العربية، صندوق النقد العربي، متاح على الرابط <http://www.amf.org.ae> 5

،تاريخ الاطلاع:

2019/06/28، أوت 2015، ص04.

² هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص53

³ فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، صص 26- 27

- التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، من خلال تحقيق المصلحة الخاصة، لان الفرد في سبيل تحقيق مصلحته الخاصة سوف يسعى في نفس الوقت لتحقيق مصلحة الجماعة، وهذا يعني عدم وجود تعارض بين مصلحة الفرد والجماعة

-عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الا في اضيق نطاق ممكن، وبما لا يؤثر على نشاط الافراد، فقوى السوق الحرة في ظل ظروف المنافسة الكاملة كفيلا ليس فقط بتخصيص الموارد الاقتصادية بل بتحقيق التخصيص الأمثل أيضا وبصورة تلقائية دون الحاجة الى تدخل الدولة، وبالتالي عدم حدوث المشكلات الاقتصادية -إمكانية انحراف مستوى التشغيل السائد في الاقتصاد عن مستوى العمالة الكاملة، ولكنه اختلال قصير الأجل، لان قوى السوق الحرة كفيلا بإعادة التوازن التلقائي للاقتصاد الوطني استناد لقانون "ساي" للأسواق الذي ينص على ان العرض يخلق الطلب المساوي له تماما، وهو ما يعني عدم وجود بطالة بين الافراد

ثانيا: سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند الكلاسيك

يتم تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية دون تدخل الدولة من خلال آلية السوق، وفي حالة حدوث تقلبات في الاقتصاد في الاجل القصير، فإنها لا بد وأن تتلاشى في الاجل الطويل، وذلك من خلال عوامل الاستقرار الذاتية الموجودة في الاقتصاد او ما اطلق عليها آدم سميث اليد الخفية، والتي يتمثل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة، وان الأسباب الرئيسية في تقلبات في الاجل القصير تتمثل في تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي وجمود الأسعار والأجور في حالات الاحتكار وعد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ووجود فائض في الإنتاج عن الاستهلاك .

أما بالنسبة للآليات التي يتحقق من خلالها التوازن في النشاط الاقتصادي في ظل الافتراضات السابقة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فيمكن تقسيمه الى قسمين:

- **التوازن الداخلي:** يتحقق هذا التوازن عندما يصل النشاط الاقتصادي الى المستوى الذي تخففي فيه البطالة، وتحقيق التشغيل الكامل للموارد، وعدم وجود طاقات عاطلة في الاقتصاد، ويعتبر تساوي الادخار مع الاستثمار مع عدم وجودا لاكتناز، وهو أحد الشروط الأساسية لقانون "ساي" للأسواق وعاملا رئيسيا في تحقيق التوازن الكلي بمعنى أنه لا توجد تسرب من الداخل، وأن الفئة المدخرة هي الفئة نفسها التي تقوم بالاستثمار، وتقوم الطبقة العاملة على إنفاق كل دخلها على الاستهلاك الضروري¹.

¹ zhiyuan cui, an appendix on saving and investment, harvard law school, consulté le : 12/06/2019, disponible sur : www.law.harvard.edu/faculty/english/pdfs/Demore10.pdf, états-unis, p280.

-التوازن الخارجي : والمقصود بهذا هو تحقيق التوازن في الميزان المدفوعات دون تدخل الدولة، ومن خلال التخصص وتقسيم العمل في التجارة الدولية، وهي الفكرة التي نادى بها آدم سميث ومن بعده دافيد ريكاردو في نظرتهم عن الميزة النسبية، التي تتمحور حول تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز فيها بإنتاجية عمالة أعلى وتكاليف عمالة أقل، مما يؤدي لخفض أسعارها في الأسواق الدولية، ويعطيها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، لذلك فقد ناد الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية في اطار الحرية الاقتصادية¹.

إذا كانت القاعدة الأساسية في الفكرة الكلاسيكية هي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد، إلا ان تدخل الدولة في الحالات المعينة يعد من الأمور الضرورية والحتمية وفقا لهذا الفكرة، فإشباع الحاجات العامة (الامن، الدفاع، العدالة، انشاء، المرافق العامة)، يستلزم ضرورة تدخل الدولة لان جهاز الثمن والسوق غير قادرين على اشباعها كلياً²، وحتى لا تبالغ الدولة في درجة تدخلها فان المفكرين الكلاسيك يقرون عددا من القواعد المالية منها³:

- قاعدة الحياد المالي للدولة :حيث لا يؤثر هذا سواء من خلال فرض ضريبة أو انفاق نفقة عامة على قرارات وتصرفات الافراد في القطاع الخاص بأي شكل من الاشكال .
- قاعدة توازن الميزانية ومحدوديتها: تتضمن هذه القاعدة ضرورة تعادل اجمالي إيرادات الدولة مع نفقاتها تعادلا تاما، ووفقا لفكر الكلاسيكيين يتعين على الدولة أن تقوم أولا بتقدير حجم نفقاتها العامة في أضيق نطاق ممكن، وبما يسمح بإشباع الحاجيات الأساسية المتمثلة في الدفاع، الأمن العدالة والمرافق العامة، ثم يتم بعد ذلك تقدير إيرادات المال العام فإذا لم تكفل تغطية النفقات العامة المقدره يتم الاعتماد على الضرائب، وفي حالة عدم كفاية حصيلة كل من المال العام والضرائب فإن الفكر الكلاسيكي يوافق على اللجوء إلى الإقراض العام من الأفراد، ولكن يتعين ألا يحدث ذلك إلا في حالات استثنائية مثل الحروب والإعداد لها، لأن التوسع من وجهة نظرهم يؤدي إلى منافسة الدولة للقطاع الخاص في سوق الإقراض، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة في السوق، وتقل قدرة القطاع الخاص على تمويل استثماراته، كما يرون أن الإصدار النقدي كوسيلة لتمويل النفقات العامة ما هو إلا ضريبة جديدة تعيق النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص .

¹ Stephen S. golub, Chang-Tai Hsieh, classical recardian theory of comparative advantage revisited, review of international economics, vol 8, consulté le : 12/06/2019, disponible sur : http://www2.econ.iastate.edu/classes/econ521/orazem/Papers/Golub_hsieh.pdf, états unis, 2000, p222.

² سكيبة بن حمودة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار المالكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006، ص92

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003، صص18-19

سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة لغاية حدوث مشكلة الكساد الكبير عندها بدأ الاقتصاديون يشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية (السوق ينظم نفسه بنفسه) كما كان يدعى الكلاسيك.¹

الفرع الثاني: المدرسة الكينزية

ارتبط الفكر الكينزي بأزمة الكساد التي تحققت في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي أثبتت عجز الفكر الكلاسيكي عن تفسير استمرار هذه الظاهرة، خاصة وأن هذا الاستمرار في تحقق حالة الكساد يتعارض مع الافتراض الكلاسيكي، بأن هذه الحالة هي حالة وقتية تنزل بفعل آلية السوق من خلال قوى العرض والطلب² وخلفت أزمة الكساد مجموعة من الآثار السلبية منها: انخفاض حجم الإنتاج الوطني في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح بين 45% و 60% وإفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية، حدوث بطالة على نطاق واسع قدر بحوالي 100 مليون عاطل عن العمل، وانحيار قيم عملات 56 بلدا رأسماليا وحدث تدهور مريع في حركة التجارة الدولية.³

أدى هذا إلى فسح المجال للأفكار التي نادى بها كينز والتي وردت في مؤلفه الشهير (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) عام 1936، التي تسمح للدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق التشغيل الكامل عن طريق التأثير على مكونات الطلب الفعال، الذي يتكون من الطلب على سلع الاستهلاك والطلب على سلع الاستثمار.⁴

أولا : أسس الفكر الكينزي

تم التركز في الفكر الاقتصادي الكينزي على عدة جوانب أساسية والتي من أهمها ما يلي⁵:

- تحول الاهتمام في التحليل الاقتصادي من التحليل الجزئي الذي كان يتم الاستناد إليه في الفكر الكلاسيكي، والذي يركز على سلوك الفرد كمستهلك، وكمنتج، إلى التحليل الاقتصادي الكلي، والذي يتم من خلال تجميع وحدات الاقتصاد وأجزائه في مجاميع كلية، كالإنتاج والإنفاق والاستهلاك والادخار.

¹ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول، 1994، ص 85

² فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق. الذكر، ص 29

³ ماهر ظاهر بطرس، مرجع سابق الذكر، ص 13

⁴ فليح حسن خلف، مرجع سابق الذكر، ص 29

⁵ المرجع السابق، ص 29-30

- إمكانية حصول اختلاف وعدم تطابق، وحتى تعارض بين تحقيق المصلحة الخاصة، والمصلحة الاجتماعية، مما يستدعي قيام الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي.
- تحول الاهتمام في التحليل الاقتصادي من التحليل المرتبط بالسياق طويل الأجل الذي تم التّركيز عليه في التحليل الكلاسيكي، و الذي تضمن عدم الاهتمام بما يحصل في الأجل القصير، والذي منه حصول اختلالات وعدم توازن في الاقتصاد، و من أمثلتها أزمة الكساد الكبير ما هي إلا حالات ظرفية تزول في الأجل الطويل بفعل آلية السوق الحرة والتلقائية، والذي لم يتحقق حيث استمر الكساد ما أدى إلى التّركيز على الأجل القصير .
- ضرورة تدخل الدولة في عمل النشاطات الاقتصادية من خلال التأثير على الجميع الاقتصادية الكلية لمعالجة مشكلة الكساد الكبير والتي تضمنت التأكيد على عدم قدرة آلية السوق التلقائية في معالجة هذه الإشكالية.
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال^{*}، و بالتالي فإن النظرية الكينزية هي نظرية طلب في اقتصاد لديه طاقات إنتاجية غير مستخدمة.
- ووفقا لما سبق فإن دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يرتبط بالعمل على تحقيق ما يلي¹:
- تنشيط الطلب الفعلي على سلع الاستهلاك بتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة، لأن ميل هذه الطبقات للاستهلاك أكبر من ميل الطبقات الغنية، ويمكن للدولة إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء بفرض الضرائب التصاعديّة ومنح الإعانات النقدية وأداء الخدمات المجانية.
- تنشيط الطلب الفعلي على سلع الإنتاج بتدخل الدولة للقيام ببعض المشروعات أو بخفض سعر الفائدة تشجيعاً للمنضمين على القيام باستثمارات جديدة، أو القضاء على الاحتكارات حتى لا تستمر أسعار المنتجات مرتفعة.
- لم يعد التوازن في الميزانية العامة للدولة بمعزل عن التوازن الاقتصادي، والذي يتحدد من خلال المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي، بل يعتبر جزء مهم وأساسي فيه.
- ولذلك برزت أهمية زيادة دور الدولة وزيادة درجة تدخلها من خلال النفقات العامة والإيرادات العامة في علاج المشكلات التي تعرّض عمل الاقتصاد ونشاطاته، وحسب حالته وحاجته .

* الطلب الفعال مصطلح استخدمه كينز في تحديد حجم الدخل عند مستوى التوازن وحجم التوظيف المحقق عند هذا المستوى، وهو قيمة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي في المجتمع، و يتكون هذا الطلب من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار.

¹ خالد شحاتة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص37

ثانيا : سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند الكينزيين

حسب الدارسة الكينزية لكي يتم التعامل مع مشكلتي البطالة والتضخم فلا بد من انتهاج سياسة مالية ونقدية توسعية، وذلك عكس ما يراه النقديون من أن ذلك ينجر عنه ضغوط تضخمية، فوفقا للكينزيين فإن السياسة المالية والنقدية التوسعية ستؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعلي، ومن ثم زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مستوى التوظيف، فيتم حل مشكلة البطالة وفي الوقت نفسه حل مشكلة التضخم، وأن انتهاج تلك السياسات التوسعية تكون بدون وجود آثار تضخمية، وذلك نتيجة حالة عدم التشغيل الكامل للموارد كما يدعي الكلاسيك حيث يستجيب العرض الكلي لهذه الزيادة في الطلب الكلي من خلال المرونة الموجودة في هياكل الإنتاج للدولة التي تمكنها من الاستجابة لأية زيادة في الطلب الكلي، ولعل هذا الأمر لا ينطبق على كثير من الدول النامية ذات الهياكل الإنتاجية غير المرنة، والتي في تلك الحالة سينجم عن تلك السياسات ضغوطات تضخمية وعجزا في موازين مدفوعاتها جراء لجوئها للاستيراد لتلبية تلك الزيادة في الطلب الكلي، بل كما يرى النقديون سيؤدي ذلك إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والإفراط في إصدار النقود بما سيترتب عليه في النهاية زيادة حدة التضخم، وسوء استخدام الموارد، ومن ثم زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي¹.

وتعد السياسة المالية من بين أهم السياسات التي أعطى كينز لها دوراً هاماً من خلال انتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة(الدولة المسئولة) التي أصبحت مسئولة عن سلامة واستقرار الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على الطلب الفعال وعلى الاقتصاد.

الفرع الثالث : المدرسة النقدية وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

ظهرت هذه المدرسة مع عدم قدرة أفكار الكينزيين على تفسير ظاهرة " الركود التضخمي"، وهو ذلك التضخم الذي تزامن مع ظاهرة الركود الاقتصادي الذي كان يسود الاقتصاد العالمي، هذه الأزمة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية خمسينات القرن العشرين، ويعد الاقتصادي الشهير "ميلتون فريدمان" أحد أبرز الاقتصاديين الذين أسسوا وأرسوا مبادئ المدرسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية².

¹ Geoff Til, **the policy implications of the General Theory**, real- world economics review, issue n°50, 2009, p17.

² إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد العصري "دراسة تحليلية، ورقة بحثية رقم 5465، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الزقازيق، مصر، متاح على الرابط <http://mpr.ub.uni-muenchen.de/5465/>، تاريخ الطبع: 2019/07/25، ص 30 .

أولاً : فرضيات المدرسة النقدية :

- يقوم فكر المدرسة النقدية على مجموعة من الفرضيات ذات الأساس الكلاسيكي والتي تشكل الحجر الأساس لأفكارهم ورؤيتهم لآليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأهم تلك الفروض¹ .
- وجود نظام ذاتي أو تلقائي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استقرار دالة الطلب على النقود في الأجلين القصير والمتوسط، وبالتالي فإن أي زيادة في كمية النقود ستتحول لزيادة في الطلب الكلي.
 - استقرار دالة الإنفاق الاستهلاكي في الأجل الطويل، الذي يعتمد على فكرة "الدخل الدائم**".
 - وجود معدل بطالة طبيعي، حيث يرى فريدمان أنه في أي وقت من الأوقات فإن هناك مستوى معين من البطالة يتسق وهيكل الأجر الحقيقي السائد، وأن السياسة النقدية محايدة في الأجل الطويل، و من ثم فإن أي زيادة في كمية العروض النقدية من خلال انتهاج سياسة نقدية توسعية لن يكون لها أثر كبير ولملموس في تخفيض معدل البطالة في لأجل الطويل، وسيكون لها تأثير مؤقت في الأجل القصير
 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتم من خلال تحقيق الاستقرار في الأسعار.
 - السبب الرئيسي وراء الاختلالات الاقتصادية كالتضخم، الانكماش، خلل ميزان المدفوعات هي ظواهر نقدية .

ثانيا : سياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند النقديون :

يمكن ملاحظة أن كل من الفكر الكلاسيكي والفكر النقدي قد تعاملتا مع قضية الاستقرار الاقتصادي من منظور واحد على الرغم من الفارق الزمني بينهما، أما بالنسبة لمدى تطابق الواقع النظري مع الواقع العملي بالنسبة للنقديين التي تدور أفكارهم حول أن التغيرات في الإجماليات النقدية تلعب دورا رئيسيا في تفسير النشاط الاقتصادي والدخل بنوعيه الإسمي والحقيقي والتغيرات في الأسعار وذلك كما جاء في النظرية الكمية للنقود والمعادلة الشهيرة لكمبريدج(صاغها ألفريد مارشال أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج) :

$$M=Ky\dots\dots\dots(2-1)$$

حيث تمثل: Mرصيد المعروض النقدي الاسمي، Kالنسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بدخلهم في صورة نقدية Y : الدخل النقدي.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص30-37

* **الدخل الدائم**: هو متوسط الدخل الذي يتوقع المستهلك الحصول عليه في المستقبل نتيجة لاستغلال عناصر ثروته، سواء كانت ثروة بشرية أو ثروة مادية. فالفرد بوصف على الأجر من استغلاله لمهاراته وخبراته والتي تمثل ثروته البشرية، ويحصل على فوائد أو أرباح من رأسماله المستثمر في أسهم أو سندات أو ودائع أو أصول مادية، ووفقا لذلك فإن الدخل الدائم مفهوم طويل الأجل لأنه يتحدد بعناصر الثروة التي تتكون عبر فترة طويلة من الزمن نسبيا، ويقاس الدخل الدائم كمتوسط للدخل المتولد من الثروة عبر عدد من السنوات السابقة والسنة الحالية.

أنظر: أحمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر(1970-2005) مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص133 .

وقد كانت أفكار النقديين محل جدل واسع بين الاقتصاديين في محاولة منهم لدراسة مدى تطابق هذا التأصيل النظري مع الواقع العملي، خاصة مع افتراض المعادلة السابقة أن التغير في المعروض النقدي من الممكن أن يؤثر في كل من الدخل الحقيقي والأسعار، حيث أن الدخل النقدي هو حاصل ضرب الدخل الحقيقي والأسعار،

ومن ثم يمكن كتابة المعادلة السابقة بالصيغة التالية : $M=K(yp) \dots \dots \dots (2-2)$

وعليه فإذا قررت السلطة النقدية زيادة العروض النقدي، وافتراض ثبات k وعدم تأثر الدخل الحقيقي، فإن تلك الزيادة في العروض النقدي سترتب عليها زيادة في الأسعار بشكل مباشر وتفسير ذلك عند النقديون أن هناك حدود معينة لا يمكن عندها أن تستخدم السلطات النقدية زيادة المعروض النقدي لتحفيز النشاط الاقتصادي، فمع افتراض أن زيادة المعروض النقدي ستؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد، فإن مدى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على تلبية تلك الزيادات في الطلب الإجمالي هي العامل الحاسم فيما إذا كانت الزيادة في الطلب ستتحول لزيادة في العرض ومن ثم الناتج الحقيقي أو أنها ستتحول فقط لزيادة في الأسعار¹ وبالرغم من انتهاج الولايات المتحدة لأفكار النقديين ابتداء من أكتوبر 1979 يهدف التخفيض من حدة التضخم ونجاحها نسبيا في ذلك، إلا أن الاقتصاد الأمريكي تعرض لأزمة كساد كبيرة اعتبرت الأعنف بعد أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، الأمر الذي عرض أفكار النقديين للانتقاد الكبير، فمع عدم الاستقرار الذي شهدته سرعة دوران النقود، التي كانت من بين الافتراضات الكمية التي بنو عليها تحليلهم، وذلك تأثرا بالتطور التكنولوجي الذي شهدته النظام المالي العالمي، وترتب على ذلك رفض متخذي القرار استخدام الإجماليات النقدية كأدوات للسياسة النقدية، وحل محلها استخدام أسعار الفائدة كأداة رئيسية للسياسة النقدية، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار أو ما يعرف بعد ذلك بسياسة "استهداف التضخم"، وذلك وفق قاعدة "تايلور الشهيرة"^{*}، والتي سيطرت على السياسة النقدية في العديد من الدول والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وأهم ما يميز تلك القاعدة هو عدم وجود دور للنقود في تلك المعادلة، الأمر الذي فسره الكثير على أنه بداية فشل لآراء وأفكار النقديين².

¹ ماجد حسني صبيح، تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013)، مجلة - الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد . الأول، يناير 2015، ص 79

^{*} قاعدة تايلور: هي عبارة عن معادلة تبدو قادرة على تفسير ردود فعل البنك الاحتياطي الأمريكي بخصوص سعر الفائدة، حيث يسعى البنك المركزي إلى السيطرة على الانحرافات التضخم النقدي عن الهدف وانحراف الناتج الوطني الإجمالي عن قيمته في المدى البعيد.

أنظر: وشاح رزاق، استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي

للتخطيط بالكويت، العدد 31، ماي 2009، ص 14

² Frédéric S. mishkin, **monetary policy strategy : lessons from the crisis**, national bureau of economic research, working paper n°16755, EtatsUnis, 2011, p7

الفرع الرابع : المدرسة النيوكلاسيكية وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعد المدرسة النيوكلاسيكية امتدادا طبيعيا لكل من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النقدية، وذلك من حيث تبنينهم لمبدأ السوق الحر، وأن الأسواق تنظم نفسها بنفسها، وأن النظام الرأسمالي لا ينطوي في حد ذاته على عيوب خطيرة تعمل على إفشاله، إنما هو مستقر بطبيعته، وذلك بفضل تلك الآلية الذاتية التي تقود الاقتصاد نحو التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

أما الدور الرئيسي للمدرسة النيوكلاسيكية ورؤيتها لآلية تحقيق الاستقرار الاقتصادي يمكن في افتراضها الرئيسي، والذي يعد نقطة الخلاف مع النقديون، وهو المتعلق بدور النقود في الحياة الاقتصادية، وتأثيره على كل من الناتج والتشغيل، فبينما يرى النقديون مبدأ حيادية النقود في الأجل الطويل، بمعنى أن للنقود أثر مؤقت في التأثير على الناتج ومستويات البطالة في الأجل القصير، بينما لا يوجد لها دور في الحياة الاقتصادية في الأجل الطويل، تأتي المدرسة النيوكلاسيكية لتدعي أن للنقود أثر محايد في الحياة الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل.¹ ومن ثم، وفي ضوء تلك الافتراضية، فإن أي محاولة من جانب السلطة النقدية لتخفيض معدلات البطالة من جانب السلطة النقدية سيكون مصيرها الفشل، مالم تشمل تلك السياسة على عنصر المفاجأة، فوفقا للنيوكلاسيك، فإن التحليل النقدي يستند إلى ما يعرف بالتوقعات المستمدة من الماضي أو التوقعات المعدلة، وهي تلك التوقعات التي تستخدم للتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل عن طريق الأخذ بعين الاعتبار الاتجاه الذي سلكته المتغيرات محل التنبؤ في الماضي.²

ويرى النيوكلاسيك أن توقعات الأفراد تبنى على أساس أخذهم في الاعتبار كافة المعلومات والبيانات المتاحة، وليس فقط القيام بعملية الاستقراء للماضي من أجل توقع المستقبل، الأمر الذي أطلق عليه النيوكلاسيك التوقعات الرشيدة، وهنا تصبح توقعات الأفراد رشيدة في حالة تطابق توقعاتهم لمتغير ما مع قيمة المتغير الفعلية، والتوقعات الرشيدة تعبر عن أفضل تخمين مستقبلي باستخدام كل المعلومات المتاحة عن الظاهرة محل التنبؤ.³

الفرع الخامس : المدرسة النيوكينزية

أكد أنصار تلك المدرسة من أمثال "هيلر" و"توبين" أن آلية السوق الحر لا تضمن بشكل كامل ودائم تحقيق نمو متوازن عند مستوى التشغيل الكامل، مؤكداً على أن النظام الرأسمالي يخضع للتقلبات الاقتصادية وعدم

¹ Fernando Ferrari Filho, keynesians, monetarists, new classicals and new keynesians, post keynesian critique, analyse economic, issue n°14, 1996, p66.

² Fernando Ferrari Filho, op ct, p66.

³ A. Steven Holland, **rational expectations and the effects of monetary policy : a guide for the uninitiated**, federal reserve bank of St. louis, EtatsUnis, 1985, P6.

الاستقرار، كما أكدوا على أن ما يتعرض له الاقتصاد الرأسمالي من أزمات اقتصادية ليست حدثاً عارضاً، وإنما هو وثيقة الصلة بالمبادئ التي يقوم عليها، الأمر الذي دعاهم للمطالبة مرة أخرى بأهمية وضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وانتهاج ما يلزم من سياسات مالية ونقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك نتيجة عجز النظام الرأسمالي وآلياته عن تحقيق ذلك.¹

أولاً : أسس وأفكار المدرسة النيوكينزية

في تفسيرها لأزمة الاقتصاد الرأسمالي التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي والاقتصاديات الغربية في السبعينيات من القرن الماضي وعرفت بالركود التضخمي، وأن تلك الأزمة ليست سببها كما أرجعها كل من الكلاسيك والنقديون لانتهاج سياسة نقدية توسعية، وأن مسؤولية تلك الأزمة تقع على عاتق الحكومات التي اتبعت سياسات اقتصادية غير ملائمة، وأن الزيادات الحادة في التضخم ليس سببها تضخم جانب الطلب، وإنما هو تضخم تكلفة نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج الذي نتج عنه النمو السريع في الإنتاج الصناعي والمضاربة التي سادت السوق الدولية على المواد الأولية، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط سنة 1973، ومما زاد من حدته مطالبة نقابات العمال بزيادة الأجور النقدية، مما دفع الحكومات الغربية إلى إتباع سياسة نقدية تقييدية إيماناً منهم أن سبب التضخم هو الطلب وليس تكلفة الإنتاج.²

ثانياً : سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند النيوكينزيين

في تفسيرها لظاهرة الركود التضخمي وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، جاء أصحاب مدرسة ما بعد الكينزية لينتقدوا بشدة أفكار من سبقوهم من النقديون والنيوكلاسيك، كما قاموا باستكمال ما كان كينز يرغب في استكماله من حيث دراسة تأثير سلوك الوحدات الفردية على الاقتصاد الكلي، وإضافة العديد من القضايا التي لم يتطرق لها كينز من قبل ميل نظرية التوزيع ونظرية النمو المصحوب بالتقلبات، ومن ثم فإن أصحاب تلك المدرسة وفي تفسيره لظاهرة الركود التضخمي قد استندوا على ما افترضوه من فكرة "الاقتصاد المزدوج"، حيث ينقسم الاقتصاد حسبهم إلى قسمين³:

-القسم الأول: وهو ذلك الجزء الصغير من الاقتصاد ويعرف باسم الأسواق التنافسية والتي كان يتم ترديد الأسعار فيها من خلال قوى العرض والطلب، كما أن الأسعار والأجور يتمتعان بمرونة تامة.

¹ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الثاني، الكويت، 1994، ص

² إبراهيم لطفي عوض، مرجع سابق الذكر، ص 42

³ المرجع السابق، ص ص 43-44

-القسم الثاني: والذي يضم الجزء الأكبر من الاقتصاد، فيعرف باسم الأسواق المدارة من قبل التكتلات الاقتصادية الكبيرة، كما أن المتعاملين فيها لديهم القدرة على التحكم في الأسعار والأجور، وأن الأسعار في هذه الأسواق عديمة المرونة بالنسبة للتغيرات التي تحدث في الطلب، ولكنها مرنة أما التغيرات التي برزت في جانب التكاليف، أي أن التضخم في هذه الأسواق هو تضخم تكلفة وليس تضخم طلب، حيث أن :

$$P = AVC(1+m) \dots \dots \dots (2-3)$$

حيث: AVC : متوسط التكاليف المتغيرة، P : أسعار المنتجات في الأسواق المدارة، m : مقدار الزيادة كنسبة مئوية.

الفرع السادس : الفكر الاشتراكي والاستقرار الاقتصادي

ارتبط دور الدولة في زيادته واتساعه بالاقتصاد الاشتراكي، وذلك بسبب طبيعة هذا الاقتصاد، الذي يتضمن ويفرض مثل هذا الدور الأساسي والحاكم لعمل النشاطات الاقتصادية وتطورها، نتيجة لسمات الاقتصاد الاشتراكي.¹

- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، أي امتلاك الدولة بمختلف وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، وتصفية الملكية الفردية والقضاء على الطبقة البرجوازية لصالح الطبقة العاملة؛
- هدف النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي هو تحقيق المصلحة الاجتماعية، من خلال استخدام الموارد ووسائل الإنتاج، بالشكل الذي تتحقق معه مصلحة المجتمع؛
- الوسيلة التي يتم من خلالها تحقيق المصلحة الاجتماعية، هي تحقيق الإشباع المتزايد لاحتياجات المجتمع وأفراده، من خلال زيادة الانتاج ونموه، وذلك بتدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية عن طريق عملية التخطيط.
- سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند الاشتراكيين:

استنادا إلى الأسس السابقة لعمل الاقتصاد الاشتراكي وسماته، فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتم من خلال ما يلي²:

- اعتماد الاقتصاد الاشتراكي على آلية التخطيط الاقتصادي بدلا من آلية السوق الحرة في القيام بالنشاطات الاقتصادية، والذي يتم من خلاله تحديد السلع والخدمات التي تنتج، والكميات التي تنتج منها، والكيفية التي يتم بها هذا الإنتاج، من خلال تحديد الدولة للدخول التي تمثل عوائد عناصر الإنتاج كضمن لخدماتها؛

¹ أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 69

² فليح حسن خلف، المالية العامة، ط 1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 73

- تحقيق تطور سريع، حيث أن الدول الاشتراكية (سابقا) من خلال التخطيط، تعمل على ضمان نمو سريع للاقتصاد عن طريق تعبئة الموارد، أي تجميعها، وزيادتها، وتطويرها، وضمان حسن استخدامها في المجالات الأكثر إسهاما في تحقيق النمو وبأفضل طريقة ممكنة؛
 - إلغاء الاستغلال في المجتمع، من خلال الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وللنشاطات الاقتصادية، وبذلك يبقى العمل المصدر الوحيد للدخل في الاقتصاد الاشتراكي، ويحصل العامل على مقابل خدماته؛
 - إلغاء الأرباح والعلاقات التعاقدية بين أصحاب العمل والعمال، وإبدالها بالعلاقة التنظيمية.
- حققت النظم الاشتراكية تقدما ملحوظا خلال الفترة من 1945 إلى غاية 1970 في ضوء نموذج النمو الذي وضعه

"ستالين"، هذا النموذج كان يقوم أساسا على ما يلي¹:

- تحويل الفائض الاقتصادي من القطاع الزراعي لتمويل القطاع الصناعي والبنية الأساسية، وذلك من خلال تأمين
 - الملكيات الزراعية وتحديد أسعار منخفضة لهذه المنتجات، ونظام التسليم الإلزامي للمحاصيل الزراعية؛
 - الاعتماد على التخطيط المركزي الأمر في عمليات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، وإهمال علاقات السوق، ونتيجة لذلك كان تنفيذ الخطة يحسب بالكم دون الكيف؛
 - وجود سلطة ذات بناء هرمي يعتمد على الأوامر من الأعلى أدى إلى سيطرة البيروقراطية، كان من نتيجتها غياب المبادرة الفردية في العملية الإنتاجية؛
 - إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج إلا في أضيق الحدود كالصناعات الحرفية.
- المطلب الثالث: اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والخارجي.**

تعاني الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من اختلالات اقتصادية داخلية وخارجية متفاوتة الحدة من وقت لآخر تحول دون الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي الذي يعد الهدف المنشود لهذه الدول، وسنحاول تبين هذه الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال ما يلي:

الفرع الاول : اختلال التوازن الداخلي:

ويحدث الاختلال الداخلي عندما لا يتساوى كل من الناتج الفعلي والناتج الممكن مع بعضهما البعض، والناتج الممكن هو المستوى الذي يتم فيه استخدام الموارد المتاحة استخداما كاملا وأمثالا، ويعرف على أنه أقصى

¹ ماهر ظاهر بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، د ط، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، د ت، ص 28

ناتج ممكن تحقيقه في الاقتصاد عندما يتم استخدام الموارد المتاحة استخداما كاملا وأمثلا في ظل المستوى الفني المتاح.¹

ويكون الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل بالمفهوم العملي الذي يسمح بحد أدنى من البطالة عندما يتساوى الناتج الفعلي مع الناتج الممكن، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي، ويكون الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل في حالة ما إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن.²

الفرع الثاني : اختلال التوازن الخارجي:

يقصد بالتوازن الخارجي " external balance " التوازن في التعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني، ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموع التزامات الاقتصاد الوطني اتجاه العالم الخارجي مع حقوقه اتجاه هذا العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة³، وهو ما يبينه ميزان المدفوعات الذي يعرف على أنه "بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل التعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة زمنية معينة، وغالبا ما يحدد بسنة واحدة"⁴.

كما يعرف على أنه بيان إحصائي بالعمليات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تحققت خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة بين الأفراد والمؤسسات الوطنية والهيئات في دولة ما (المقيمين)، والأفراد والهيئات والمؤسسات الوطنية في دول العالم الأخرى (غير المقيمين). ويستخدم في حساب هذا البيان طريقة القيد المزدوج المستخدمة في علم المحاسبة. ونتيجة لذلك الجانب الدائن لا بد أن يساوي الجانب المدين إذا شمل البيان بصيغ العمليات⁵.

ويساعد ميزان المدفوعات على القيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية من خلال استخراج بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الوضعية إلى العالم الخارجي أهمها:⁶

أولا : نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الديون

ويتم من خلالها معرفة مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة الأعباء المترتبة عن المديونية، فكلما كانت مرتفعة أدى ذلك إلى زيادة وفرة السيولة الخارجية، والتي تعد هامش أمان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار

¹ محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 17

² المرجع السابق، ص 18

³ المرجع السابق، ص 23

⁴ عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص 203

⁵ محمد حامد الزهار، وسائل علاج العجز في ميزان المدفوعات ومدى فاعليتها في البلدان النامية دراسة تحليلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، 1983، المجلد 07، العدد 01، ص 93.

⁶ ضيف محمد، مرجع سابق الذكر، ص 190.

سرف العملة المحلية ومواجهة الاختلالات الظرفية، كما يعكس ارتفاع هذه النسبة تجميد هذه الأموال وعدم استغلالها في مجال الاستثمار؛

ثانيا : الطاقة الاستيرادية للاقتصاد

$$C_m = (X - F) - \frac{(D - P)}{B} \dots\dots(2-4)$$

حيث : F: الأموال الأجنبية المحصلة، P: تحويلات نحو الخارج، X: الصادرات، D: خدمة الديون، P: متوسط سعر الوحدة من الواردات.

$$C_m = \frac{(X - D)}{B} + \frac{(F - P)}{D} \dots\dots(2-5)$$

حيث يمثل $\frac{(X - D)}{B}$ الطاقة الاستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض عن حصيلة الصادرات، $\frac{(F - P)}{D}$ الطاقة الاستيرادية المعتمدة على القروض.

ثالثا : نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات

تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50 % من خلال زيادة الصادرات باعتبارها المصدر الرئيسي لتسديد الديون في الأجل الطويل، وباعتبار انه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة زاد قدر مواجهة الاقتصاد خطر التوقف عن التسديد، .

رابعا : نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعكس هذا المؤشر عن مدى قدرة تسديد خدمات المديونية من خلال الناتج المحلي الإجمالي، هذه النسبة تكون أقل من الأولى (نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات)، وكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما زادت القدرة على تسديد خدمات الدين من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثالث : العلاقة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي.

يمكن تبيان العلاقة الموجودة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي والخارجي من خلال معادلة الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

$$GDP = C + I + (X - M) \dots\dots\dots(2-6)$$

حيث يمثل C: الاستهلاك الوطني الكلي (الخاص العام)، I: الاستثمار الوطني الكلي الخاص العام
X: صادرات

الدولة من السلع والخدمات، M: واردات الدولة من السلع والخدمات، وبإضافة صافي دخل عوامل الإنتاج Yf الى جانبي المتطابقة رقم (2-6) يصبح الناتج المحلي اجمالي الدخل المحلي GDI على النحو التالي:

$$GDP = C + I + (X - M) + Yf \dots\dots\dots(2-7)$$

وفي حالة ما إذا أضفنا صافي التحويلات من الخارج Tif إلى جانبي المعادلة نجد أن إجمالي الدخل المحلي يتحول إلى إجمالي الدخل الوطني المتاح $GNDI$ على النحو التالي :

$$GNDI = C + I + (X - M) + Yf + Tif \dots\dots\dots(2-8)$$

ومن المعادلة رقم (2-8) نستطيع أن نطرح الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي الذي يمثل مجموعهما استيعابا للموارد A في اقتصاد الدولة المعنية، وتصبح المعادلة رقم (2-8) على الشكل التالي :

$$GNDI - A = C + I + (X - M) + Yf + Tif \dots\dots\dots(2-9)$$

والجانب الأيمن من المعادلة رقم (2-9) يمثل الحساب الجاري ميزان المدفوعات، ومن ثم فإن وجود اختلال في الدخل الوطني المتاح الذي يمثل الموارد المتاحة للإنفاق لدى الاقتصاد المعني ومصروفات ذلك البلد (الاستيعاب A) بنحده ينعكس بصورة مباشرة على رصيد الحساب التجاري ميزان المدفوعات، فعندما يكون الاستيعاب أكبر من إجمالي الدخل الوطني المتاح فهذا يؤدي إلى وجود عجز في الحساب التجاري، ومن اجل الخروج من هذه الحالة الممثلة في اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يمكن للأطراف المعنية اتخاذ التدابير اللازمة على صعيد السياسة الاقتصادية¹.

ولتوضيح العلاقة بين الادخار والاستثمار الوطنيين من جهة وبين رصيد الحساب التجاري من جهة أخرى، وبالعودة إلى المعادلة رقم (2-8) نقوم بطرح الاستهلاك من جانبي المعادلة لتصبح على الشكل التالي:

$$GNDI = C + I + (X - M) + Yf + Tif \dots\dots\dots(2-10)$$

$$S = I + (X - M) + Yf + Tif \dots\dots\dots(2-11)$$

وبطرح الاستثمار الوطني من جانبي المعادلة ينتج

$$: S - I = (X - M) + Yf + Tif \dots\dots\dots(2-12)$$

وبملاحظة الجانب الأيمن من المعادلة رقم (2-12) الذي يمثل رصيد الحساب الجاري المساوي للجانب الأيسر الذي يمثل الفرق بين الادخار والاستثمار، وعليه يمكن القول أنه في حالة ما إذا زاد الإنفاق على الاستثمارات في اقتصاد معين على القدر المتوفر من مدخراته فهذا يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب التجاري مما يحتم على الدولة المعنية اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتمويل النقص².

¹ وليد عبد الحميد غايب، مرجع سابق الذكر، ص 65

² نفس المرجع السابق، ص 65.

في ضوء التحليل المتقدم يمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤدي إلى إحداث اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة وهي: تغير مستويات أسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف الأجنبية، ثم تغير مستويات الدخل. من هنا أيضا يمكن أن نقر أن استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي يتطلب إحداث تغيير في هذه العوامل الثلاثة مجتمعة بحيث يحدث التغير المطلوب في ميزان المدفوعات.

ومن خلال ما سبق يمكن القولان موضوع الاستقرار الاقتصادي عرف اهتماما كبيرا من قبل المدارس الاقتصادية، فمنهم من نادى بالحرية الاقتصادية باعتبار أن السوق ينضم نفسه بنفسه، ومنهم من نادى بوجود تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تزامنا مع حدوث الكساد الكبير من خلال زيادة الإنفاق العام لتنشيط الطلب الكلي الفعال للرجوع إلى حالة التوازن الاقتصادي من خلال تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي. وسنحاول من خلال البحث الموالي معرفة أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة الاستقرار الاقتصادي الداخلي.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يمكن ملاحظة مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل اقتصاد ما من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتي تشمل متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية، بحيث يؤدي التغير في هذه المؤشرات إلى تغير بيئة السياسة الاقتصادية الكلية، ومن ثم، فإنه من خلال النظر إلى سلوك تلك المتغيرات فإنه يمكن تحديد ما إذا كانت السياسات الاقتصادية المتبعة تؤدي إلى تحقيق أهداف الاستقرار المرغوبة أم لا .

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهم محدداته

يعد النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس درجة التقدم الاقتصادي في دولة معينة، وتحاول جميع الدول الوصول إلى معدلات نمو عالية من خلال تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج، ولالإلمام بمفهوم النمو الاقتصادي سنحاول إبراز أهم التعريفات المتعلقة به وأهم محدداته في ما يلي:

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة تعريفات خاصة بالنمو الاقتصادي، سنحاول إبراز جزء منها في ما يلي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه " الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة" ¹.

¹ دوجلاس موسشيت، ترجمة: بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ص 167-168

كما يعرف بأنه "الزيادة المضطربة الطويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. فإذا كانت هذه الزيادة بعد الخروج من فترة الكساد، فهي زيادة دورية وليست مضطربة، وبذلك فهي لا تعبر عن النمو الاقتصادي، ويعبر عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الدخل، وحتى إذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو"¹.

كما عرف "معروف هوشيار" النمو الاقتصادي "كونه يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محلياً كان أم خارجياً."² ويعرف النمو الاقتصادي على "أنه التغيير (الزيادة) في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني بهدف رفع مستويات المعيشة الفعلية للسكان"³.

كما يعرف على أنه "الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج."⁴

عرف "سيمون كزنتس"^{*} النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"⁵ يتكون هذا التعريف من العناصر التالية:

- تبين استمرارية الزيادة في الناتج الوطني النمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي.

- أساس استمرار النمو الاقتصادي في الدول هي التكنولوجيا المستعملة المتقدمة، وهي شرط ضروري وليس كافي.
- ضرورة وجود تعديلات مؤسسية تصاحب التقدم التكنولوجي لتحقيق النمو المرتقب أو المنشود.

و مما سبق يمكن تقديم تعريف للنمو الاقتصادي على أنه "الزيادة المستمرة في الدخل الوطني وفي قدرات الدولة الإنتاجية للسلع والخدمات المبنية على التطورات التكنولوجية خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الدخل الوطني وارتفاع مستوى معيشتهم."

¹ مايكل بجدمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، مرجع سابق، ص 455.

² معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 347

³ نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 527

⁴ كامل علاوي، كاظم الفتاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 281
^{*} سيمون كزنتس "حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل الوطني في الدول المتقدمة.

⁵ ميشال تودأور، ترجمة: محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار التاريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 175

ويتم حساب معدل النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية:¹

$$Tc = \frac{PIBr_{(t)} - PIBr_{(t-1)}}{PIBr_{(t-1)}} \times 100 \dots \dots \dots (2-13)$$

Tc : معدل النمو الاقتصادي، : PIB الناتج المحلي الإجمالي، t: الزمن (السنة المعنية)، t-1: السنة السابقة مباشرة للسنة المعنية.

الفرع الثاني : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

لإيضاح حقيقة النمو الاقتصادي يمكن الانطلاق من دالة الإنتاج التالية:²

$$Y = f (K , L , A) \dots \dots \dots (2-14)$$

حيث : Y: الإنتاج الوطني السنوي بالأسعار الثابتة، K: حجم رأس المال، L: حجم القوى العاملة، A: مستوى التقدم التقني .

واستناداً إلى دالة الإنتاج الكلي هذه، فإن حجم الناتج عبارة عن تابع لكمية ونوعية الموارد الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج، وهذه العوامل كما هو مبين في الدالة هي رأس المال، العمل، التقدم التقني، كما أن معدل نمو الناتج يتعلق بمعدلات نمو كل من العوامل الثلاثة المذكورة.

وهناك عدة عوامل بالإضافة إلى العوامل السابقة تساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، سنحاول إبرازها فيما يلي:

أولاً : كمية ونوعية الموارد البشرية:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويمكن استخراج هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

يتضح من المعادلة السابقة أن معدل النمو الاقتصادي يزداد، كلما ازداد الحد الأيمن من المعادلة الذي يعتمد على الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، فكلما كانت الزيادة في الأخير أكبر من الزيادة السكانية، كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي للفرد أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في النمو الاقتصادي، وأما إذا كانت الزيادة

¹ M. Bade, R. Parkin, B. Carmichael, "Introduction à la Macroéconomie Moderne", ERPI, 3e édition, Québec, p.130.

² أكتف عيسى محمود المغيرة، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1970-1990)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991، ص45

في عدد السكان مساوية للزيادة في الناتج الوطني الإجمالي، فمعنى ذلك أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لن يتغير.¹

ثانيا : كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على حجم ونوعية الموارد الطبيعية المتاحة، ولا تعتبر هذه الموارد ذات قيمة إلا إذا استطاع الإنسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنياً بالموارد الطبيعية إلا أن مستوى معدل نموه الاقتصادي لا يتأثر مطلقاً إذا بقيت هذه الموارد بدون استغلال، ومعنى هذا أن شروط الطلب والتكاليف يجب أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية إلى الحالة الاقتصادية.²

ثالثا : تراكم رأس المال

يتكون رأس المال من رأس المال المادي ورأس المال البشري، ويقصد برأس المال المادي " كل أصل منتج وينتج سلعا أخرى كآلات والمعدات والتجهيزات، والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية، ويطلق على عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال بالتراكم الرأسمالي، وهي تعبر كذلك عن الاستثمار الذي يعبر بدوره عن الزيادة في رأس المال للمجتمع، ويعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي، فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس.³

ويعتبر رأس المال البشري الذي يشمل كل الخبرات البشرية الموجودة والمشاركة في عملية الإنتاج⁴، من أهم محددات النمو الاقتصادي، ويعتمد- بالإضافة إلى التعليم والتدريب- على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بنائه وصيانتها، ويعتبر رأس المال البشري الكفاء من أهم ما تتميز به الدول المتقدمة على الدول النامية التي تعاني من نقص في رأس المال البشري الكفاء، لذا وجب على هذه الدول الاهتمام به لتحسين القدرة الإنتاجية ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي.⁵

¹ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 270

² المرجع السابق، ص 271

³ عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص 468

⁴ فضل النقيب، مفهوم رأس المال الاجتماعي وأبنيته بالنسبة للأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، [على

الخط]، متاح على الرابط < http://www.wafainfo.ps/pdf/social_capital_arabic.pdf >، (تاريخ الاطلاع 20 نوفمبر 2019

. 2006، ص 12

⁵ عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص 470

رابعاً : التخصص والإنتاج الواسع

حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وتحسين الأداء، وتوليد التكنولوجيا الجديدة، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

خامساً : التقدم التكنولوجي

حيث يؤدي هذا العامل دوراً أساسياً في استحداث وسائل جديدة للإنتاج، وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الاقتصادي، ويمكن للتكنولوجيا أن تتضمن العديد من العناصر من بينها : براءات الاختراع، والعلامات التجارية، المهارات التي تتصل بأشخاص العاملين ولا تفصل عنهم.¹

من خلال ما سبق يمكن القول أننا لوصلنا إلى حالة الاستقرار الاقتصادي نتوجب تجنب الارتفاعات المستمرة في الأسعار مع الحيلولة دون تزايد الفئة العاطلة عن العمل، والعمل على الوصول إلى تحقيق معدلات نمو عالية، ويتحقق ذلك من خلال إتباع سياسات معينة تتلاءم مع الحالة التي يكون عليها الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول النامية التي تعتمد على المواد الأولية ومنها البترول فيتوجب عليها استغلال الفوائض المالية المتأتية من الطفرة التي برزت تارة في الأسعار في تحسين وضعية الاقتصاد، من خلال تنويع مصادر الصادرات للحيلولة دون وقوع الأزمات الاقتصادية التي يتسبب فيها الانخفاضات المستمرة في أسعار البترول، والتي تؤدي إلى تدهور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

المطلب الثاني: مفهوم البطالة، أسباب حدوثها وأهم أنواعها

تعد البطالة من بين أهم المشكلات التي تسعى الدول تجنب حدوثها أو تلافي ارتفاع معدلها في الاقتصاد لما ينجر عنها من آثار سلبية وخيمة تنعكس مباشرة على أداء الاقتصاد، وسنحاول من خلال هذا الجزء تبيان بعض الجوانب المتعلقة بها من خلال ما يلي:

الفرع الأول : تعريف البطالة

هناك عدة تعريفات متعلقة بالبطالة سنحاول إبراز جزء منها من خلال ما يلي:

¹ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، علما لكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص46

من بين أبرز التعريفات الرسمية للبطالة ذلك الذي تبنته منظمة العمل الدولية (OTI) الذي يعتبر أن "البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبون فيه وباحثون عنه ولكن هم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الإسناد (فترة مرجعية)¹ .

كما تعرف البطالة على أنها "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه"² وطبقاً للتعريف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل BIT في الملتقى الدولي الثامن عشر لسنة 1982 حول إحصاءات العمل، حيث اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالاً كل من توفرت فيه ثلاث شروط أساسية وهي³:

- بدون عمل: يعني عدم وجود للعمل أثناء فترة البحث عن العمل.

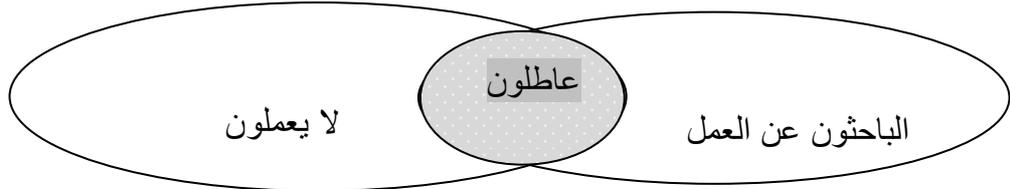
- متاح للعمل: يعني أن يكون قادراً ومستعداً للعمل إذا أتيحت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد جل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة؛

- يبحث عن العمل: كل الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة زمنية معينة. ويمكن قياس معدل البطالة بالصيغة التالية⁴:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \cdot 100$$

والشكل الموالي رقم (2-1) يبين العاطلون عن العمل كما يلي:

شكل رقم (02-01): العاطلون عن العمل.



المصدر: معاوية أحمد حسن، هناء محمود سيد حسن، الأثر الاقتصادي للبطالة: حالة مجلس التعاون لدول

الخليج العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والثلاثون، 2012، ص 192.

كما يمكن تبيان بعض المصطلحات المتعلقة بالبطالة كما يلي:

¹ صالح خصناوة، مبادئ الاقتصاد الكلي، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، 1995، ص 106.

² مدحت القريشي، "اقتصاديات العمل"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 183.

³ Muller. J et autres, " Manuel et applications Économique", 4ème édition, Dunod, Paris, 2004, p71.

⁴ ألب داغر، البعد الاقتصادي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت، لبنان، 2007

أولاً : الاستخدام الكامل : يقصد بالاستخدام الكامل (أو التوظيف أو التشغيل الكامل) "الحالة التي يتوفر فيها العمل لأكثر نسبة من القوى العاملة Labor Force (حوالي 98 % مثلاً)". وتعرف حالة الاستخدام الكامل أيضاً بأنها الحالة التي يكون فيها عدد الأماكن أو الوظائف الشاغرة بقدر عدد العاطلين. والمهم من التعريفين هو أن الاستخدام الكامل لا يعني أن جميع الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه يزاولون العمل فعلاً.¹

ثانياً :القوى العاملة: تشمل جميع الأفراد من السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، ويقصد بالقادرين على العمل الأفراد القادرون وهم في سن العمل، ولا يدخل ضمن هؤلاء من لم يبلغوا سن العمل أو جاوزوها أو كانوا عاجزين عن العمل كالمقعدين.²

كما تشمل القوى العاملة على صنفين من الأفراد:

-**الصنف الأول:** القوى العاملة المستخدمة، وهي التي يمارس أفرادها العمل فعلاً للحصول على الكسب الذي يكون في شكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج.³

-**الصنف الثاني:** القوى العاطلة عن العمل، حيث يجمع الاقتصاديون والخبراء، وحسب توصيات منظمة العمل الدولية (ILO) على تعريف العاطل بأنه "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى".⁴

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري فإن مصطلح " بدون عمل " يقصد به " بطلال " ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على الخصائص التالية:

- أن يكون من سن العمل أي بين 16 و60 سنة؛

- أن يكون بدون عمل أثناء فترة التحقيق؛

- أن يكون قد قام بالعمل الجاد عن منصب شغل؛

- أف يكون مستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

ويمكن تبيان حركة الأفراد في البحث عن العمل من خلال الشكل رقم (2-2) كما يلي:

¹ ج.د.ن. ورسك، ترجمة: محمد عزيز، محمد سالم كعبية، البطالة مشكلة سياسة اقتصادية، منشورات جامعة قار بونس، بن غازي، ليبيا، 1997، ص 20-21.

² المرجع السابق، ص 21

³ المرجع السابق، ص 21

⁴ معاوية أحمد حسن، هناء محمود سيد حسن، الأثر الاقتصادي للبطالة "حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والثلاثون، العراق، 2012، ص 192

-البطالة الجزئية: يقصد بها الحالة التي يمارس فيها الشخص عملاً لوقت أقل من وقت العمل المعتاد، أي وجود مجموعة من الأفراد يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب، وعقود تختلف عما هو مرغوب، ويعملون في أماكن غير مرغوبة.

-البطالة المقنعة: وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية لهم، وهذا النوع يعد من بين أسوأ أنواع البطالة المنتشرة في الدول النامية، كونها تبرر تدني الإنتاج في العمل المبذول.¹

ثانياً: حسب طبيعة النشاط الاقتصادي: تشمل على:²

-البطالة الاحتكاكية: تتمثل في البطالة التي تحدث نتيجة التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، وتحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل، كما قد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، ويمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

-الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.

-صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.

-التغيير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

-البطالة الهيكلية: ويقصد بها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، حيث يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما يمكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، كما ساهم نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في ذلك من خلال تحويل صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة، هذا الانتقال أفقد كثيراً من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحلامهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى.

¹ إياد عبدا لفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، صص 223-224

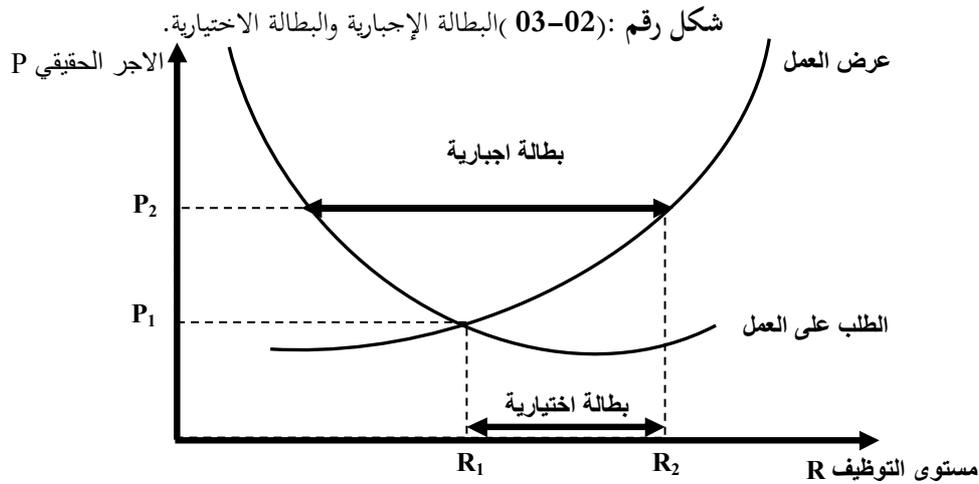
² ألبر داغر، مرجع سابق الذكر، ص 134

ثالثاً : حسب طبيعتها الخاصة : تتمثل في ما يلي¹:

-البطالة الدورية (الموسمية):وهي التي تنشأ نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية، يفسر ظهورها بعد قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة، مما يضطر المؤسسات إلى تسريح العمال.

- البطالة الإجبارية :هي التي تفرض على الإنسان، فقد يكون سببها تعلمه مهنة ثم كسد سوقها لتغيير البيئة أو تطور الزمن، فقد يحتاج لآلة أو أدوات لازمة لمهنته ولكنه لا يجد ما لاً يشتري به ما يريد، وقد يعرف التجارة ولكنه يفتقر لرأس المال الذي تدور به تجارته.

- البطالة الاختيارية :وهي بطالة من يقدر على العمل ولا يوجد مانع لذلك ويفضل أن يعيش دون عمل مع وجود فرص عمل في المجتمع، مثل إدعاء التوكل والتفرغ للعبادة والمتسولين، والشكل الموالي يبين البطالة الاختيارية والإجبارية كما يلي:



المصدر :محمد فوزي أبو السعود ،علي عبد الوهاب نجأ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص270

-البطالة المستوردة :وهي البطالة التي تحدث لجزء من قوة العمل المحلية في قطاعات معينة نتيجة إحلال العمالة الأجنبية في هذه القطاعات.

-البطالة السلوكية :ويقصد بها الحالة التي تؤدي إلى إحجام ورفض القوة العاملة في الاقتصاد عن المشاركة في العملية الإنتاجية، بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

¹ إياد عبدالفتاح النسور، مرجع سابق الذكر، ص ص224_ 225

رابعا : تفسير البطالة من خلال قانون أوكن. $okun$

يعتبر قانون أوكن لصاحبه (Arthur Melvin Okun 1962) من القوانين التجريبية التي تفسر وتقيس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث فسر علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي من خلال نموذجين كما يلي:

- نموذج الفرق: يتم وفق هذا النموذج ربط التغيير في معدل البطالة ΔU بالتغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ΔY من خلال العلاقة التالية:¹

$$\Delta U_t = -0.3\Delta Y_t + 0.3 + U_t \dots \dots \dots (2-15)$$

تعني هذه العلاقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب زيادة معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر.

- نموذج الفجوة: يشير قانون أوكن إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل التغيير في معدل البطالة، بحيث اعتبر أوكن أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي الممكن أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما، وحسب هذه المقاربة فإنه يفترض لكي تنخفض نسبة البطالة فيجب على الاقتصاد الوطني تسجيل معدل نمو يفوق الحد الأدنى أو الحد الطبيعي للنمو، ويرتبط معدل النمو الاقتصادي بمعدل البطالة حسب أوكن من خلال العلاقة التالية:²

$$U = a + b(Y - Y^*) \dots \dots \dots (2-16)$$

و وفق هذا النموذج فإن البطالة الطبيعية a حددها أوكن بـ 3% : وتحديد نسبة النمو الفعلي Y^* ، وبإدخال عامل الزمن في التحليل يصبح نموذج أوكن على النحو التالي (2-17): $\Delta U = a' + b\Delta Y + \varepsilon$ حيث ΔU التغيير في معدل البطالة ΔY : معدل النمو الاقتصادي، b : المرونة بين النمو الاقتصادي والبطالة، ε : نسبة الخطأ. وتسمح المعاملات a و b بتحديد نسبة النمو الطبيعي أو الفعلي الذي يبدأ عنده معدل البطالة في الانخفاض، فإذا لم يتغير معدل البطالة أي ($\Delta U = 0$) فإن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بالمعدل الطبيعي أو الفعلي.

$\Delta Y = -a'/b$: هي نسبة النمو اللازمة للحفاظ على نسبة البطالة دون تغيير أي ضمان استقرار في معدل البطالة، ويبدأ التأثير بين النمو الاقتصادي والبطالة عندما يتحقق معدل نمو أعلى من معدل النمو الطبيعي أو الفعلي.

¹ قدور بن نافلة، محمد بن مريم، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر "دراسة قياسية وفق نموذج أوكن/غوردن للفترة 1970/2012 مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 17، العدد 01، الكويت، يناير 2015، ص 77

² معاوية أحمد حسن، هناء محمود سيد حسن، مرجع سابق الذكر، ص 201

ويشير b إلى العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي من خلال تحديد نسبة التغير في البطالة مع كل تغير بوحدة واحدة في النمو الاقتصادي ويكون: (2-18)..... $b = \Delta U / \Delta Y$

المطلب الثالث: مفهوم التضخم، أسباب حدوثه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر التضخم من بين المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن، وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة إلا أن هناك جدلاً كبيراً بينهم حول أسبابها والآثار الاقتصادية لها على النظام الاقتصادي، وماهي أفضل السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليها وما هو المدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات عندما يكون لهذه السياسات آثار سلبية على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: مفهوم استقرار الأسعار

يعنى باستقرار الأسعار " تجنب حالة التضخم أو الكساد التي كثيرا ما تصاب بها الدول الرأسمالية خلال مراحل الدورة الاقتصادية، وما يستهدفه ذلك من ضرورة الحيلولة دون حدوث تغيرات فجائية ومستمرة في المستوى العام للأسعار، والمهم هنا أن يتم الوصول لذلك دون التدخل المباشر الذي يعوق سهولة تغير الأسعار، إذ يجب أن تظل الأسعار النسبية للسلع المختلفة قادرة على التغير بحرية استجابة للتغيرات في ميول المستهلكين بصفة عامة وفي نفقات الإنتاج بصفة خاصة.¹"

و هنا يجب التفرقة بين التضخم وارتفاع الأسعار، فالتضخم يعرف بأنه " الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"، كما يعرف بأنه " الارتفاع المستمر والمموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما خلال فترة زمنية معينة." ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة بالدرجة التي تؤدي إلى انخفاض قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، ولهذا فإن حدوث ارتفاع طفيف في الأسعار ولمدة محدودة لا يعتبر ظاهرة تضخمية ولا يطلق عليه لفظ تضخم.²

ثانيا: طرق قياس التضخم

يستخدم في قياس التضخم عدة مؤشرات يأتي في مقدمتها الأرقام القياسية Index numbers وهي عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار أي أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة تسمى سنة الأساس والتي يعتمد اختيارها على الثبات النسبي للأسعار في

¹ رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1996، ص48

² مجدي سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغرب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص95

تلك السنة، ويتم الاستعانة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك لقياس المستوى العام للأسعار من خلال تتبع التطورات التي تحصل في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، مما يعطي لنا نظرة واضحة عن التغيرات التي تحدث في نفقات المعيشة، كما تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد¹.

ويمكن تبيان ذلك من خلال ما يلي:

أولاً : الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI

و يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود التي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين مختلفتين من الزمن، ويهتم في العادة بأسعار السلع والخدمات المستخدمة من قبل قطاع العائلات (أسعار التجزئة)، ويتم أخذ المنتجات الاستهلاكية "بواسطة معاملات الترجيح" حسب ثقل السلعة في سلة المستهلك، حيث أن²:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في العام الحالي} - \text{الرقم القياسي للأسعار في العام الماضي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في العام الماضي}} \times 100$$

ثانياً : المخفض (المكمش) الضمني للنتائج المحلي الإجمالي

هو رقم قياس يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي الاستهلاكي، الاستثمار، مشتريات، صافي الصادرات)، وهو يختلف عن CPI في أنه مؤشر يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية، ويتم احتسابه كما يلي³:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي} / \text{الناتج المحلي الحقيقي}}{100} \times 100$$

فإذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت، أما إذا كانت أسعار السنة الجارية أقل من 100 فهذا يعني أن الأسعار قد انخفضت.

¹ إيمان إبراهيم إسماعيل، تقويم فاعلية السياسة النقدية في تخفيف حدة التضخم في العراق خلال الفترة (1980-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم

الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، 2011، ص12

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق الذكر، ص46

³ أحمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، المجلة الجامعة، العدد

الخامس عشر، المجلد الأول، جامعة الزاوية، قسم الاقتصاد، ليبيا، 2013، ص242.

ثالثا : الأرقام القياسية لأسعار الجملة

يستخدم هذا الرقم في قياس التغيرات المتوسطة لأسعار الجملة ومجموعة من السلع المهمة كالمحاصيل الزراعية، الأدوية والمواد الطاقوية....، كما يعكس التغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات النقدية كالأجور ودخول العمال¹.

و تأخذ الأرقام القياسية عدة أشكال يمكن تبيانها كما يلي:²

- **صيغة لاسبير**: يتم الحصول عليه من خلال ترجيح كميات سنة الأساس ؛ أي يتم استخدام الأوزان الثابتة المعبر عنها بالكميات المباعة أو المستهلكة من السلع في سنة الأساس، ويتم كتابته على الشكل التالي:

$$IN_L = \sum P_1 Q_1 / \sum P_0 Q_0 \times 100 \dots \dots \dots (2-19)$$

حيث: P_0 : سعر السلع في سنة الأساس، P_1 : سعر السلع في سنة المقارنة، Q_0 : كمية السلع في سنة الأساس، Q_1 : كمية السلع في سنة المقارنة.

- **صيغة باش**: تتطلب هذه الصيغة إيجاد كميات الإنتاج لكل سنة مقارنة مما يعتبر مكلفا من ناحية النفقات ومن ناحية الفترة الزمنية المخصصة لذلك، ويمكن كتابة هذه الصيغة كما يلي :

$$IN_P = \sum P_0 Q_1 / \sum P_1 Q_2 \times 100 \dots \dots \dots (2-20)$$

حيث: Q_2 : كمية السلع في سنة المقارنة.

- **صيغة مارشال وإيجورت**: استحدثت هذه الصيغة للتغلب على التحيز في الصيغتين السابقتين من خلال ترجيح الأسعار بمجموع أو متوسط كميتي سنة المقارنة وسنة الأساس، ويكتب على الشكل التالي:

$$IN_{M\&I} = \sum P_1 (Q_0 + Q_1) / \sum P_0 (Q_0 + Q_1) \times 100 \dots \dots \dots (2-21)$$

- **صيغة فيشر**: وهو المتوسط لصيغتي لاسبير وباش، ويكتب على النحو التالي:

$$IN_F = (IN_P \cdot IN_L)^{1/2} \dots \dots \dots (2-22)$$

¹ طيبة عبدالعزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، -2005

2004، ص15

² المرجع السابق، ص16

الفرع الثالث: أسباب التضخم الاقتصادي

هناك عدة عوامل تسبب في حدوث التضخم في الاقتصاد سنحاول تبيانها من خلال ما يلي:

أولاً : التضخم الناشئ عن الطلب

ينشأ التضخم عندما يتزايد الطلب الكلي على السلع والخدمات على العرض الكلي سواء في سوق السلع والخدمات أو في سوق عوامل الإنتاج على إجمالي العرض الكلي، وهذا بدوره يؤدي إلى فائض في الطلب الكلي ما ينعكس في التزايد في مستوى الأسعار نتيجة لعدة عوامل تتمثل في ما يلي¹:

- زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري.
- زيادة الدخول النقدية المترتبة على زيادة العوائد من النقد الأجنبي المتأتية من زيادة الصادرات، أو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل القطر بفعل ارتفاع معدل الفائدة أو زيادة تحويلات العاملين في الخارج.
- الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

ثانياً : التضخم الناشئ عن زيادة النفقات

يرجع التضخم في هذه الحالة إلى زيادة نفقات عوازل الإنتاج دون أن يقابله زيادة في الطلب، ومن بين هذه العناصر عنصر العمل الذي تتزايد تكلفته باستمرار²، وهناك سببين أساسيين للتضخم من جانب العرض، يتمثل السبب الأول في الأجور العالية التي تؤمنها اتحادات العمال لمنسوبيها، بينما يتمثل السبب الثاني في الأسعار العالية التي يؤمنها رجال الأعمال لأنفسهم في الصناعات الاحتكارية وما يماثلها، يسمى النوع الأول بتضخم الأجور، بينما يطلق على الثاني تضخم الأرباح، وكليهما يحدث في ظروف الأسواق التي تتسم بالتنافس غير الحر³.

ثالثاً : التضخم الهيكلي

هو الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي، والقوانين الموضوعية المنظمة للنشاط الاقتصادي، والهيكل الاقتصادي يتمثل في "مجموعة العلاقات والنسب الثابتة والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات

¹ صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص26

² حياة عبدالله، بلاطة مبارك، أساسيات في الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص275

³ حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، ورقة بحثية رقم 0702، جامعة الجزيرة، كلية الاقتصاد، السودان، ص05.

والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية والتي يرتبط بعملية الإنتاج وتوزيع المواد المادية داخل المجتمع¹ ووفقاً للمدرسة الهيكلية، فإن ظاهرة التضخم لا تعود إلى أسباب نقدية، بل إلى أسباب هيكلية أخرى تتمثل في:

- عدم مرونة عرض السلع الغذائية؛

- نقاط الاحتناق بالعملة الأجنبية؛

- القيود المالية المفروضة.

و يعود السبب الأول لزيادة الطلب على السلع الزراعية بفعل النزوح من الريف نحو المدينة وعدم مرونة القطاع الزراعي، أما السبب الثاني فيعود إلى عدم كفاية المتحصلات من النقد الأجنبي جراء عملية التصدير نحو العالم الخارجي لتغطية احتياجات الواردات المتزايدة بفعل مشروعات التنمية من جهة، و ارتفاع معدل النمو السكاني من جهة أخرى، وفي هذه الحالة فإن لجوء الدولة إلى تخفيض قيمة العملة لن يحل المشكلة بل سيزيد في تفاقمها بفعل ارتفاع حصة المدخلات الأولية المستوردة إلى إجمالي المدخلات، في حين يهتم السبب الثالث بعد كفاية الحصيلة الضريبية لتمويل مشروعات البنية الأساسية المسطرة والتصنيع وغيرها، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تسبب في التضخم الهيكلي وتشارك فيها معظم الدول النامية تتمثل في مشاكل النقل والطاقة والتسهيلات الائتمانية وتسهيلات الصيانة وغيرها.²

كما ركزت هذه المدرسة في تفسير ظاهرة التضخم على جانب العرض وذلك من ناحية مرونة عرض بعض منتجات القطاعات الاقتصادي كالقطاع الزراعي والصناعي، حيث أن القطاعات ذات مرونة العرض الضعيفة يؤدي زيادة الطلب فيها إلى زيادة مستوى الأسعار نتيجة لعدم تمكن هذه القطاعات من زيادة الإنتاج ومواكبة زيادة الطلب في المدى القصير.³

رابعا : أنواع التضخم :

للتضخم الاقتصادي أنواع عديدة وهي مختلفة باختلاف تصنيفاتها والتي يمكن حصرها فيما يلي :

1- **التضخم الأصيل (الصريح)** : يحدث هذا التضخم عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي أي زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار؛

¹ حباية عبدالله، بلاطة أمبارك، مرجع سابق الذكر، ص 275

² أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية الهيكلية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 107، نوفمبر 2011، ص 05

³ حسن بن فردان المهجوج، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي أسلوب التكامل المشترك، ورقة مقدمة ضمن المنتدى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية تحت عنوان: التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، 26- 28 ماي 2009، الرياض، السعودية، ص 06- 07

2- التضخم العادي أو الزاحف : في هذا النوع من التضخم يكون مستوى ارتفاع الأسعار بطيئاً نسبياً في الفترات التي يكون فيها الطلب معتدلاً، وتنحصر نسب الارتفاع ما بين 2% و3%، ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من التضخم يعد مفيداً للاقتصاد ويدعوا البعض منهم إلى التضخم الزاحف لتحريك الاقتصاد وإبعاده عن حالة الجمود، ومنهم من يرى العكس من ذلك ويدعو إلى التخلص منه من البداية، ويرى البعض الآخر أن ارتفاع معدل الأسعار بنسبة 3% لا يؤثر على التوازن الاقتصادي.¹

3- التضخم المكبوت : وهي الحالة التي تمتع الزيادة في الأسعار من الارتفاع المستمر نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ذلك، نتيجة لعدة عوامل منها الرقابة المستمرة للأسعار بسبب التدخل الحكومي وإتباع سياسة التقنين ونظام البطاقات للحد من الإنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار.²

4- التضخم المفرط : وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق عندما تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة نتيجة لزيادة كمية النقود بشكل مفرط، مع نقص في العروض السلعي فضلاً عن ارتفاع الأجور والتكاليف مع ارتفاع الأسعار، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حصل في ألمانيا بين عامي 1921 و1923.³

5- التضخم المستورد: يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصاديات المفتوحة على الخارج ويعرف هذا النوع على أنه مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وهذا التأثير يتزايد كلما زادت درجة الانكشاف الاقتصادي" ويقصد به أيضاً "الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج" وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة السعر وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار فالدول الفقيرة المفتوحة على الخارج لا يمكن أن يكون لها دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها ولا تستطيع أن تؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره.⁴ ويمكن قياس نسبة التضخم المستورد كالتالي:⁵

التضخم المستورد = (الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات / إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية) $\times 100$

¹ سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص 621

² صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 23

³ المرجع السابق، ص 24

⁴ أحمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992 - 2008)،

المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الأول، جامعة الزاوية، قسم الاقتصاد، ليبيا، 2013، ص 258

⁵ المرجع السابق، ص 238

الفرع الخامس : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم: يخلف التضخم آثاراً اقتصادية واجتماعية عديدة سنحاول تبيانها من خلال ما يلي:

أولاً : الآثار الاقتصادية للتضخم تتمثل فيما يلي :

-انخفاض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد رغم الزيادة الاسمية القيمية في حجم الاستثمار: وذلك لأن زيادة تكلفة الاستثمار نتيجة ارتفاع الأسعار قد تدفع بالمستثمرين إلى العزوف عن الاستثمارات الكبيرة والتوجه نحو الاستثمارات الهامشية ذات التكلفة قليلة والربحية العالية مثل أعمال المضاربة وغيرها من الاعمال غير المنتجة، ما ينجم عن ذلك من عثرات في عملية التنمية وتقدم المجتمع وتعميق حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .¹

-فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم: يترتب على التضخم الارتفاعات المستمرة في الأسعار إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية وإضعاف الحافز على الإدخار، فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر مم يؤدي ذلك إلى فقدان النقود جزء من قوتها الشرائية، تبدأ بفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، وهنا يزيد تفضيل الأفراد للانفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم إلى الادخار وما يتبقى لديهم من الأرصدة النقدية يحولونها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة والاستثمار في شراء العقارات والسلع المعمرة .²

- تشويه العلاقات الاقتصادية والنقدية مع العالم الخارجي: و هذا نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما يؤثر بالسلب على ميزان المدفوعات، وازدياد معدل الاعتماد على الديون الخارجية، وتعميق علاقات التبعية إلى السوق العالمية، والوقوع تحت سيطرة الاحتكارات الأجنبية.³

- حدوث حالة من الإرتباك في تنفيذ مشروعات التنمية: حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية نظر للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، مما يسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، ما يؤثر سلباً على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، مما قد يؤدي ارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو مشروعات الربح السريع والأقل إنتاجية .⁴

¹ محمود حسن الوادي ، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 16.

² حباية عبد الله، بلاطة أمبارك، مرجع سابق الذكر، ص 276

³ المرجع السابق، ص 276

⁴ محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد14، 2013، ص 256

ثانيا : الآثار الاجتماعية للتضخم : تتمثل فيما يلي :¹

-إعادة توزيع الدخل وزيادة الهوة بين الطبقات : حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع والتاجر والمقاولين، من خلال زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور، الإيجار، سعر الفائدة)، أما بالنسبة للفتة ذات المداخيل الثابتة أو شبه الثابتة فيؤثر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية . ويؤدي اتساع الهوة بين دخول أفراد المجتمع، إلى إيجاد حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، وهو ما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية.

-تفشي الرشوة والفساد الإداري : حيث يلجأ ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية مقابل إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة وغير المشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

الفرع السادس : سياسة استهداف التضخم : ظهرت هذه السياسة في نيوزيلندا، حيث أصدر البنك الاحتياطي النيوزيلندي قانوناً في 20 ديسمبر 1989، قدم من خلاله تعريفاً يعتبر الأكثر شيوعاً للمصطلح، إذ ينظر إليه على أنه "وصفة إستراتيجية لإدارة التضخم تركز على الإطار المؤسسي المتكون أساساً من عمليات المساءلة والشفافية والاتصال" .²

أولاً : تعريف سياسة استهداف التضخم : سنحاول إبراز أهم التعريفات المتعلقة بها من خلال ما يلي :

تعرف سياسة استهداف التضخم اعتماداً على خبرات كل من نيوزيلندا وكندا وفنلندا وإنجلترا على أنها " عبارة عن نظام يتميز بتوافر هدف صريح كمي رقمي لمعدل التضخم من خلال تحديد المؤشر، والمستوى المستهدف، ومجال التغيير، والأفق الزمني، وتعريف الحالات الممكنة التي تسمح للسلطات النقدية بتغيير الهدف وعدم وجود أهداف وسيطة مثل استهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف"³.

¹ أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، مذكرة ماجستير غير منشورة قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03-2005-2006، ص 35-36 .

² شوقي جباري، حمزة العوادي، مرجع سابق الذكر، ص 75

³ Zied Ftiti & Jean – François Goux, **Le ciblage d'inflation: un essai de comparaison internationale**, Groupe d'Analyse et de Théorie Economique, Lyon -St Etienne, France, working paperes n°1107, Disponible sur : <<https://halshs.archives ouvertes.fr/halshs-00573742/document>>, (consulté le: 10/08/2016), Mars 2011, p5.

كما تعرف بأنها نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع الإعلان الظاهر بأن تحقيق واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية.¹

وفي تعريف آخر فإن استهداف التضخم هو "إطار للسياسة النقدية يستطيع البنك المركزي من خلال ضمان انخفاض معدلات التضخم، ويتمثل الاستهداف في تحديد معدل أو مجال للتضخم تعمل السلطات النقدية على تحقيقه في غضون الفترة المحددة مسبقاً، ويتيح هذا الإجراء إعلان توقعات التضخم في وقت مبكر، وكذا رسم التدابير اللازمة للسيطرة على الأسعار، كما يتطلب استهداف التضخم من البنك المركزي حداً أدنى من الاستقلال وإنشاء نظام ملائم للتجليل والتنبؤ".²

ثانياً : ركائز سياسة استهداف التضخم: تركز سياسة استهداف التضخم على النقاط التالية:³

- استهداف التضخم يقوم على أساس تعريف معدل التضخم المستهدف بشكل معلن وصريح.
- بيان واضح لا لبس فيه حول طبيعة الأهداف الرئيسية التي تؤدي إلى استقرار معدلات التضخم.
- منهجية التنبؤ بالتضخم تتمثل في استخدام أي من المعلومات المتوفرة حول التضخم المستقبلي.
- تنفيذ الإجراءات الإستشرافية بهدف تسيير الأدوات القيادية، التي تعتمد على تقييم المعدلات المتوقعة مقارنة بالهدف المرسوم مسبقاً.

ويقرر البنك المركزي كيفية تطبيق السياسة النقدية بعد تجميع المعلومات التي يتم الحصول عليها من عدة مؤشرات كتوقعات معدل التضخم التي تقدمها له نماذج الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى عمليات المسح القائمة على أساس توقعات التضخم، كما تنظر السلطة النقدية في تطورات المتغيرات المالية والنقدية الرئيسية مثل النقود والإئتمان، والهيكلة الزمنية لأسعار الفائدة وأسعار الأصول ووضعية سوق العمل، وفي حالة إذا كان المعدل المتوقع للتضخم يتجاوز المعدل المستهدف فإن ذلك يحتم على السلطة النقدية انتهاج سياسة نقدية تقييدية (انكماشية) أو انتهاج سياسة نقدية توسعية إذا كان المعدل المتوقع للتضخم يقل عن المعدل المستهدف.⁴

¹ رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث،

قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، متاح على الرابط: [www.cbi.iq\[raja_pub2_f.pdf](http://www.cbi.iq[raja_pub2_f.pdf)، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2016، ص 02

² شوقي جباري، حزمة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا، مجلة رؤى إستراتيجية، المجلد الثاني، العدد 08، أكتوبر 2014، ص 76

³ المرجع السابق، ص 76

⁴ رجاء عزيز . بندر، مرجع سابق الذكر، ص 02

المبحث الثالث: النظريات النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات التي يتم من خلالها قياس الاستقرار الاقتصادي للدول بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتشغيل، وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تبيان أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي

إن نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح كانت الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال " آدم سميث"، " ودفيد ريكاردو"، " وروبارت مالتوس"، " وماركس" وغيرهم، وقد استندت على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاطات الاقتصادية للأفراد، واتجه الفكر الكلاسيكي للمبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني معتمدا على أسلوب التحليل الجزئي، وسنحاول إبراز أهم أفكار رواد هذه المدرسة فيما يلي:

الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية والنمو الاقتصادي

عاصر الكلاسيك فترة الثورة الصناعية في غرب أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر والتي تحققت فيها النمو التلقائي، وقد بنوا أفكارهم بناءً على مشاهداتهم بالإضافة إلى أن التحليل الكلاسيكي حاول إلقاء الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه، وسنحاول عرض أفكار الكلاسيك من خلال التطرق إلى توجهات بعض مفكرها في ما يلي:

أولاً : نظرية آدم سميث (Adam Smith, 1776)

وضّح "آدم سميث" أن مصدر الثروة هو العمل الإنساني، ومن ثم كلما زادت إنتاجيته زادت ثروة الأمم، وقد أوضح أيضاً أن إنتاجية العمل تتوقف أساساً على ظاهرة تقسيم العمل بين الأفراد، كما يعتمد تقسيم العمل على التراكم الرأسمالي لدى المجتمع، فكلما زاد رصيد المجتمع من الآلات والمعدات زاد عدد العمال الممكن تشغيلهم، كما أوضح أن التراكم الرأسمالي لا يتم بدون وجود ادخار، كما كان آدم سميث من دعاة الحرية الاقتصادية ومن أكثر الناس معاداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي.¹

اعتمد آدم سميث في تحليله على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في حاجة الاقتصاد الوطني للتراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، النمو السكاني وإنتاجية العمل وتأثيرها على النمو الاقتصادي، حيث اعتقد "آدم

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص

سميث" أن النمو الاقتصادي مسألة تراكمية، فعندما يبدأ تقسيم العمل يترتب على ذلك ارتفاع الإنتاجية عندما يكون متوفراً قدر من الطلب الفعال وحجم مناسب من رأس المال، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل الوطني، ومن ثم يؤثر تزايد الدخل في زيادة السكان باعتباره حافزاً ودافعاً له، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب ويتسع السوق، ويتبع ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملاً يتأثر بزيادة الدخل.¹

ثانياً : ويرت مالتوس (Robert Malthus, 1766–1836)

ركزت أفكار وأطروحات " مالتوس " على جانبين هما: نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب بالنسبة لعملية النمو الاقتصادي، ويعتبر "مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استناداً إلى "قانون ساي" (العرض يخلق الطلب)، ويرى "مالتوس" بأنه على الطلب أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الربحية، كما ركز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسمالية، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، وفي حالة زيادة المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض، فيقترح "مالتوس" في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.²

كما ذكر "مالتوس" بأن هناك اتجاه ثابت لزيادة السكان بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث يقول أن السكان ينمون بمتوالية هندسية (1,2,4,8,16) فيما ينمو الغذاء بمتوالية عددية (1,2,3,4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات، وفي هذه الحالة يؤكد "مالتوس" على أن زيادة السكان تؤدي إلى إحباط عملية النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد تؤدي إلى زيادة السكان بدلاً من زيادة رأس المال، وقد خلص "مالتوس" إلى ضرورة تحقيق التوازن بين السكان وبين كمية الموارد الغذائية اللازمة لمعيشتهم، وإلا فإن كل زيادة في السكان عن هذا الحد مصيرها الفناء، وقد أعطى "مالتوس" حلاً لذلك من خلال إنقاص معدل الولادات.³

¹ محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الاجتماعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 256

² عادل احمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1974، ص 192-193

³ المرجع السابق، ص 96 95

ثالثا : دافيد ريكاردو (Dévide Ricardou, 1817)

تأثر " ريكاردو " بكتابات "آدم سميث"، ثم ما لبث أن أخذ في تشكيل أفكاره محاولاً في النهاية وضع اللمسات الأخيرة لنظريته عن النمو الاقتصادي، وجعل " ريكاردو " من الزراعة القطاع الرئيسي في النشاط الاقتصادي نظراً لدورها الهام في إمداد السكان المتزايد عددهم بالمواد الغذائية، وقد بنا " ريكاردو " أفكاره على دعامتين أساسيتين تتمثلان في نظرية "مالتوس" في السكان و" قانون تناقص الغلة".¹

حيث أوضح ديفيد ريكاردو أنه مع الزيادة في عدد السكان وزيادة الطلب على الغذاء يتم زيادة الإنتاج الزراعي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، يصاحبه ارتفاع الإيجار وزيادة أرباح أصحاب الأراضي وبالتالي يؤثر ذلك على حجم الاستثمار والتراكم الرأسمالي.²

ونقطة البداية في النمو عند " ريكاردو " هي أن عنصر السكان يكون صغيراً مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة، مما يجعل فرص الربح متوفرة فيقوم الرأسماليون باستثمار أموالهم في الميادين التي تنهياً لهم فيها مثل هذه الفرص خاصة في مجال الزراعة، مما يزيد من أرباحهم وبالتالي تزداد تراكمات رأس المال، وترتفع الأجور من خلال زيادة الطلب على اليد العاملة، ما من شأنه زيادة النمو السكاني، مما يزيد من زيادة المنافسة على الأراضي الزراعية الخصبة، ومع زيادة السكان المتتالية فإن الأراضي ستستغل بالكامل بما فيها الأراضي الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور ظاهرة تناقص الغلة وارتفاع أسعار المواد الأولية والغذائية، مما يؤدي إلى مطالبة العمال برفع أجورهم، وفي حالة نجاحهم في ذلك فإن الأرباح ستخفض وينقص تراكم رأس المال، ويقل الحافز على الاستثمارات العديدة، وينخفض الطلب على اليد العاملة فتتجه الأجور نحو الانخفاض حتى تصل الى حد الكفاف، مما يعمل على ثبات حجم السكان وظهور حالة من الركود ويصبح النمو بعدها عملية عسيرة.³

رابعاً : التفسير الرياضي للنموذج الكلاسيكي في النمو الاقتصادي

يعد تطور النظام الاقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية سابقاً بين التقدم الفني والنمو السكاني، وتظهر موجة نمو عندما يسبق التقدم الفني النمو السكاني، حيث يترتب على ذلك زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، مما

* عرّف ريكاردو بعد أن كتب مقالته عام 1815 أثر انخفاض أسعار البيع على الأرباح وفي عام 1918 أصدر كتابه الثاني عن الاقتصاد السياسي والضرائب.

¹ رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، ط 3، جامعة القاهرة، مصر، 1991، ص 326

² محمد هبة حسن سعيد، النمو الاقتصادي في المدارس الفكرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 03، مصر، 2013، ص 368

³ رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق الذكر، ص 327

يدفع إلى زيادة السكان وتظهر بعدها موجة من الركود الاقتصادي وهكذا، ويبدأ التحليل الكلاسيكي من دالة

$$Y = f(K, L, T, N) \dots \dots \dots (2-23) \quad : \text{الإنتاج التالية}^1$$

حيث Y : الإنتاج، L : قوة العمل، T : مستوى التقدم الفني، N : الأراضي الصالحة للزراعة، k تراكم رأس المال.

- ويعتمد التراكم الرأسمالي على مستوى الاستثمار: $K = f(I) \dots \dots \dots (2-24)$

✓ كما أن الاستثمار الصافي دالة في الأرباح المحققة لأن الكلاسيك يعتقدون أن الرأسماليين يقبلون على

$$I = f(\pi) \dots \dots \dots (2-25) \quad : \text{أي إن } (\pi) \text{ أرباح } (\pi) \text{ الحصول على أرباح}$$

✓ بالإضافة إلى ذلك فإن الأرباح بدورها تعتمد على مستوى التكنولوجيا وعرض العمل حيث:

$$\pi = f(L, T) \dots \dots \dots (2-26)$$

- وحجم قوة العمل يعتمد على مستوى الأجور حيث: $L = f(W) \dots \dots \dots (2-27)$

✓ بالإضافة إلى ذلك فإن الأجور تعتمد على مستوى الاستثمار: $W = f(I) \dots \dots \dots (2-28)$

✓ وفي الأخير فإن الناتج الكلي يعادل مجموع الأرباح والأجور: $Y = \pi + W \dots \dots \dots (2-29)$

حيث ترمز W إلى معدل الأجر الأدنى².

✓ وبتفاضل دالة الإنتاج (28) ، نحصل على معدل نمو الدخل الوطني عبر الزمن: (t)

$$\frac{\partial Y}{\partial t} = \frac{\partial F}{\partial K} \cdot \frac{\partial K}{\partial t} + \frac{\partial F}{\partial L} \cdot \frac{\partial L}{\partial t} + \frac{\partial F}{\partial T} \cdot \frac{\partial T}{\partial t} + \frac{\partial F}{\partial N} \cdot \frac{\partial N}{\partial t} \dots \dots \dots (2-30)$$

حيث $\frac{\partial Y}{\partial t}$: معدل نمو الإنتاج السنوي، $\frac{\partial F}{\partial L}$: الإنتاجية الحدية للعمل، $\frac{\partial F}{\partial K}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال

$\frac{\partial F}{\partial T}$: الإنتاجية الحدية للأرض، $\frac{\partial F}{\partial T}$: الإنتاجية الحدية للتكنولوجيا.

كما أن $\frac{\partial N}{\partial t}$ و $\frac{\partial T}{\partial t}$ و $\frac{\partial L}{\partial t}$ و $\frac{\partial K}{\partial t}$ تمثل زيادة مساحة الأرض، التقدم التكنولوجي، الزيادة في قوة العمل وتراكم

رأس المال عبر الزمن على التوالي .

خامسا : الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

لكي يتحقق ما جاء به المفكرون الكلاسيكيون لابد من ثبات صحة الفرضيات التي استندوا عليها في

تحليلهم، وهي افتراضات غير واقعية في الوقت الحاضر، كافتراض وجود المنافسة التامة، وتحقيق التشغيل الكامل،

وعدم تدخل الدولة في التأثير على حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم، فالسوق في العديد من الدول الرأسمالية تبعد

كثيرا من صفات سوق المنافسة التامة وهي أقرب لأن تكون منافسة احتكارية، بالإضافة إلى ذلك فإن البطالة

¹ ا رمزي علي إبراهيم سلامة ، مرجع السابق، ص318

² رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 318-322

حالة موجودة باستمرار، إضافة إلى وجود تدخل الدولة والنقابات بالشكل الذي يعيق من الحرية الفردية في ممارسة النشاطات الاقتصادية .¹

الفرع الثاني : نماذج تقليدية أخرى.

بالإضافة إلى كل من النماذج السابقة للمفكرين الكلاسيك فإن هناك توجهات أخرى في النمو الاقتصادي لاقتصاديين آخرين سنحاول التطرق إليها في ما يلي:

أولاً : نموذج شومبيتر (Schumpeter, 1939-1911)

يعتبر " شومبيتر " من بين أبرز الكتاب في مجال النمو الاقتصادي، وخاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي، وبجته في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر والمؤسسات التي تحكمها، ويبدأ " شومبيتر " دراسته من خلال رفضه لفكرة التنمية على أساس أنها عملية متدرجة ذات انسجام وتوافق، بل أنه يرى على العكس من ذلك، أن التنمية تحصل بشكل قفزات ودون انسجام وتدرج، وتتم التنمية حسب " شومبيتر " على شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة ازدهار تعقبها انخفاضات حادة تمثل فترة كساد وعلى التوالي.²

ويمكن كتابة دالة الإنتاج لدى " شومبيتر " كما يلي³:

$$Y = f(L, K, N, T) \dots \dots \dots (2-31)$$

حيث: L: العمل، K: رأس المال، N: الموارد الطبيعية، T: التنظيم.

والخلاف بين " شومبيتر " ومن سبقوه - وخاصة عن دالة الإنتاج الكلاسيكية - يتمثل في أنه أعطى دوراً مهماً وأساسياً للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، وركز بشكل خاص على عنصر التنظيم واعتبره أهم عناصر النمو، كما اعتبر أن نمو السكان بمثابة عامل خارجي.

كما أن الرائد لدى " شومبيتر " هو المبتكر الذي يقوم على إدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينهما، وقد يتخذ ابتكاره الأشكال التالية:

✓ إدخال واستنباط سلع جديدة أو استعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الإنتاج ؛

✓ إيجاد سوق جديدة والسيطرة على مصدر جديد للمواد الخام ؛

✓ إعادة تنظيم صناعة ما.

¹ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص126

² فليح حسن خلف، مرجع سابق الذكر، ص132

³ المرجع السابق، ص132

ولتنفيذ هذه التجهيزات، يقوم المنظّمون بالاقتراف من البنوك لتمويل الاستثمارات الجديدة، ويتضح من ذلك أن المنظّم ليس من الضروري أن يكون مالكا لرأس المال أو لأي عنصر إنتاجي آخر، وذلك لأن العبرة في القيادة وليس في التملك، كما أن وظيفة المنظّم الأساسية بالإضافة إلى الإدارة هي الابتكار والتجديد¹.

1- التفسير الرياضي للنموذج :

ينطلق " شومبيتر " في تحليل نموذجه من دالة الإنتاج التالية² :

دالة الإنتاج :هي نفس دالة الإنتاج الكلاسيكية، ونلخصها في الآتي : (2-32) $Y = f(L, K, N, T)$

- تعتمد المدخرات على الأجر والأرباح وسعر الفائدة: (2-33) $S = f(W, \pi, R)$

حيث عزف " شومبيتر " الادخار على أنه تجنب جزء من الدخل بغرض الاستهلاك في المستقبل أو بغرض الاستثمار.

- يتكون الاستثمار الكلي من جزئين محفز وتلقائي، فالاستثمار المحفز I_i يتم نتيجة زيادة الإنتاج أو الدخل أو المبيعات أو الأرباح، والاستثمار التلقائي I_A يتكون نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أهمها التطور التكنولوجي،

حيث: (2-34) $I = I_i + I_A$

- يعتمد الاستثمار المحفز على مستوى الأرباح وسعر الفائدة ورأس المال المتراكم:.

(2-35) $I_i = I_i(\pi, r, k)$

- يعتمد الاستثمار المستقل على التقدم التكنولوجي واكتشاف الموارد: (2-36) $I_A = I_A(k, T)$

حيث K يرمز إلى معدل اكتشاف الموارد عبر الزمن $\frac{\partial K}{\partial t}$

وترمز T إلى معدل التقدم التكنولوجي على مر الزمن $\frac{\partial T}{\partial t}$

- كما يعتمد كل من معدل اكتشاف الموارد والتقدم التكنولوجي على عرض المنظمين:

(2-37) $T = T(E)$

(2-38) $K = K(E)$

حيث E يرمز إلى معدل زيادة عرض المنظمين على مر الزمن: $\frac{\partial E}{\partial t}$.

- يعتمد الناتج الوطني الإجمالي على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف:

(2-39) $GNP = K(I - S)$

¹ المرجع السابق، ص 133

² رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق الذكر، ص 357

حيث ترمز K إلى المضاعف

-تعتمد الأجرور على مستوى الاستثمار:

$$W=f(I).....(2-40)$$

-ينعكس الجو الاجتماعي للمنظمين خلال توزيع الدخل، لاعتباره أن أي ضغط على الأرباح أو التقليل منها كفيل بتدهور الجو الاجتماعي.

$$Y = R + W(2-41) \text{ : الناتج الوطني غير الصافي يساوي الأرباح والأجرور:}$$

2-ميكانيكية عمل النمو الاقتصادي :

يبدأ " شومبيتر "تحليله باقتصاد يسوده المنافسة والعمالة الكاملة في حالة توازن ساكن، يكرر نفسه دائماً دون وجود استثمار صافي أو زيادة في السكان، كل هذا ينعكس على الحياة الاقتصادية، التي تأخذ شكل التدفق الدائري يكرر نفسه، وينحصر دور المنظم في إحداث تغييرات في مجرى هذا التدفق، مما يؤدي إلى حدوث اضطراب يلحق بالتوازن السابق نتيجة الابتكار الذي يحدثه المنظم، والذي يأخذ عدة صور منها استحداث سلع جديدة أو تغيير توليفة الإنتاج السابقة، ويغتنم المنظم مثل هذه الفرصة المربحة فيبحث عن تمويل هذه الاستثمارات الجديدة، وبذلك تتولد موجة ضخمة من الاستثمارات الجديدة نتيجة الابتكارات، ويتسع النشاط الاقتصادي؛ وعند الانتهاء من إنشاء مصانع جديدة وتشغيلها، وتجدد السلع الاستهلاكية طريقها إلى الأسواق وتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي الذي يمول التوسع في النشاط الاقتصادي، مما يزيد من زيادة الموجة الاستثمارية وزيادة تدفق السلع في الأسواق، فيزداد الانتاج والدخل ويستفيد من ذلك كل من أصحاب رأس المال والعمال، ويعم الرواج، غير أن زيادة السلع المتدفقة إلى الأسواق تعمل على تخفيض الأسعار الذي يغذيه انكماش عرض النقود، وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة الصناعات الجديدة ذات التكاليف المنخفضة، مما يؤدي إلى إحداث خسائر كبيرة فيها، مما يقود إلى غلق المنشآت القديمة، ويؤدي ذلك إلى توقع المنظمين عن المستقبل متشائمة، فتتعرض حركة التجديد، ويسود الكساد على نطاق واسع، وبهذا يتحول الرواج إلى كساد؛ غير أنه وبعد فترة قصيرة، تتحسن توقعات المنظمين بالنسبة للمستقبل، ويبدأ بعضهم في إحداث ابتكارات جديدة، وتبدأ موجة الاستثمار التي تعكس التوسع في النشاط الاقتصادي من جديد، ويزداد الإنتاج....، وتبدأ دورة جديدة من الرواج، غير أن نقطة التوازن الجديدة تكون أحسن من تلك التي بدأوا بها، مما يعني أن الدخل الوطني في مجموعه يصبح أعلى مما كان عليه من قبل¹.

¹ رمزي علي ابراهيم سلامة، مرجع سابق الذكر، ص362

3- نقد نظرية "شومبيتر"

هناك عدة نقاط تعيب تحليل "شومبيتر" ولا تجعل من أفكاره إطارا متكاملا لنظرية النمو الاقتصادي، نستعرض بعضها في ما يلي:

- المبالغة في إعطاء الأهمية الكبيرة للمنظم في عملية التطور، فليس بالمنظم وحده يحدث التطور بل لابد من وجود عناصر أخرى مكملته ومساعدة؛
- لم يتعرض "شومبيتر" كثيرا لأسباب توفر القدرات التنظيمية في بعض البلدان، في حين تفتقر البلدان الأخرى إلى حد كبير من هذه القدرات¹؛
- افتراضه أن الاستثمار يتم تمويله من خلال الاقتراض من البنوك، غير أن هذا النوع من التمويل لا يتم إلا في حالات نادرة، نظرا لأن البنوك لا تمنح قروض طويلة الأجل في البلاد الرأسمالية، وإنما قروض قصيرة الأجل، وهذا راجع إلى طبيعة هذه البنوك. أما الاستثمارات يتم تمويلها عن طريق الأرباح غير الموزعة أو إصدار أسهم وسندات؛
- عدم تعرضه للعوامل التي من شأنها إعاقة عملية التقدم كالانفجار السكاني وتناقص الغلة خاصة في قطاع الزراعة، وركز على عنصر التنظيم.²

ثانيا : نموذج هارود ودومار Harrod-Domar

حاول (هارود دومار) تقديم نموذج يشرح شروط حدوث النمو الاقتصادي، فقاما بنقل المفاهيم الكينزية الأساسية (الميل للإدخار، المضاعف) إلى الأجل الطويل، وإعادة تفسير التخلف وربطه بالنمو الديمغرافي الكبير بالإضافة إلى ضعف التراكم وقلة رأس المال وعدم مرونة التقلبات³.

يبحث كل من "هارود ودومار" بتقرير الشروط المطلوبة لحدوث النمو السلس والمستمر في الدخل الوطني، ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر، حيث يحتل تجميع رأس المال دوراً مهماً في عملية النمو وفق تحليلهما، غير أنهما يشددان على الدور المزدوج لتجميع رأس المال، فالاستثمار يولد الدخل من ناحية، ويزيد قدرة الاقتصاد الإنتاجية من ناحية أخرى من خلال زيادة التراكم الرأسمالي⁴، وسنحاول إبراز توجهات كل منهما على انفراد في ما يلي:

¹ عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية

وعلمون التسيير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2007، ص35

² رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق الذكر، ص366

³ محمد هبة حسن . سعيد، مرجع سابق الذكر، ص370

⁴ فليح حسن خلف، مرجع سابق الذكر، ص146

1 - نموذج هارود :

بنى هارود "نموذجه من خلال الاعتماد على الفرضيات التالية:¹

= الادخار S جزء ثابت من الدخل Y ، ويعني هذا أن S_t في فترة زمنية، يساوي جزءاً من الدخل المدخر مضروباً في الدخل Y_t حيث:

$$S_t = sY_t, \quad (0 < s < 1) \dots \dots \dots (2-42)$$

وأن s ثابتة، وتمثل الميل الحدي للادخار MPS ، والميل المتوسط للادخار APS ؛

= افتراض "هارود" أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، وأن الاستثمار في الفترة الزمنية (t) يساوي المعجل (I_t) مضروباً في التغير في الدخل من الفترة الزمنية $(t-1)$ إلى الفترة الزمنية t حيث:

$$I_t = v(Y_t - Y_{t-1}) \quad v > 0 \dots \dots \dots (2-43)$$

ومنه فإذا زاد الدخل فإن الاستثمار يكون موجبا.

- تصورات هارود لمعدل النمو :

طرح "هارود" نموذجه من خلال ثلاثة تصورات لمعدل النمو كما يلي:²

✓ **معدل النمو الفعلي**: ويقصد به معدل النمو الجاري، والذي يتحدد استناداً إلى كل من نسبة الادخار ونسبة (رأس المال / الناتج) أي معامل رأس المال، ويساعد هذا في التعرف على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير.

$$G = \frac{S}{C} \dots \dots \dots (2-44) \quad \text{وتكتب معادلته كما يلي:}$$

حيث G : معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة وتعادل $\frac{\partial Y}{Y}$ ، Y : الدخل أو الناتج الصافي
 S : الميل المتوسط للادخار ويعادل $\frac{S}{Y}$ ، C : معامل رأس المال ويعادل $\frac{I}{\Delta Y}$.

$$GC = s \dots \dots \dots (2-45)$$

وبالإحلال في المعادلة السابقة نحصل:

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{I}{\Delta Y} = \frac{s}{Y} \dots \dots \dots (2-46)$$

$$\frac{I}{Y} = \frac{s}{Y} \dots \dots \dots (2-47)$$

$$I = s \dots \dots \dots (2-48)$$

¹ مايكل أبجدمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، مرجع سابق الذكر، ص 458

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 136

مما يعني تساوي الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي، كما أن تحديد حجم الادخار يعتمد على الدخل، وتحديد حجم الاستثمار يعتمد على الزيادة في الدخل ΔY .

✓ **معدل النمو المضمون**: يقصد به معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم، مما يدفع بهم لاتخاذ قرارات للمحافظة على نفس مستوى

$$G_W = \frac{S}{C_r} \dots \dots \dots (2-49) \text{ المعادلة الأساسية له هي:}$$

حيث G_W يمثل النمو المضمون خلال الفترة المحددة ويعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$ ، C_r : معامل رأس المال، S : الميل المتوسط للادخار.

✓ **النمو المتوازن**: يتحقق النمو المتوازن عندما يتساوى معدل النمو الفعلي G مع معدل النمو المرغوب G_W ، فإذا كان G أكبر من G_W فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة تضخم، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية.

وإذا كان G أقل من G_W ، فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة كساد، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وتصبح كمية السلع المعروضة أكبر من السلع المطلوبة، والاستثمارات المرغوبة أقل من الاستثمارات الفعلية.

كما يعتقد "هارود" أنه في ظل أفضل الظروف لا بد أن يختلف معدل النمو الفعلي عن معدل النمو المرغوب.

✓ **معدل النمو الطبيعي**: يقصد به أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، وبافتراض أن هناك دائماً عمالة كاملة تصبح المعادلة الأساسية له كما يلي:

$$G_n \times C_r = or \neq s \dots \dots \dots (2-50)$$

وهذا يوضح أهمية الميل المتوسط والميل الحدي للادخار في النموذج، كما يعني أن معدل النمو الطبيعي يمكن أن يساوي أو لا يساوي معدل النمو المرغوب فيه، ولا يميل المعدلان للانطباق ذاتياً، كما تتوقف قيمة المعدل المرغوب على مرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع وكذلك مستوى النشاط الاقتصادي.

العلاقة بين G ، GW و GN ¹ : تتمثل هذه العلاقة فيما يلي:

✓ إذا كان $G_n > G_w < G$: في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المضمون $G_n > G_w$ ، يعني ذلك ظهور تضخم متتالي، حيث سيكون معدن النمو المضمون أقل من معدل النمو الفعلي $G > G_w$ ، وبالتالي ستعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب، مما يؤدي إلى أن تكون الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ويدخل المجتمع في حالة التضخم المرضي، ونقطة البدء في هذه الحالة تكون في البحث عن كيفية زيادة المدخرات الموجهة للاستثمار.

✓ إذا كان $G_n < G_w > G$: في حالة ما إذا كان معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الطبيعي $G_n < G_w$ ، يعني ظهور انكماش متتالي، حينها يكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي $G < G_w$ ، وبالتالي سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على الاستثمارات الجديدة، ويدخل المجتمع في حالة الكساد المرضي. وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون من خلال البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب المنتجات.

2- نموذج إيفسي دومار : يعتبر هذا النموذج عبارة عن بناء نظري يتفحص الدور المزدوج للاستثمار في توسع الطلب الكلي و طاقة العرض الكلي للاقتصاد (إجمالي الناتج الوطني المتوقع) عبر الزمن.

وكان السؤال الذي طرحه " دومار " : "إذا كان الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويولد الدخل أيضا، فما هو المعدل الذي يجب أن ينمو فيه الاستثمار لكي تتساوى زيادة الدخل مع زيادة الطاقة الإنتاجية؟".

للإجابة على هذا السؤال وضع " دومار " في تحليله معادلة جانبها الأيمن يمثل معدل الزيادة في الطاقة الإنتاجية والجانب الأيسر معدل زيادة الدخل، وحلها يعطي معدل النمو المطلوب، على الشكل التالي² :

$$\Delta Y = \Delta I \cdot \frac{1}{\alpha} \dots \dots \dots (2-51)$$

حيث $\frac{1}{\alpha}$: تمثل المضاعف.

وقد بنا " دومار " نموذجه على مجموعة من الافتراضات كما يلي³ :

✓ جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيم صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم (الإندثار)؛

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 137

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 138

³ المرجع السابق، ص 140 143

✓ جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظياً وبدون فواصل زمنية، مما يعطي إيجاء باستمرارها؛

✓ ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة والتحليل.

ويطرح "دومار" نموذجاً من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض ممثلاً في زيادة الاستثمار

والزيادة المحققة في جانب الطلب ممثلاً بالزيادة في الدخل، وذلك على النحو التالي:

- **جانب العرض:** افترض "دومار" أن قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية والمعبر عنها بمعدل الاستثمار ستساوي I

مع الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة من زيادة رأس المال s ، وعلى ذلك فإن الطاقة الإنتاجية للاستثمار (I/s) سنة

تعاود $(s \cdot I)$ سنة، وبما أن هناك مجموع إنفاقات استثمارية تمت في الماضي فإن الزيادة الحقيقية في الطاقة

الإنتاجية لا بد وأن تكون أقل من $(I \cdot s)$ ، وهذا الفرق يطلق عليه "دومار" لطاقة الاجتماعية الكامنة ويرمز إليه

بالرمز σ والتي تمثل أيضاً الطاقة الإنتاجية الكامنة لكل وحدة نقدية مستثمرة، وعلى ذلك تكون الإنتاجية

المتوسطة للاستثمارات تعادل $\frac{\Delta Y}{I}$ وعليه فإن $\sigma I < I s$ وحيث أن $I \sigma$ يمثل الزيادة في الناتج التي يستطيع

المجتمع تحقيقه، ويمثل جانب العرض في النموذج¹.

- **جانب الطلب:** افترض "دومار" أن الزيادة في جانب الطلب عن الناتج الإضافي هو نتيجة للاستثمار

الصافي، حيث أن الاستثمار يولد دخلاً وهذا الدخل يتأثر بمفعول المضاعف والميل الحدي للادخار، وذلك كما

يلي:²

$$\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \dots \dots \dots (2-52)$$

حيث: α : الميل الحدي للادخار، ΔI : الزيادة السنوية في الاستثمار، ΔY : الزيادة السنوية في الدخل.

ومنه فإن الزيادة في الدخل تساوي حاصل ضرب مضاعف الاستثمار $\frac{1}{\alpha}$ في قيمة الزيادة في الاستثمار

$$\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \dots \dots \dots (2-53)$$

$$\Delta Y = \Delta I \cdot \frac{1}{\alpha} \dots \dots \dots (2-54)$$

- **التوازن العام:** لتحقيق التوازن العام مع ضمان التشغيل الكامل لا بد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي

الطلب، وعليه تصبح المعادلة الأساسية لنموذج "دومار" كما يلي:³

$$\Delta I \cdot \frac{1}{\alpha} = I \sigma \dots \dots \dots (2-55)$$

¹ المرجع السابق، ص 141

² فليح حسن خلف، مرجع سابق الذكر، ص 149

³ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 14

وانطلاقاً من المعادلة (2-54) ينتج : $\Delta Y = I\sigma \dots\dots\dots(2-57)$

يتّضح من ذلك أنه للمحافظة على حالة مستمرة من العمالة الكاملة، يلزم أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار (مقلوب معامل رأس المال).

3-النقد والتقييم : طبقت نتائج هذا النموذج في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج مقبولة جداً، لكن رغم ذلك فقد تعرض للانتقادات للأسباب التالية¹ :

- يفترض النموذج تشابه كل من ظروف الدول المتقدمة والدول المتخلفة لكن الواقع خلاف ذلك بسبب ضعف الإدارة ونقص العمال الماهرين، ضعف القدرة على التخطيط وعدم كمال السوق، تجاهل النموذج للمستجدات الحديثة والمعاصرة على المستويين المحلي والدولي بالنسبة للدول المتخلفة.

- كما لا يمكن اعتبار عامل الادخار المشكل الوحيد لعملية التنمية في الدول المتخلفة فهناك مشاكل أخرى مثل: عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاجتماعي، كما شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول المتخلفة، مما أسقطهم في مشكل المديونية. هذه السلبيات أفقدت هذا النموذج أبنيته خصوصاً في الدول النامية.

ثالثاً : نموذج آرثر لويس (Arthur Lewis) : يعتبر نموذج " آرثر لويس " من أشهر النماذج النظرية في النمو الاقتصادي، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش على حد الكفاف، وفي ظل هذا النموذج فإن الاقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين هما، القطاع الزراعي التقليدي والذي يتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل والقطاع الصناعي الحضري الحديث الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي .²

1-النموذج : أول ما يركز عليه النموذج هو كل من تحول العمالة، ونمو الناتج والتوظيف في القطاع الحديث، فكل من زيادة التوظيف وتحول العمالة في القطاع الحديث تأتي عن طريق التوسع في الناتج في هذا القطاع، كما أن السرعة التي يتم بها حدوث هذا التوسع تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي والتراكم الرأسمالي في القطاع الصناعي، فمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع، ويعاد استثمار هذه الأرباح من طرف المستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة التوسع في هذا القطاع، وبالنسبة للاجور في القطاع الصناعي يفترض

¹ نظريات النمو والتنمية الاقتصادية [على الخط]، متاح على < <http://www.slideshare.net/Ahasahas/ss-5132069> >، تاريخ الاطلاع :

2019/11/27

² ميشيل توداور، ترجمة محمد حسن حسني، مرجع سابق الذكر، ص131

لويس أنها ثابتة، كما أنها تتحدد عند مستوى ثابت وأعلى من المستوى الموجود في القطاع التقليدي، حيث يفترض لويس أنها يجب أن تكون أعلى على الأقل بنحو % 30 من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من القطاع الزراعي الريفي إلى القطاع الصناعي الحضري¹.

- **نقد النموذج** : رغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، إلا أنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة هي:²

- افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية فإن الطلب على العمل سينخفض، كما وأن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية أو سياسية بدلا من استثمارها في بلادهم.

- افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزاخم المدن وارتفاع نسبة البطالة فيها.

- افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود البطالة.

الفرع الثالث: النماذج النيوكلاسيكية

سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى بعض النماذج النيوكلاسيكية مثل نموذج "سولو"، ونموذج كل من "ميد" و "فليدمان" من خلال ما يلي:

أولا : نموذج "سولو" (Solo, 1956) سنحاول تبيانه من خلال ما يلي :

1- **فرضيات النموذج** : تتمثل هذه الفرضيات في ما يلي:

- يتكون الاقتصاد من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد؛

- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه؛

- وجود التشغيل الكامل للعمالة ومخزون لرأس المال؛

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال؛

- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السعة؛

¹ ميشيل توداور، ترجمة محمد حسن حسني، المرجع السابق، ص 132

² عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، [على الخط]، متاح على الرابط:

> <http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED3.pdf>، تاريخ الاطلاع 06 : جوان 2016، ص 47

-هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناء على الإنتاجية الحدية لهما.

2-النموذج : انطلاقاً من أن هناك منتج مركب واحد Y باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل L ورأس المال K ، فإن الناتج الإجمالي للفترة t يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، وبافتراض ثبات الميل المتوسط للإدخار s وثبات معدل نمو العمل n يمكن توظيف النموذج على النحو التالي:¹

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة t يرمز له بالرمز، K_t فإن معدل الاستثمار الصافي K^* يساوي:

$$K^* = \frac{\Delta K}{\Delta t} \dots\dots\dots(2-58)$$

$$K^* = sY \dots\dots\dots(2-59) \quad \text{نتج المعادلة الأساسية للنموذج كما يلي:}$$

حيث S : الميل المتوسط للإدخار.

ونظراً للاعتماد في الناتج الإجمالي على العمل ورأس المال فقط فإن دالة الناتج تصبح:

$$Y = f(L, K) \dots\dots\dots(2-60)$$

$$K^* = sf(L, K) \dots\dots\dots(2-61) \text{ نجد:}$$

و هي معادلة تفاضلية في متغيرين هما العمل ورأس المال، وكلاهما دالة للزمن t .

ونظراً لاعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارج يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت n ، فإن معادلة العمل تصبح:

$$L_t = L_0 \cdot e^{nt} \dots\dots\dots(2-62)$$

أي أن عرض العمل المتاح L_t يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة 0 إلى الفترة t ، أي أن "سولو" يستخدم كامل العروض من العمل.

$$K = sf(K, L_0 e^{nt}) \dots\dots\dots(2-63) \text{ يصبح:}$$

و بالاشتقاق الجزئي لدالة الناتج رقم (60) نحصل على عائد العمل المتمثل في الأجور (w) وعائد رأس

$$w = \frac{\partial f(L, K)}{\partial L} \dots\dots\dots(2-64) \quad \text{المال المتمثل في الأرباح (P)، وبذلك يصبح:}$$

$$P = \frac{\partial f(L, K)}{\partial K} \dots\dots\dots(2-65)$$

¹ Robert m. Solow, a contribution to the theory of economic growth, the quarterly journal of economics, vol. 70, n°01, disponible sur : (<http://piketty.pse.ens.fr/files/Solow1956.pdf>), (consulté le : 03/08/2016), February 1956, pp 66-69.

3- النمط الممكن للنمو : لتحديد النمط الممكن للنمو الاقتصادي يدخل "سولو" في معادلاته نسبة رأس المال إلى العمل ويرمز إليها بالرمز Γ التي تعادل:

$$r = \frac{k_t}{L_t} \dots\dots\dots(2-66)$$

و بالعودة للمعادلة رقم (61) الخاصة بقوة العمل، يمكن أن نقوم ببناء معادلة ماثلة لرأس المال:

$$K_t = rL_0 e^{nt} \dots\dots\dots(2-67)$$

وباشتقاق هذه المعادلة بالنسبة إلى الزمن نحصل على (نلاحظ النقطة التي تظهر فوق بعض المتغيرات للدلالة

$$K^* = r^* L_0 e^{nt} + nr L_0 e^{nt} \dots\dots\dots(2-68)$$

على حالة ديناميكية في الزمن: Γ تمثل تفاضل Γ بالنسبة للزمن أي $r^* = \frac{dr}{dt}$: وتدعى بمعدل رأس المال إلى العمل.

$$r^* L_0 e^{nt} + nr L_0 e^{nt} = sf(K, L_0 e^{nt}) \dots\dots\dots(63)$$

$$r^* L_0 e^{nt} + nr L_0 e^{nt} = sf(r L_0 e^{nt}, L_0 e^{nt})$$

$$L_0 e^{nt} (r^* + nr) = sf(r L_0 e^{nt}, L_0 e^{nt})$$

$$(r^* + nr) = sf(r, 1) \dots\dots\dots$$

$$r^* = sf(r, 1) - nr \dots\dots\dots(2-69)$$

حيث n : المعدل النسبي للتغير في قوة العمل $n = \frac{L^*}{L}$: والشق Γ يعبر عن قوة العمل المتحققة أو المستخدمة

وبما أن $r = \frac{K}{L}$ فإن معدل التغير النسبي لـ Γ هو الفرق بين معدلي التغير النسبيين لكل من العمل ورأس المال أي:

$$r^* = \frac{K^*}{K} - \frac{L^*}{L} \dots\dots\dots(2-70)$$

$$r^* = r \frac{sf(K, L)}{K} - nr \dots\dots\dots(2-71) \quad \text{فإن} \quad r^* = sf(L, K) \text{ و } n = \frac{L^*}{L}$$

بقسمة الطرفين على L وأخذ $\frac{K^*}{K} = \frac{r^*}{r}$ نصل إلى نفس المعادلة رقم (69).

ولاحظ أنه يمكن الحصول على التوازن لما: $sf(r, 1) = nr$ ، حيث:

$f(r, 1)$: يمثل الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة لرأس المال يعبر عنه Γ ، وعند عمالة قدرها وحدة واحدة من

العمل، وبالتالي فإن هذا الجزء من المعادلة يعبر أيضا عن رأس المال المحقق أو المنفذ¹.

¹ Abraham Frois, *élément de dynamique économique*, 2éd, Dalloz, Paris, 1972, p284.

4- الانتقادات الموجهة لنموذج "سولو": تتمثل هذه الانتقادات فيما يلي¹:

- إهمال أثر التقدم التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي.

- تركيز "سولو" على كون الاقتصاد ينتج منتج واحد.

- إهمال دور رأس المال في النمو والتركيز على النسبة $(\frac{L^*}{L})$.

- افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة التامة أمر غير واقعي، وخاصة في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف.

ثانيا : نموذج فيلدمان-ماهالانوبيس (Feldman-Mahalanobis): أعد الاقتصادي الروسي "فيلدمان" نموذجه

من خلال تكليفه من طرف مجلس الدول السوفيتية بصياغة نموذج نظري لحظة تنمية طويلة المدى تتراوح بين

عشر وعشرين عامًا، وجاء النموذج ضمن ورقة بحثية بعنوان " نحو نظرية لتنمية الدخل الوطني * "

، أما "ماهالانوبيس الاقتصادي الهندي فقد أعد نموذجه ضمن ورقة بحثية بعنوان " بعض الملاحظات على مدخلات

نمو الدخل الوطني "، ومن الطريف أن "ماهالانوبيس" لم يطلع على بحث "فيلدمان" إلا بعد نشره بالإنجليزية

سنة 1956، و على ذلك سيتم عرض النموذجين في نموذج واحد كما يلي:

1- فرضيات النموذج : تم بناء هذا النموذج من خلال الفرضيات التالية :

- يتكون الاقتصاد من قطاعين، يضم الأول المنتجات الرأسمالية، ويضم الثاني المنتجات الاستهلاكية، كما أن كل

منتج يعتمد على مخزون رأس المال لديهما؛

- ثبات حجم الاستهلاك عند بداية التنمية وتوجه كامل الاستثمارات الجديدة للقطاع الإنتاجي، وزيادة

الاستهلاك، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، من الأهداف طويلة الأجل عن طريق رفع كفاءة الطاقة الإنتاجية في

المستقبل؛

- لا يوجد نقص في عناصر الإنتاج الأخرى، وعرض العمل غير محدود مع ثبات الأسعار أثناء تنفيذ الخطة، كما

أن الاقتصاد مغلق لا يتأثر بالتجارة الخارجية.

كما أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية في النموذج هي الدخل الوطني (Y)، الاستثمار في القطاعين (I)،

الاستهلاك في المجتمع متمثلا في القطاع الثاني (C) .

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق الذكر، ص196

* ونشرت هذه الورقة في مجلة المقتصد المخطط في عددي نوفمبر وديسمبر 1968، وقد عرّف النموذج على نطاق واحد بعدما نشر باللغة الإنجليزية عام 1957 ضمن كتاب دومار " مقالات في نظرية النمو الاقتصادي."

طوّر فيما بعد "ماهانوييس" نموذج (1955) ليشمل أربعة قطاعات، حيث أضاف قطاع الصناعات المنزلية، وقطاع الخدمات.

2- الانتقادات الموجهة للنموذج : على الرغم من أهمية ذلك النموذج من الناحية التطبيقية، فقد وجهت إليه العديد من الانتقادات لافتراضه المرونة اللانهائية لعرض المنتجات الزراعية والعمل وثبات المستوى التكنولوجي المستخدم طوال فترة الخطة، وافترضه كذلك للاقتصاد المغلق وثبات مستوى الأسعار، كما أهمل النموذج كثيرا جانب الطلب، بينما تم التركيز على جانب العرض، كما لم يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين مستوى الادخار ومستوى الاستثمار.¹

ثالثا : نموذج ميد (Meade, 1961): قام "جوهان ميد" أثناء فترة عمله كأستاذ في جامعة كامبردج بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي* .

1- فرضيات النموذج : وضع "ميد" مجموعة من الافتراضات كما يلي :

-الاقتصاد مغلق، مع سيادة المنافسة الكاملة في أسواقه، ويتم إنتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية محليا؛

-يتمثل رأس المال المستخدم في الاقتصاد الآلات والمعدات، مع افتراض تشابها في المجتمع؛

-افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، وسيادة الاستخدام الكامل للأرض والعمل؛

كما اعتمد "ميد" في بناء نمودجه على أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على كل من المخزون الصافي لرأس المال K ، والقدر المتاح من قوة العمل L ، القدر المتاح من الارض والموارد الطبيعية N ، عامل الزمن T المؤثر على المعلومات والفن الإنتاجي، وعلى ذلك فإن الناتج الصافي أو الدخل الوطني يعد دالة لهذه العناصر الأربعة، يمكن التعبير عنها بالشكل التالي: (2-72).....

$$Y = f(K, L, N, T) \dots \dots \dots (2-72)$$

ليصل في نهاية تحليله إلى المعادلة التي توضح أن معدل نمو الناتج هو محصلة ثلاث معادلات مرجحة للنمو الأولى: معدل النمو في مخزون رأس المال مرجح بالناتج الحدي لرأس المال $U.K$ ، الثاني: معدل نمو السكان مرجحا بالناتج الحدي لقوة العمل $Q.I$ ، أما الثالث /معدل النمو التكنولوجي r .

$$Y = U.K + Q.I + r \dots \dots \dots (2-72)$$

¹ أحمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر احمد، مرجع سابق الذكر، ص 175- 188

* نشر محاولته التي عرّفت باسم "نموذج ميد" عام 1961 في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي".

2- الانتقادات الموجهة للنموذج : بدوره تعرض نموذج "ميد" كغيره من النماذج إلى عدد من الملاحظات الناقدة، حيث افترض أن الاقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة وهو افتراض نظري لا وجود له في الواقع العملي، كما افترض تشابه جميع الآلات، وأن هناك إحلال كامل بين هذه الآلات وبعضها البعض، كما لم يفرق بين الأجل الطويل والأجل القصير.¹

رابعاً : نموذج " كالدور" (N. Kaldor) قام "كالدور" بتحليل نموذجه من خلال قسمين كما يلي:

1- النموذج الأول: انطلق " كالدور " في تحليل نموذجه من فرضية أساسية، تقضي باعتبار أن نسبة (الإدخار/الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك وضع " كالدور" الافتراضات التالية:

- افترض أن الدخل أو الناتج الوطني يتكون من الأجور والأرباح فقط؛
- الميل الحدي للمستهلكين أكبر من نظيره لدى المستثمرين؛
- عدم سيادة المنافسة الكاملة، وكذلك عدم وجود بطالة².

2- النموذج الثاني : انطلق "كالدور" في نموذجه الثاني المخصص لدراسة النمو الاقتصادي من خلال اعتباره أن التقدم التكنولوجي ضمن المتغيرات الداخلية لنموذج النمو بين ما اعتبره باقي النيوكلاسيك من المتغيرات الخارجية، وبحث في العلاقة بين التقدم الفني وتراكم رأس المال، و وضع "كالدور" مجموعة من الافتراضات:

- تحقيق العمالة الكاملة؛
- ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات؛
- اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال؛
- الدخل يتكون من كل من الأجور والأرباح، حيث يمثل الأجور دخل العمال ورواتب الموظفين؛
- يتكون الادخار من جزئين، جزء يستقطع من الأجور، وآخر يستقطع من الأرباح؛
- دالة الاستثمار التي افترضها "كالدور" هي تلك الدالة التي تجعل من الاستثمار لأي فترة جزء من دالة لتغير الناتج، وجزء من دالة لتغير ربح رأس المال لنفس الفترة.

تم التعامل مع النموذج على مرحلتين، واحدة خاصة بحالة ثبات عدد السكان، وأخرى خاصة بحالة تزايد عدد السكان³.

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 196- 206

² المرجع السابق، ص ص 207- 211

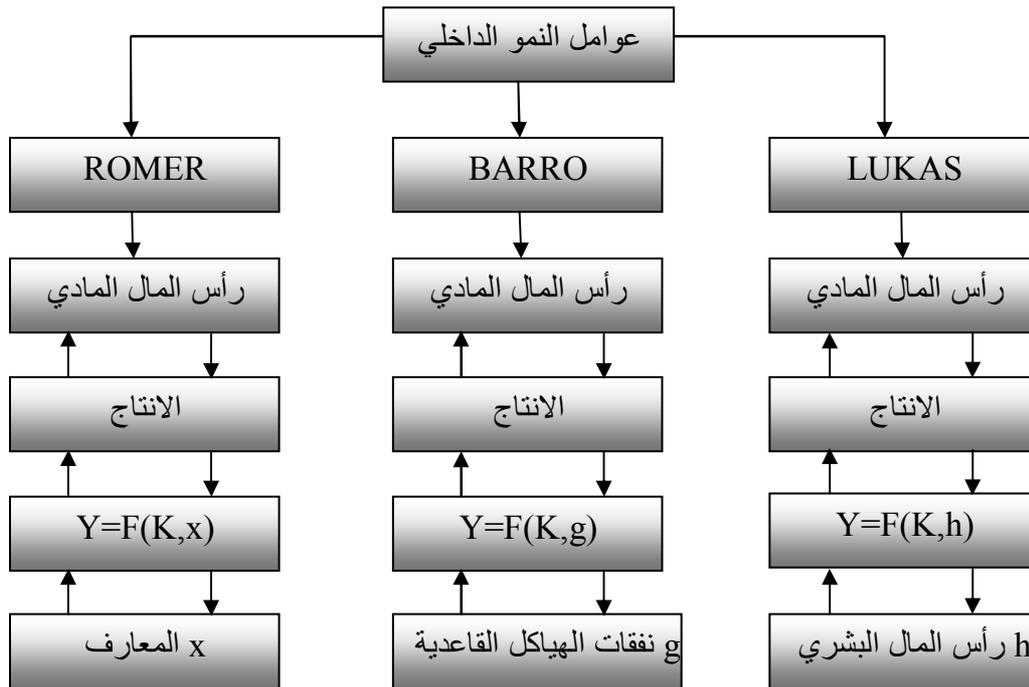
³ المرجع السابق، ص ص 211- 213

وكملاحظات عامة حول نموذج "كالدور" ككل، فقد استخدم المنهج الديناميكي، وعند حساب معدلات التغيير في الدخل ورأس المال كمتغيرات تابعة استخدم أدوات التحليل الكينزي، ومع ذلك فإن هذا النموذج يختلف تماما عن النماذج الأخرى، لأنه لم يكتف بدراسة أثر كل من الادخار وتراكم رأس المال على النمو، بل بحث أيضا في أثر التغيير الحركي للتقدم التكنولوجي على ذلك النمو، كما أن "كالدور" أضاف إلى تحليله موضوع نقطة بداية النمو تحليل مستقبل هذا النمو وهو الأمر الذي لم يأخذ في الاعتبار من طرف من سبقوه في هذا المجال¹.

المطلب الثاني : النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نماذج النمو الذاتي)

كان لحيية الأمل التي أصابت المفكرين والاقتصاديين نتيجة تطبيق نظريات ومناهج النمو الاقتصادي خلال ثمانينات القرن العشرين وبداية التسعينات دورها في ظهور كتابات جديدة أطلق عليها النظرية الجديدة للنمو، والتي تتسم بالانتقائية، بمعنى أنها تختلف وتتفق بدرجات متفاوتة مع النظريات السابقة للنمو، وسنحاول في هذا الجزء إبراز أهم النظريات الحديثة، والشكل الموالي يبين أهم عوامل النمو الداخلي كما يلي:

شكل رقم (02-04) : عوامل النمو الاقتصادي الداخلي.



المصدر: ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص 43، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.

¹ المرجع السابق، ص 221

الفرع الأول: الأساس الرياضي لنماذج النمو الداخلي

لبلورة الحجة التي تتعلق بالنمو الداخلي يكفي افتراض أن جزءاً ثابتاً من الناتج يتم ادخاره واستثماره، ويمكن

$$\dot{K} = sY \dots\dots\dots(2-74)$$

البدء من العلاقة التالية:

كما يمكن ذكر أنه يلزم أن توجد آلية اقتصادية واجتماعية تجعل المعادلة حقيقة (عند التشغيل الكامل)، وللتحليل الاقتصادي يلزم تحديد كل من محددات الاستثمار والادخار في واقع النشاط، ولنفترض كذلك أن دالة

$$Y = F(K, AL) \dots\dots\dots(2-75)$$

الإنتاج هي من نوع ثابت الغلة مع تقدم تكنولوجيا حيث:

و بمفاضلة هذه المعادلة بالنسبة للوقت تصبح:

$$\dot{Y} = F_K \dot{K} + F_{AL}(\dot{A}L + AL\dot{L}) = sF_K Y + ALF_{AL}(\hat{A} + \hat{L}) \dots\dots(2-76)$$

حيث: F_K : المشتقة الجزئية الأولى بالنسبة لرأس المال.

F_{AL} : المشتقة الجزئية الأولى بالنسبة للتقدم التكنولوجي والعمل بافتراضهما متغيرة واحدة.

$$\hat{A} = \dot{A}/A \quad , \quad \hat{L} = \dot{L}/L$$

وبالنسبة للرمزين المضافين، للاختزال فقط:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sF_K + \frac{ALF_{AL}(\hat{A} + \hat{L})}{Y} \dots\dots\dots(2-77)$$

وبقسمة المعادلة السابقة على Y تصبح:

$$\hat{y} = g = sF_K + \frac{ALF_{AL}}{Y}(\hat{A} + \hat{L}) \dots\dots\dots(2-78)$$

وبوضع $\hat{y} = \dot{Y}/Y = g$ تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$g = sF_K + \frac{ALF_{AL}}{Y}(\mu + \lambda) \dots\dots\dots(2-79)$$

وبتعويض كل من \hat{A} ، \hat{L} بكل من μ ، λ تصبح لدينا:

وبوضع $\frac{F_K K}{Y} = \beta$ وهو الشق الأول من المجموع الظاهر في دالة الإنتاج رقم (74) التي بدأنا بها التحليل أعلاه،

لنحصل مع ثبات غلة الحجم على الصيغة $\frac{ALF_{AL}}{Y} = 1 - \beta$ وهو الشق الثاني من دالة الإنتاج وإن كان قد تغير شكله نظراً للتغيرات الحاصلة فيه.

كما لا توجد حاجة لتكون β ثابتة في هذه المعادلة، وبذلك تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$g = sF_K + (1 - \beta)(\mu + \lambda) \dots\dots\dots(2-80)$$

وتمثل المعادلة الأخيرة المقصد المباشر الذي يبين لنا أن الفرق بين معدل نمو الناتج g و المعدل الخارجي للنمو

$(\mu + \lambda)$ هو دائماً مساوياً لـ :

$$g - (\mu + \lambda) = sF_K - \beta(\mu + \lambda) \dots\dots\dots(2-81)$$

و ما يعنيه النمو الداخلي هو أنه يتعين أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي يمكن أن تحدده العوامل

الخارجية لنمو الناتج، فإذا ما نما الناتج بمعدل يساوي مجموع معدل نمو السكان ومعدل نمو المكون الخارجي

للتغيير التكنولوجي، نكون بصدد نموذج للنمو الخارجي، ويوجد نمو داخلي فقط عندما يكون الجانب الأيسر ومن ثم الجانب الأيمن موجبا.

أو المانع للجانب الأيمن أن يكون موجبا هو انخفاض مع تراكم رأس المال، وعليه يمكن القول أن وظيفة أي نموذج للنمو الداخلي يكمن في إبقاء الناتج الحدي لرأس المال دون انخفاض أسرع من اللازم مع تراكم رأس المال. وهناك طريقتان للقيام بذلك:

الطريقة الأولى : تقوم على افتراض أن لدالة الإنتاج الشكل الخاص:

$$F(K, AL) = aK + G(K, AL) \dots \dots \dots (2-81)$$

حيث G : دالة متجانسة من الدرجة، وبلاشتقاق بالنسبة لرأس المال يكون لدينا:

$$F_K = \alpha + Z_K \geq \alpha$$

حيث α : معامل رأس المال، فإذا كانت $\alpha < (\mu + \lambda)$ يكون لدينا نمو داخلي.

الطريقة الثانية: هي الطريقة التي يمكن من خلالها أن يصبح التقدم التكنولوجي داخليا في النموذج، وأول ورقة

كانت في هذا الاتجاه ورقة "أرو" حول التعلم عبر الممارسة في ستينيات القرن العشرين، وتتم المناقشة في الورقة

مع افتراض أن مستوى التكنولوجيا يعتمد على كمية رأس المال التي تم تراكمها بالفعل:

$$Y = F(K, A(K)L) \dots \dots \dots (2-83)$$

حيث يتوقف معدل نمو A على معدل الاستثمار ¹.

الفرع الثاني: نماذج النمو الداخلي

توجد نماذج كثيرة ومتعددة تعمل بالطريقة نفسها، سنحاول إبراز جزء منها من خلال نموذج كل من بول

"رومر"، ونموذج "لوكاس" على التوالي :

أولا : بول رومير (Paul Romer, 1986) : يبدأ "رومر" نموذجه من خلال إعطاء قيمة الصفر لكل

من μ, λ ، أي يفترض أنه لا يوجد نمو للسكان كما يفترض غياب تقدم تكنولوجي خارجي، كما افترض

"رومر" أن رأس المال البشري ثابت، وفي هذا النموذج، يتمثل التقدم التكنولوجي في إنتاج أنواع جديدة من السلع

الرأسمالية، أي لا يتمثل في جعل بعض السلع الرأسمالية أكثر إنتاجا وإنما في إنتاج أنواع إضافية من السلع

الرأسمالية، ففي لحظة زمنية تكون هناك من أنواع السلع الرأسمالية، وأن الكميات من الأنواع المختلفة للسلع

الرأسمالية المتاحة للإنتاج هي: x_1, x_2, \dots, x_N وهي تستهلك كلية في فترة إنتاج واحدة.

¹ روبرت صولو، ترجمة: ليلي عبود، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2003، ص 243-247

و مع افتراض أن إجمالي كمية رأس المال البشري المتاح للاقتصاد H ثابتة، فيوجد أما المجتمع دائما إمكانية توزيع هذا المخزون المحدد بين إنتاج الناتج H_Y وإنتاج الأنواع الجديدة من رأس المال H_A كما يلي:

$$H = H_Y + H_A \dots \dots \dots (2-84)$$

حيث أن كلا من H_Y, H_A ثابتان.

وبافتراض أن تقنية إنتاج الناتج النهائي من شكل "كوب - دوغلاس" المعدل، وهي ليست بكوب -

$$Y = H_Y^\alpha L^B \sum_{i=1}^N x_j^{1-\alpha-\beta} \dots \dots \dots (2-85)$$

دوغلبس حيث:

حيث: L هي الكمية الثابتة من العمل الخام المتاح وغلتها ثابتة.

كما يفترض "رومر" أن هناك مورداً آخرًا يتاح بالكمية R والذي يمكن اعتباره نوعاً خاصاً من العمل أو نوعاً خاصاً من رأس المال البشري ويفترض أنه يلزم استخدام η وحدات من هذا المورد لإنتاج وحدة واحدة من أي نوع من، السلع الرأسمالية، عندما يكون قد تم اختراعها، عندما تستخدم عدد الوحدات ηx_i من المورد لإنتاج عدد الوحدات x_i من النوع i من السلع الرأسمالية، وستولد الأسواق التنافسية بوضوح النمط الكافي لإنتاج N من السلع الرأسمالية:

$$x_1 = x_2 = \dots \dots \dots = x_N = \bar{x}$$

وعليه فإن $R: N \eta \bar{x}$ ، كما أن الناتج: $H_Y^\alpha L^B$ ثابت ويرمز له ب: B ، وعليه ستكون Y مساوية :

$$Y = B N \bar{x}^{1-\alpha-\beta} = B N \left(\frac{R}{\eta N}\right)^{1-\alpha-\beta} = B R^{1-\alpha-\beta} \eta^{-(1-\alpha-\beta)} N^{\alpha+\beta} \dots \dots \dots (2-86)$$

و تتمثل الخلاصة في أنه حتى مع ثبات كل من R و H و L ، يصبح الناتج النهائي مع هذه التكنولوجيا كبير جداً مع اتساع أنواع السلع الرأسمالية، وفي الواقع نستطيع أن نتقدم خطوة إضافية ونقول أن:

$$\hat{Y} = (\alpha + \beta) \hat{N} \dots \dots \dots (2-87)$$

وحيث أن R, H, N هي كلها ثابتة، وأنه لا يوجد تقدم تكنولوجي خارجي، يحقق أي معدل نمو موجب نمواً داخلياً وتتحقق الوظيفة بأي شيء يبقي N موجبة، أي أن أي هيكل للسوق أو أي هيكل اقتصادي يضمن استمرار نمو عدد من أنواع السلع الرأسمالية.

كما أنه كلما اتجهت N نحو المالا نهاية تتجه $\lim_{N \rightarrow \infty} (R/N) = 0$ نحو الصفر. كما أن السلع الرأسمالية

المبتكرة حديثاً ليست أكثر إنتاجية من السلع القديمة.¹

¹ روبرت صولو، ترجمة: ليلى عبود، مرجع سابق الذكر، ص 247-250

ثانيا : نموذج أغيون -هويت (Agion-Hewitt) يدخل كل من " أغيون هويت " أمورا جديدة مهمة ومتعددة أهمها :

- يمكن أن يجعل البحث والتطوير الناجح التكنولوجيا التي اخترعت بواسطة بحث وتطوير سابق غير مربحة من خلال المنظمين عند اتخاذ القرارات في شأن البحث والتطوير؛

- إمكانية وجود دورات داخلية تنجم عن آلية التجديد التكنولوجي؛

وتتمثل الصيغة المبسطة في نموذجهما من خلال انطلاقيهما من عدم وجود تراكم لرأس المال، والعمالة ثابتة، ووجود سلعة نهائية واحدة تنتج بواسطة عمل مخصص للإنتاج النهائي (X).

وعليه يكون الناتج النهائي مساويا ل: $Y = Af(x)$ ، كما أنه من المفيد تصور أن العمل ينتج سلعة وسيطة X، كما يخصص بعض الوقت للبحث والتطوير، وإذا ما نجح ذلك يتمثل التجديد التكنولوجي في سلعة وسيطة جديدة تسمح بزيادة قيمة A، وتستبعد السلعة الوسيطة القديمة، وإذا رمزنا للتجديد التكنولوجي ب t فإن:

$$\frac{A_{t+1}}{A_t} = \gamma \quad \text{حيث أن كل تجديد تكنولوجي يؤدي إلى زيادة الناتج بعامل مضاعف: } \gamma > 1$$

وإذا ما رمزنا ب: n لوحدة العمل المخصصة للبحث والتطوير، فإن التجديدات التكنولوجية تصل وفقا لعملية بواسون بمعدل: λn ، هذا يعني أن احتمالية أي تجديد فني في وحدة زمن قصيرة معطاة تكون مساوية ل λn ، وتكون احتمالية غياب التجديد التكنولوجي مساوية ل: $(1 - \lambda n)$ ، واحتمال خلق تجديدين تكنولوجيين أو أكثر مساوية للصفر، ويتطلب المشروع المبتكر للتجديد التكنولوجي وضعا احتكاريًا بالنسبة إلى إنتاج X، ليكون مفيدا حتى التجديد التكنولوجي التالي¹.

ثالثا: نموذج روبرت بارو (Robert Barro, 1990) : أضاف Barro مصدر تدفق النفقات العامة G من طرف الدولة إلى مصادر النمو الذاتي (الداخلي) لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، ففي هذا النموذج يعتبر مستوى النفقات العامة هو مصدر النمو الذاتي، أين تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال العام مصدر هذا النمو الذاتي، ويتمثل هذا الرأسمال في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، والتي تكون مساهمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص خاصة في البنية الأساسية، كالطرق، الموانئ، المطارات، ورعاية وإعداد وتأطير رأس المال البشري مثل التعليم والصحة، ... الخ، وحماية حقوق

¹ روبرت صولو، ترجمة: ليلي عبود، مرجع سابق الذكر، ص 279 - 281

الملكية كالأمن والدفاع، ... الخ، والخدمات المباشرة التي تدخل في دالة منفعة المستهلكين مثل الملاعب، المتاحف الخ.....¹.

وانطلق Barro في تحليله من اعتباره للنفقات استثماراً في السلع الاجتماعية، وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطى هذه الدالة كما يلي² :

$$Y_i = A_i K_i^\alpha N_i^{1-\alpha} G_i^{1-\alpha} \dots\dots\dots(2-88) \quad \alpha \in]0,1[$$

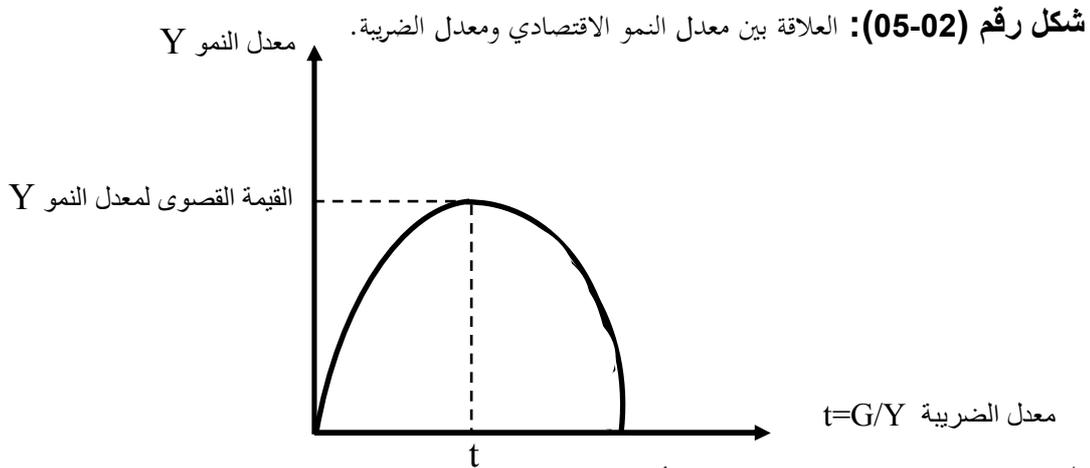
حيث: N_i, K_i, Y_i هي على التوالي الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة. (i)
A: مستوى التقدم التكنولوجي ثابت، $1-\alpha$: مرونة الإنتاج.

حيث يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية إذا تم اعتبار جميع المؤسسات متماثلة بالشكل التالي³ :

$$Y_i = AK^\alpha N^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots\dots\dots(2-89)$$

حيث أن الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، ورأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم.

بالإضافة إلى ذلك يقول Barro أن النفقات العامة بسوق G عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابتة عبر الزمن) تفرض على كل المداخيل $T=tY$ ، وتوازن الميزانية يكون محققاً دائماً. $T=G$ والشكل البياني رقم (2-4) يبين تغير Y بدلالة t كما يلي :



المصدر: جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الأجنبية، المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الجزائر والغرب"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2015/2014، ص 102.

¹ زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 165

² Frédérique bec, **analyse macroéconomique**, édition la découverte, France, 2000, p 402.

³ Kathelijne Schubert, **Macroéconomie**, comportement et croissance, 2^{ème} édition, vuibert, France, 2000, pp214-215

ومن خلال الشكل السابق رقم (02-05) يتضح أن فرض ضريبة منخفضة يؤثر إيجابيا على معدل النمو حتى يصل إلى حده الأقصى والذي يتناسب مع المعدل الأمثل للضريبة، وهو المعدل الذي يسمح بتمويل المنشآت القاعدية التي تؤثر بشكل غير مباشر على الإنتاج عند استعمالها من قبل القطاع الخاص مما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن الأثر الإيجابي للضريبة على تحفيز الإنتاج أكبر من أثرها السلبي على الاستهلاك.¹

وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن t تعتبر جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة التالية:

$$\bar{K} = s(1-t)Y - \delta\bar{K} \dots\dots(2-90)$$

وبالتالي تتحدد معادلة الإنتاج الإجمالي من خلال استبدال G ب tY كما يلي:

$$Y = AK^\alpha N^{1-\alpha} (tY)^{1-\alpha} \dots\dots(2-91)$$

وقد استنتج Barro في نهاية تحليله إلى أن أثر تدخل الدولة على النمو الاقتصادي ما هو إلا نتيجة أثرين اثنين هما: الأول هو الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، والثاني هو الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية¹.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر قد طبقت نموذج روبرت بارو في الاقتصاد الجزائري من خلال التوسع في الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ساعدها في ذلك الموارد المتحصل عليها من الجباية البترولية التي عرفت ارتفاعا مستمرا في حصيلتها خلال نفس الفترة، نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار البترول في الأسواق العالمية.

رابعا : الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلية : من أهم عيوب نظرية النمو الحديثة اعتمادها على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية، والتي تكون في الغالب غير واقعية مع ما هو موجود في الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك، نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل مستمر في الدول النامية، وجود عديد من العراقيل والعقبات الناتجة عن ضعف البنية التحتية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال ؛ ومن ناحية أخرى، فقد أهملت نظريات النمو الحديثة الأثر على النمو في الأجل القصير والمتوسط، بسبب تركيزها على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي².

¹ صواليبي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 52-53 .

² ميشال توداور، ترجمة: محمد حسن حسني، مرجع سابق الذكر، ص ص 157-158

خلاصة:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي من بين أهم الوضعيات التي تحاول الدول باختلاف درجات تقدمها الوصول إليها من خلال اتباع سياسات اقتصادية معينة، وذلك من أجل التأثير على المؤشرات المكونة له ومن بينها محاولة الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والقضاء على التضخم مع تحقيق معدلات نمو عالية.

ولتحقيق ذلك فقد عرف موضوع الاستقرار الاقتصادي اهتماماً كبيراً من قبل مفكري المدارس الاقتصادية المختلفة، فمنهم من نادوا بالحرية الاقتصادية في سبيل تحقيق ذلك، وركزوا على جانب العرض باعتبار أن كل عرض يخلق طلباً مساوياً له وأن السوق ينظم نفسه بنفسه، ولكن مع ظهور أزمة الكساد وعدم جدوى هذه الأفكار في القضاء عليه ظهرت أفكار وتوجهات أخرى في إطار المدرسة الكينزية تنادي بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة الإنفاق الحكومي من أجل تنشيط جانب الطلب والقضاء على مشكلة الكساد، تلاها بعد ذلك عدة مدارس كالمدرسة النيوكلاسيكية والمدرسة النقدية والنيوكينزية. وباعتبار النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف الذي تسعى الدول الوصول إليه في إطار تحقيق الاستقرار الاقتصادي فقد عرف هو الآخر اهتماماً كبيراً من قبل المدارس الفكرية محاولين في ذلك الوصول إلى نموذج معين يمكن تطبيقه في جميع الدول المتقدمة منها والنامية، ومع عدم جدوى تطبيق النماذج التقليدية لجأ مفكرون آخرون في بناء نماذجهم على مصادر النمو الذاتي.

وفي الجزء الموالي سنحاول تتبع التطور الحاصل في السياسة المالية والنقدية من خلال تحليل أدواتها تماشياً مع البرامج الاقتصادية المطبقة وانعكاس ذلك على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة .

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لسياسات الظرفية ومؤشرات الاستقرار
الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

تمهيد :

إن السياسة المالية والنقدية باعتبارهما إحدى أبرز وأهم فروع السياسة الاقتصادية الكلية، بإمكانهما أن يساهما في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى في الجزائر المعبر عنها بالمرجع السحري لكالدور، وانطلاقا من النظرية الاقتصادية التي أكدت على أهمية السياسة المالية والنقدية وقدرة أدواتهما في التأثير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية لعل أبرزها يتمثل في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكبرى والمتمثلة في مؤشرات معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، و قد تم تقسيم هذا الفصل كما يلي :

* المبحث الأول : تغيرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)

* المبحث الثاني : تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)

* المبحث الثالث : تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)

المبحث الاول : تغيرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) :

لقد مرت السياسة المالية بمراحل مختلفة كانعكاسات للتحويلات والتقلبات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الممتدة بين 1980-2019، وقد انعكست تلك التحويلات على ادوات السياسة المالية التي كانت في مركز تلك التغيرات، فقد اثرت وتأثرت بها، حيث شهدت العديد من التقلبات التي كانت انعكاسا للتغيرات التي شهدتها الاقتصاد الوطني . فبالنسبة لسياسة الانفاق العام فقد كانت الأداة والركيزة الرئيسية في مختلف المخططات التنموية التي شهدتها الجزائر، وهو ما انعكس على ارتفاع نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي من 30% سنة 1980 الى 47% في سنة 2012، في حين أن السياستين الضريبية والائتمانية لم تكن بمستوى اقل من الاهمية والمكانة خاصة بالنسبة للسياسة الضريبية التي تمثل الاساس الذي تستند عليه السياسة الانفاقية في تطورها.

المطلب الأول : تطور السياسة الانفاقية

تعد السياسة الانفاقية في الجزائر - كما هو الحال بالنسبة لمعظم البلدان النفطية - بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فهي تمثل احدى اهم القنوات الرئيسية لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك ان ضعف القطاع الخاص يدفع الحكومة الى لعب الدور الرئيسي لتنشيط النمو الاقتصادي . وعلى غرار دول العالم التي تصنف نفقاتها العامة تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، ولما لذلك من اهمية بالغة فان الجزائر وكغيرها من هذه الدول تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة في اطار الميزانية العامة وذلك للترقية بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والأهداف¹ . حيث تنقسم النفقات العامة في الجزائر لشقين، الاول تمثل نفقات التسيير (النفقات الجارية Dépenses Courantes) أما الثانية في تشمل على نفقات التجهيز نفقات الرأسمالية Dépenses en Capital. فنفقات التسيير تمثل تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطاتها، فمهمتها هي ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الادارية، وتشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات² . وتمثل نفقات التجهيز تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الاجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز او ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة

¹ بن عزة محمد "ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف - دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان، 2015/2014، ص.193.

² درواسي مسعود : "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-2004"، مرجع سابق، ص.347.

ويضيف لهذه الاستثمارات اعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي ... الخ) من اجل تجهيزها بوسائل للوصول الى تحقيق تنمية شاملة في الوطن¹.

اولا : تحليل الاتجاه العام لتطور النفقات العامة في الجزائر:

يوضح الجدول 03-01 تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)، بحيث يتضمن

مؤشرات كل من النفقات العامة ومعدل نموها السنوي، اضافة الى نسبتها بالنسبة الى اجمالي الناتج المحلي. كما

يصور الشكل 03-01 الاتجاه العام لنمو النفقات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم 03-01 : تطور النفقات العامة في الجزائر (1980-2019)

السنة	النفقات الاجمالية (10 ⁶ دج)	معدل النمو السنوي	النفقات الاجمالية (10 ⁶ دج)	السنة	النفقات الاجمالية إ الناتج المحلي	معدل النمو السنوي	النفقات الاجمالية (10 ⁶ دج)
1980	44016	31.33%	31%	2000	1178122	22.51%	32%
1981	57655	30.99%	34%	2001	1321028	12.13%	35%
1982	72445	25.65%	40%	2002	1550646	17.38%	39%
1983	84825	17.09%	42%	2003	1639265	5.71%	35%
1984	91598	7.98%	40%	2004	1888930	15.23%	34%
1985	99841	9.00%	39%	2005	2052037	8.63%	30%
1986	101817	1.98%	41%	2006	2453014	19.54%	31%
1987	103977	2.12%	40%	2007	3108669	26.73%	36%
1988	119700	15.12%	41%	2008	4191053	34.82%	42%
1989	124500	4.01%	35%	2009	4246334	1.32%	48%
1990	136500	9.64%	29%	2010	4466940	5.20%	43%
1991	212100	55.38%	28%	2011	5731407	28.31%	47%
1992	420131	98.08%	46%	2012	7058100	23.15%	44%
1993	476627	13.45%	47%	2013	6024200	-14.65%	36%
1994	566329	18.82%	44%	2014	6995700	16.13%	41%
1995	759617	34.13%	44%	2015	7656300	9.44%	46%
1996	724609	-4.61%	32%	2016	7297400	-4.69%	42%

¹ درواسي مسعود : "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-2004"، مرجع سابق ، ص 351.

39%	1.26%	7389300	2017	35%	16.64%	845196	1997
45%	16.76%	8627778	2018	36%	3.61%	875739	1998
42%	-0.81%	8557217	2019	34%	9.81%	961682	1999

المصدر : 1- تقرير " حوصلة إحصائية 1962-2011 - المالية العامة "، الديوان الوطني للإحصاء، ص 211، الموقع

الالكتروني : <http://www.ons.dz>

2- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2017)، الموقع الالكتروني : [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

[algeria.dz/html/indicateur.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

3- قوانين المالية 2018 و 2019.

شهدت النفقات الاجمالية اتجاهها عاما متزايدا وتطورا ملحوظا خلال الفترة 1980-2019، فقد انتقلت من 44 مليار سنة 1980 الى 136 مليار سنة 1990 ثم 1178 مليار سنة 2000 وصولا الى 8557.2 مليار دج في 2019. وقد شهد هذا الاتجاه العام المتميز بالزيادة بعض الاستثناءات، حيث شهدت النفقات العمومية انخفاضا محسوسا سنة 1996 فسجلت تراجعاً بنسبة -4.61% عند 725 مليار دينار مقارنة بـ 760 مليار دينار المسجلة سنة 1995 كانعكاس لتطبيق بنود برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي . بينما لم تسجل السنوات اللاحقة اي تراجع في النفقات باستثناء سنوات 2013، 2016، 2019 التي شهدت انخفاضا بـ (-14.65%، -4.69%، -0.81% تواليًا) بسبب تولي الحكومة خيار استعادة التوازن للمالية العامة في ظل تراجع الإيرادات وانحسار الموارد المالية لصندوق ضبط الإيرادات. وقد سجلت أكبر مستويات النفقات الاجمالية خلال هذه الفترة في سنة 2018 بأكثر من 8627 مليار دج . ويمكن رد اهم الاسباب التي تدفع بالنمو الكبير الذي شهده الانفاق العام بالجزائر الى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي¹:

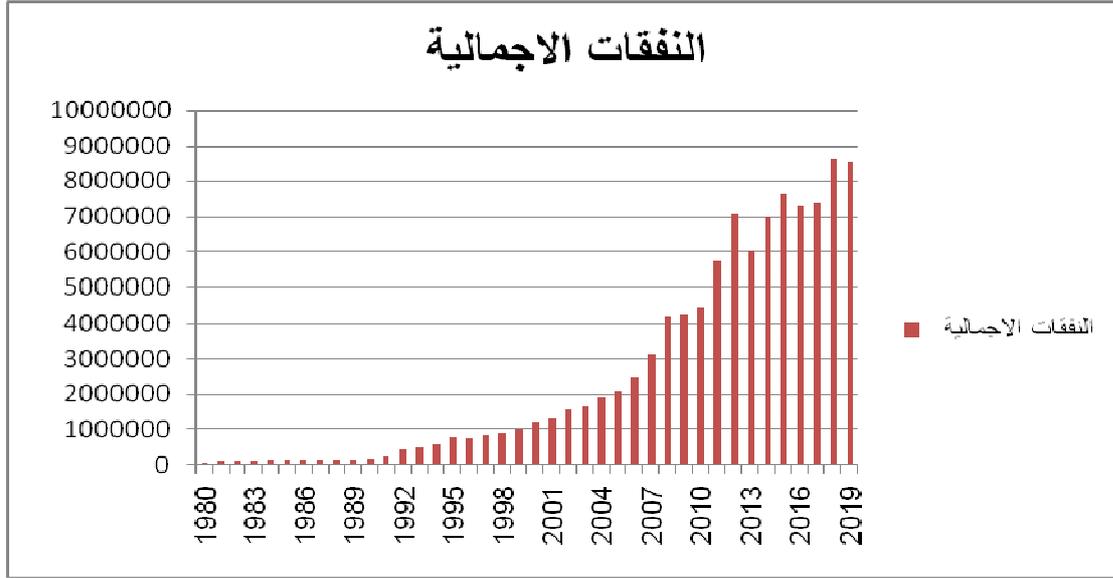
* المحدد الاقتصادي والمذهبي، ونقصد بذلك حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي؛

* المحدد الاجتماعي، وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية .

¹ شبيبي عبد الرحيم "الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام : حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 230.

الوحدة: 10⁶ دج

الشكل رقم 03-01 : تطور اجمالي النفقات العامة (1980-2019)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 03-01

ثانيا : مراحل تطور السياسة الانفاقية (1980-2019) :

لقد تميزت الفترة الممتدة بين سنتي 1980-2019 بالعديد من الاحداث والتغيرات الاقتصادية، كما شهدت ايضا تطبيق عدد من البرامج التنموية التي ادت لنمو الكبير في النفقات الاجمالية . ويمكننا تقسيم اهم المراحل التي مرت بها السياسة الانفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة الى ثلاث مراحل كما يلي :

الجدول رقم 03-02 تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز كنسبة من النفقات الاجمالية وإجمالي الناتج المحلي (1980-2019)

السنة	نفقات التسيير (10 ⁶ دج)	نفقات التجهيز (10 ⁶ دج)	نفقات التسيير / النفقات الاجمالية	نفقات التجهيز / النفقات الاجمالية	نفقات التسيير من إجمالي الناتج المحلي	نفقات التجهيز من إجمالي الناتج المحلي
1980	26789	17117	60.86%	39.14%	18.69%	12.02%
1981	34205	23450	59.33%	40.67%	20.24%	13.87%
1982	37996	34449	52.45%	47.55%	20.98%	19.02%
1983	44391	40434	52.33%	47.67%	21.18%	19.86%
1984	50272	41326	54.88%	45.12%	21.76%	17.89%
1985	54660	45181	54.75%	45.25%	21.62%	17.87%
1986	61154	40663	60.06%	39.94%	24.42%	16.23%

الفصل الثالث دراسة تحليلية لسياسات الظرفية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

15.42%	24.45%	38.68%	61.32%	40216	63761	1987
15.00%	26.27%	36.34%	36.66%	43500	76200	1988
12.41%	22.46%	35.58%	64.42%	44300	80200	1989
10.09%	18.78%	34.95%	65.05%	47700	88800	1990
7.75%	20.44%	27.49%	72.51%	58300	153800	1991
15.68%	30.06%	34.28%	65.72%	144000	276131	1992
18.43%	29.00%	38.86%	61.14%	185210	291417	1993
18.50%	25.92%	41.66%	58.34%	235926	3304403	1994
16.40%	27.17%	37.64%	62.36%	285923	473694	1995
7.71%	24.40%	24.01%	75.99%	174013	550596	1996
8.29%	26.46%	23.86%	76.14%	201641	643555	1997
8.67%	27.16%	24.19%	75.81%	211884	663855	1998
6.62%	27.42%	19.44%	80.56%	186987	774695	1999
8.70%	23.15%	27.33%	72.67%	321929	856193	2000
9.52%	25.66%	27.05%	72.95%	357395	963633	2001
11.26%	27.28%	29.21%	70.79%	452930	1097716	2002
10.99%	23.89%	32.51%	68.49%	516504	1122761	2003
11.50%	22.56%	33.78%	66.22%	638036	1250894	2004
11.64%	17.97%	39.32%	60.68%	806905	1245132	2005
12.95%	18.35%	41.38%	58.62%	1015144	1437870	2006
16.74%	19.54%	46.15%	53.85%	1434638	1674031	2007
19.73%	22.17%	47.08%	52.92%	1973278	2217775	2008
22.09%	26.11%	45.84%	54.16%	1946311	2300023	2009
17.30%	25.45%	40.47%	59.53%	1807900	2659078	2010
16.30%	32.03%	34.45%	67.68%	1974400	3879200	2011
14.04%	29.51%	32.24%	67.76%	2275500	4782600	2012
11.37%	24.82%	31.42%	68.58%	1892600	4131600	2013
14.51%	26.07%	35.76%	64.24%	2501400	4494300	2014
18.20%	27.64%	39.70%	60.30%	3039300	4617000	2015
15.58%	26.33%	37.16%	62.18%	2711900	4583800	2016
13.92%	25.16%	35.61%	64.39%	2631500	4757800	2017

21.25%	24.10%	46.87%	53.13%	4043316	4584462	2018
17.75%	24.42%	42.10%	57.90%	3602681	4954536	2019

المصدر : 1- تقرير " حوصلة احصائية 1962-2011 - المالية العامة "، الديوان الوطني للإحصاء، ص 211، الموقع

الالكتروني : <http://www.ons.dz>

2- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2019)، الموقع الالكتروني : [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

[algeria.dz/html/indicateur.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

3- قوانين المالية 2018 و2019.

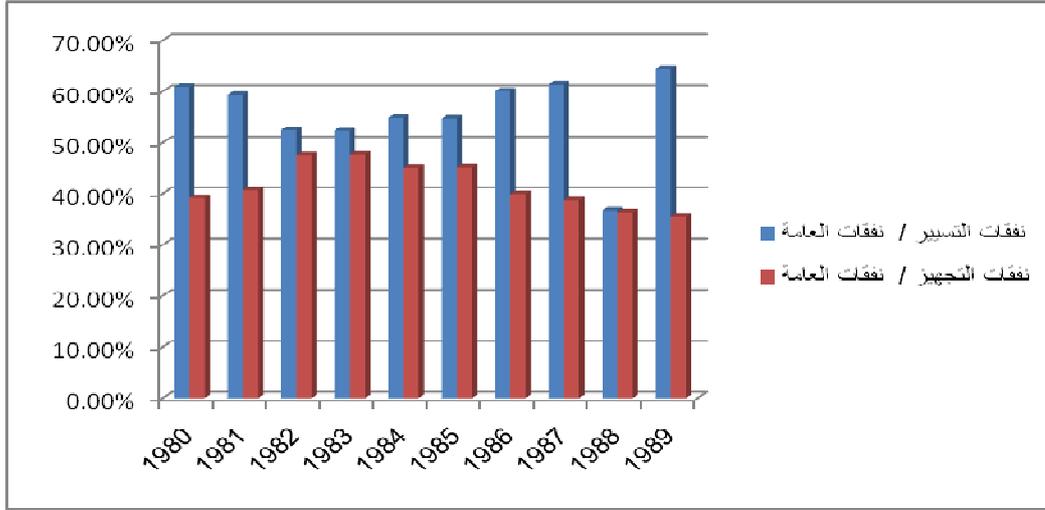
1- السياسة الانفاقية خلال فترة الاقتصاد الموجه (1980-1989) : عرفت السياسة الانفاقية خلال

الفترة العقد الاخير من عمر الاشتراكية في الجزائر توسعا ملحوظا كاستداد للسياسة المنتهجة في السنوات السابقة، فقد انتقل حجم النفقات العامة من 44 الى 124.5 مليار دج بين سنتي 1980-1989، اما كنسبة من اجمالي الناتج المحلي فقد انتقلت النفقات الاجمالية من 31% سنة 1980 الى 40% سنة 1984، كانعكاس لتطبيق البرنامج الخماسي الاول (1980-1984) الذي خصص له ازيد من 560 مليار دج . وقد شهدت معدلات نمو النفقات الاجمالية متوسطا يفوق 20% خلال سنوات 1980-1985 في ظل ارتفاع المداحيل الضريبية المتأتية من قطاع المحروقات في ظل ارتفاع اسعار البترول الذي شهدته خلال هذه الفترة (حيث فاق متوسط سعر البترول 31 دولار للبرميل) . لكن صدمة 1986 (بلغ متوسط سعر البرميل 14.44 دولار خلال سنة 1986 بعدما كان عند 37.42 دولار في سنة 1980)، عجلت بتراجع معدل نمو النفقات العامة خلال السنوات الممتدة بين 1986-1989 الى 6% فقط، فقد انتقل حجم النفقات من 102 مليار سنة 1986 الى قرابة 125 مليار سنة 1989، في حين انخفضت كنسبة من اجمالي الناتج من 41% الى 35% .

اما بالنسبة لهيكل النفقات الاجمالية فقد استحوذت نفقات التسيير على الحصة الاكبر في خلال هذه المرحلة، حيث قدرت بحدود 58.41% بينما قدرت حصة نفقات التجهيز عند 41.59% كمتوسط سنوي، وارتفعت حصة نفقات التسيير كنسبة من اجمالي الناتج المحلي من 18.69% سنة 1980 الى 22.46% سنة 1989، بينما شهدت حصة نفقات التجهيز ثبات نسبتها من اجمالي الناتج في حدود 12% بالرغم من ارتفاعها خلال سنتي 1981-1982 من 13.87% الى 19.02% قبل ان تتراجع بعد ذلك تدريجيا وصولا لتستقر عند 12.41% في نهاية المرحلة. وقدر متوسط نسبة نفقات التسيير ونفقات التجهيز من اجمالي الناتج عند 22.27% و15.96% على التوالي خلال هذه الفترة.

الوحدة: %

الشكل رقم 03-02 : هيكل النفقات الاجمالية (1980-1989)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 03-02

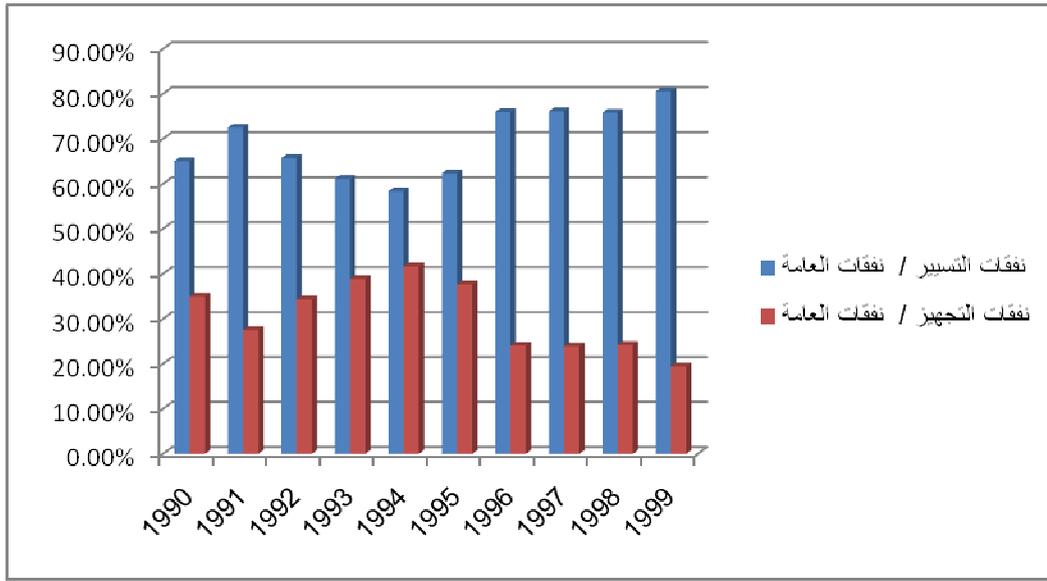
2- السياسة الانفاقية خلال مرحلة الاصلاحات الاقتصادية (1990-1999) : شهدت هذه المرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق، كما تميزت باشتداد أزمة تراجع أسعار البترول - (حيث لم يتعدى متوسط سعر البترول من 1991-2000 حاجز 18.40 دولار للبرميل) - على معظم المؤشرات الاقتصادية، ونتيجة لذلك فقد جاءت الاصلاحات الاقتصادية بضغط وتوجيه من صندوق النقد الدولي، وهي الاصلاحات التي ركزت على ضرورة تعديل المركز المالي العام وإعادة الاستقرار للتوازنات الداخلية (الموازنة العامة والخارجية وميزان التجاري) . وقد استخدمت النفقات العامة كأداة رئيسية لتصحيح الاختلالات البارزة في الاقتصاد الكلي . ورغم ذلك فان معدلات النمو السنوية للنفقات العامة لم تشهد تراجعاً باستثناء ذلك المسجل في 1996 بنسبة -4.61% لتستقر عند معدل نمو 25.5% كمتوسط سنوي للمرحلة. ويرجع ذلك اساسا الى تزايد حجم الانفاق على الرواتب والأجور والذي ارتفع من 114.9 مليار دج سنة 1993 الى 179.5 مليار دج سنة 1995، وكذلك تسديد المديونية العامة¹.

و قد شهدت حصة نفقات التشغيل من النفقات الاجمالية ارتفاعا كبيرا خلال هذه المرحلة، حيث انتقلت من 65.05% سنة 1990 الى قرابة 81% سنة 1990، وكان هذا الارتفاع على حساب تراجع حصة نفقات التجهيز من النفقات الاجمالية التي انخفضت من 34.95% سنة 1990 الى اقل من 20% سنة 1990 نتيجة لتراجع الاستثمارات العمومية خلال هذه المرحلة. وكنسبة من اجمالي الناتج المحلي نمت حصة نفقات التشغيل من قرابة 19% الى 27.5%، بينما تراجعت حصة نفقات التجهيز من 10% الى 6.5%.

¹ معطالله امال : "اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)", مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد-تلمسان، 2014/2015، ص273.

الوحدة: %

الشكل رقم 03-03 هيكل النفقات الاجمالية (1990-1999)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 02-03

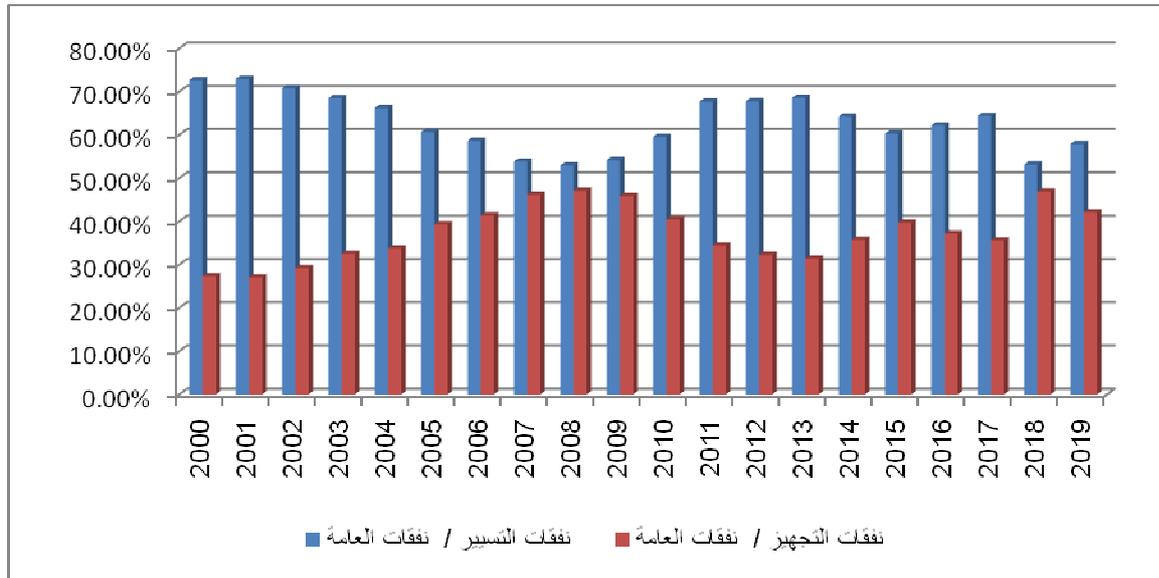
3- السياسة الانفاقية خلال مرحلة الانعاش الاقتصادي (2000-2019) : تميزت هذه المرحلة بإطلاق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي خصص له غلاف مالي اولى بمبلغ 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار امريكي) قبل ان يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار) . والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والذي قدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ 4202.7 مليار دينار، اضافة الى مختلف البرامج الاضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا. وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 بقوام مالي قدره 21214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)¹. وقد ساعدت اسعار البترول المستقرة عند مستويات فاقت 100 دولار للبرميل (بلغت الاسعار مستويات قياسية في ظل تزايد الطلب العالمي، فقد انتقل متوسط سعر البرميل من 23 دولار سنة 2001 الى 92.57 دولار سنة 2014)، مما اتاح هامش كبير امام التوسع المالي، حيث انعكست الاسعار المرتفعة ايجابيا على الايرادات الكلية وساهمت في توفير الغطاء المالي الذي ادى الى النمو الكبير للنفقات العامة خلال هذه الفترة . وبذلك فقد انتقلت النفقات الاجمالية من 1178 مليار دج سنة 2000 الى 7058 مليار دج سنة 2012.

و قد ارتفعت النفقات العامة كنسبة من اجمالي الناتج المحلي خلال هذه الفترة من 32% سنة 2000، الى 44% سنة 2012. وعلى العموم فقد شهدت ميزانيتي التشغيل والتجهيز توسع كبيرا خلال هذه المرحلة، حيث

¹ فتوح خالد : "تطور الانفاق العمومي واثره على التنمية المستدامة"، مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد- تلمسان، 2015/2014، ص196-197.

فاقت نسبة نفقات التسيير الى اجمالي الناتج المحلي 32% سنة 2011 فيما تجاوزت نسبة نفقات التجهيز من اجمالي الناتج المحلي 22% سنة 2009 . ولقد شهد هيكل النفقات الاجمالية خلال هذه الفترة نم حصة نفقات التجهيز التي ارتفعت من 27.33% الى 45.84% بين سنتي 200 و2009 نتيجة النمو الكبير للإنفاق الاستثماري، في حين ان حصة نفقات التسيير تراجعت من 72.67% الى 54.16% ويمكن ارجاع هذه التغيرات على مستوى هيكل النفقات الى المخططات التنموية في بداية هذه الفترة، حيث تطلبت توسعا في الاستثمارات العمومية.

الشكل رقم 03-04 هيكل النفقات الاجمالية (2000-2019) الوحدة: %



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 02-03

ثالثا : هيكل النفقات العمامة : ذكرنا في بداية هذه الفصل بان نفقات التسيير تتضمن كل النفقات المخصصة لضمان استمرارية سير مختلف مصالح الدولة. وتشتمل هذه النفقات على عدد من البنود الرئيسية التي يمكننا رؤيتها في الجدول السفلي كما يلي :

الجدول رقم 03-03 هيكل نفقات التسيير كنسبة من النفقات الاجمالية (2006-2019)

السنوات	نفقات المستخدمين	معاشات المجاهدين	مواد ولوازم	خدمات الادارة	التحويلات الجارية	فوائد الدين العام	التحويلات الجارية
2006	18.00%	3.77%	3.90%	8.70%	21.10%	2.80%	6.61%
2007	16.20%	3.27%	2.90%	8.40%	19.26%	2.50%	6.99%
2008	16.50%	2.46%	2.60%	8.40%	20.75%	1.40%	7.42%
2009	20.80%	3.08%	2.60%	9.40%	16.39%	0.90%	7.90%
2010	26.50%	3.39%	2.70%	11.20%	14.04%	0.70%	6.00%

8.16%	0.60%	16.88%	13.20%	2.20%	2.79%	29.80%	2011
10.15%	0.60%	23.31%	11.20%	1.90%	2.63%	28.20%	2012
6.89%	0.70%	19.04%	11.60%	2.40%	3.76%	30.40%	2013
7.74%	0.50%	19.05%	10.30%	2.30%	3.12%	28.20%	2014
7.61%	0.60%	16.60%	9.50%	2.30%	2.91%	28.10%	2015
6.23%	0.60%	16.54%	9.90%	2.50%	2.68%	31.40%	2016
6.83%	2.0%	16.31%	9.90%	1.50%	2.92%	29.10%	2017
6.90%	1.30%	16.42%	9.92%	2.00%	2.80%	30.25%	2018
7.30%	1.93%	17.01%	9.95%	2.64%	2.95%	31.42%	2019
7.34%	1.16%	18.27%	10.14%	2.48%	3.06%	25.21%	المتوسط

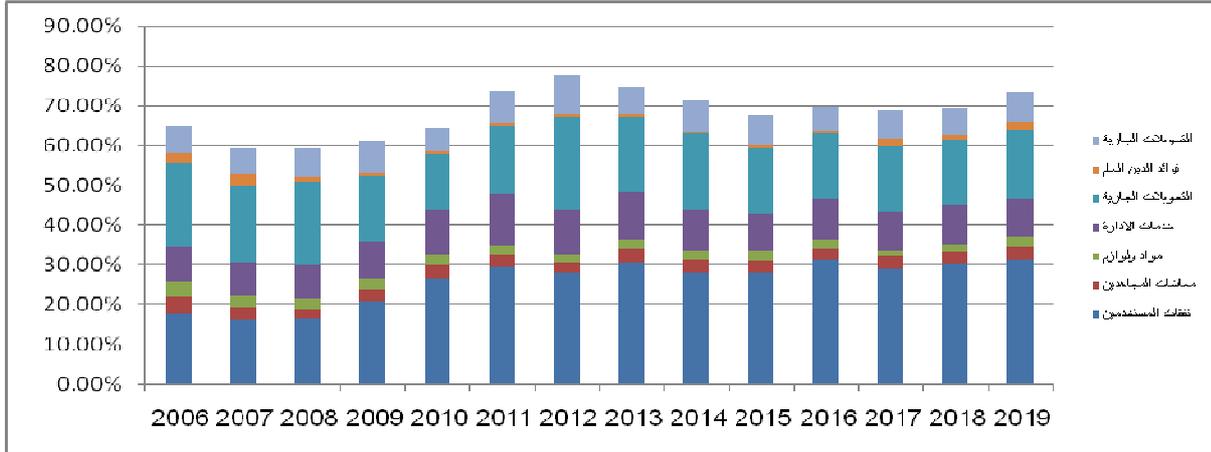
المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2019)، الموقع الإلكتروني : [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

[algeria.dz/html/indicateur.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

كانت نفقات التسيير مسؤولة عن جزء كبير من النمو الذي شهدته النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) - وصلت الى حدود 81% من النفقات الاجمالية سنة 1999 و 32% من اجمالي الناتج المحلي سنة 2011 - وعند تحليل هيكل نفقات التسيير نجد انها تشتمل على ستة بنود رئيسية . يسيطر بند نفقات المستخدمين الذي يشمل على الرواتب والأجور ومنح التقاعد على النسبة الاكبر من النفقات الجارية، حيث قدر متوسط نسبة هذا الحساب بربع نفقات الميزانية (25%)، فقد انتقلت كتلة الرواتب والأجور من قرابة 450 مليار دج الى قرابة 2280 مليار دج بين سنتي 2006 و 2016 . ويعزى هذا الارتفاع اساسا الى نمو التوظيف في قطاع الادارة العمومية خلال الفترة وزيادات المعتمدة في الاجور - على الرغم من ضعف مستويات الاجور في الجزائر - .

بينما يعتبر بند التحويلات الجارية من بين ابرز بنود الميزانية (نفقات التسيير) التي اصبح يثار بشأنها الكثير من الجدل السياسي والاقتصادي في السنوات الاخيرة نتيجة ارتفاع حصتها وضعف كفاءتها، حيث تمثل في المتوسط ما يقرب خمس نفقات الميزانية (18.5%)، ويضم هذا البند كلا من التحويلات النقدية الموجهة لقطاعي التربية والثقافة، والتحويلات الموجهة لتمويل صندوق الكوارث الطبيعية، وصندوق التضامن الوطني، وصندوق دعم تشغيل الشباب، بالإضافة الى تدعيم اسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية واسعة الرواج. وقد انتقل حجم التحويلات الجارية من قرابة 518 مليار دج سنة 2006 الى اكثر من 1220 مليار دج سنة 2016.

الشكل 03-05 هيكل نفقات التسيير كنسبة من النفقات الاجمالية (2006-2019) الوحدة: %



الجدول 03-04 هيكل نفقات التجهيز (2013-2019)

السنوات	الطاقة والمناجم	الفلاحة والموارد المائية	البنية التحتية الاقتصادية والادارية	التربية والتكوين	البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	السكن	نفقات اخرى
2013	0.15%	14.40%	37.20%	10.80%	6.10%	13.50%	10.90%
2014	4.50%	11.60%	32.70%	7.70%	4.50%	17.10%	16.30%
2015	3.80%	10.00%	34.00%	7.50%	4.50%	20.30%	13.10%
2016	0.99%	8.70%	41.50%	7.10%	5.70%	16.50%	12.90%
2017	0.97%	7.90%	35.50%	5.00%	4.20%	20.40%	20.00%
2018	1.32%	8.41%	30.04%	8.70%	6.14%	17.48%	27.88%
2019	2.58%	9.95%	26.87%	6.88%	6.19%	17.90%	29.59%
المتوسط	2.04%	10.13%	33.97%	7.66%	5.33%	17.59%	18.66%

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2019)، الموقع الالكتروني: [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

[algeria.dz/html/indicateur.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

- قوانين المالية 2018 و2019.

اما بالنسبة لنفقات التجهيز التي تمثل مختلف النفقات الاستثمارية التي يتوقع منها ان تسهم في النمو الاقتصادي، فهي تشتمل اساسا على مختلف النفقات الموجهة لتجديدي البنية التحتية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية . ويظهر من الجدول بان هيكل نفقات التجهيز تسيطر عليه النفقات الموجهة للجوانب الاقتصادية والإدارية بنسبة تقدر بـ 33.97% من اجمالي نفقات التجهيز، بينما مثلت نفقات السكن ثاني اهم بنود النفقات الاستثمارية بنسبة 17.59%.

المطلب الثاني : تطور السياسة الضريبية 1980-2019

تشكل السياسة الضريبية احدى الادوات السياسة المالية ويرتكز تحديدها على كيفية الاقتطاعات ضمن محيط جبائي يساير الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة تعمل من خلاله على احداث توازن يتأرجح بين انخفاض وارتفاع العبء الجبائي دون الحاجة الى تحقيق مردودية مالية على حساب الرفاه الاجتماعي للمجتمع والفعالية الاقتصادية¹. وبالنسبة لواقع السياسة الضريبية في الجزائر فان الاصلاحات الاقتصادية لم تتمكن من تقليص تبعية الإيرادات الضريبية الاجمالية للحماية البترولية بالرغم من تعدد محاولات اصلاح الهيكل الضريبي للاقتصاد الجزائري، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك لضعف القطاعات الانتاجية وتبعيتها الكبيرة لقطاع المحروقات مما ساهم في ضعف الحصيلة الضريبية خارج المحروقات. وقد ادى وجود مثل هذه العوامل الى تقلب كبير وغياب للاستقرار على مستوى الإيرادات الضريبية الاجمالية، وجعل من مسألة استدامة السياسة المالية في الجزائر امرا مستبعدا في ظل الانكشاف بالغ الشدة للاقتصاد امام الصدمات النفطية، كما اسهم التهرب الضريبي وارتفاع نسبة المعاملات الاقتصادية التي تتم في الاقتصاد الموازي في ضعف الحصيلة الضريبية خارج المحروقات. وبالرغم من كل ما ذلك تبقى السياسة الضريبية ركيزة اساسية واداة رئيسية من ادوات السياسة المالية في الجزائر.

اولا : تحليل الاتجاه العام لتطور المداخيل الضريبية الاجمالية خلال الفترة (1980-2019) :

الجدول 03-05 تطور الإيرادات الاجمالية والضريبية (1980-2019)

السنة	الإيرادات الاجمالية 10 ⁶ دج	المداخيل الضريبية 10 ⁶ دج	الحماية العادية 10 ⁶ دج	الحماية البترولية 10 ⁶ دج	المداخيل الضريبية الاجمالية %	المداخيل الضريبية الاجمالية %	الحماية العادية الاجمالية %	الحماية البترولية الاجمالية %
1980	59594	58020	20362	37658	97.36	63.19	64.91	35.09
1981	79384	76714	25760	50954	96.64	64.19	66.42	33.58
1982	74246	69448	27990	41458	93.54	55.84	59.70	40.30
1983	80644	74852	37141	37711	92.82	46.76	50.38	49.62
1984	101365	90809	46968	43841	89.59	43.25	48.28	51.72
1985	105850	93778	46992	46786	88.60	44.20	49.89	50.11
1986	89690	74095	52656	21439	82.61	23.90	28.93	71.07

¹ شريف محمد، "السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد : 2011/01، ص102.

الفصل الثالث دراسة تحليلية لسياسات الظرفية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

73.98	26.02	22.02	84.63	20479	58215	78694	92984	1987
70.68	29.32	25.87	87.91	24100	58100	82200	93500	1988
58.64	41.36	39.09	94.50	45500	64500	110000	116400	1989
48.27	51.73	49.97	96.59	76200	71100	147300	152500	1990
33.87	66.13	64.89	98.11	161500	82700	244200	248900	1991
35.97	64.03	62.14	97.05	193800	108864	302664	311864	1992
40.40	59.60	57.09	95.78	179218	121469	300687	313949	1993
44.23	55.77	46.56	83.84	222176	176174	398350	477181	1994
41.86	58.14	54.95	94.51	336148	241992	578140	611731	1995
36.94	63.06	60.11	95.33	495997	290603	786600	825157	1996
34.63	65.37	63.94	97.82	592500	313900	906400	926600	1997
43.64	56.36	54.98	97.56	425900	329800	755700	774600	1998
34.86	65.14	61.89	95.01	588300	314800	903100	950500	1999
22.37	77.63	76.88	99.02	1213200	349500	1562700	1578100	2000
28.45	71.55	66.52	92.97	1001400	398200	1399600	1505500	2001
32.39	67.61	62.87	92.99	1007900	482900	1490800	1603200	2002
28.00	72.00	68.38	94.96	1350000	524900	1874900	1974400	2003
26.98	73.02	70.44	96.47	157700	580400	2151100	2229700	2004
21.40	78.60	76.32	97.10	2352700	640400	2993100	3082600	2005
20.48	79.52	76.90	96.70	2799000	720800	3519800	3639800	2006
21.53	78.47	75.82	96.63	2796800	767300	3564100	3688500	2007
19.10	80.90	78.77	97.37	4088600	965200	5053800	5190500	2008
32.21	67.79	65.63	96.83	2412700	1146600	3559300	3676000	2009
30.88	69.12	66.13	95.68	2905000	1298000	4203000	4392900	2010
27.73	72.27	68.73	95.11	3979700	1527100	5506800	5790100	2011
32.17	67.83	66.01	97.31	4184300	1984600	6168900	6339300	2012
35.57	64.43	61.74	95.83	3678100	2031000	5709100	5957500	2013
38.17	61.83	59.05	95.49	3388400	2091400	5479800	5738400	2014
49.80	50.20	46.51	92.65	2373500	2354700	4728200	5103100	2015
58.22	41.78	34.85	83.43	1781100	2482200	4263300	5110100	2016
52.88	47.12	38.38	81.45	2372800	2663100	5035900	6182800	2017
56.99	45.01	36.57	81.24	2349694	2974796	5219470	6424490	2018
55.48	47.15	41.17	88.44	2714469	3193438	5755887	6507907	2019

المصدر : 1- تقرير "حوصلة احصائية 1962-2011-المالية العامة"، الديوان الوطني للإحصائيات، ص211، الموقع

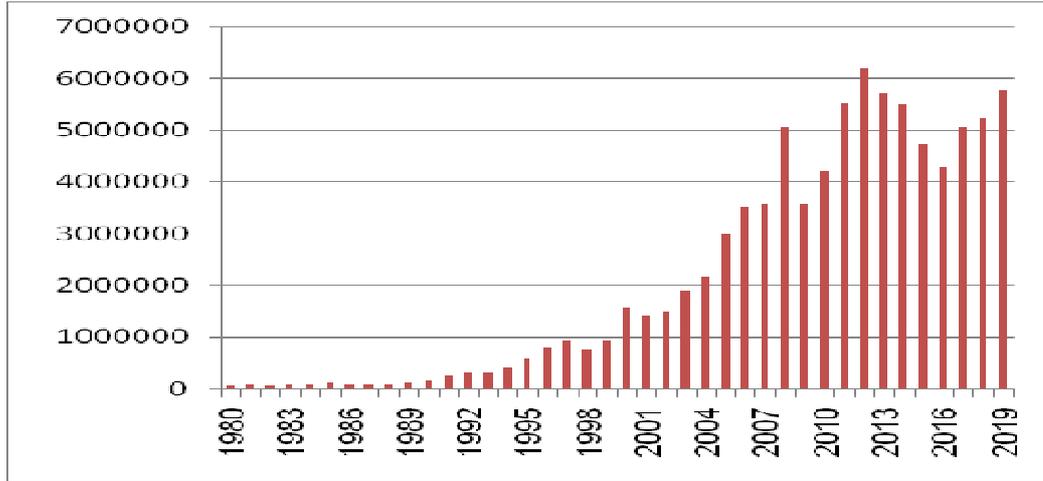
الالكتروني: <http://www.ons.dz>

2- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2019)، الموقع الالكتروني: [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

[algeria.dz/html/indicateur.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

3- قوانين المالية 2018 و2019.

الشكل 03-06: الاتجاه العام لتطور الإيرادات الضريبية الاجمالية (1980-2019) الوحدة: 10⁶ دج



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 03-04

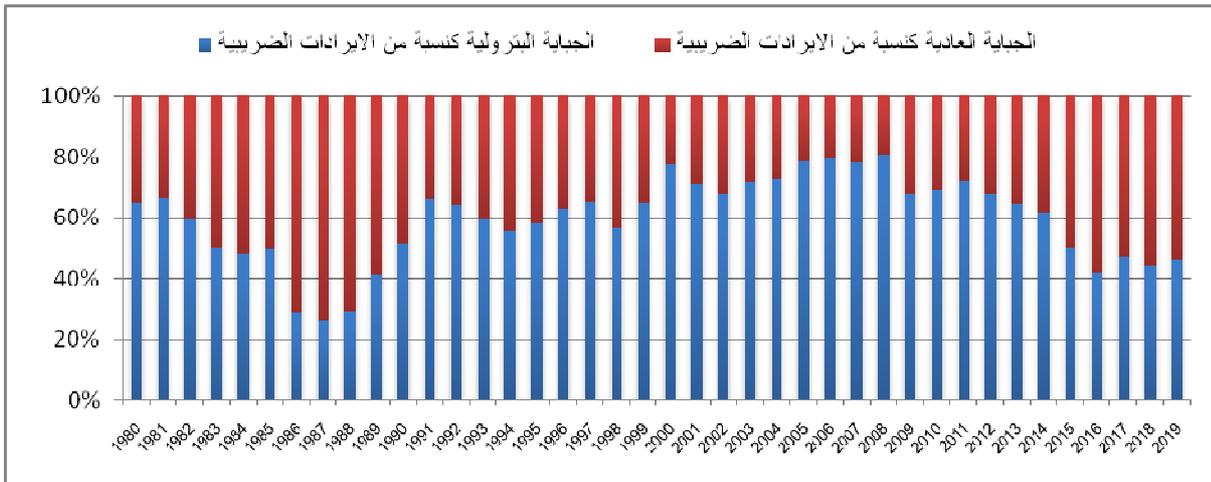
تعتمد الإيرادات الاجمالية بصف عامة والإيرادات الضريبية بشكل خاص في الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية وهو الامر الذي يظهر بشكل جلي من خلال الشكل البياني في الاعلى، حيث تنسب التقلبات التي تظهر على مستوى اجمالي الإيرادات الضريبية في الجزائر الى التقلبات التي تشهدها الجباية البترولية، في حين ان الجباية العادية لم تمثل إلا جزءا صغيرا من الإيرادات الضريبية الاجمالية وبالتالي فهي غير مسؤولة عن تقلب المداخيل الضريبية . حيث نجد مثلا ان نمو الجباية البترولية بمعدلات 42% و35% سنتي 1980 و1981 ادى الى نمو الإيرادات الضريبية الكلية بنسبة 29.38% و32.22% على التوالي ايضا، في حين ان تراجع معدل نمو الجباية البترولية لسنة 1986 بنسبة -54.18% قد ادى الى تراجع نمو الإيرادات الضريبية الاجمالية بنسبة -20.99% خلال نفس السنة.

و في حين ان تقلبات الجباية البترولية كانت كبيرة ودورية خلال فترة الدراسة (سجلت 13 معدل نمو سالب) كما أنها قد اقلت بضاها على مجمل المداخيل الضريبية في الجزائر فان الجباية العادية لم تشهد مثل تلك التقلبات وكانت أكثر استقرارا، حيث انها عرفت اتجاها عاما متزايدا باستثناء تراجعين طفيفين فقط سنتي 1988

و1999 (بنسبة -0.20% و-4.55% على التوالي) وهو ما يثبت ضرورة التركيز على تحسين الجباية العادية والاعتماد عليها في السياسة الضريبية لضمان استدامة السياسة المالية في الجزائر .

و تتجسد سيطرة الجباية البترولية من الإيرادات الضريبية الاجمالية في ارتفاع نسبتها من 65 % سنة 1980 الى 81% سنة 2008، قبل ان تتراجع في نهاية هذه الفترة بسبب تأثير أزمة انخيار اسعار البترول لتستقر عند نسبة 47.15% سنة 2019، وهو الامر الذي انعكس على الجباية العادية التي عادت حصتها في الارتفاع من جديد كنسبة من المداخل الضريبية الاجمالية الى قرابة 54% خلال نفس السنة بعدما تراجعت من 35% سنة 1980 الى 19% فقط سنة 2008، الا ان هذا الارتفاع في نسبة الجباية العادية لم يعوض التراجع في الذي سجله معدل نمو الإيرادات الضريبية الاجمالي خلال السنوات الاخيرة، حيث سجلت نسب نمو سالبة عند -7.45%، -4.02%، 13.72%، 11.09%، من خلال السنوات من 2013 الى 2016، وهذا ما يطرح التساؤل حول مدى قدرة الجباية العادية على تعويض التراجع في المسجل في الجباية البترولية.

الشكل 03-07 : الجباية البترولية والجباية العادية كنسبة من اجمالي الإيرادات الضريبية (1980-2019) الوحدة: %



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 03-04

ثانيا : مراحل تطور السياسة الضريبية (1980-2019) : شهدت السياسة الضريبية عدة تغيرات يمكن ايجازها كمايلي :

1- السياسة الضريبية خلال فترة (1980-1989) : تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على الجباية البترولية كما تميزت ايضا بسوء تأطير الإدارة الضريبية وهو ما كان سببا في قلة كفاءتها، حيث عانت من سلبيات سوء التسيير كغيرها من الادارات العمومية، بالإضافة على السالفة الذكر يمكن إضافة إن النظام الضريبي السائد في تلك الفترة لم يتمكن من تحفيز الاستثمار الوطني الخاص وكذا الأجنبي بسبب التفكير الذي كان سائدا آنذاك والنهج

الاشتراكي الذي لم يفسح المجال أمام النشاط الاقتصادي الخاص¹. وقد برز الاعتماد على الجباية البترولية كأساس للسياسة الضريبية خلال المرحلة السابقة بعد الطفرة التي شهدتها اسعار البترول بعد سنة 1973، وعليه فقد اخذت الجباية البترولية في الارتفاع كنسبة من الايرادات الضريبية الكلية، فقد وصلت الى 65% و66% سنتي 1980 و1981 على التوالي وقدرت بـ 63% و64% كنسبة من الايرادات الاجمالية للدولة كانعكاس واضح اتبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، في حين ظلت حصة الجباية العادية (خارج المحروقات) في حدود 35% و34% على التوالي. وهذا ما ادى الى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات مع الرفع النسبي للضرائب المطبقة خاصة (TUGP) وتعديل سلم حساب قيمة (ITS)، وأيضا تعديل الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية (BIC)² لكن حصة الجباية البترولية من الايرادات الاجمالية والإيرادات الضريبية على التوالي شهدت تراجعا محسوسا خلال السنوات التالية، وقد بلغ هذا التراجع حدته خلال سنة 1986 بعد الصدمة النفطية الاولى، حيث تراجعت حصة الجباية البترولية من الايرادات الاجمالية بأكثر من 60% (انتقلت من 85.84% سنة 1982 الى 22.02% سنة 1988)، كما تراجعت حصتها من الايرادات الضريبية بحوالي 30% (انتقلت من 59.70% الى 29.32%) . وبالمقابل فقد ارتفعت حصة الجباية العادية من مجموع المداحيل الضريبية بحوالي 31% (انتقلت من 40% الى 71%) خلال نفس الفترة التي شهدت تغطية الايرادات الضريبية للنفقات الاجمالية خلال سنتي 1980 و1981 بنسبة 1.32 و1.33 مرة على التوالي، قبل ان تشهد هذه النسبة تراجعا مستمرا خلال السنوات اللاحقة في ظل ارتفاع ديناميكية الانفاق العام خلال السنوات الاولى وتراجع ايرادات الضريبية خلال السنوات الاخيرة لتستقر عند 0.88 مرة سنة 1989، اما الجباية البترولية فقد كانت تمثل 85.56% من النفقات الاجمالية و140.57% و218.16% من نفقات التسيير ونفقات التجهيز تواليا فقط في سنة 1980 ليتراجع الى 36.55% من النفقات الاجمالية و56.73% و102.71% من نفقات التسيير ونفقات التجهيز تواليا فقط في 1989. وبالنسبة للجباية العادية فان تغطيتها لنفقات التسيير انتقلت من 76.01% الى 80.42% وتغطيتها لنفقات التجهيز انتقلت من 118.20% الى 145.60% بين سنتي 1980 و1989.

¹ بن عاتق حنان : "السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2013-2014، ص260

² شيني عبد الرحيم : "الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام"، مرجع سابق، ص225.

2- السياسة الضريبية خلال الفترة (1990-1999) : نتيجة لمعاناة المداخليل الضريبية من التبعية المفرطة للجباية البترولية فقد انعكس ذلك سلبا على الوضعية الصافية لميزانية الدولة التي اصبحت تعاني من ارتفاع العجز الموارني في ظل تراجع ايرادات الجباية البترولية، فقد ظهرت الحاجة الماسة للإصلاح الضريبي كإجراء ضروري لأجل تحسين الموارد المالية الجبائية وتحسين فعالية النظام الضريبي الذي اصبح لا يتماشى مع التغيرات التي بدأت في المرحلة الجديدة في ظل عدم اتساق الضرائب المعمول بها مع متطلبات التحول نحو اقتصاد السوق وتبني اصلاحات المؤسسات المالية الدولية، وبذلك فقد أدت تلك المعطيات الى تبني الاصلاح الضريبي لسنة 1992 في محاولة لتحسين المداخليل المالية وتوسيع الاوعية الضريبية.

و لقد اسفر الاصلاح الضريبي عن بنية جديدة للنظام الضريبي، نجد من الخطوط العريضة له فصل ضريبة مداخليل الأشخاص الطبيعيين (IRG) عن ضريبة الاشخاص المعنويين (IBS)، وكذلك ادخال الضريبة على القيمة المضافة (TVA) في اطار الضرائب غير المباشرة، فأما الضريبة على الدخل الاجمالي فقد حلت محل الضريبة التكميلية على الدخل (ICR) التي طالما عبرت عن ازدواجية الضريبة بالنسبة للمكلف. في حين جاءت الضريبة على ارباح الشركات لتعويض نقائص الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية (BIC). اما وضع نظام الرسم على القيمة المضافة فكان يهدف اساسا الى تبسيط الضرائب غير المباشرة عن طرق الغاء نظام الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج وعلى تأدية الخدمات (TGUPS و TGUP)، والذي طالما اعتبر مخالف للاقتصاد الحديث، ويأتي اللجوء الى الرسم على القيمة المضافة في سياق الانسجام مع الممارسات العالمية في المجال الضريبي. من جهة اخرى، فقد تم استحداث عدة ضرائب ورسوم تعود مباشرة للجماعات المحلية هي الرسم على النشاط المهني (TAP)، الدفع الجزائي (VF)، الرسم العقاري (TF)، ورسم التطهير¹.

وكنتيجة لهذه الإصلاحات فقد عادت حصة الإيرادات الضريبية من الإيرادات الاجمالية للدولة للارتفاع مجددا بعد تراجعها خلال السنوات التي تلت الصدمة النفطية الاولى حيث وصلت الى 82.61% سنة 1987 لتستقر خلال هذه المرحلة في حدود 95% وبالنسبة لنصيب الجباية البترولية من الإيرادات الاجمالية والمداخليل الضريبية فقد شهدت خلال هذه المرحلة تقلبات متعددة نتيجة عدم استقرار اسعار البترول في الاسواق الدولية، حيث ارتفعت نسبة الجباية البترولية من الإيرادات الاجمالية من قرابة 39% سنة 1990 الى 55% سنة 1999، في حين ان نصيبها من المداخليل الضريبية انتقل من 41.36% الى 56.36%، وعلى الرغم من الاصلاح الضريبي وتراجع الجباية البترولية فان حصة الجباية العادية من الإيرادات الضريبية خلال هذه المرحلة

¹ شيني عبد الرحيم : "الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام"، مرجع سابق، ص225.

سجلت تراجع ملحوظا بين بداية الفترة ونهايتها، حيث انتقلت من قرابة 59% سنة 1990 الى 44% فقط سنة 1999، و قد عرفت نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات الاجمالية خلال هذه الفترة تراجعها من 1.08 مرة الى 0.94 مرة بين سنتي 1990 و 1999 بسبب تراجع معدل نمو النفقات العامة تحت تأثير إصلاحات المؤسسات المالية الدولية وتراجع الإيرادات الضريبية. اما الجباية البترولية فقد تراجعت مساهمتها في تغطية نفقات التسيير من 85.81% سنة 1990 الى 75.94% سنة 1999، بينما ارتفعت تغطيتها لنفقات التجهيز من 159.75% الى 314.61% بفعل تراجع الانفاق الرأسمالي خلال هذه المرحلة. اما الجباية العادية فان تغطيتها لنفقات التسيير تقلصت بمقدار النصف، بحيث انتقلت من 80.07% الى 40.64% اما تغطيتها لنفقات التجهيز فقد ارتفعت من 149.60% الى 168.35% بين سنتي 1990 و 1999.

3- السياسة الضريبية خلال الفترة (2000-2019) : أن التقلبات المستمرة التي تحصل في أحيان كثيرة على مستوى الجباية البترولية أصبحت تسبب خللا متزايدا على مستوى الإيرادات الكلية للدولة مما يستوجب تحسين للجباية العادية، والتي كانت احدى المبررات الأساسية في الإصلاح الجبائي. إن اهم اهداف الإصلاح الجبائي هو التوصل الى تغطية نفقات التسيير على الاقل عن طريق الضرائب العادية، إلا ان ذلك لم يتحقق بصورة كاملة لان الجباية العادية ترتفع ولكن بسرعة من ميزانية التسيير¹. وقد عرفت نسبة الإيرادات الضريبية من مجمل الإيرادات العامة للدولة استقرارا عند نسبة 95% على الرغم من تراجعها في السنوات الاخيرة بفعل تراجع الجباية البترولية، اما بالنسبة للجباية البترولية فقد ارتفعت حصتها من المداخل الضريبية فقد تراجعت من 22.37% الى 19.10% بين سنتي 2000 و 2008 قبل ان تشهد ارتفاعا عند 55.48% في 2019. و رغم ان هذه الفترة قد اتسمت بزيادة المداخل الضريبية نتيجة ارتفاع الجباية البترولية، إلا ان تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات الاجمالية لم يتحقق بشكل كامل بسبب التوسع الكبير الذي شهدته هذه الاخيرة. وعليه فان تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات الاجمالية انتقلت من 1.33 مرة سنة 2000 الى 1.21 مرة سنة 2008 تم تراجعها الى 0.68 مرة فقط سنة 2017 لتحسن سنة 2019 قليلا، وبالنسبة لتغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير و نفقات التجهيز فقد انتقلت من 1.41 و 3.77 مرة على التوالي سنة 2000 الى 1.84 و 2.07 مرة سنة 2008، وصولا الى 0.50 و 0.90 مرة سنة 2017. اما نسبة الجباية العادية الى نفقات التسيير و نفقات التجهيز فقد عرفت بدورها تراجعا ملموسا، حيث انتقلت من 0.41 و 1.09 توالي سنة 2000 الى 0.44 و 0.49 مرة سنة 2008 وصولا الى 0.47 و 1.22 مرة سنة 2019.

¹ بن عاتق حنان : "السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر"، مرجع سابق، ص228.

ثالثا : هيكل الإيرادات الضريبية :

على الرغم من ان الإيرادات الضريبية تمثل المصدر الرئيسي لمداخيل الدولة إلا ان مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الاجمالية عموما وفي الإيرادات الضريبية خصوصا تبقى ضعيفة وبعيدة حتى عن تغطية نفقات التشغيل، لذلك فانه يتوجب اعادة النظر في هيكل الجباية العادية . ويظهر الجدول 03-06 هيكل الجباية العادية.

الجدول 03-06 : تطور هيكل الجباية العادية (1997-2019)

السنة	التسجيل والطابع 10 ⁶ دج	الضرائب الجمركية 10 ⁶ دج	الضرائب غير المباشرة 10 ⁶ دج	الضرائب المباشرة 10 ⁶ دج	التسجيل والطابع) % من الجبائية (العادية)	الضرائب الجمركية) من الجبائية (العادية)	الضرائب غير المباشرة) من الجبائية (العادية)	الضرائب المباشرة) من الجبائية (العادية)
1997	10600	73500	148000	81800	3.38%	23.42%	47.15%	26.06%
1998	11300	75500	154900	88100	3.43%	22.89%	46.97%	26.71%
1999	12700	80200	149700	72200	4.03%	25.48%	47.55%	22.94%
2000	16200	86300	165000	82000	4.64%	24.69%	47.21%	23.46%
2001	16800	103700	179200	98500	4.22%	26.04%	45.00%	24.74%
2002	18900	128400	223500	112200	3.91%	26.59%	46.28%	23.32%
2003	19300	143800	234000	122800	3.68%	27.40%	44.58%	23.39%
2004	19500	138600	273200	147200	3.36%	23.88%	47.07%	25.36%
2005	19600	143900	308700	168100	3.06%	22.47%	48.20%	26.25%
2006	23500	114800	341300	241200	3.26%	15.93%	47.35%	33.46%
2007	28100	133100	347500	258100	3.66%	17.35%	45.29%	33.64%
2008	33600	164900	435200	331500	3.48%	17.08%	45.09%	34.35%
2009	35800	170200	478500	462100	3.12%	14.84%	41.73%	40.30%
2010	39700	181900	514700	561700	3.06%	14.01%	39.65%	43.27%
2011	47400	222400	572600	684700	3.10%	14.56%	37.50%	44.84%
2012	56100	338200	652000	862300	2.83%	17.04%	32.85%	43.45%
2013	62500	403800	741600	823100	3.08%	19.88%	36.51%	40.53%
2014	70800	370900	768500	881200	3.39%	17.73%	36.75%	42.13%
2015	84700	411200	824300	1034500	3.60%	17.46%	35.01%	43.93%
2016	95800	389400	887800	1109200	3.86%	15.69%	35.77%	44.69%
2017	95000	356000	976000	1236100	3.57%	13.37%	36.65%	46.42%
2018	103123	339539	800000	1344137	3.47%	11.41%	26.89%	45.18%
2019	108548	348870	1000000	1453911	3.40%	10.92%	31.31%	45.53%

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2019)، الموقع الإلكتروني [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

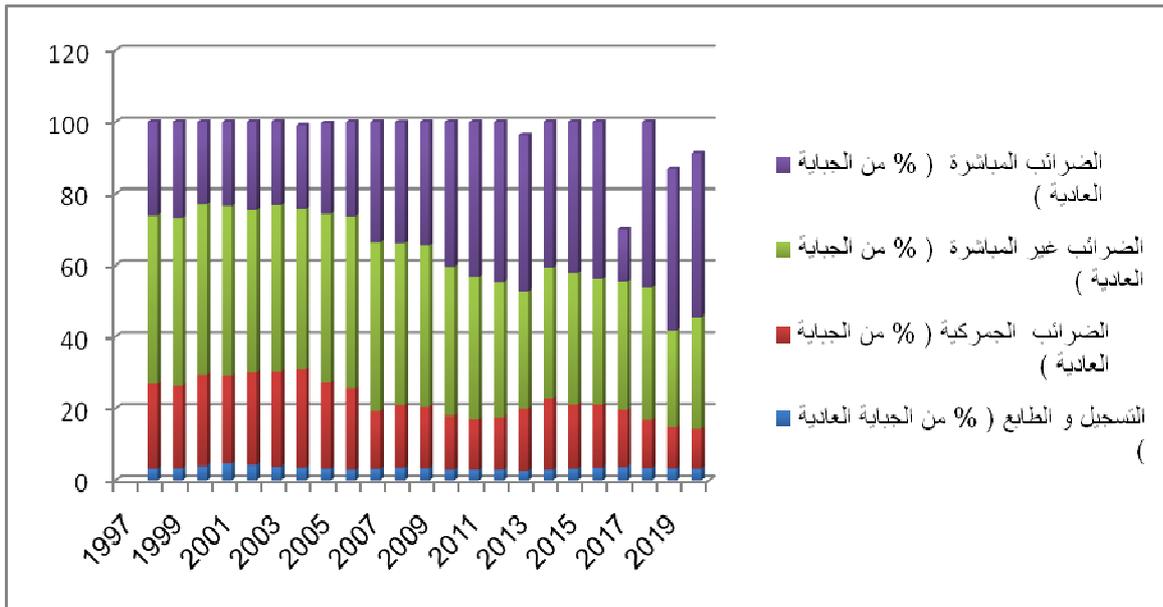
[algeria.dz/html/indicateur.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

- قوانين المالية 2018 و 2019.

شكلت الضرائب غير المباشرة الوعاء الرئيسي للجباية العادية خلال الفترة (1997-2008)، قبل ان تميل الجباية العادية بعد ذلك الى الاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة، في حين ان الرسوم الجمركية التي كانت تشكل ربع الجباية العادية خلال الفترة (1997-2004) مالت نسبتها الى التراجع خلال السنوات التالية، في حين أن رسوم التسجيل والطابع لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الضريبة الاجمالية العادية . وبالنظر الى التغير الذي طرا على هيكل المداخيل في الاقتصاد الجزائري منذ بداية الألفية، فان ذلك قد انعكس على تغير نسب مساهمة مختلف الأوعية الضريبية في الإيرادات الإجمالية للضريبة العادية . فالضرائب المباشرة التي تتضمن الضرائب على المداخيل (الرواتب والأجور) والأرباح شهدت انتعاشا في حصتها من الجباية العادية، حيث أصبحت مساهمتها تفوق الضرائب غير المباشرة ابتداء من سنة 2010، وقد بلغت حصتها قرابة 45.53% مع نهاية 2019. بينما نجد ان الضرائب غير المباشرة التي تتضمن مختلف الضرائب والرسوم على السلع والخدمات كانت تشكل قرابة 50% من الجباية العادية تناقصت حصتها بفعل نمو الأوعية الضريبية المباشرة وأصبحت لا تمثل سوى قرابة 31.31% من الجباية العادية مع نهاية 2019. وبالنسبة للضرائب الجمركية فقد تراجعت حصتها في السنوات الأخيرة بفعل تراجع الواردات من جهة، وبفعل الإعفاءات الجمركية .

الموحدة: %

الشكل 03-08 : تطور هيكل الجباية العادية للفترة (1997-2019)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 03-06

رابعا : تقييم الضغط الجبائي في الاقتصاد الجزائري : يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، حيث انه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون أحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، ويعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالنتاج المحلي الخام، ولقد حدد الاقتصادي الاسترالي كولن كلارك مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25%¹ . إن معدل الضغط الضريبي يعبر عن كفاءة أو ضعف النظام الضريبي، كما انه من الممكن إن يشير لمقدار التهرب الضريبي في الاقتصاد، وبالتالي إمكانية تحقيق التوسع في الأوعية الضريبية، نجد إن معدلاته في الجزائر قد شهدت ارتفاعا منذ سنة 2000، حيث يعزى ذلك بالأساس لارتفاع الجباية البترولية، فقد انتقل معدل الضغط الضريبي من 36.39% سنة 2000 ليبلغ أقصى قيمة له عند 45.25% في سنة 2008، قبل إن يعرف تراجعا بعد ذلك ويبقى عند 26.18% سنة 2017.

الجدول 03-07 : تطور معدلات الضغط الضريبي في الاقتصاد الجزائري (1980-2019)

السنوات	اجمالي الناتج المحلي 10 ⁶ دج	الإيرادات الضريبية 10 ⁶ دج	معدل الضغط الضريبي	اجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات 10 ⁶ دج	الجبائية العادية 10 ⁶ دج	معدل الضغط الضريبي
2000	3698684	1562700	36.93%	2482500	349500	14.08%
2001	3754871	1399600	32.05%	2791700	398200	14.26%
2002	4023414	1490800	31.52%	2994100	482900	16.13%
2003	4700040	1874900	27.58%	3397900	524900	15.45%
2004	5545852	2151100	26.80%	3830600	580400	15.15%
2005	6930153	2993100	30.77%	4211700	640400	15.21%
2006	7837002	3519800	40.75%	4632600	700800	15.56%
2007	8567946	3564100	37.43%	5319000	767300	14.43%
2008	10002345	5053800	45.25%	1147100	965200	15.84%
2009	8809621	3559300	35.14%	6858900	1146600	16.72%
2010	10447306	4203000	34.40%	7811200	1298000	16.62%
2011	12109504	5506800	37.18%	9277700	1527100	16.46%

¹ ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، عدد 2003/02، ص 29.

18.59%	1984600	10673200	38.06%	6168900	16208698	2012
17.39%	2031000	11679900	34.30%	5709100	16643834	2013
16.64%	2091400	12570800	31.78%	5479800	17242545	2014
17.35%	2354700	13567900	28.31%	4728200	16702119	2015
16.85%	2422900	14381200	24.92%	4263300	17406800	2016
18.54%	2912000	15704000	26.63%	5035900	18906600	2017
18.70%	2974796	15905600	25.52%	5219470	20452300	2018
20.26%	3193438	15761000	28.17%	5755887	20428300	2019

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2019)، الموقع الإلكتروني [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

[algeria.dz/html/indicateur.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

- مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي، الموقع الإلكتروني economic database

<http://www.amf.org.ae/ar/arabic>

ووصل متوسط معدل الضغط الضريبي خلال الفترة 2000-2008 الى 34% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة المذكورة سلفا (25%)، غير انها لا تعبر عن حقيقة الضغط الجبائي الممارس في الاقتصاد الجزائري، ولأجل معرفة حقيقة مستوى الضغط الجبائي في الجزائر فانه يتم حسابها على اساس نسبية الجباية العادية الى اجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات وذلك بعد استبعاد الناتج والجباية الخاصين بقطاع المحروقات . ان معدل الضغط الضريبي الحقيقي كان مستقرا في حدود 15.12% فقط خلال نفس الفترة وهو ما يمثل اقل من نصف النسبة المثالية (25%)، حيث انتقل معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات من 14.08% سنة 2000 الى 20.70% كأعلى معدل خلال سنة 2018.

إن ضعف مستوى الضغط الضريبي وذلك مقارنة مع المستوى النموذجي (25%) كما انه يعتبر اقل مما هو سائد في الكثير من الدول، بحيث نجده في تونس 20%، وفي المغرب 24%، أما في الدول الصناعية الكبرى فانه عند 27% وعليه نستنتج عدم مردودية النظام الضريبي بعد الاصلاحات بحيث لم يتمكن من تحسين المقدرة التكلفة للدخل الوطني¹ . ان هذه النتيجة تعكس مقدار التهرب الضريبي الذي يتميز به الاقتصاد الجزائري بالإضافة الى ضعف النظام الجبائي وعدم كفاءته.

¹ المرجع نفسه، ص 29.

المطلب الثالث : تطور السياسة الائتمانية (1980-2019) :

شهدت السياسة الائتمانية خلال فترة فاقت العقد من الزمن اضطرابات حادة نتيجة اشتداد أزمة تراجع اسعار البترول وارتفاع نسبة الدين الخارجي من اجمالي الناتج المحلي وإجمالي الصادرات على التوالي، وقد انعكست تلك الوضعية سلبا على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري، لكن عودة اسعار البترول للارتفاع مجددا مع بداية الالفية الجديدة حفز السلطات على السداد المسبق للمديونية الخارجية وهو الامر الذي اعاد الاستقرار للسياسة الائتمانية . وقد اعتبرت الدين الخارجي المرتفع خلال عقدي الثمانينيات والتسعينات احد العوامل الرئيسية في زيادة حدة الاختلالات التي اصابت التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري في تلك السنوات.

أولا : هيكل المديونية الخارجية للجزائر :

و يبرز الجدول الموالي تطور هيكل المديونية للجزائر كما يلي :

الجدول 03-08 : تطور المديونية الخارجية للجزائر (1980-2018)

اجمالي الدين الخارجي \$ 10 ⁶	السنة	اجمالي الدين الخارجي \$ 10 ⁶	السنة	اجمالي الدين الخارجي \$ 10 ⁶	السنة
5612	2006	25804	1993	19363	1980
5606	2007	29486	1994	18370	1981
5586	2008	31573	1995	17639	1982
5413	2009	33651	1996	16367	1983
5457	2010	31222	1997	15890	1984
4405	2011	30473	1998	18261	1985
3694	2012	28315	1999	22650	1986
3396	2013	25261	2000	24449	1987
3735	2014	22571	2001	26101	1988
3020	2015	22642	2002	26630	1989
3849	2016	23353	2003	27484	1990
3989	2017	21821	2004	27495	1991
4042	2018	17192	2005	26556	1992
3994	*2019				

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2019)، الموقع الالكتروني [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

[algeria.dz/html/indicateur.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

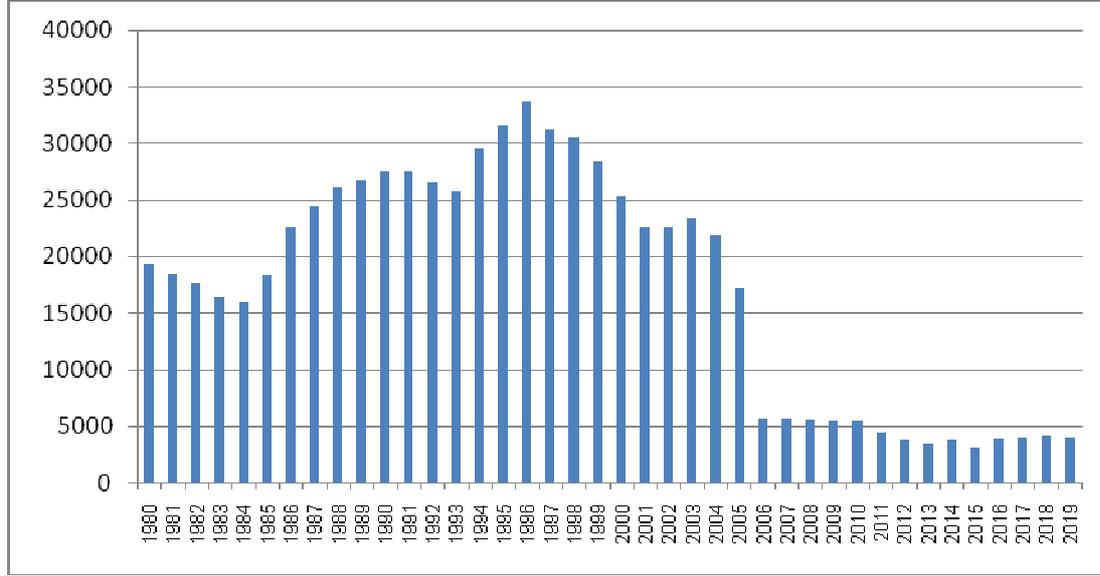
- مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي، الموقع الإلكتروني economic database

<http://www.amf.org.ae/ar/arabic>

*الثلاثي الثالث 2019.

الوحدة: 10⁶ دولار

الشكل 03-09 : تطور الدين الخارجي للجزائر (1980-2019)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 03-08

لا يمكن اعتبار المديونية كأزمة في حد ذاتها، وإنما تكمن في طرق استخدام هذه المديونية . فعلى سبيل المثال : وقعت الحكومة الجزائرية عام 1979 على عقود قروض طويلة الاجل وصل مجملها الى 4.2 مليار دولار، ذهب منها 2.8 مليار دولار لخدمة الديون القديمة . كما ان مجمل القروض الخارجية عادة ما تستخدم في الاستعمالات الاستهلاكية عوض توجيهها الى الاستخدامات الانتاجية. اضافة الى ذلك ميزة العيب الهيكلي التي تتمثل في اعتماد الجزائر الكبير على الديون الخاصة، خاصة منها الديون التجارية التي تمتاز بارتفاع معدلات الفائدة وأجال التسديد القصيرة¹ . وبما ان العوامل التي تسهم في الاستفادة من القروض الاجنبية للمساعدة على احداث التنمية الاقتصادية لم تتوفر في السنوات التي شهدت نمو التدفقات المالية الموجهة كقروض للجزائر، فان المديونية الخارجية قد ادت الى احداث العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأطالت من عمر الركود الاقتصادي المرتبط بالصدمة النفطية وزادت من حدته، كما انها اصاب التوازنات الكبرى في الاقتصاد الجزائري بالعجز لعدة سنوات.

¹ عبد الرحيم شبيبي، "الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام في الجزائر"، مرجع سابق، ص 243-244

الجدول 03-09 : تطور هيكل المديونية الخارجية للجزائر حسب اجال الاستحقاق (1980-2019)

السنوات	دين قصير الاجل متوسط وطويل الاجل (% من الدين الخارجي) \$ 10 ⁶	دين متوسط وطويل الاجل متوسط \$ 10 ⁶	دين قصير الاجل متوسط وطويل الاجل (% من الدين الخارجي) \$ 10 ⁶	السنوات	دين متوسط وطويل الاجل (% من الدين الخارجي) \$ 10 ⁶	دين قصير الاجل متوسط وطويل الاجل (% من الدين الخارجي) \$ 10 ⁶	دين متوسط وطويل الاجل متوسط \$ 10 ⁶	دين قصير الاجل متوسط وطويل الاجل (% من الدين الخارجي) \$ 10 ⁶	السنوات
1980	2325	17038	12.01	87.99	2000	173	25088	0.87	99.13
1981	2307	16063	12.56	87.44	2001	260	22311	0.87	99.13
1982	2751	14888	15.60	84.40	2002	102	22540	0.47	99.53
1983	1957	14410	11.96	88.04	2003	150	23203	0.61	99.39
1984	1759	14131	11.07	88.93	2004	410	21411	1.92	98.08
1985	1862	16399	10.20	89.80	2005	707	16485	3.02	96.98
1986	3152	19498	13.92	86.08	2006	550	5062	9.15	90.85
1987	1315	23133	5.38	94.62	2007	717	4889	12.22	87.78
1988	1621	24481	6.21	93.79	2008	1304	4282	20.87	79.13
1989	1840	24790	6.75	93.25	2009	1492	3921	20.11	79.89
1990	791	26693	2.81	97.19	2010	1778	3679	24.49	75.51
1991	1239	26256	4.35	95.65	2011	1142	3263	18.82	81.18
1992	794	25762	2.90	97.10	2012	1205	2489	21.85	78.15
1993	702	25102	2.67	97.33	2013	1328	2068	25.32	74.68
1994	636	28850	2.10	97.90	2014	1975	1760	35.77	64.23
1995	256	31317	0.79	99.21	2015	1823	1197	39.03	60.97
1996	421	33230	0.97	99.03	2016	1986	1863	36.33	63.67
1997	162	31060	0.52	99.48	2017	2096	1893	33.63	66.37
1998	212	30261	0.61	99.39	2018	2319	1572	57.27	38.39
1999	175	28140	0.69	99.31	2019*	2396	1453	59.98	36.7

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2019)، الموقع الالكتروني [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

[algeria.dz/html/indicateur.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

- مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي، الموقع الإلكتروني economic database

<http://www.amf.org.ae/ar/arabic>

* الثلاثي الثالث 2019.

ثانيا : تطور الدين الخارجي (1980-2019) :

بدأ تعامل الجزائر مع الاسواق المالية الدولية خلال سنوات السبعينات التي عرفت توسعا كبيرا للاستثمارات العمومية الكبرى خاصة في القطاع الصناعي، فقد تطلبت تلك الاستثمارات توفير رؤوس اموال بالعملة الصعبة ليم توجيهها لتلبية متطلبات استيراد التجهيزات الانتاجية اللازمة لتحقيق الاهداف المرجوة، وقد كان هذا التوجه نحو الاسواق الدولية نتيجة حتمية لاختلال هيكل الموارد في الاقتصاد الجزائري، اي اختلال التوازن بين الادخار المحلي والاستثمارات العمومية، وقد اسهم ارتفاع اسعار البترول بعد سنة 1973 في زيادة الاعتماد على القروض الاجنبية لتمويل متطلبات استراتيجية التصنيع . ومع نهاية تلك المرحلة نجد ان المديونية الخارجية قد تراكمت بشكل كبير، حيث قدرت خلال سنة 1980 في حدود 20 مليار دولار (88% منه في شكل ديون متوسطة وطويلة الاجل و12% قروض قصيرة الاجل)، وهو مبلغ يوازي 1.28 مرة قيمة الصادرات في نفس السنة . وقد شهد الدين الخارجي زيادة محسوسة بدء من سنة 1986 ووصل في نهاية 1988 الى حدود 27 مليار دولار.

و قد تميزت الفترة قبل التكيف الهيكلي بصعوبة ولوج الجزائر في السوق المالية الدولية ابتداءً من سنة 1987 بسبب عدم ثقة المتعاملين الماليين الدوليين مع الجزائر في قدرة البلاد على الوفاء بالدين بعد انخيار الاسعار العالمية للنفط، اذ ارتفعت نسبة الدين الخارجي الى اجمالي الناتج المحلي من 30% في 1985 الى 41% في سنة 1988. ولجأت السلطات المالية، بعد هذا التاريخ، الى القيام بعملية لا مركزية تسيير الدين الخارجي والسماح للمؤسسات العمومية بتعبئة قروض تجارية جد مكلفة ذات الاجل قصير في ظل ظروف صعبة للغاية¹ . لكن توصل السلطات العمومية في الجزائر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 ساهم في الحصول على قروض جديدة وبالتالي فقد أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي من جديد من 22.65% مليار سنة 1986 الى 33.65 مليار دولار سنة 1996، وقد تغيرت هيكلية الدين الخارجي لصالح الديون متوسطة وطويلة الاجل (انتقلت من 86.08% الى 99.03%) على حساب الديون القصيرة، وبذلك فقد اسهمت الاتفاقيات الجديدة في تمديد فترة تسديد القروض بالنظر الى الصعوبات الهيكلية التي واجهها الاقتصاد الجزائري خلال تلك السنوات.

¹ خالد منه، " دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990 "، مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص179.

و خلال الفترة بين سنتي 1994 و 1995 فقد نمت حصة الدين الخارجي من اجمالي الناتج المحلي (تعرف هذه السنة ايضا بمصطلح بعبء الدين DEBT BURDEN) بنسبة 7% نتيجة توقيع اتفاقيات تمويلية جديدة مع صندوق النقد الدولي أتاحت على إثرها حصول الجزائر على تسهيلات ائتمانية جديدة ساهمت في ارتفاع المديونية الخارجية مقابل تطبيق جملة من الاصلاحات الاقتصادية الجديدة . وقد شهد الدين الخارجي للجزائر بعد هذه المرحلة التاريخ شهد تراجعاً مستمراً، وتسارع أكثر مع بدء انتعاش اسواق البترول سنة 2000، وفي ظل نمو اجمالي الناتج المحلي فان نسبة الدين الخارجي الى اجمالي الناتج المحلي عرفت تراجعاً مستمراً، فقد انخفضت بقرابة النصف (47.1%) نتيجة العوامل السابقة إضافة إلى تطبيق إجراء التسديد المسبق مع بداية الالفية . وقد كان الدين الخارجي يفوق مجموع الصادرات خلال السنوات 1994-2002، حيث كان يمثل أكثر من 3 اضعاف الصادرات سنة 1994 نتيجة تراجع صادرات المحروقات، بينما مثل الضعف خلال السنوات 1995 - 1999، ليشهد تراجعاً بعد ذلك ويستقر عند 60% من الصادرات سنة 2004. وتشير هذه النسب الى الاعتماد الكبير على المديونية الخارجية خلال السنوات التي شهدت اشتداد ازمة تراجع اسعار البترول. الجدول 03-10 : تطور ابرز مؤشرات المديونية الخارجية خلال الفترة (1994-2004)

السنوات	الدين الخارجي اجمالي الناتج المحلي	الدين الخارجي اجمالي الصادرات	خدمة الدين الخارجي اجمالي الصادرات
1994	69.90%	307.00%	47.10%
1995	76.10%	285.00%	38.80%
1996	73.50%	243.00%	30.90%
1997	66.40%	212.00%	30.30%
1998	64.80%	280.00%	47.50%
1999	58.90%	215.00%	39.05%
2000	47.23%	111.00%	19.80%
2001	41.92%	112.00%	22.21%
2002	42.05%	118.00%	21.68%
2003	35.03%	94.00%	17.17%
2004	26.40%	60.00%	12.60%

المصدر : Bank d'Algerie ، evolution de la dette exterieur de l'Algerie 1994-2004

<http://www.bank-of-algeria.dz>

و عند تطور السياسة الائتمانية للجزائر فانه لا بد من ابراز المؤشرات السلبية للمديونية الخارجية والتي تتمثل في مجموع قيم خدمة الدين الخارجي، فقد مثلت هذه الاخيرة قرابة نصف قيمة الصادرات (47.10%) سنة 1994 بسبب ارتفاع اسعار فائدة القروض الخارجية نتيجة لتراجع التصنيف الائتماني للجزائر والشروط القاسية التي وضعها الدائنون الاجانب، لكن هذه النسبة عرفت بدورها تراجع مستمرا بعد ذلك لتستقر عند 12.60% سنة 2004 نتيجة تراجع الدين الخارجي الى ادنى مستوياته على الاطلاق، حيث وصل الى 3.85 مليار دولار سنة 2016، 1.86 منه قروض قصيرة الاجل . ويمكن ملاحظة ان الجزائر اصبحت تعتمد اكثر على القروض قصيرة الاجل خلال هذه الفترة، حيث نمت حصتها من اجمالي الدين الخارجي من 1.92% سنة 1994 الى 36.33% سنة 2016.

و قد شهد العقد الاول من الالفية الجديدة تبني الجزائر لخيار التسديد المسبق للمديونية الخارجية نتيجة ارتفاع مداخيل صادرات المحروقات، وعلى هذا الاساس فقد سجل الدين الخارجي في مجمله تراجعا مستمرا، بحيث انتقل من 25.3 مليار دولار سنة 2000 الى 5.59 مليار دولار سنة 2008 وصولا الى 3.85 مليار دولار سنة 2016 . وقد تغيرت هيكلية الدين الخارجي في هذه السنوات بحيث بدأت حصة الدين قصير الاجل في الارتفاع على حساب تراجع حصة الديوان المتوسطة وطويلة الاجل، وقد تجسد ذلك انتقال حصة الدين قصير الاجل من اجمالي الدين الخارجي من 0.69% (175 مليون دولار) سنة 2000 الى 20.87% (1304 مليون دولار) سنة 2008 وصولا الى 39.03% (1823 مليون) سنة 2015.

ان اتباع الجزائر لخيار التسديد المسبق للديون وتقليص حجم المديونية الخارجية منذ سنة 2000 كان نتيجة لمحددتين رئيسيين، المحدد المالي والذي يتعلق بانتعاش الموارد المالية للدولة نتيجة تراكم الفوائض المالية المتأتية من صادرات قطاع المحروقات مما دفع بالحكومة لإنشاء صندوق سيادي سنة 2000 (ضبط الإيرادات FRR) الذي ساهم في تغطية العجز المستمر في الموازنة العامة، والمحدد السياسي الذي يشير الى الاختيار السياسي للسلطات العامة بفك الارتباط مع الخارج في المجال التمويل، والذي كان نتيجة للضغوطات الكبيرة التي تعرضت لها السلطات العمومية من الدائنين الاجانب خلال عقد التسعينات والتي انعكس بشكل سلبي على السياسات الاقتصادية للدولة.

ثالثا : الدين العام الداخلي :

رغم اهمية حجم الدين الخارجي في مجموع الدين العمومي الكلي، إلا أن الدين الداخلي يحظى بنفس الاهمية، ويظهر هذا الاخير عادة كنتيجة لارتفاع الانفاق العمومي عن الإيرادات الكلية للخزينة مما يدفعها الى

اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي او البنوك الاجنبية، او اصدار سندات للخزينة من اجل تعويض هذا العجز، وعليه، يمكن ربط تطور الدين العمومي الداخلي ورصيد الخزينة العمومية مرة اخرى بالجباية البترولية¹. وعلى الرغم من ان السياسة الائتمانية في الجزائر كانت تعتمد على الاستدانة الخارجية الا ان الدين العام الداخلي كان في حدود مرتفعة خلال عقد التسعينات نتيجة ارتفاع ديون التطهير الخاصة بالمؤسسات العمومية العاجزة، وهو ما ادى الى ارتفاع نسبة الدين الداخلي على اجمالي الناتج المحلي كما يوضح الجدول الموالي :

الجدول 03-11 : تطور الدين العام الداخلي خلال الفترة (1997-2018)

السنة	اجمالي الدين الداخلي 10 ⁶ دج	الدين الداخلي (% من اجمالي الناتج المحلي)	السنة	الدين الداخلي (% من اجمالي الناتج المحلي)	اجمالي الدين الداخلي 10 ⁶ دج
1997	578300	20.8	2008	6.6	734000
1998	616200	21.8	2009	8.1	816300
1999	727400	22.4	2010	9.2	1107400
2000	1022900	24.8	2011	8.3	1214800
2001	1001500	23.5	2012	8.1	1312100
2002	982500	21.7	2013	7.1	1176600
2003	982200	18.7	2014	7.2	1238000
2004	1000000	16.4	2015	14.9	2444000
2005	1038900	13.7	2016	22.9	3991800
2006	1847300	21.7	2017	30.6	5790800
2007	1103900	11.8	2018	22.69	4640717

المصدر : Bank d'Algerie، evolution de la dette exterieur de l'Algerie 1994-2004.

<http://www.bank-of-algeria.dz>

- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2019)، الموقع الالكتروني <http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm>

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm>

ان الجزائر كغيرها من الدول التي ارتفعت ديونها بشكل ملفت للانتباه خلال عشرية التسعينات من القرن الماضي، ولا زالت تراكماتها الى وقتنا الراهن ولكن بشكل اخف، وهذا ليس بفعل الاقتراض، وإنما بفعل الاصلاحات الجذرية والعميقة، التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، حيث تحملت الخزينة العامة كل

¹ عبد الرحيم شبيبي، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام في الجزائر"، مرجع سابق، ص246.

هذه التراكبات بعنوان ديون التطهير، الى ان اصبحت هذه الاخيرة تمثل نسبة كبيرة من الدين العام الداخلي، الامر الذي انعكس على وضعية المالية العامة خلال عشرية التسعينيات من القرن الماضي . غير انه بعد التحسن الذي عرفته اسعار النفط، كان هناك تحسن في ايرادات الدولة بما جعلها في وضع مالي مريح، مكنها من تسديد جزء كبير من ديونها الداخلية، وبالأخص ديون التطهير¹

و تخص ديون التطهير تلك الديون المتركمة على عاتق المؤسسات الاقتصادية العمومية، فقد اضطرت السلطات العمومية لإنشاء صندوق التطهير نتيجة للصعوبات المالية التي عانت منها المؤسسات العمومية خلال عقد التسعينيات كانعكاس لسوء التسيير وعدم قدرتها على مواجهة منافسة السلع الاجنبية في السوق المحلية مما. ونتيجة لذلك فقد بلغ مجموع الدين الداخلي المرتبط بعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية أكثر من 3460 مليار دج سنة 2000 وحوالي 1450 مليار في 2006 ليرتفع بعد ذلك وصولا إلى 1860 مليار مع نهاية 2016، وهي المبالغ التي يمثل ما يقرب من 34%، 78%، 55% على التوالي من إجمالي الدين الداخلي، وقد انعكست تلك العملية على نمو الدين الداخلي الذي ارتفع من قرابة 1023 مليار سنة 2000 (25.00% من اجمالي الناتج المحلي) الى 1850 مليار (21.70% من الناتج) في 2006 وصولا الى اكثر من 3400 مليار دج (19.60%) اواخر 2016 .

كما يمكن ملاحظة ان تراجع اسعار البترول ابتداء من منتصف 2014 قد نجم عنه أزمة في مداخيل الدولة ادت في الاخير الى زيادة الدين العام الداخلي الذي اصبحت قيمته تمثل ثلث قيمة الناتج المحلي الاجمالي في نهاية سنة 2017.

المبحث الثاني : تطور ادوات السياسة النقدية في الجزائر

ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف ادارة الائتمان وتنظيم السيولة ، فالبنك المركزي ينبغي ان يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل، وبالتالي الرقابة على البنوك ، لذا يستعمل مجموعة من الادوات لتحقيق الاهداف المسطرة بغية تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية ، كت تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية والتوزيع العادل للثروة ومعالجة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية².

¹ بن حمودة محبوب ومعيوف احمد، "الانعكاسات المالية للدين العام الداخلي الجزائري خلال الفترة 1990-2013"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 05، العدد 2016/02، ص435.

² بابا عبدالقادر ، السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء والفعالية ، مرجع سبق ذكره ، ص1.

لذلك فإن أي دراسة تحليلية وتقييمية للسياسة النقدية لاقتصاد ما ، لا يمكن أن نتجاهل بعض التحليلات النقدية التي تشكل الإطار العام للاستقرار الاقتصادي، من اجل ذلك ينبغي استعراض مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر ، ثم تتبع تطورها ليأتي في الأخير تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية في ظل تحولات الاقتصاد الجزائري .

المطلب الأول: تحليل مسار السياسة النقدية في الجزائر من خلال تتبع تطور الكتلة النقدية ومكوناتها :

إن الوقوف على مسار السياسة النقدية الجزائرية يتطلب منا معرفة مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر ثم تتبع تطورها في النقاط التالية :

1- مفهوم الكتلة النقدية :

يطلق عليها في الاقتصاد عرض النقود والذي يشمل على جميع وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد¹ ، خلال فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية . أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة² .

قد عرف هذا المفهوم عدة تعديلات بسبب الاختلاف في النظم الاقتصادية والتغيرات في وسائل الدفع النقدية والمالية ، ومهما يكن من اختلاف إلا أن الاقتصاديون عمدوا إلى استحداث مؤشرات من اجل تحديد مختلف الوسائل التي تعتبر نقودا ، لهذا قاموا بتجميع مختلف وسائل الدفع الموجودة بحوزة المتعاملين غير الماليين في مجموعات غير متجانسة تعرف بالمجاميع النقدية وهي كالتالي :

أ- الكتلة النقدية بالمعنى الضيق المجمع (M_1) :

يعرف هذا المجمع بمجموع وسائل الدفع أو المتاحات النقدية والذي يشمل إلى جانب كمية النقد القانوني المتداول ، مبلغ الودائع تحت الطلب والتي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية ومراكز الشيكات البريدية أو حتى لدى الخزينة العمومية والبنك المركزي .
تتصف هذه الودائع بسيولة عالية جدا تكاد تعادل سيولة النقد القانوني³ .

¹ احمد فريد مصطفى ومحمد عبدالمنعم عفر ، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2000، ص34.

² حيدر نعمة بخيت ، نصر حمود مزنان ، اثر عرض النقد على سعر الصرف التوازني للدinar العراقي خلال المدة 1980-1995 ، المجلات الاكاديمية العلمية العراقية ، المجلد 1 ، العدد 01 ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2006، ص416.

³ علي فلاق ، رشيد سالمي ، اسامة بوشريط السياسة النقدية كمحدد للاقتصاد الكلي -دراسة حالة الجزائر - ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، مجلة سداسية ، العدد السابع ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2016، ص111.

ب- الكتلة النقدية بالمعنى الواسع المجمع (M_2):

يعرف هذا المجمع بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموعة وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية ، ويشتمل على المجمع (M_1) مضافا إليه الودائع الادخارية لأجل (شبه النقود)¹ التي تستحق خلال مدة قصيرة . يعتبر هذا المجمع أفضل المجمعات النقدية لكونه يؤثر على الحركة الاقتصادية وعلى التضخم كما يمثل أوسع مجتمع نقدي للسلطة النقدية التحكم فيه ومراقبته ، بواسطة القاعدة النقدية والمضاعف ، لان هذا المجمع موجود لدى الجهاز المصرفي الذي تراقبه السلطة النقدية².

ج- الكتلة النقدية الأكثر اتساعا المجمع (M_3):

يمثل السيولة الكلية للاقتصاد (السيولة المحلية) أو مجموع وسائل تخزين القيم ، وتشمل بالإضافة إلى (M_2) كل الودائع لأجل التي تستحق بعد مدة طويلة وهي قليلة الاستعمال ، كما أنها تتميز بسيولة منخفضة بالمقارنة مع المجمعين (M_1) و (M_3) .

2- مكونات الكتلة النقدية في الجزائر :

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره مما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية ، وهي ما يستدعي تتبع السلطة النقدية لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله³ ، وفي الجزائر يتكون عرض النقود من ثلاث أصناف وهي :

أ- النقود القانونية (الائتمانية):

تمثل في تداول النقود الورقية المساعدة الصادرة عن بنك الجزائر ، وسميت بالقانونية لان القانون يضع عليها صفة الشرعية ويعطيها صفة الإلزام في التداول والقدرة على تسوية الديون والإبراء منها ، وهي تمثل قيمة السيولة، حيث يمكنها أن تتحول مباشرة إلى سلع وخدمات أو يحفظ بها كما هي ، وهي أيضا نقود نهائية أي لا تتحول إلى نقود أخرى وبالذات إلى ذهب⁴ . وتعتبر النقود القانونية من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر .

¹ علي صاري ، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013 ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2014 ، ص 24 .

² محمد الشرف المان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ، الجزء 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 56 .

³ علي فلاق ، رشيد سالم ، اسامة بوشريط ، السياسة النقدية كمحدد للاقتصاد الكلي - دراسة حالة الجزائر - مرجع سبق ذكره ، ص 112 .

⁴ فارس هباش ، دراسة تحليلية للعلاقة والاثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف - دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و (2002-2011) ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 14 ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 2014 ، ص 215 .

ب- النقود الكتابية :

تتمثل في النقود المداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر ، وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب وتشمل الودائع الجارية عند البنوك التجارية ، الودائع الجارية على مستوى مراكز البريد وصناديق الادخار وودائع الأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة.

ج- أشباه النقود :

تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل ، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض ، وهي الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية ، وهذه العناصر يطلق عليها اسم السيولة المحلية (M_2)¹. وبالتالي ، يمكن تصنيف مكونات الكتلة النقدية وفق المجمعات النقدية كالتالي :

- مجمع المتاحات النقدية M_1 : تشمل الأوراق النقدية والنقود المساعدة ، والودائع الجارية .
- مجمع الكتلة النقدية M_2 : تشمل على المتاحات النقدية M_1 مضافا إليها اشباه النقود .

3- تطور عرض الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر :

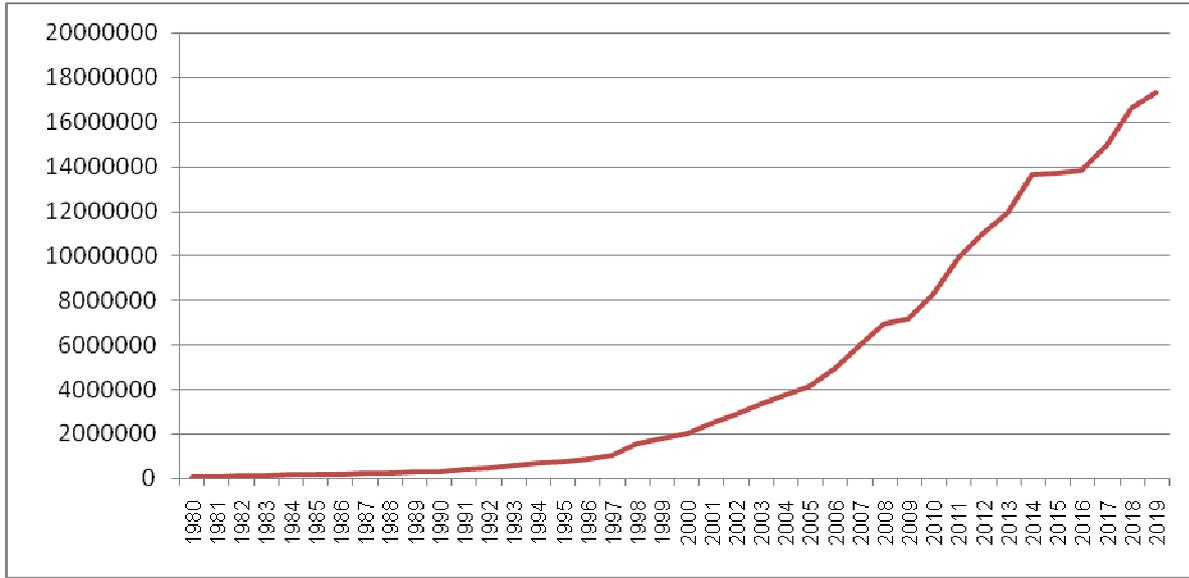
من المعروف نظريا أن التغيرات الحاصلة في عرض النقود تعتبر من المؤشرات الرئيسية للسياسة النقدية ، وان مقياس النقود بالمعنى الواسع (M_2) هو الذي يعطي الصورة الأوسع والأشمل لدور النقود في النشاط الاقتصادي²، بحيث تأخذ به المؤسسات المالية والدولية مثل صندوق النقد الدولي ، كما أن معظم الدراسات النقدية تعتمد عليه في تفسيرها لتضخم كون انه عبارة عن عامل مساعد لارتفاع الأسعار ، وذلك عندما يكون إنشائه يعمل على زيادة الطلب الإضافي غير المغطى بزيادة المعروض من السلع والخدمات .وعليه سنحاول تحليل تطور الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع (M_2) ، انطلاقا من الشكل الآتي :

¹ بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 167.

² نزار العيسي ، تأثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي (الحالة الاردنية) ، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم

الانسانية)، المجلد 21، الاصدار الاول جامعة جرش الاهلية ، الاردن ، 2007، ص 118

الشكل رقم 10-03: تطور الكتلة النقدية (M_2) في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) الوحدة: 10⁶ دج



المصدر : من إعداد الطالب انطلاقاً من المعطيات الواردة في الجدول رقم (1) في الملحق (1)

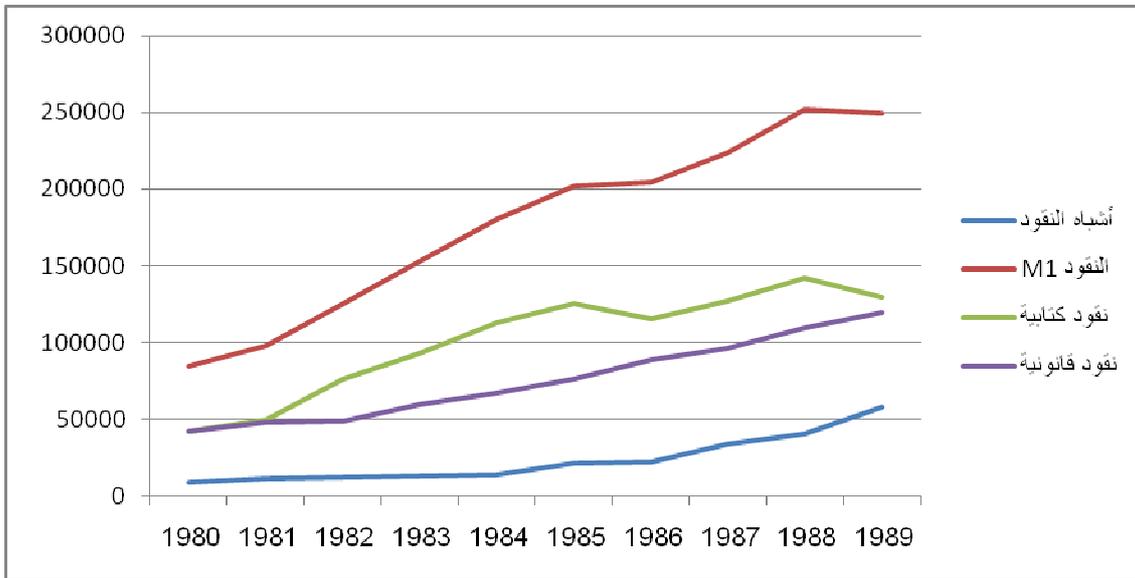
من خلال الشكل البياني أعلاه ، نلاحظ أن هناك نمو مستمر للكتلة النقدية (M_2) في الجزائر طيلة فترة الدراسة (1980-2019) ، إلا أن هذا النمو في الكتلة النقدية اختلف وتيرته حسب عامل الزمن من جهة ، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى ، بالإضافة إلى أن السياسة المتبعة في الجزائر في إطار نمط التسيير المركزي المخطط وأمام ضعف الموارد الادخارية ونظراً للحاجة الملحة لدعم وتمويل الاستثمارات ، كان لزاماً على السلطات العمومية استعمال النقود كملجأ للتدعيم الاستثمار ومن ثم تحقيق النمو المتسارع للاقتصاد الجزائري الذي خرج محطماً ومشوهاً من حقبة استعمارية طويلة ، التي أفرزت وضعاً غير مستقر نتج عنه عدم التوازن بين الكتلة النقدية وعجز القطاعات الاقتصادية العمومية عن أداء وظائفها الإنتاجية ، مما تسبب في الاعتماد على تمويل برامج الاستثمارات التنموية على القروض المصرفية عن طريق المزيد من الإصدار النقدي ، ولقد كان للخزينة العامة هي المصدر الحقيقي للإصدار عوض البنك المركزي ، والنتيجة الحتمية لذلك هو نمو الكتلة النقدية كان دائماً أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر مراحل تطور الاقتصاد الجزائري¹ . فإستراتيجية الجزائر المتميزة بسياسة استثمارية توسعية هامة تطلبت عرض معتبر للنقود . نتيجة ما تقدم يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى :

أ- الفترة (1980-1989): استمرار تزايد الكتلة النقدية (M_2) خلال هذه الفترة ، انتقلها من 92528 مليون دج سنة 1980 إلى 308146 مليون دج سنة 1989 ، أي تضاعف حجمها 3.3 مرات تقريباً ، طيلة فترة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر - مرحلة المخططات الخماسية التنموية ، إلا أن هذه

¹ كمال عياشي ، اداء النظام المصرفي في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 344.

الزيادة لم تكن مفرطة مقارنة بالفترة السابقة لها وهو ما تشير إليه معدلات النمو التي أظهرت انخفاض في مستواها، أي تتراوح ما بين 1.41% و 26.32% وهذا راجع لانخفاض في أسعار البترول ابتداءً من سنة 1986 وانخفاض قيمة الدولار لينعكس ذلك سلباً على تطور الموجودات الخارجية ومن ثم الإصدار النقدي، هذا من جهة، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية من جهة أخرى. وعليه يمكننا القول أن سياسة الإصدار النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة خاضعة للسياسة التنموية التي انتهجتها البلاد، والتمويل الرأسمالي لاستثمارات القطاع العمومي وكذا التغيرات في أسعار البترول، وعليه كان إصدار النقود مكثفا وبدون مقابل. من اجل معرفة سلوك السلطات النقدية خلال الفترة (1970-1989) سنقوم بدراسة تطور مكونات الكتلة النقدية وكذا تحليل لمعطياتها انطلاقاً من الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم 03-11: تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (1980-1989) الوحدة: 10⁶ دج



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من المعطيات الواردة في الجدول رقم (1) في الملحق (1)

بإمعان النظر في مكونات الكتلة النقدية من خلال الشكل البياني أعلاه، يظهر أن النقود بشقيها (النقود الائتمانية، النقود الكتابية) تحتل الحصة الأكبر من الكتلة النقدية، على عكس أشباه النقود، والتي لم تؤدي دوراً فعالاً كوسيلة من وسائل البنوك، وذلك لانعدام السوق المالي، كما نلاحظ أنه في فترة الثمانينات سجلت انخفاض في مستوى النقود الائتمانية من مجموع الكتلة النقدية في المتوسط بلغت 38.32% مقابل 50.68% بالنسبة للنقود الكتابية و 89.01% بالنسبة للنقود (M_1)، ويعود الانخفاض إلى إلزام السلطات العمومية تسوية بعض العمليات عن طريق الشيك ابتداءً من سنة 1982، بالإضافة إلى سحب البنك المركزي الجزائري للأوراق النقدية من فئة 500 دج من التداول وتحويلها إلى حسابات جارية أو لأجل لدى البنوك التجارية ابتداءً

من سنة 1983¹. كما نلاحظ جليا من خلال الشكل البياني أعلاه إن نسبة كبيرة حازت عليها النقود الكتابية ، أما أشباه النقود فإنها تظهر مهملة ولا تساير التطورات النقدية والمالية الحاصلة وذلك راجع إلى انخفاض ثقافة التعامل مع البنوك وكذا انخفاض مستويات الدخل الفردي وانتشار ثقافة الاكتناز ، بالإضافة إلى العقيدة التي تمنع التعامل بالفائدة.

ب- الفترة (1990-2000): كان اقتصاد منفتح على الخارج ، تأثر التغيرات الخارجية تأثيرا كبيرا على الوضع النقدي المحلي في الجزائر، وترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات كما أن طبيعة النظام الذي كان سائدا وتحوله إلى نظام السوق ، أفرزت العديد من التغيرات مما استدعى الأمر بصياغة سياسات وقوانين لمواكبة هذا التحول أهمها قانون النقد والقرض (90-10) المتعلق بالجانب النقدي للاقتصاد².

بالرجوع إلى الجدول رقم (1) - الموجود في الملحق رقم (01) - نلاحظ التطور المسجل في معدل نمو الكتلة النقدية (M_2) من سنة لأخرى ، فبعدما سجل توسع في نمو هذه الكتلة النقدية من 343005 مليون دج في سنة 1990 إلى 627427 مليون دج سنة 1993 بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية ، وعرفت أعلى مستوياتها سنة 1992 بمعدل نمو 24.23 % والتي كانت تهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية وتخصيص الموارد للمؤسسات العامة ، حيث بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية في هذه الفترة (1990-1993) ما قارب 19.55 % وهذا التوسع في نمو الكتلة النقدية بدا في الانخفاض في السنوات الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وخاصة في السنوات 1994 و1995 و1996 ، وذلك بسبب تطبيق سياسة نقدية انكماشية صارمة ، تهدف إلى ضبط السياسة النقدية بصفة محكمة ، من أجل تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات عليا خلال هذه الفترة نتيجة التوسع النقدي المفرط وبالنظر إلى إحصائيات نفس الجدول رقم (01) ، نجد أن معدل نمو السنوي للكتلة النقدية تراجع خلال هذه الفترة حيث بلغ في المتوسط ما يقارب 13.42 % ولكن سرعان ما عاد معدل النمو للارتفاع حيث وصل إلى 47.24 % سنة 1989 بسبب الشروع في التطهير المالي للمؤسسات العمومية ابتداء من سنة 1997 ، فقد بلغت قيمتها 1592461 مليون دج بعدما كانت 1081518 مليون دينار سنة 1997 بمعدل نمو سنوي للكتلة النقدية (M_2) يقارب 18.19 % ، ويعود هذا الارتفاع إلى تقييد موارد إعادة الجدولة ، فالواقع يوحي بصعوبة ضبط نمو الكتلة النقدية

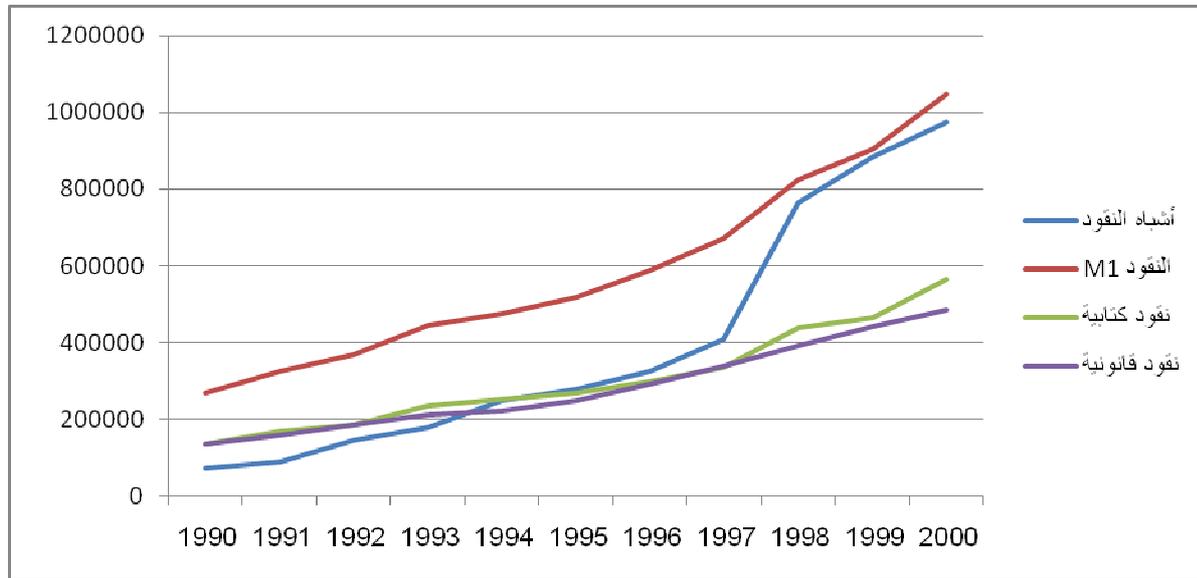
¹ بقى ليلي اسمهان ، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية -دراسة قياسية- مرجع سبق ذكره ، ص 259-260.

² فضيل ريس ، تحويلات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ، مجلة الباحث ، العدد 10 ، جامعة قاصدي، مرياح ، ورقلة، الجزائر 2012، ص 76.

من طرف السلطات النقدية خلال هذه المرحلة ، حيث بلغت قيمتها 1789350 مليون دج في سنة 1999 مما يعكس وتيرة نمو بمعدل 12.36% لينتقل (M_2) إلى 2022534 مليون دج في سنة 2000 بمعدل نمو 13.03% أعلى مقارنة بسنة 1999 ، وهذا الارتفاع ناجم عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة ومن الودائع لأجل ، التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسوناطراك ، إضافة إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية وانخفاض الاعتمادات المقدمة للدولة وهذا في سياق اتسم بزيادة ضعيفة في القروض الممنوحة للاقتصاد مما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية (M_2)¹.

اما فيما يتعلق بمكونات الكتلة النقدية (M_2) تطورها خلال الفترة (1999-2000) ، يظهر من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 03-12: تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2000) الوحدة: 10⁶ دج



المصدر : من اعداد الطالبة انطلاقا من المعطيات الواردة في الجدول رقم (1) في الملحق (1)

من خلال الشكل البياني رقم 03-11 أعلاه نلاحظ أن كتلة أشباه النقود عرفت ارتفاعا محسوما منذ سنة 1990 مقارنة بما سبق ، إذا وصلت نسبة مساهمتها في الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1998) بمعدل نمو 32.33% في المتوسط ، مما يدل على أن عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي ، ويعود هذا إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي ، وذلك في إطار التعديل

¹ معيزي قويدر ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، مرجع سبق ذكره ، ص 298-

الهيكلية¹. في حين أن نمو أشباه النقود كان نوعا ما مستقرا في سنتين 1999 و 2000، تمت فيما يخص النقود (M_1) بشقيها (النقود الائتمانية والنقود الكتابية)، نلاحظ انه بالمقارنة مع الفترة السابقة انخفضت نسبة النقود الائتمانية بشكل محسوس ابتداء من سنة 1990، حيث قدرت نسبتها بالنسبة للكتلة النقدية (M_2) ب 39.34% سنة 1990 لتتخفف تباعا إلى أدنى مستوياتها 23.95% سنة 2000، في حين بلغت ادني نسبة في الفترة السابقة 34.23% في سنة 1985.

في هذه الحالة تدل بكل وضوح على إصرار السلطات النقدية خلال هذه الفترة على التقليل من التسرب النقدي وتشجيع النقود الكتابية، حيث هذه الأخيرة عرفت بدورها انخفاضا ولكن بنسبة اقل مقارنة بالنقود الائتمانية حيث بلغت نسبتها من مجموع الكتلة النقدية (M_2) ب 39.39% في سنة 1990 لتتخفف الى ان تصل 27.87% من مجموع الكتلة النقدية (M_2) في سنة 2000.

د- الفترة (2001-2019): عرفت سنة 2001 توسعا نقديا كبيرا حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية (M_2) في هذه السنة 2473516 مليون دج محققا بذلك معدل نمو يقارب 22.29% مقارنة بسنة 2000، يعود هذا التوسع النقدي إلى ارتفاع أسعار البترول والتي أدت إلى زيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والانطلاق في تنفيذ المشاريع الاقتصادية التي اقراها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب²، وفي سنة 2002 ارتفعت قيمة (M_2) إلى 2901532 مليون دج بمعدل نمو قدر ب 17.30%، بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1310.8 مليار دج في سنة 2001 إلى 1755.7 مليار دج سنة 2002، وهذه الوضعية واضحة من خلال العنصر النقدي (M_1) المشكل ل (M_2)، وهذا المسار يعتبر مصدر إنشاء العملة النقدية الأقل تضخما. ثم انتقلت (M_2) إلى 3354422 مليون دج سنة 2003 بمعدل نمو 15.60%، يعود هذا الارتفاع نتيجة التراكم المتزايد للدخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات (ودائع بالعملة الصعبة)، ومداد خيل الأسر³، ليرتفع (M_2) إلى 3738037 مليون دج في سنة 2004، بمعدل نمو 11.43%. مع بداية برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة الممتدة (2005-2009) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإحصائيات الرسمية تقرر باستمرارية الوضع على ما هو عليه الى غاية نهاية برنامج دعم النمو الاقتصادي، أين أدت الصدمة الخارجية لسنة 2009 إلى انخفاض تاريخي

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 252.

² فتيحة ملياني، الاصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 14، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2016، ص 159.

³ وليد لشيثي، سليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 459.

لوتيرة معدل نمو التوسع النقدي حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها قدرت ب 3.12% مقارنة بسنة 2008 سجلت معدل نمو 16.03% ، أن المعدل المسجل منخفض عن المعدل المستهدف في بداية سنة 2009 والذي يتراوح ما بين 12% و 13%¹ ، بعدها استعادت الكتلة النقدية نموها في سنة 2010 ب 15.44% ولكن بمعدل اقل من الوتيرات العالية التي عرفتھا الكتلة النقدية في الفترة (2006-2008)، ويعود ذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار البترول التي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية ، وعليه فهذا المعدل لا يتجاوز الهدف الكمي المحدد من طرف مجلس النقد والقرض والذي يتراوح ما بين 8% و 9% ، فضلا عن هذا ، ساهم الارتفاع المعترف في ودائع المصارف في تعزيز أكبر في قدرة الأموال القابلة للاقتراض من قبل المصارف ، وزيادة على ذلك تميزت هذه السنة بالعجز الشامل لعمليات الخزينة العمومية والذي يلي أعلى عجز في سنة 2009 منذ بداية السنوات 2000². بينما في سنة 2011 فقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية 90،19% التي تعتبر ثالث أكبر معدل نمو سنة 2001

يعود ذلك لتحسين حجم الودائع بنوعيتها (تحت الطلب ولأجل) مما ساهم في زيادة الكتلة النقدية التي بلغت 9929200 مليون دج ، ليتراجع معدل نموها في سنة 2012 ب 10.91% بقيمة 11013300 مليون دج وقد ارجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي³. أما في سنة 2013 فقد انخفض معدل نمو الكتلة النقدية (M_2) إلى 8.42% ، هذا ما يؤكد تباطؤ وتيرات التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 ، بعدها عاود معدل النمو النقدي (M_2) للارتفاع حيث بلغ 14.50% في سنة 2014 بقيمة 13673200 مليون دج واستمرت حجم الكتلة النقدية في ارتفاع إلا أن بلغت سنة 2019 قيمة 17314500 مليون دج ، وهذا الارتفاع يعود إلى الزيادة المسجلة في حجم النقود الكتابية وفي حجم أشباه النقود. أن الوضع المسجل أعلاه يعكس مدى التأثير السلبي للصدمة الخارجية على التوازنات المالية الداخلية بالنسبة للاقتصاد الجزائري ، الأمر الذي يجعل أداء السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري مرهونا بالتغيرات على المستوى الخارجي⁴.

أما فيما يتعلق بمكونات الكتلة النقدية (M_2) تطورها خلال الفترة (2001-2019) ، يظهر من خلال الشكل التالي :

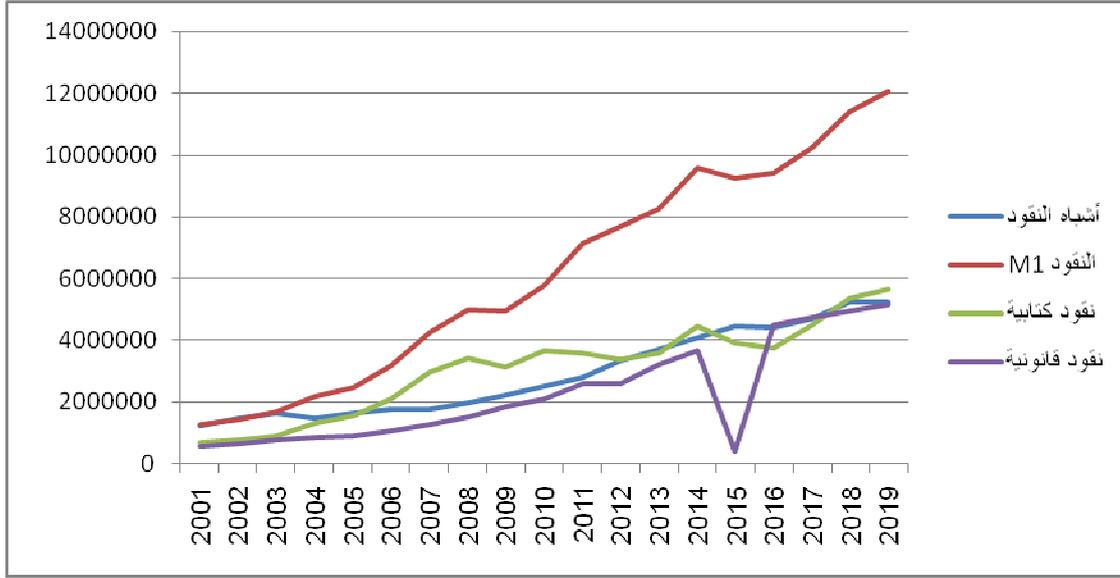
¹ Banque d'Algérie ،-Evolution Economique et monétaire-Rapport 2009 .juillet 2010 .p166.

² بنك الجزائر ،التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2010، جويلية 2011، ص181.

³ علي صاري ،سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013 ،مرجع سبق ذكره، ص27.

⁴ بن عبدالفتاح دحمان، اثر برامج الصندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص9.

الشكل رقم 03-13: تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2019) الوحدة: 10⁶ دج



المصدر : من اعداد الطالب انطلاقا من المعطيات الواردة في الجدول رقم (1) في الملحق (1)

من خلال الشكل البياني رقم 03-12 أعلاه ، يوضح لنا انه ابتداءً من سنة 2001 إلى غاية 2003 فان مساهمة أشباه النقود في تكوين الكتلة النقدية (M_2) عرفت تطورا هاما حيث بلغت نسبة مساهمتها 50.15% في المتوسط متجاوزة بذلك نسبة مساهمة كل من النقود الائتمانية والنقود الكتابية مع ، وكان ذلك نتيجة للجوء الأفراد والمؤسسات إلى إيداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة قبل حله، لارتفاع أسعار الفائدة إلى حد الإغراء 17% التي كان يمنحها على الودائع¹ ، وكانت النتيجة بعد حل لبنك الخليفة أن معدل نمو أشباه النقود بدا في التراجع ابتداءً من سنة 2003 بلغت نسبة مساهمتها في الكتلة النقدية (M_2) ب 49.36% إلى 28.62 % سنة 2008 ، غير أن تدخل الدولة نتيجة ما حدث لبنك الخليفة أدى إلى إعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو أشباه النقود بالنسبة للكتلة النقدية (M_2) انطلاقا من سنة 2009 ، حيث بلغت نسبة مساهمتها ما يقارب 31.07% مقارنة بسنة 2008 ويعود ذلك إلى الزيادة المسجلة في الودائع بالعملة الصعبة لتستقر بعدها تقريبا نسبة مساهمة أشباه النقود بالنسبة للكتلة النقدية (M_2) في سنة 2010 ب 30.48% ، بينما تراجعت هذه النسبة في سنة 2011 ثم ترتفع بعدها إلى أن تصل 30.91% في سنة 2013 وهذا الارتفاع الطفيف راجع إلى أثر تطور ودائع العملة الصعبة والودائع لأجل بالدينار ، في وضع تميز بتراجع واضح لفائض الادخار على الاستثمار، ومن جهة أخرى أصبحت قاعدة

¹ علي صاري ،سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013 ،مرجع سبق ذكره ،ص28.

موارد المصارف اقل هشاشة تجاه صدمات خارجية قد تمس قطاع المحروقات¹، وفي سنة 2014 سجلت نسبة مساهمة أشباه النقود بالنسبة للكتلة النقدية (M_2) انخفاضا طفيفا ب 29.86% وهي وتيرة أعلى من وتيرة نمو الكتلة النقدية (M_2) ب 14.50%، لترتفع بعد ذلك سنوات البقية مسجلة سنة 2019 نسبة 30.24% وهي وتيرة اعلي من وتيرة نمو الكتلة النقدية.

أما بالنسبة للنقود (M_1) -يوضح الجدول رقم (01) الموجود في الملحق رقم (01) - أن نسبة مساهمتها في الكتلة النقدية (M_2) تراجعت منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2003 حيث بلغت 48.99% في سنة 2003 مقابل ارتفاع نسبة أشباه النقود من الكتلة النقدية (M_2)، ويعتبر كاتجاه نقدي ملائم نتيجة استقرار الأسعار وانخفاض معدلات التضخم، ثم عادت نسبة النقود من الكتلة النقدية (M_2) إلى الارتفاع من جديد في سنة 2004 وقد استمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2009 حيث بلغت قيمتها 4944200 مليون دج بمعدل نمو 68.92% ويعتبر هذا كتراجع في مصرفية الاقتصاد²، ثم عادت نسبة مساهمة النقود (M_1) إلى الارتفاع بعد سنة 2009 حيث بلغت مساهمتها ما يقارب 69.51% سنة 2010 ثم بعد ذلك بقيت نسبة مساهمة النقود (M_1) مستقرة إلى غاية سنة 2019 بنسبة قدرت ب 69.76%.

أما النقود الائتمانية تعتبر أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكلت حيزا كبيرا في تشكيل الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الاستقلال لتترك هذه المكانة للودائع بشقيها (النقود الكتابية وأشباه النقود) بعد ذلك، وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري، وتطور مداخيل الأفراد التي تعتبر مصدر لتلك الودائع. لقد شهدت النقود الائتمانية خلال الفترة (2001-2019) معدل نمو في المتوسط يقدر ب 24.42% مما يدل على انخفاض نسبة مساهمتها في الكتلة النقدية (M_2) مقارنة بالفترات السابقة، وذلك راجع إلى أن طلب الأسر والمؤسسات على النقود الائتمانية مثل احتياجا اقل سيولة، حيث بلغت نسبة نموها في سنة 2001 ما يقدر ب 23.33% بقيمة 577200 مليون دج، ثم بدأت تنخفض تارة وترتفع تارة أخرى خلال هذه الفترة إلا أنها استقرت نوعا ما ابتداءً من سنة 2009 بنسبة نموها وبالنسبة للكتلة النقدية (M_2) 25.50% إلى غاية سنة 2019 بمعدل نموها بالنسبة للكتلة النقدية (M_2) 29.67% بقيمة 5138000 مليون دج، وهو الأمر الذي يشير إلى استقرار طلب الادخار المالي وتحصيلات الأسر في وقت تتراجع فيه التوترات التضخمية.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 162.

² مصيطفى عبداللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06 جامعة ورقلة، الجزائر 2008، ص 117.

تعتبر النقود الكتابية أكثر سيولة مقارنة بأشبه النقود، نظرا لسرعة تحويلها إلى نقود، ولذلك تندرج ضمن النقود الائتمانية لتشكل المستوى الأول من الكتلة النقدية (M_1)، وقد كانت نسبة النقود الكتابية من الكتلة النقدية (M_2) تمثل 26.73% سنة 2001، مسجلة أعلى نسبة نمو لها في سنتي 2007 و2008 بـ 49.19% و49.23% على التوالي، وهذا الارتفاع المسجل في هذه السنوات ناتج عن التراكم المتزايد للدخار المالي للمؤسسات قطاع المحروقات، بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، كما يعكس هذا الارتفاع أيضا التغيرات في سلوك الطلب على العملة من طرف الأعوان الاقتصاديين (الأفراد والمؤسسات)، إلى جانب ذلك تبين سنة 2008 أن هناك حركة جديدة خاصة بتكوين الأصول المالية من طرف المؤسسات الخاصة والأسر على الرغم من أن تشكيلة المنتجات المعروضة من طرف المصارف تبقى محدودة، ثم سجلت انخفاضا طفيفا في سنة 2009 بقيمة 3114800 مليون دج نمو 43.42% وهذا راجع إلى الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة العالمية على الوضع النقدي للمؤسسات في هذا القطاع التي بدأت تعرف فيه قدرة التمويل تآكلاً في ظرف يتميز بتنفيذ برنامج هام للاستثمار¹ بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول. لترتفع النقود الكتابية في البنوك بعد ذلك في سنة 2010 بقيمة 3657800 مليون دج بنسبة 44.17% إضافة إلى هذا عرفت أيضا الودائع لدى المراكز البريدية والخزينة العمومية توسعا مدعما في سنة 2010 بنسبة 28.4% بعد ارتفاع قدره 24.6% في سنة 2009². ثم تنخفض بعد ذلك النقود الكتابية في سنتي 2011 و2012 بقيمة 3536200 مليون دج إلى 3380200 مليون دج على التوالي، وكذلك تراجع حصتها من مجموع الكتلة النقدية (M_2) من 35.61% إلى 30.69% في سنتين 2011 و2012 على الترتيب، ثم ترتفع قيمة النقود الكتابية إلى أن وصلت 5666100 مليون دج سنة 2019 بمعدل نمو 32.72%، هذا ما يوحي بتحسّن مستوى الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة الظفرة أو التحسنات التي عرفتتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة، وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسة البريد أو البنوك الوطنية.

المطلب الثاني : تطور معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني في الجزائر

قبل سنة 1990 كانت أدوات السياسة النقدية عبارة عن أدوات مباشرة لأنها تقوم بمراقبة إدارية مباشرة، أما بعد إصلاحات التسعينيات وصدور قانون النقد والقرض (90-10) تم إصلاح أدوات السياسة النقدية بالانتقال من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة لضبط السياسة النقدية، بما يتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق ومن أجل ضمان فعاليتها واصل بنك الجزائر تطوره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية.

¹ وليد بشيشي، سليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 465.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2010، جويلية 2011، ص 174.

أولاً : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر

يعتبر معدل إعادة الخصم احد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية ، يستعمله البنك المركزي للتأثير في أداء البنوك التجارية ، التي تلجا بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطلقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية . قبل صدور قانون النقد (90-10) ، لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة على المصارف ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة والقروض اللازمة¹ ، لا يكون لهذا المعدل أي فعالية تتعلق بتخصيص الائتمان في ظل سياسة أسعار فائدة سالبة بحيث لا يعكس هذا المعدل التكلفة الحقيقية لإعادة التمويل ، والهدف من رفع معدل إعادة الخصم هو البحث عن تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة والوصول إلى معدل التضخم منخفض² . فمعدل إعادة الخصم الممارس من طرف البنك المركزي ، والذي يشكل أداة تحليلية مهمة من حيث أنها معيار حقيقي لفهم السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية ، وفي هذا السياق يمكن تتبع مراحل تغير معدل إعادة الخصم :

حسب الجدول رقم (02) - الموجود في الملحق رقم (01) - نجد أن هذا المعدل بقي ثابتا بنسبة 2.75 % من سنة 1980 إلى غاية سنة 1986 وهي فترة تطبيق المخططات التنموية من جهة ، وصدور القانون المصرفي الجديد (86-12) المتعلق بالبنوك والقروض سنة 1986 من جهة أخرى ، حيث ينص هذا القانون على توالي البنك المركزي تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد القسوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض ثم عدلت النسبة برفع مستواه إلى 7% ابتداءً من ماي 1989 إلى غاية ماي 1990 ، وذلك لتحفيز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص بغرض محاربة التضخم الذي ارتفع ارتفاعا شديدا في نهاية هذه السنة ، ويبين هذا الإجراء أن أدوات السياسة النقدية وبالضبط فيما يتعلق بأداة معدل إعادة الخصم أصبحت تستعمل في إطار الصحيح وذلك بما يخدم أهداف هذه السياسة .

أن صدور قانون (90-10) تعتبر نقطة تحول جذري في النظام النقدي الجزائري وكذا دور السياسة النقدية ، حيث يقوم البنك المركزي في بداية كل سنة لنجلس النقد والقرض ، بتقديم التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقروض ، ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي ، ومنذ صدور قانون (90-10) أصبح البنك المركزي يعيد خصم مجموعة من الأوراق التجارية والقروض ، والتي حصرها فيما يلي³ :

¹ بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 209.

² علي فلاق ، رشيد سالمي ، اسامة بوشيط السياسة النقدية كمحدد للاقتصاد الكلي - دراسة حالة الجزائر - مرجع سبق ذكره ، ص 114.

³ انظر المواد (69-70-71-72) من قانون النقد والقرض (90-10) الصادر في 14 افريل 1990.

- إعادة خصم سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات.
- إعادة خصم سندات قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل ، على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة أشهر ، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة اثنا عشر شهرا .
- إعادة خصم سندات بغرض تمويل قروض متوسطة الأجل لفترة أقصاها ستة أشهر مع إمكانية التجديد من دون أن تتجاوز ثلاث سنوات ، بشرط أن يكون هدف هذه القروض، أما تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو انجاز السكنات .
- إعادة خصم سندات الدفع وكل الأرصدة المحررة بالعملة الأجنبية .
- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يفصل عن تاريخ استحقاقها ثلاث شهر على الأكثر .

حسب الجدول رقم (02) - الموجود في الملحق رقم (01)-، نلاحظ أن معدل إعادة الخصم ارتفع من 10.5% سنة 1990 إلى 11.5% في سنة 1994 ليصل إلى أعلى مستوى له في سنة 1995 بنسبة 15%، ويعود هذا الارتفاع المتواصل لمعدل إعادة الخصم إلى سياسة البنك المركزي الصارمة للحد من الطلب على حجم الأوراق المالية للحد من توسع الكتلة النقدية والتحكم في معدل التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته خلال سنتي 1994 و1995 بنسبة 29%، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار في هذه الفترة ، حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة ، ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة فعاليتها¹. ولكن ابتداءً من 02 أوت 1995 التي شهدت انخفاضا ملحوظا في معدل إعادة الخصم بنسبة 14% ثم استمر بالانخفاض حتى سنة 1998 بنسبة 5,9% وفي سنتي 2000 و2002 بسبب 6% نظرا للحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى البنك المركزي ، من جهة ، والتحكم في معدل التضخم الذي بلغ 4.2% في سنة 2001². وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة إيجابية تعطي نوع المصدقية لهذه الأداة من جهة أخرى . ليواصل انخفاضه حتى سنة 2004 في حدود 4.5% ثم استمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض إلى 4% ابتداءً من 07 مارس 2004 إلى غاية سنة 2016، لينخفض بعد ذلك إلى 3.75% سنة 2019 ، ويعد هذا مؤشرا جيدا لان الوضع الاقتصادي في الجزائر بدأ يعرف نوعا من الاستقرار المالي والنقدي خاصة بعد التحسن الكبير في أسعار المحروقات الذي وفر سيولة ضخمة للدولة مما ساعدا على تمويل العديد من البرامج التنموية ، كما أن معدل التضخم عرف

¹خلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص275.

²بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص210.

نوعاً من الاستقرار، خاصة بين 2004 و2011 حيث كانت معدلات التضخم معقولة مقارنة بطبيعة الاقتصاد الجزائري، إلا أن معدل التضخم في سنة 2012 عرف نوعية حيث تجاوز 8% إلا أن هذا الارتفاع لم يدم فقد انخفض في سنة 2019 بقيمة 1.95% بالإضافة إلى انعدام إعادة التمويل لدى البنك المركزي التي أصبحت لا تلجا إليه البنوك منذ 2002 بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها، مما جعل ودائعها تتضاعف لدى البنك المركزي¹.

ثانياً: معدل الاحتياطي القانوني

ادخل قانون النقد والقرض (90-10) أداة جديدة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي تمكن بنك الجزائر من التسيير والتحكم في الائتمان المصرفي الذي تديره البنوك التجارية، وقد حدد القانون (90-10) في المادة 93 منه، إلزام البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي يحسب أما من مجموع الودائع أو لجزء منها، وأما من مجمل توظيفاتها أو لجزء منها ويسمى هذا الاحتياطي القانوني، ومبدئياً إن لا يتجاوز هذا الاحتياطي 28% من مجموع المبالغ المعتمدة كأساس لحسابه، على أن تودع تلك المبالغ في حساب مجمع احتياطي لدى بنك الجزائر لحساب البنوك التجارية، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي القانوني شهرياً ويبدأ من 15 في الشهر إلى 14 من الشهر الذي يليه وهكذا²، ويمكن للبنك المركزي أن يرفع هذه النسبة عندما تدفعه الضرورة لذلك، وكل نقص في قيمة الاحتياطي القانوني لأي بنك، سيعرضه لغرامة مالية يومية بنسبة 1% من المبلغ الناقص³، ويحق للبنك المعاقب أن يقدم طعناً للغرفة التجارية في المحكمة العليا أو لمجلس الدولة. والجدول التالي يوضح تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2001-2019):

الجدول رقم 03-12: تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2001-2019)

السنوات	2001	2002	2003	2004- 2007	2008	2009	2010	2011
معدل الاحتياطي القانوني (%)	3	4.25	6.25	6.5	8	8	9	9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الاحتياطي	11	12	12	12	8	4	10	12

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

² Article (3) de L'instruction N73-94 du 28 novembre 1994 relative au régime de réserves obligatoires، (www.bank-of-algeria.dz/html/legist_10_5.htm)، consulter le 17/08/2017 à 19h30.

³ مدوخ ماجدة، ووصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 302.

								القانوني (%)
--	--	--	--	--	--	--	--	--------------

المصدر - بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم (5) ، ديسمبر 2008 ، ص 17.
- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم (30) ، جوان 2019 ، ص 17.

حدد البنك الجزائري معدل الاحتياطي في التعلية رقم 73-94 الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 1994 بنسبة 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية من هذه التعلية (من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملات الصعبة) ، غير أنها لم تطبق فعليا وبقيت بدون تطبيق إلى غاية أبريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك ، ونظرا لأهمية هذه الأداة في حماية المودعين فقد أعيد إدراجها كإحدى الأدوات الفعالة للسياسة النقدية في سنة 2001 بنسبة 3% ، وقد عرف هذا المعدل تغيرات كبيرة تبعا للحالة النقدية للبلاد¹ ، لذلك نجد هذه النسبة انتقلت إلى 4.25 % في سنة 2002 ثم 6.25% في سنة 2003 ، ثم ثبتت عند نسبة 6.5% خلال الفترة (2004-2007) وقد استعملت هذه الأداة بكيفية نشطة وذلك تماشيا مع التطور الحاصل في قيمة الاحتياطي الحر للبنوك ، والارتفاع المسجل في نسبة الاحتياطي القانوني ناجم عن الارتفاع في السيولة المصرفية ، ليرفع معدل الاحتياطي القانوني إلى 8% حتى سنة 2009 ، وصولا إلى 12% سنتي 2014 و2015 ، ثم تراجع معدل سنتي 2016 و2017 حيث سجل 8% و4% على التوالي ليرتفع مجددا إلا أن وصل سنة 2019 إلى 12% ، ويدل هذا على رغبة بنك الجزائر بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش يبقى الاحتياطي القانوني من أفضل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للدول النامية، لما له من تأثير مباشر على مضاعف الائتمان ومنه على العرض النقدي².

المطلب الثالث : سياسة السوق المفتوحة في الجزائر

ظهرت السوق في الجزائر في 18 جوان 1989 كمكان لتوفير السيولة اللازمة³ ، وعرفت اهتماما بعد صدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض ، اتخذت خطوات مهمة لتوسيع نشاط السوق النقدية وتفعيل نشاطها ، اتضح بعد ذلك أكثر تطورا من خلال اتخاذ اجراءات لتوسيع المتدخلين في هذه الشوق لتصبح تشمل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية والمستثمرين⁴.

¹ صديقي مليكة ، السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية ، حالة الجزائر مرجع سبق ذكره ، ص 85.

² أحمد غربي ، مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الاسعار - حالة الجزائر - مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد رقم 01 ، العدد 02 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ، 2015 ، ص 5.

³ بن عبيد فريد ، تقييم السوق النقدية الجزائرية ، كاداة لاعادة التمويل ، مجلة بحاث اقتصادية وادارية ، العدد 14 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر ، ديسمبر 2013 ، ص 89.

⁴ على فلاق ، رشيد ساملي ، اسمة بوشيط ، السياسة النقدية كمحدد للاقتصاد الكلي - دراسة حالة الجزائر - مرجع سبق ذكره ، ص 114.

إن هذه الأداة تعتبر من الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي تضمنها قانون النقد والقرض من خلال التعليم 90-08 الصادر بتاريخ 14 أوت 1991 والتي تخص تنظيم السوق النقدية¹، والتي بموجبها يمكن لبنك الجزائر أن يدخل فيها كبايع أو مشتري لسندات عامة أو خاصة لإعادة الخصم والتسيقات ذات اجل قصير واستحقاق اقل من ستة أشهر²، وتعتبر أداة للتحكم في السيولة داخل السوق النقدية تهدف إلى تفادي التقلبات الشديدة في معدل السوق بما ستناسب مع الوضعية النقدية التي ينشد تحقيقها. ويجب الإشارة إلى أن المادة 77 من القانون (90-10) قد نصت على عدم تجاوز المبلغ الإجمالي للسندات العامة داخل السوق النقدية للعمليات المقبول إنجازها 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة. لكن بعد صدور الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض إزالة شرط سقف الـ 20% وجعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية³. رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة وبصفة تجريبية بتاريخ 30 ديسمبر 1996، وشملت العملية مبلغا قيمته 4 ملايين دج بمعدل فائدة في المتوسط 14.9%⁴، والمتمثلة في قيام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر. عندما ظهر فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر مع بيع سندات عمومية للبنوك لامتناس السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمال أداة السوق المفتوحة كأداة نقدية فعالة⁵، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون (العموميون والخواص) بطرح الأوراق المالية على المدينين المتوسط والطويل الأجل لتفعيل عمل السوق النقدية⁶، رغم هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2014، رغم قوتها وفعاليتها لم تسمح بتعديل سيولة البنوك وهذا ما يميز السيولة المصرفية السوق النقدية بتطوير النظام المصرفي منذ أبريل 2002⁷.

أدار بنك الجزائر السياسة النقدية بمرونة، في ظروف فائض السيولة في السوق النقدية، مستعملا الأدوات الجديدة المخصصة للامتصاص، للتحكم في التضخم، في وقت تزايدت فيه الموارد في الاقتصاد الكلي، رغم تزايدته خاصة بين 2004-2008 سمحت إدارة السياسة النقدية بالامتصاص الفعلي لهذا الفائض في السيولة

¹ موجود في الموقع التالي لبنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz/html/marche11.htm، 18/08/2017 a18h30.

² انظر المادة 76 من قانون النقد والقرض 90-10.

³ انظر المادة 41 من الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

⁴ معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، مرجع سبق ذكره، ص 295.

⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سبتمبر 2009، ص 159-161.

⁶ معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، مرجع سبق ذكره، ص 296.

⁷ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر نوفمبر 2016، ص 131.

النقدية ، ومن ثم احتواء التضخم بقرب المستوى المستهدف ، إذ بلغ متوسط التضخم نسبة 4.11% بين 2002 و2019.

- الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر :

لا يمكننا الحديث عن أهداف السياسة النقدية قبل سنة 1990 ، لأنها كانت تابعة إلى حد كبير للسياسة المالية ، فاستخدمت أدواتها لتحقيق بعض الأولويات في مجال القرض بعيدا عن متطلبات الاستقرار النقدي ، لكن الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية التي باشرتها السلطة منذ منتصف الثمانينيات ، أعادت الاعتبار للسياسة النقدية بما يخدم سياسة الاستهداف النقدي ، وأصبح منح القروض لا يخضع لاحتياجات المؤسسات والأنشطة الاقتصادية ، بل تحكمه متطلبات التوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية الكلية ، ولكن رغم هذا الإصلاح بقيت السياسة النقدية مقيدة من خلال تدخلات الجهاز التنفيذي في إصلاحات البنك المركزي ، إلا أن جاء الإصلاح الاقتصادي الشامل في التسعينيات من القرن الماضي ، عرف صدور القانون (90-10) والمتعلق بالنقد والقرض ، والذي شكل منعطفا حاسما في الإصلاحات الاقتصادية التي شرع في تطبيقها بغرض تكريس اقتصاد السوق ، وقد تأكد ذلك بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) حيث تم إدراج سياسة نقدية بأتم معنى الكلمة ، بمعنى سياسة لها أهدافها وأدواتها¹.

تتمثل أهداف السياسة النقدية في الجزائر حسب ما جاء في قانون النقد والقرض في أربعة أهداف رئيسية في مجملها المربع السحري ، فقد نصت المادة 55 من هذا القانون على ما يلي : تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإتناء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد²، تتميز أهداف السياسة النقدية بحسب هذه المادة من القانون (90-10) بالخصائص التالية :³

- تعدد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية .
 - تضارب هذه الأهداف كهدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع استقرار الأسعار.
 - عدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية .
- إن إعلان مجلس النقد والقرض لأهداف السياسة النقدية تزامن مع بروز برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) ، وما صاحبها من تحرير واسع للأسعار ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مؤشر أسعار

¹ معيزي قويدر ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، مرجع سبق ذكره ، ص277.

² المادة 55 من قانون النقد والقرض 10-90.

³ يلغوز بن علي وطيبة بن عزوز ، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41 ، مرطر دراسات الوحدة العربية ، 2008، ص33.

الاستهلاك إلى 30.99% سنة 1994 معلنا بذلك عن وجود نسبة تضخم عالية بلغت 29% في نفس السنة ، التي فرض فيها صندوق النقد الدولي على الجزائر رفع الدعم على الأسعار بصفة تدريجية ، جعل من السياسة النقدية تهم بتحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف أساسي لها ، ابتداءً من سنة 1990 ، كما أن تبني السلطة النقدية لسياسة نقدية انكماشية صارمة دليل على أن هدف استقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي¹ . وبالرغم من أن الأمر الرئاسي رقم 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض ، أبقى على مهمة بنك الجزائر نفسها من خلال المادة 35 منه ، التي أكدت ثانية أن هدف النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار كأهداف نهائية للسياسة النقدية² . وهذا ما تؤكدته الدراسة التي قدمها محمد لكصاسي ، حيث صرح على أن الهدف النهائي للسياسة النقدية - منذ إصدار قانون النقد والقرض - يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار ، ومراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الاستهلاك³ . وكذلك الأمر رقم 04-10 والمتعلق بالنقد والقرض أبقى على مهمة بنك الجزائر نفسها من خلال المادة 35 منه⁴ التي أكدت مرة أخرى إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية⁵ . إن بنك الجزائر يركز حاليا في إدارته للسياسة النقدية على هدف استقرار الأسعار كهدف نهائي على حساب الأهداف الأخرى المحددة في إطار قانون 10-90 والأمر 03-11 والأمر 04-10 والمتمثلة في استقرار الأسعار مع الاستعمال التام للموارد ونمو سريع للاقتصاد ، وذلك كرد فعل لتكوين السيولة النقدية المفرطة والتي وضعت بنك الجزائر في موقف صعب أما غياب إستراتيجية وطنية شاملة في ظرف يتطلب مشاركة جميع الأطراف لاستغلال فائض السيولة وتمويله لتمويل القطاع الحقيقي ومن ثم تخفيف حدة البطالة التي مازالت تشهد مستويات مرتفعة ، بينما يأخذ توقع التضخم في الأجل القصير أهمية خاصة . وتجدر الإشارة في إطار توقع التضخم على المدى القصير ، أن بنك الجزائر قد طور أداة ملائمة منذ سبتمبر 2009 أي نموذج التضخم لأجل قصير ، لغرض التوقع الشهري لمعدل التضخم وتطوره على أفق سنة واحدة⁶ .

¹ نفس المرجع السابق ، ص 34.

² انظر المادة 35 من قانون النقد والقرض 03-11. المعدل والمتعم للقانون 90-10 .

³ محمد لكصاسي ، محافظ بنك الجزائر ، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر ، صندوق النقد العربي ، دراسة قدمت الى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي عقد في الدوحة بدولة قطر في سبتمبر 2003 ، ابوظبي ، 2004، ص12.

⁴ انظر المادة 35 من قانون 04-10 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتعم للقانون 03-11.

⁵ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر مرجع سبق ذكره ، ص 142-143.

⁶ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2013 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، نوفمبر 2014 ، ص151.

قبل سنة 2003 لم يكن من الممكن تحديد نسب رقمية للتضخم المستهدف ، لكن بعد هذه السنة أصبحت نسب التضخم مستهدفة بحيث حددت بأقل من 3% ، من جهة أخرى يمكن ملاحظة أن كل هذا التحليل لأهداف السياسة النقدية يهتم بالأهداف النهائية لهذه الأخيرة ، أما فيما يتعلق بالأهداف الوسيطة فانه ومنذ سنة 1994 والى غاية سنة 2000 كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية يتمثل في صافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر ، إلا أنه ابتداءً من سنة 2001 أصبح تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر يتم عن طريق هدفين وسيطين يتمثلان في تحديد معدلات نمو المجاميع النقدية والقروضية سنويا، حيث يعرض بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض في بداية كل سنة ، توقعاته بشأن تطور المجاميع النقدية والقروضية ويقترح أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف الوسيطة ومن ثم تحقيق الهدف النهائي* ، وتستند هذه البرمجة النقدية على افتراضات تتعلق خصوصا بتطور الناتج الداخلي الخام ، وتطور عمليات الخزينة العمومية ، وأسعار المحروقات وكذا موازين المدفوعات ومعدل سعر الصرف الاسمي الفعلي (في ظل استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي)¹. نذكر على سبيل المثال ، انه في سنة 2013 حدد مجلس النقد والقرض الهدف النهائي للسياسة النقدية بضبط التضخم عند معدل 4% ، خاصة وان وسائل التضييق النقدي تندرج في توجه استراتيجي ، لهذا الغرض اطلع مجلس النقد والقرض على الأهداف المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقروضية المنسجمة مع استهداف التضخم وحدد معدلات نمو للكتلة النقدية (M_2) في مستوى يتراوح بين 9% و11% كهدف وسيط للسياسة النقدية ، وهذه الأهداف الكمية تركزت على فرضية أسعار البترول في المتوسط 109.5 دولار للبرميل². أما في سنة 2014 فقد حدد مجلس النقد والقرض إضافة إلى محافظته على هدف التضخم في المدى المتوسط 4% كهدف نهائي للسياسة النقدية ، أما فيما يتعلق بأهداف النمو في الكتلة النقدية فقد حددت نسب المراد تحقيقها ب 9.5% و11.5% ، وهذه الأهداف الكمية ارتكزت بدورها على فرضية سعر البترول في المتوسط 105.37 دولار للبرميل³.

* ضمان تحقيق الهدف المسطر بالنسبة للمتغيرات الوسيطة وبلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية ، والذي يتمثل في الهدف الصريح للتضخم على المدى المتوسط ، المعبر عن هدف استقرار الاسعار الذي اسس في اوت 2010.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 139-143.

-يقب ليلى اسمهان ، الية السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية، مرجع سبق ذكره، ص 344.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر نوفمبر 2014، ص 151.

³ Banque d'Algérie - Rapport 2014 :Evolution Economique et monétaire en Algérie- juillet 2015 .pp124-125.

المبحث الثالث : تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)

تعتبر متغيرات النمو الاقتصادي ، البطالة ، التضخم ابرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدول ، ذلك أنها تعبر عن مجمل التوازنات الداخلية والخارجية في الاقتصاد وتختصرها لتعطي صورة متكاملة عن الواقع للدولة . وفي الجزائر فان التوازنات الداخلية والخارجية تخضع للتقلبات الدورية في أسعار البترول في الأسواق الدولية ، وقد مرت هذه المؤشرات بوضعية اختلال كبيرة منذ بروز الصدمة النفطية الأولى لسنة 1986 واستمرت لأكثر من عقد من الزمن وتحسن معظمها خلال الـ15 سنة الأولى من الألفية الجديدة ، لكنها الاختلالات الكبرى على مستوى تلك المؤشرات عادت للبروز من جديد نتيجة لتراجع أسعار البترول منتصف 2014 وبذلك فان دراسة تطور الاقتصاد الجزائري لا بد وان تأخذ بعين الاعتبار دراسة مؤشراتته الكبرى.

المطلب الأول : النمو الاقتصادي

لا يزال معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من أكثر المؤشرات الاقتصادية ذات الحساسية الشديدة لتقلبات أسعار البترول ، وذلك أن قطاع المحروقات يعد القطاع الأساسي في الاقتصاد الجزائري بما انه يسهم بنسبة تتجاوز الثلث في معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي ، حيث أنه يعكس الانخفاض أو الارتفاع في أسعار البترول بشكل كبير وواضح على معدلات النمو الاقتصادي . وقد بدا التحول نحو النمو المعتمد على القطاع الريعي في الاقتصاد الجزائري منذ السبعينات والثمانينات عندما تم التركيز على قطاع المحروقات في الاستثمارات العمومية الكبرى لتلك المرحلة باعتباره المصدر الرئيسي لمدخل العملة الصعبة ، لتستمر العملة بعد ذلك لغاية وقتنا الحاضر.

أولا : تحليل وضعية النمو الاقتصادي للفترة (1980-2019): يمكن دراسة النمو الاقتصادي من خلال عدة مؤشرات لعل من أبرزها مؤشر إجمالي الناتج المحلي الاسمي الذي يعبر عن الناتج بالقيمة السوقية (الجارية)، وكذلك مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي يمثل الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة (غير الجارية). ويعد إجمالي الناتج خارج المحروقات مؤشر إضافي لقياس النمو الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية التي يغلب على هيكلها الإنتاجي مساهمة قطاع النفط ما يجعل من قراءة النمو الاقتصادي من خلال إجمالي الناتج المحلي لكل القطاعات مضللا ، لذلك يتم استبعاد القيمة المضافة لقطاع المحروقات لأجل دراسة أكثر عمقا واقرب لواقع النمو الاقتصادي الحقيقي ، كما انه يمكن الاعتماد أيضا على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بعض الأحيان كمؤشر حقيقي للنمو الاقتصادي .

الجدول 03-13 : تطور قيم ومعدلات النمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي (1980-2019).

السنة	اجمالي الناتج المحلي الاسمي دج ⁶ 10	اجمالي الناتج المحلي الحقيقي* دج ⁶ 10	اجمالي الناتج المحلي الاسمي دج ⁶ 10	السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)	لجمالي الناتج المحلي الحقيقي دج ⁶ 10	اجمالي الناتج المحلي الحقيقي* دج ⁶ 10	لجمالي الناتج المحلي الحقيقي دج ⁶ 10	معدل النمو الاقتصادي (%)
1980	162500	70016	2131667	2000	0.79%	3361886	110424	3361886	3.82%
1981	191400	72117	2195617	2001	3.00%	3463025	113746	3463025	3.01%
1982	207600	76732	2336136	2002	6.40%	3657277	120126	3657277	5.61%
1983	233700	80876	2462288	2003	5.40%	3920670	128777	3920670	7.20%
1984	267600	85405	2600176	2004	5.60%	4089322	134317	4089322	4.30%
1985	291300	88565	2696382	2005	3.70%	4330911	142252	4330911	5.91%
1986	299500	88919	2707168	2006	0.40%	4403865	144648	4403865	1.68%
1987	323700	88296	2688217	2007	-0.70%	4552402	149527	4552402	3.37%
1988	349500	87413	2661335	2008	-1.00%	4659844	153056	4659844	2.36%
1989	423300	91260	2778434	2009	4.40%	4735904	155554	4735904	1.63%
1990	555800	91990	2800661	2010	0.80%	4908014	161207	4908014	3.63%
1991	844500	90886	2767054	2011	-1.20%	5049947	165869	5049947	2.89%
1992	1048200	92522	2816861	2012	1.80%	5220371	171467	5220371	3.37%
1993	1166000	90579	2757706	2013	-2.10%	5364852	176212	5364852	2.80%
1994	1491500	89764	2732887	2014	-0.90%	5568133	182889	5568133	3.80%
1995	1990600	93175	2836737	2015	3.80%	5777688	189772	5777688	3.70%
1996	2570000	96995	2953043	2016	4.10%	5968352	196035	5968352	3.30%
1997	2780200	98062	2985526	2017	1.10%	6069814	199367	6069814	1.60%
1998	2830500	103063	3137788	2018	5.10%	6123376	201192	6123376	1.40%
1999	323800	106361	3238198	2019	3.20%	6172554	202805	6172554	0.80%

*-سنة الاساس هي 2010 بالنسبة لمؤشر الناتج الحقيقي.

المصدر: 1- تقرير حوصلة إحصائية 1962-2011 - المحاسبة الوطنية، الديوان الوطني للإحصاء، ص 260، الموقع

الالكتروني: <http://www.ons.dz>

2- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2019)، الموقع الالكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm>

3- مؤشر التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي، الموقع الالكتروني: http://www.amf.org.ar/arabic_economic_database

خضعت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاد الجزائري لتقلبات شديدة وأظهرت عدم الاستقرار بسبب التبعية المفرطة لقطاع المحروقات المتميز بتقلباته الشديدة. فخلال الفترة 1986-1980 تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بين 0.40% كحد أدنى و6.40% كحد أقصى. لكن التراجع الكبير على مستوى أسعار البترول في سنة 1986 (-46.36% خلال سنة فقط) أثر على النمو الاقتصادي، وقد أدى ذلك لتراجع نمو الناتج المحلي الحقيقي. وخلال مدة قاربت الـ15 سنة التي تميزت باختيار

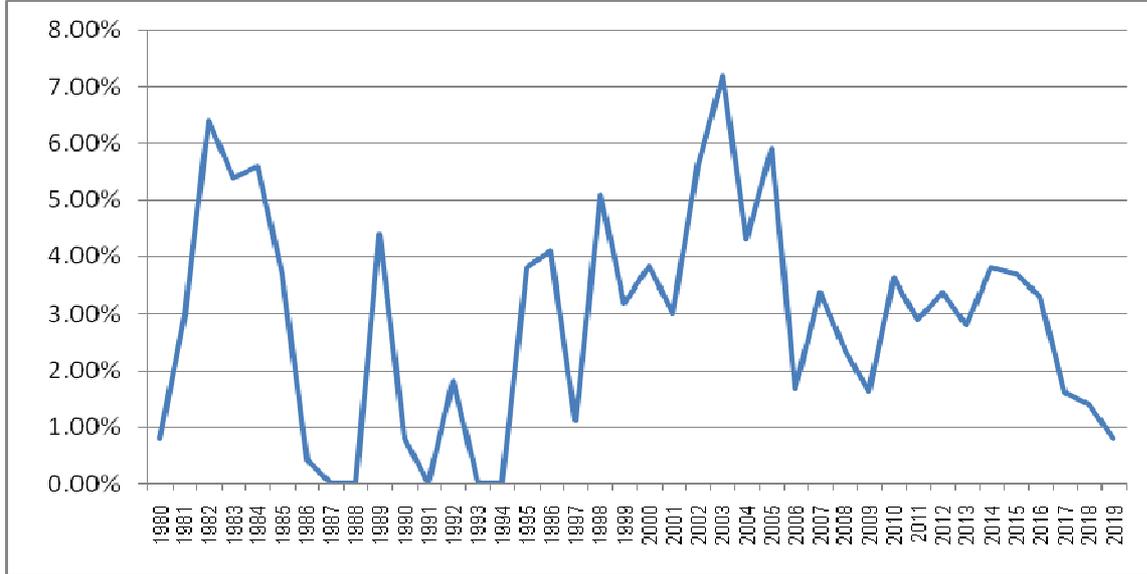
مستمر في أسعار البترول ، تدهورت خلالها معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير ، حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي عدة معدلات نمو سالبة (-0.70% ، -1.00% ، -1.20% ، -2.10% ، -0.90%) خلال سنوات (1987، 1988، 1991، 1993، 1994) على التوالي . وقد تراجع متوسط النمو خلال الفترة وظل عند حدود 1.42% بعدما بلغ 3.61% خلال الفترة 1980-1986 كانعكاس طبيعي للتراجع الكبير في القيمة المضافة لقطاع المحروقات بالإضافة إلى تبني إصلاحات المؤسسات المالية الدولية التي ساهمت في تقييد حجم النفقات الكبير في القيمة المضافة لقطاع المحروقات بالإضافة إلى تبني إصلاحات المؤسسات المالية الدولية التي ساهمت في تقييد حجم النفقات العمومية والتي تعتبر المحرك الرئيسي للنمو في القطاعات الأخرى ، ونتج عنها تراجع كبير في حجم التكوين الرأسمالي بفعل تقلص الاستثمارات العمومية .

لكن انتعاش أسعار البترول من جديد ابتداء من سنة 2000 انعكست إيجابيا على معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي شهد توسعا ملحوظا ، حيث سجلت معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة نسبا مقبولة لعل أهمها تلك التي كانت خلال سنوات 2002، 2003، 2005 بـ 5.6% ، 7.20% ، 5.90% ، على التوالي . وقد ساهمت برامج التنمية التي تم إطلاقها خلال تلك الفترة في تحقيق تلك النتائج ، حيث ساعدت على انتعاش القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات ، كقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة ، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذه القطاعات بالتوازي مع ارتفاع أسعار البترول الذي أدى لارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في القيمة المضافة الكلية . وبالرغم من تراجع نسبة النمو في سنة 2009 عند 1.6% إلا أن الفترة الممتدة بين 2000-2019 سجلت معدلات نمو إيجابية كانت في حدود 3.30% كمتوسط سنوي . وقد شهد العام 2014 تراجعا حادا في أسعار النفط التي فقدت 40% في المائة من قيمتها في أقل من ستة أشهر . وانتقل متوسط سعر البرميل من 111 دولارا في العام 2011 إلى أقل من 55 دولارا أواخر ديسمبر 2014¹ . وبما أن نمو الناتج المحلي في الجزائر يخضع لتقلبات النمو لقطاع المحروقات ، فإن التراجع الكبير لأسعار البترول منتصف 2014 أعاد للأذهان سيناريو صدمة 1986 ، وذلك أن تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات لم تتغير منذ تلك الفترة ، فقد عرف قطاع المحروقات تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأربع الأخيرة ، وعلى الرغم من ذلك إلا أن معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي لم يشهد تراجعا كبيرا وذلك بسبب التراجع الطفيف في النفقات العامة باستثناء التراجع المسجل سنتي 2017 و 2019 ، حيث بلغ النمو الاقتصادي

¹الجزائر - موجز قطري تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة ، أديسا ابابا ، اثيوبيا ، مارس 2017 ، ص 7.

معدلا ضعيفا عند 1.60% و 0.80% فقط. هذا ويتوقع الخبراء في حالة استمرار تراجع أسعار البترول أن يرتفع تأثير الناتج المحلي على المدى المتوسط نتيجة لذلك خاصة في ظل عدم قابلية السياسة المالية للاستدامة.

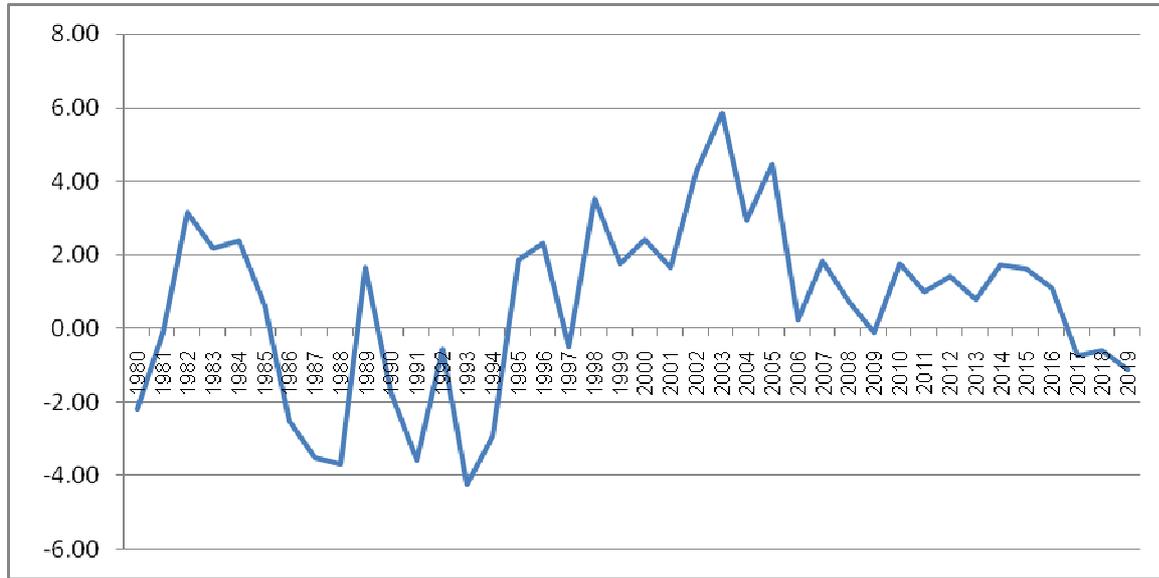
الشكل 03-14: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2019) الوحدة: %



المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من المعطيات الجدول رقم 03-12.

وعلى مستوى القيمة ، فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (غير الجارية) للدينار من قرابة 2132 مليار سنة 1980 (ما يوازي 70 مليار دولار) إلى ما يقرب من 2780 مليار سنة 1989 (بما يعادل 91 مليار دولار). ليرتفع مستواه سنة 1999 (يعادل 106 مليار دولار). و تواصل الارتفاع في قيمة الناتج بعد ذلك لتبلغ 4660 مليار سنة 2008 (153 مليار دولار)، وتبلغ في الأخير 6070 مليار دينار (بما يعادل 199 مليار دولار مع نهاية 2017). وعلى الرغم من هذا الارتفاع المستمر في قيمة الناتج خلال العقدين الأخيرين إلا انه يبقى دون مستواه الكامن ، لان القيمة الأخيرة للناتج المسجلة في سنة 2017 (قرابة 200 مليار دولار) لا تعبر عن حقيقة الإمكانيات المتوفرة والتي تمكن في حالة استغلالها بكفاءة وفعالية من الوصول إلى أكثر من المبلغ بكثير . فعند مقارنة الزيادة المتحققة في الناتج مقارنة بحجم الاستثمارات الضخم الذي باشرت به السلطات العليا خلال فترة 15 سنة الماضية إلا أنها لم تؤدي سوء إلى زيادة بمقدار 75 مليار دولار فقط في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ، وهي الزيادة التي كانت في معظمها ناتجة من قطاع المحروقات (أكثر من الثلث).

الشكل 03-15 : تطور معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر (1980-2019)
الوحدة: %



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق (2).

يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) يمثل أفضل مقياس للنمو الاقتصادي للدول ، ذلك انه يمثل مقياسا لمدى التحسن في المستوى المعيشي ومؤشرا على مدى الرفاهية التي يعيشها السكان وعند طرح معدل النمو السكاني من معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي للدولة فانه يتم الحصول على معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج خلال السنة. وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإننا نلاحظ ارتفاع درجة التقلبات التي شهدها المؤشر، فقد سجل هذا الأخير 15 معدلا سالبا خلال فترة الدراسة ، وكانت معظمها خلال الفترة التي أعقبت صدمة 1986 ، في حين أن أكبر تراجع سجل سنة 1993 بـ 4.25- ، بينما بلغ أكبر معدل للنمو في نصيب الفرد 5.84% سنة 2003 . وقد تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج من 110899 دج (3644\$) إلى 108726 دج (3572\$) في 1990 ثم 108280 دج (3558\$) سنة 2000 ، لكنه ارتفع إلى 134036 دج (4404\$) ثم إلى 143371 دج (4711\$) مع نهاية 2019 . وتعزى هذه التقلبات في مؤشر نصيب الفرد من الناتج أساسا إلى انتظام معدلات النمو السكاني مقارنة بالتقلبات الكثيرة التي يشهدها معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ، بالنظر إلى المعدلات المماثلة التي حققتها العديد من البلدان النامية فانه يمكن القول بان النمو الاقتصادي في الجزائر وفقا لمنظور نصيب الفرد من إجمالي الناتج لا يعبر عن نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلب نمو مستمرا ومنتظما في قيمة هذا المؤشر على مدار عقد أو أكثر من الزمن.

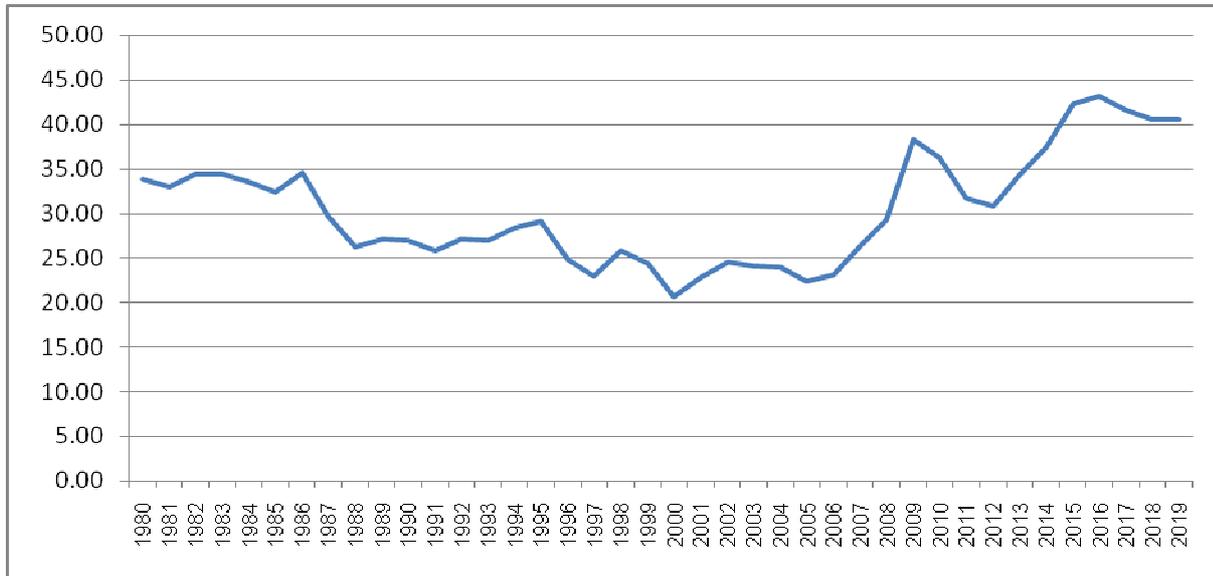
ثانيا : مساهمة التكوين الرأسمالي في النمو الاقتصادي :

تلعب معدلات الاستثمار الدور الرئيسي في نمو الناتج المحلي على المدى المتوسط والطويل في اقتصاديات الدول، وباعتبار الجزائر دولة ريعية ، فان الاستثمار يعتبر المصدر الرئيسي في الاقتصاد، وهو يخضع في إلى برامج الإنفاق الحكومية نتيجة لضعف استثمارات القطاع الخاص (المحلي والأجنبي). وقد شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال العديد من البرامج التنموية التي خصصت لها الحكومات المتعاقبة مخصصات مالية ضخمة، وقد ركزت معظم تلك الاستثمارات (بالأخص في الألفية الجديدة) على مشاريع تحديث وتحديد البنية الاقتصادية والاجتماعية . وقد سجلت معدلات نمو إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي تقلبات كثيرة خلال الفترة 1980-2019 ، حيث انخفضت بفعل الصدمة النقدية لسنة 1986 إلى 29.69 سنة 1987 بعدما كانت في حدود 36.46% سنة قبل ذلك ، ليلعب متوسط الفترة 1987-1999 26.57% بعدما كانت عند 33.70% خلال الفترة 1980-1986.

الشكل 03-16: تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1980-

2019)

الوحدة: %



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق (3).

لقد أسهم الانخفاض الكبير في الرصيد التراكمي لرأس المال الثابت عقب أزمة انهيار أسعار البترول لسنة 1986 في إضعاف معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لتقادم الهياكل القاعدية واهتلاك رأس المال الإنتاجي في مختلف القطاعات الإنتاجية، مما انعكس سلبا على الأداء الإنتاجي لمختلف القطاعات، حيث تراجع الناتج السنوي للمؤسسات العمومية التي تسيطر على القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري في ظل كبر حجم

الحكومة الاقتصادي وضعف حجم القطاع الخاص. لكن الفترة 2000-2019 تميزت بارتفاع معدلات الاستثمار العام مما أسهم في تحقيق زيادة ملحوظة في معدل نمو التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وصلت إلى 30.37% مدفوعة بارتفاع النفقات الاستثمارية الموجهة لدعم برامج التنمية (نفقات التجهيز)، وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على نمو الناتج في القطاعات المختلفة مع تحديث البنية التحتية وزيادة رأس المال الإنتاجي. وعلى العموم فقد شهدت السنوات التي تميزت بارتفاع في نسبة التكوين الرأسمالي من إجمالي الناتج المحلي بمعدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد الجزائري مما يؤكد على أهمية هذا العامل الإنتاجي في دعم النمو الاقتصادي.

ثالثاً : وضعية النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (طبيعة تكوين الناتج):

تتميز البلدان المصدرة للبتروöl بسيطرة القطاع النفطي على إنتاج القيمة المضافة في اقتصادياتها، حيث يشكل القطاع نسبة كبيرة مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، وهذا ما أدى إلى استحداث معدل نمو الناتج الإجمالي خارج قطاع المحروقات كمؤشر حقيقي للنمو الاقتصادي. وبالنسبة للجزائر فإن سيطرة المحروقات على إنتاج القيمة المضافة للناتج اقتربت من النصف (50%) خلال الفترة 2005-2008 حيث تراوحت في حدود 45، وقد تراجعت تلك الحصة بعد سنة 2008 لتبلغ أدنى مستوياتها سنة 2016 عند 23.15% بفعل تراجع أسعار البترول، ورغم هذا التراجع فقد ظلت تلك النسبة في حدود 34% خلال آخر عشرين عاماً (1997-2019) وهي نسبة كبيرة تساعد في فهم وتفسير التقلبات العديدة التي شهدتها معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول 03-14 : تطور قيم ومعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات (1997-2019).

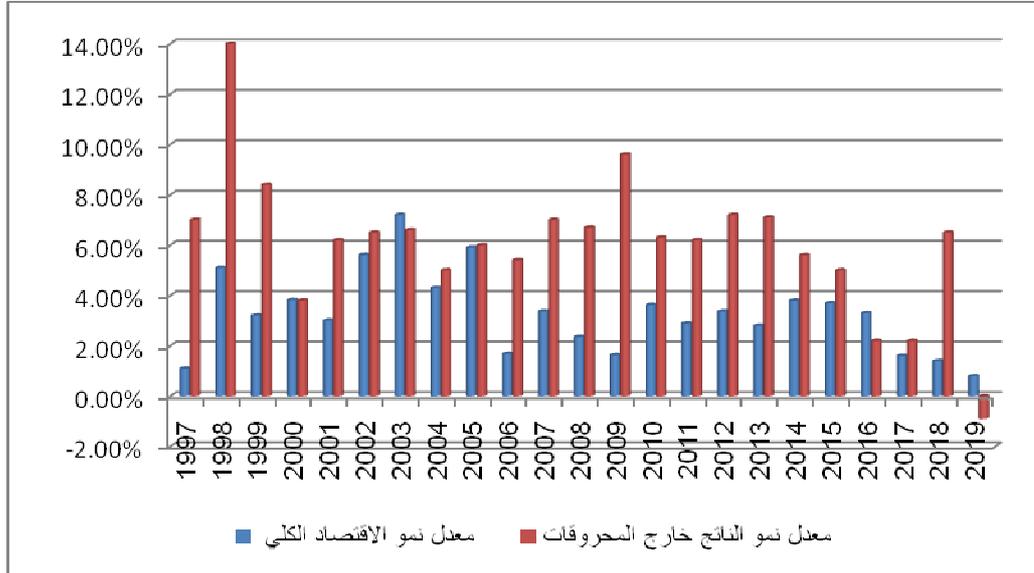
السنة	اجمالي الناتج خارج المحروقات 10 ⁶ دج	معدل النمو %	السنة	اجمالي الناتج خارج المحروقات 10 ⁶ دج	معدل النمو %
1997	1723900	7.00%	2009	6858900	9.60%
1998	1965300	14.00%	2010	7811200	6.30%
1999	2347300	8.40%	2011	9346000	6.20%
2000	2507200	3.80%	2012	10672300	7.20%
2001	2783200	6.20%	2013	11675800	7.10%
2002	3045700	6.50%	2014	12547300	5.60%
2003	3383400	6.60%	2015	13578400	5.00%
2004	3829300	5.00%	2016	14499500	2.20%

2.20%	14934100	2017	6.00%	4209100	2005
6.50%	15905600	2018	5.40%	4619400	2006
-0.90%	15761000	2019	7.00%	5263600	2007
-	-	-	6.70%	6046100	2008

المصدر 1-التقارير السنوية للجزائر بالأرقام،الديوان الوطني للإحصاء،الموقع الإلكتروني : <http://www.ons.dz>

2- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2019)،الموقع الإلكتروني : <http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm>

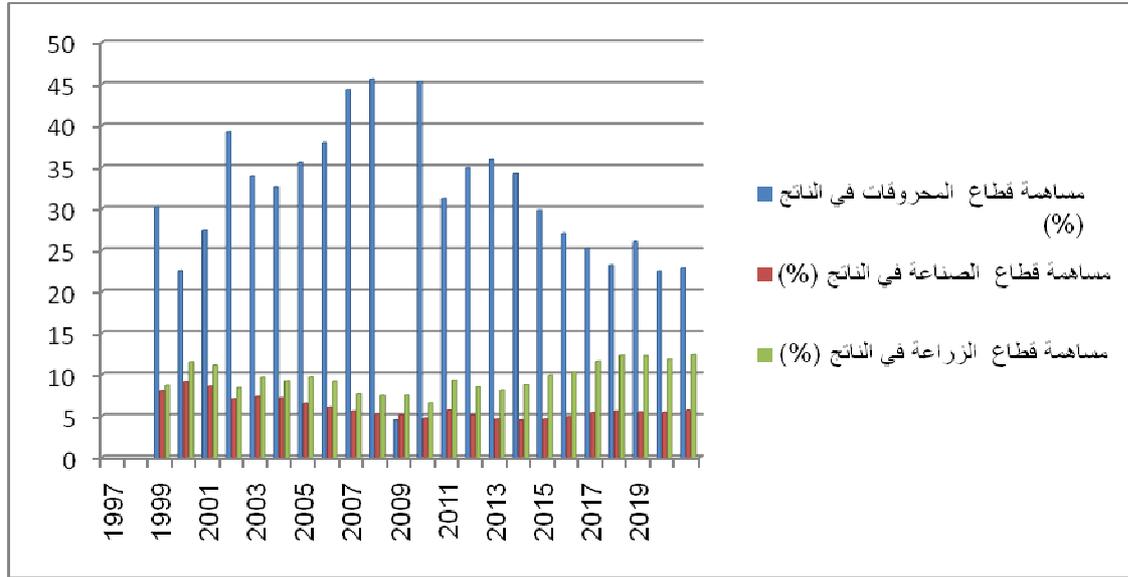
الشكل 03-17: تطور معدلات النمو خارج المحروقات مقارنة بالنمو الإجمالي (1997-2019) الوحدة: %



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 03-14 و الجدول 03-13.

فبالنسبة لمساهمة القطاعات المختلفة خارج المحروقات في الناتج فهي تبقى ضعيفة وبعيدة عن هدف التنويع الاقتصادي. ذلك أن حصة القطاع الزراعي سجلت أكبر قيمها في 2016 بنسبة 12.30% فقط ، في حين تراوح متوسط مساهمة القطاع في الناتج خلال الفترة 1997-2019 في حدود 9%. وعلى الرغم من أن قطاع الزراعة يبقى القطاع الوحيد في الاقتصاد الجزائري الأكثر استقلالية عن قطاع المحروقات إلا أنه لا يزال يعاني من ضعف المردودية في ظل تبعية للتقلبات المناخية (معدل تساقط الأمطار) وضعف عصنة القطاع. أما قطاع الصناعة فيعتبر من بين اضعف القطاعات في الاقتصاد الجزائري، حيث يبلغ متوسط حصته في الناتج في حدود 6.00% فقط ، حيث أن أقصى قيمة بلغت حصة القطاع كانت عند 9.07% سنة 1998 ، لتعرف بعد ذلك تراجعاً مستمراً لتبلغ 5.70% في سنة 2019.

الشكل 03-18: توزيع النمو في القيمة المضافة لإجمالي الناتج بين قطاعات المحروقات ،الصناعة ، والزراعة (1997-2019) الوحدة: %



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق (4).

ورغم تمركز معظم الزيادة في الناتج في قطاع المحروقات إلا أن النمو خارج قطاع المحروقات سجل معدلات أكبر من نظيرتها المشتملة على قطاع المحروقات ،حيث بلغ النمو خارج المحروقات (PIB HH) نسبة 14.00% سنة 1998 فيما بلغ متوسطه السنوي لهذه الفترة 6.38% خلال هذه الفترة - بالرغم من انخفاضه في آخر سنتين - مقارنة بمتوسط 3.50% لإجمالي النمو في كل القطاعات . وينقسم النمو خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري بين عدة قطاعات رئيسية ، أبرزها قطاع الزراعة وقطاع الأشغال العمومية وقطاعات التجارة والنقل والاتصالات ، وهي القطاعات التي تتأثر بشدة بتقلبات أسعار البترول ، حيث يبقى نموها مرهونا بانتعاش قطاع المحروقات بطريقة غير مباشرة باستثناء قطاعات الزراعة . فقطاع الأشغال العمومية تحركه برامج تطوير البنية التحتية الحكومية التي ترتبط بارتفاع أسعار البترول ، في حين أن قطاعات النقل والتجارة ترتبط بقطاع الواردات الذي يبقى تابعا بقوة لتقلبات أسعار البترول ونمو قطاع المحروقات.

المطلب الثاني : البطالة

لقد واجهت الجزائر مرحلة صعبة تميزت بارتفاع معدلات بطالة خلال الفترة التي تلت التحول نحو اقتصاد السوق بسبب تقلص دور القطاع العام الذي كان المصدر الرئيسي والوحيد لفرص العمل والتوظيف في الاقتصاد الجزائري ، وبالرغم من تراجع البطالة بشكل كبير منذ مطلع الألفية الجديدة ، إلا أنها ظلت عند نسب مقلقة خاصة في أوساط فئة الشباب . ويتم سن العمل في الجزائر بين 16 و 60 سنة وفقا لتعريف الديوان الوطني

للإحصاء (ONS) الذي يتبع في ذلك تعريف المكتب الدولي للعمل . ويحسب معدل البطالة في الجزائر على أساس النسبية بين عدد الأفراد العاطلين عن العمل (عدد البطالين) إلى إجمالي قوة العمل المحلية (عدد السكان النشيطين) كما توضحه المعادلة التالية¹:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{السكان البطالون}}{\text{السكان النشيطين}}$$

بحيث يمثل السكان البطالين الأشخاص الباحثين عن العمل¹ بالإضافة إلى الأشخاص الباحثين عن العمل²، بينما يمثل السكان النشيطون الفئة العاملة بالمنزل والأشخاص الباحثين عن العمل. وعند تحليل تطور البطالة فانه لا بد من الإشارة إلى كل من نسبة النشاط التي تعني نسبة السكان النشيطين إلى السكان في سن العمل (من 15 سنة وأكثر) ونسبة الشغل التي تمثل عدد السكان المشغولين إلى عدد السكان في سن الشغل . وبالنسبة لتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) فان الشكل السفلي يظهر فترات متباينة ،وعلى أساس ذلك يمكننا تقسيمها لثلاث كما يلي :

الجدول 03-15 : تطور معدلات البطالة للفترة (1980-2019)

السنة	معدل البطالة %	السنة	معدل البطالة %	السنة	معدل البطالة %
1980	14.13	1994	24.40	2008	11.30
1981	13.19	1995	27.90	2009	10.20
1982	16.30	1996	29.30	2010	10.00
1983	13.10	1997	25.40	2011	10.00
1984	8.70	1998	25.60	2012	11.00
1985	9.70	1999	25.90	2013	9.80
1986	18.00	2000	29.80	2014	10.60
1987	21.40	2001	27.30	2015	11.20
1988	15.20	2002	25.90	2016	11.50
1989	18.10	2003	23.70	2017	11.70
1990	19.70	2004	17.70	2018	11.88
1991	20.60	2005	15.30	2019	11.70
1992	23.00	2006	12.30	-	-
1993	23.20	2007	13.80	-	-

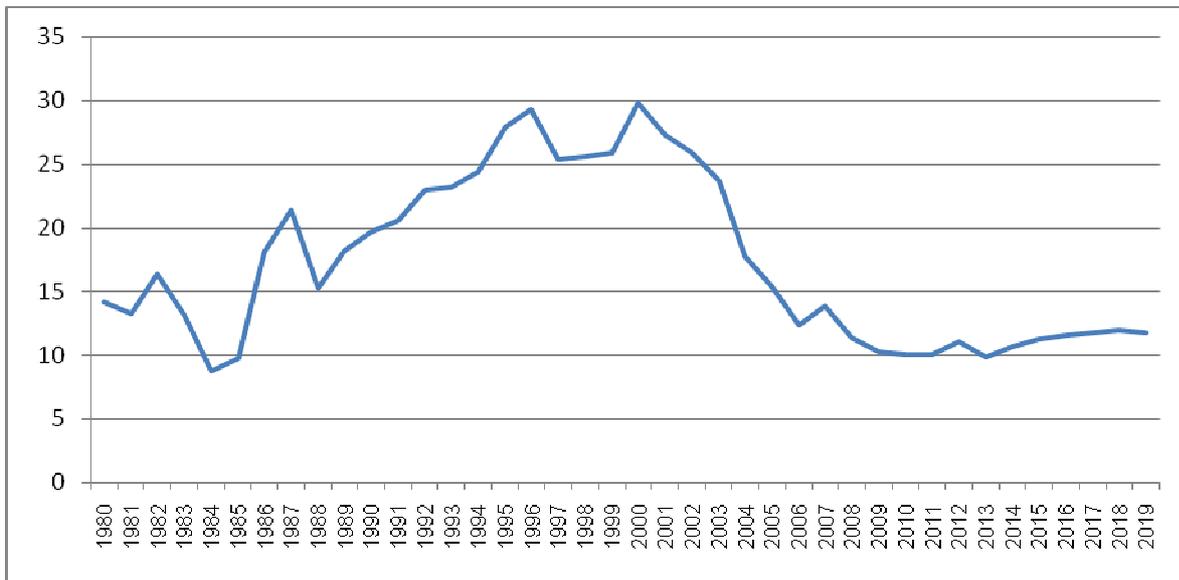
¹ الديوان الوطني للإحصاء ، حوصلة 1993-2011 ، الفصل 2- التشغيل ، ص 69.

المصدر: 1- تقرير حوصلة إحصائية 1962-2011 -التشغيل ، الديوان الوطني للإحصاء ، ص 260 ، الموقع الإلكتروني : [http:// www.ons.dz](http://www.ons.dz)

2- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2019) ، الموقع الإلكتروني : [http:// www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)

4- مؤشر التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي ، الموقع الإلكتروني : [http:// www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database](http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database)

الشكل 03-19 : تطور معدل البطالة (1980-2019) الوحدة: %



المصدر : من اعداد الطالب انطلاقا من المعطيات الجدول رقم 03-15.

أولا : وضعية التشغيل والبطالة خلال فترة التخطيط اللامركزي (1980-1989)

شهد سوق العمل خلال فترة السبعينات ازدهارا وانتعاشا بفعل نمو الطلب على العمالة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية التي تم إنشاؤها ، فالاستثمارات العمومية الكبرى في تلك الفترة أسهمت في إيجاد الكثير من فرص عمل للجزائريين ، وقد ساهم القطاع الصناعي بنسبة كبيرة في الزيادة المعتبرة التي عرفتها نسبة التشغيل . فقد انعكس المستوى الجدد المرتفع للاستثمارات العمومية المحققة بين الثلث الأخير لعشرية الستينات ونهاية عشرية السبعينات بالإيجاب على عدد مناصب الشغل قدرت ب 4.4% ، بينما ساهم قطاعي البناء والأشغال العمومية ب 30% في الإنشاء الصافي لمناصب الشغل ، أي ما يوازي 328000 منصب شغل جديد ، قطاع الصناعة ب 28% أي 306000 منصب ، الإدارة ب 23% والخدمات ب 19% . أما أهم ما يميز هذه

المرحلة هو انخفاض عدد العمال في القطاع الفلاحي وهذا نتيجة انتقال التشغيل نحو القطاعات الحديثة للاقتصاد على حساب الفلاحة والصناعة التقليدية.¹

أما خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) فقد تم إنشاء أكثر من 718000 منصب شغل جديد بمعدل متوسط سنوي يقدر ب 140000 منصب شغل سنويا، في هذا العدد ب 33% يأتي بعدها قطاع الأشغال العمومية ب 29.5% أما الصناعة فقدت مساهمتها ب 13.56%، كما انه يمكن ملاحظة التدهور في نصيب القطاع الزراعي في حجم التشغيل حيث عرف استمرار انخفاض عدد المشتغلين فيه ، وذلك في ظل غياب الحوافز التي تمنحها الدولة من اجل انتعاشه وترقيته.² وقد أسهم ذلك في انحصار معدل البطالة خلال هذه الفترة في حدود 13.10%، حيث تراجعت البطالة من 14.13% إلى 8.70% فقط، حيث ساعد في تحقيقي ذلك برامج التشغيل على مستوى القطاعات المختلفة في ظل ارتفاع أسعار البترول.

لكن التحول السلبي لمعدل البطالة بدا مع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، فقد تراجعت معدلات إنشاء مناصب شغل جديدة نتيجة للانعكاسات السلبية للصدمة النفطية، وقد زاد ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية بسبب سوء التسيير و تراجع إنتاجية العمالة ووجود فائض في التوظيف يفوق الطاقات التشغيلية في الارتفاع الذي شهدته معدلات البطالة ابتداء من هذه الفترة.

إن هذه الوضعية الصعبة انعكست بالسلب على الهدف المتوقع في هذا المخطط فيما يتعلق بالتشغيل، فبدلا من 964000 منصب التي كان يتوقع إنشاءها (بمعدل سنوي 193000 منصب سنويا) فانه لم يتم إنشاء سوى 380000 منصب جديد بمعدل سنوي قدره 76000 وظيفة سنويا فقط وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالفترة السابقة. هذا الانخفاض شمل كل القطاعات تقريبا باستثناء قطاع الإدارة العمومية الذي بلغت نسبة مساهمته 52% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة، في حين انخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي لتصل إلى 11%، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مخزون البطالين في المجتمع الجزائري حيث تجاوز عدد البطالين المليون شخص سنة 1987 بعدما كان عند 435000 سنة 1985 ليصل بعدها إلى 1150000 نسمة سنة 1990 بمعدل 19.7%.³

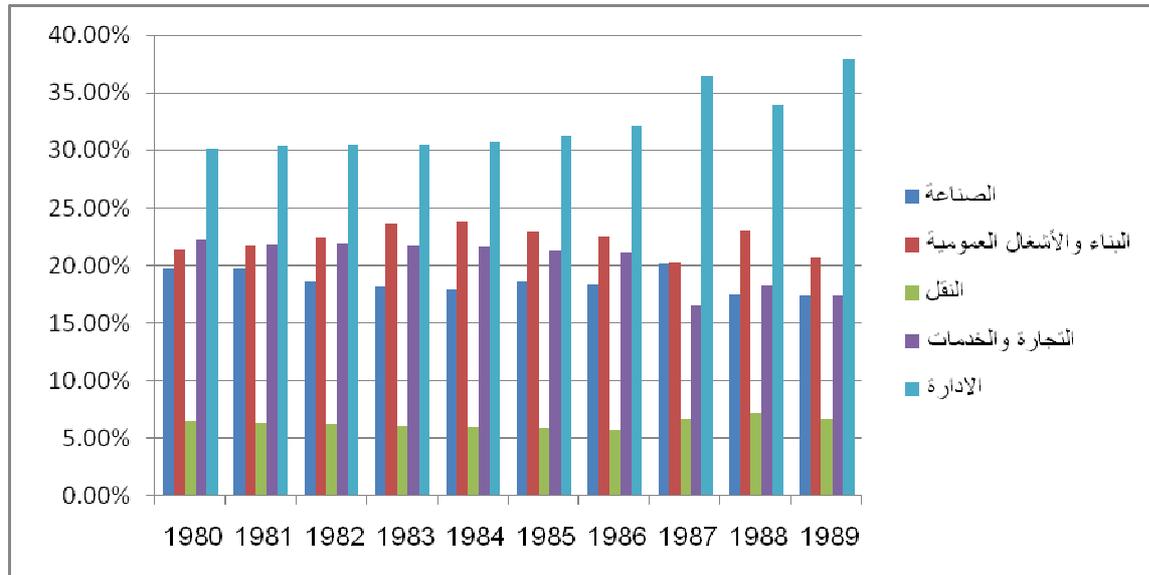
¹الموتى محمد ، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية واقتصادية للفترة (1970-2007)،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2009، ص59.

²ندير ياسين، اثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1970-2010)،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص94.

³ المرجع نفسه، ص94-95.

و نتيجة لذلك فقد سجلت معدلات البطالة ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة التي تراوحت في حدود 16.50%، حيث تضاعف معدل البطالة بين بداية 1985 ونهاية 1989 من 9.7% إلى 18.1%، كانعكاس واضح للتراجع الكبير في معدلات التشغيل لدى القطاعات الاقتصادية، وبذلك فقد بدأت نتائج الصدمة النفطية على سوق العمل في الظهور. حيث سجل متوسط معدل البطالة 14.80% بنهاية هذه الفترة. و بالنسبة لتوزيع العمالة خلال هذه الفترة فقد كانت اقرب للتوازن بين جل القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع النقل الذي بقيت مساهمته في امتصاص البطالة منخفضة عند حدود 6% فقط. بينما بلغت حصة قطاع الإدارة العمومية من قرابة 30% سنة 1980 إلى حوالي 38% سنة 1989، بينما سجلت حصص قطاعات الخدمات والصناعة تراجعا ملحوظا، فقد تراجعت مساهمة قطاع التجارة والخدمات من 22.26% في 1989 إلى 17.35% فقط مع نهاية سنة 1989، بينما كان التراجع في حصة قطاع الصناعة اقل من ذلك المسجل في الخدمات، حيث سجل تراجعا من 19.70% إلى 17.41%، بينما كانت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية الأكثر استقرارا بالرغم من تسجيلها بعض التراجع الطفيف.

الشكل 03-20: توزيع العمالة الكلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية (1980-1989) الوحدة: %



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق (5).

ثانيا : وضعية التشغيل والبطالة خلال فترة التحول الاقتصادي (1990-1999):

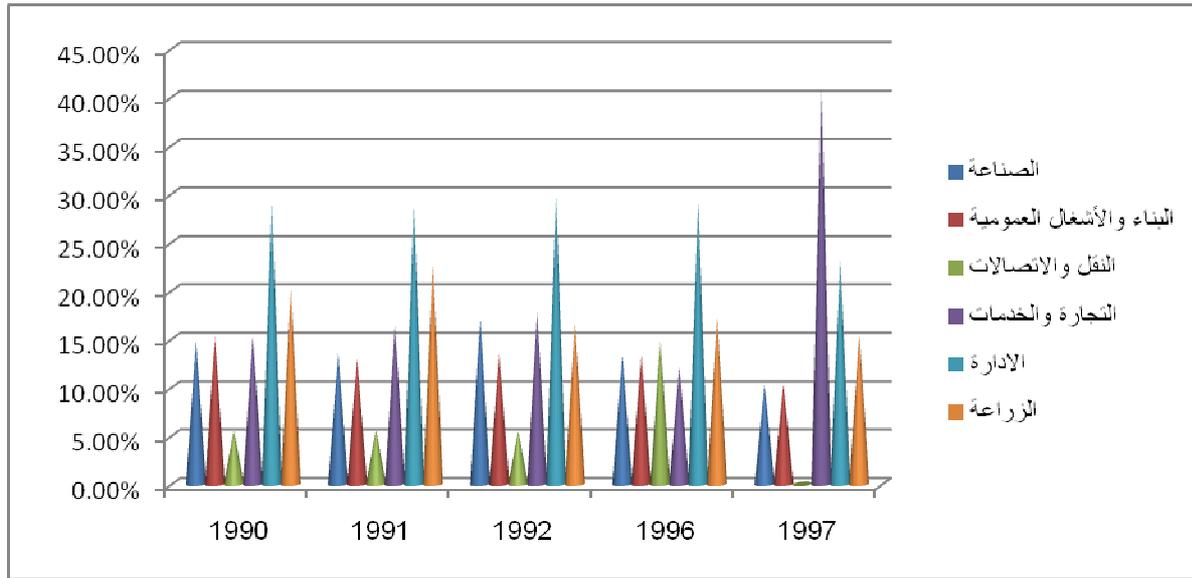
عرفت الجزائر في هذه المرحلة تزايدا مستمرا في معدل البطالة، حيث انتقل من 1979 عم 1990 إلى 29.50% عام 2000، ويفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار البترول، أضف إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض

قيمة الدينار الجزائري، ما أدى إلى غلق هذه المؤسسات أو وخصصتها، فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى ذلك فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة كانت لها الأثر الكبير في زيادة معدلات البطالة، فلقد أدى اللجوء الاضطراري إلى صندوق النقد الدولي من اجل طلب القروض إلى قبول جملة من الشروط المملة من هذا الأخير¹. فقد كانت تلك الشروط قاسية وأثرت سلبا على سياسة التشغيل الوطنية، حيث عمدت إلى الحد من التوسع المالي للحكومة وبالتالي تقلص كبير على مستوى عدد مناصب الشغل المستحدثة في تلك الفترة مما أدى إلى تراجع كبير في الاستثمارات العمومية التي كانت تسهم بشكل كبير في امتصاص البطالة، بالإضافة إلى انعكاسات عملية الخصخصة التي تعرضت لها كبرى المؤسسات العمومية مما أدى لعمليات تسريح واسعة للعمال وتراجع النمو في القطاعات المختلفة.

ونتيجة لكل تلك العوامل فقد سجلت هذه الفترة معدلات بطالة قياسية في الاقتصاد الجزائري بلغت 24.50% كمتوسط سنوي، حيث ارتفعت معدلات البطالة من 20.60% سنة 1991 إلى 23.00% عامًا بعد ذلك ثم قفزت إلى 29.30% سنة 1996 لتتخفف بعد ذلك وتبلغ 25.90% بنهاية الفترة (1999). وقد شهد توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية اختلافا مقارنة بما كان عليه في الفترة الماضية، فقد تراجعت مساهمة قطاعات الصناعة والأشغال العمومية والزراعية والإدارة العمومية لصالح قطاع النقل والتجارة والخدمات خاصة. حيث انتقلت حصة قطاعات الصناعة من 14.83% إلى 10.23%، والأشغال العمومية من 15.12% إلى 10.30%، والإدارة العمومية من 29.18% إلى 23.08%، والزراعة من 20.09% إلى 15.49%، في حين ارتفعت مساهمة قطاع التجارة والخدمات من 15.19% إلى 40.90% وذلك بين سنتي 1990 و1997. أما قطاع النقل فقد شهد زيادة في التشغيل من 5.58% سنة 1990 إلى 14.77% سنة 1996.

¹ بوالكور نور الدين، تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار منحنى فيليبس، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع - جوان 2017، ص 653.

الشكل 03-21 : توزيع العمالة الكلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية (1990-1999) الوحدة: %



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق (6).

إن الاتجاه العام الذي يبرز بشدة والذي يعود إلى مركبات البطالة في هذه المرحلة المتمثلة في تسريح العمال بسبب انتهاء الدولة لمسار الخوصصة وتحليها عن المؤسسات العمومية وكذلك بسبب نمو الفئة النشطة ، حيث سجل خلال هذه الفترة ما يقارب 200 ألف إلى 300 ألف طلب جديد كل سنة . ورغم تضارب الأرقام حول عدد العمال المسرحين ، إلا أن جميع الإحصائيات تؤكد على أن عدد المسرحين في الفترة (1994-1998) فاق 500 ألف عامل ، ولكن انطلاقا من سنة 1998 بدأ عدد العمال المسرحين يعرف انخفاضا مستمرا ، حيث سجلت 83000 عامل مسرح بانخفاض قدره 15% مقارنة بنسبة 1997 ، في حين سجلت سنة 1999 تسريح 136000 عامل بانخفاض (-83%). و أن الخطير في بنية البطالة هي طول المدة التي يبقى فيها البطال يبحث عن العمل ، فقد انتقلت من 23 شهرا سنة 1989 إلى 27 شهرا في 1996 وإلى 30 شهرا سنة 1999¹.

ثالثا : وضعية التشغيل والبطالة خلال فترة الانتعاش الاقتصادي (2000-2017):

انتعشت سوق العمل في هذه الفترة كنتيجة للنمو المعبر الذي شهدته الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار البترول . فقد حاولت الدولة استغلال انتعاش إيرادات صادرات المحروقات من خلال برامج ومخططات التنمية تشجيع التشغيل ومحاوله حل مشكلة البطالة التي تفاقمت وبلغت أعلى مستوياتها سنة 2000 عند حدود 29.80% . فقد تم استحداث عدد من الهيئات الداعمة لإيجاد فرص العمل سواء تعلق الأمر باليات مباشرة

¹ محفوظ مراد ، الخوصصة وتأثيرها على معدل البطالة -دراسة حالة الجزائر ، مذكرة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2013-2014، ص 269-270

أو غير مباشرة، ونتيجة لذلك فقد استقرت معدلات البطالة عند حدود 15.17% كمتوسط سنوي لهذه الفترة.

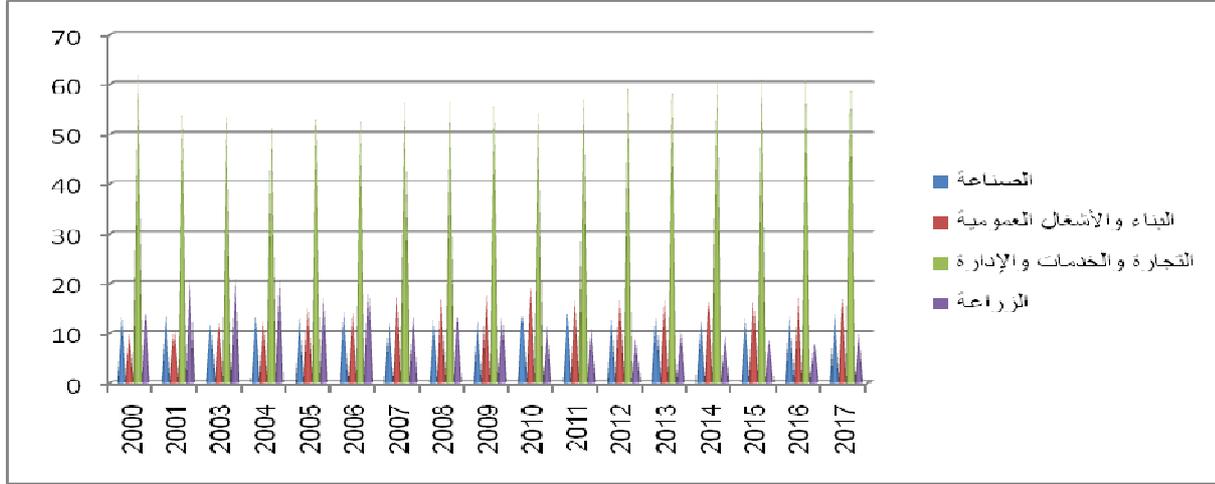
ولقد شهدت معدلات البطالة تراجعاً مستمراً خلال الفترة 2001-2004 حيث أدى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى توفر 72.866 منصب عمل¹. وهذا ما انعكس على البطالة التي تراجع معدلها من نسبة 29.8% سنة 2000 إلى حدود 17.7 سنة 2004، أي تراجع في عدد البطالين من 2.510.863 إلى 1.671.534 بطال. أما خلال الفترة 2005-2009 التي عرفت تطبيق مخطط دعم النمو فقد تواصل الهبوط لمعدل البطالة، بحيث انتقل من 15.3% سنة 2005 (1.448.288 بطال) إلى 10.2% سنة 2009 (1.072.000 بطال) أما خلال الفترة 2010-2014 فقد شهد معدل البطالة نوعاً من الاستقرار في حدود 10% رغم تبني الحكومة لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي بمخصصات فاقت 286 مليار دولار إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل كبير على معدلات البطالة، وقد يعزى ذلك إلى ضغط الزيادة السكانية التي تدفع بمزيد من طالبي العمل الجدد سنوياً لولوج سوق العمل إضافة إلى ضعف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري واعتمادها الكبير على النمو في قطاع المحروقات. أما خلال الفترة 2015-2019 والتي تميزت بالتراجع الكبير لأسعار البترول فقد بدأت البطالة في الارتفاع مجدداً نتيجة تراجع الدعم الحكومي لسوق العمل وتأثر معظم القطاعات الاقتصادية بتراجع حصيلة الصادرات وبذلك فقد ارتفع معدل البطالة ببطء من 11.20% إلى 11.70% بعدما كان عند 9.8% سنة 2013.

ولقد شهدت معظم القطاعات تطوراً في حجم العمالة بفعل الزيادة المعتبرة في نسبة التشغيل منذ سنة 2001. حيث شهد التوزيع النسبي للعمالة استحواذ قطاعات التجارة والخدمات والإدارة العمومية على النسبة الأكبر من التشغيل بحدود 60% من العمالة الكلية، ويرجع ذلك بالأساس إلى زيادة طلب القطاع العام (خاصة من خلال عقود ما قبل التشغيل)، بالإضافة إلى زيادة عدد المؤسسات المصغرة في قطاع التجارة والخدمات، ويعتبر قطاع الأشغال العمومية ثاني القطاعات الأكثر تشغيلاً لليد العاملة في الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة نتيجة للديناميكية الكبيرة التي شهدتها مطلع الألفية والتي انعكست في شكل زيادة الطلب على العمالة لاستيعاب الحجم المطلوب من العمالة للوفاء بالتزامات القطاع من مشاريع البنية التحتية الكبرى. وبذلك فقد انتقلت مساهمة هذا القطاع من قرابة 10% سنة 2000 إلى حوالي 17% سنة 2017، في حين شهدت

¹ المرجع نفسه، ص 270.

مساهمة قطاع الصناعة استقرارا نسبيا و بقيت في حدود 13 %، بينما شهد قطاع الزراعة تراجعا واضحا، حيث انتقلت حصته من 14.12 % سنة 2000 إلى 10.10 % فقط سنة 2017.

الشكل 03-22 : توزيع العمالة الكلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية (2000-2017) الوحدة: %



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق (7).

المطلب الثالث : التضخم

لقد عانى الاقتصاد الجزائري من معدلات مرتفعة من التضخم خلال فترة التسعينات بشكل لم يعهده خلال السنوات التي سبقتها والتي تميزت بالاستقرار العام في الأسعار ، وقد انعكست تلك الوضعية سلبا على مستوى معيشة الفرد الجزائري التي تراجع بشكل كبير مباشرة بعد يبني الانفتاح على السوق الخارجية . وعلى الرغم من أن التضخم في الجزائر خلال سنوات التسعينات خرج عن سيطرة السلطات النقدية للبلاد بشكل واضح إلا أن نسبته كانت اقل مما شهدته العديد من بلدان التحول الاقتصادي على غرار روسيا الاتحادية بعد تحرير الأسعار ، وبعض دول أمريكا اللاتينية على غرار التشيلي والأرجنتين والبرازيل ، وتبقى تلك التجربة من بين أكثر الفترات التي خرج فيها التضخم عن التحكم في الجزائر .

الجدول 03-16 : تطور أهم المؤشرات النقدية بما فيها معدل التضخم (1980-2019).

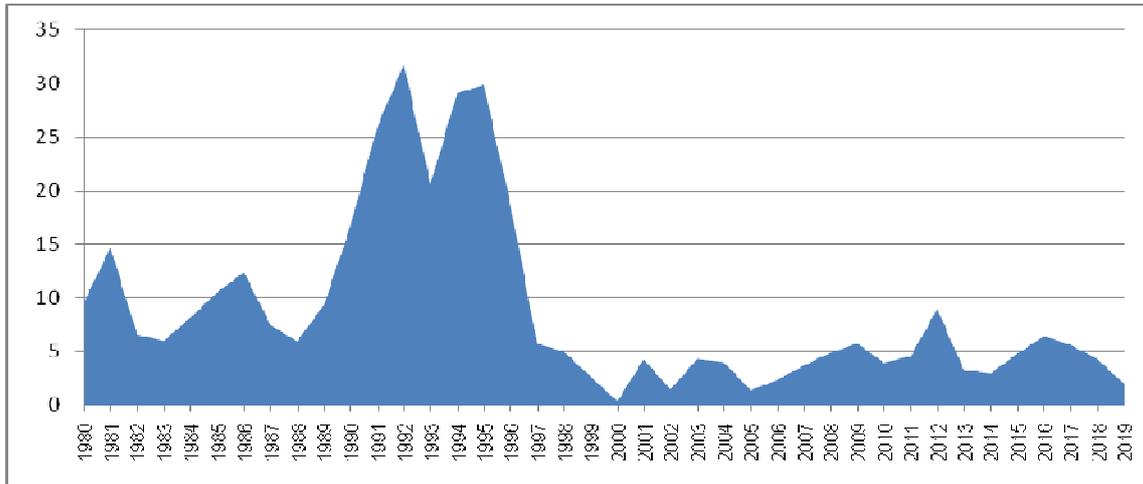
السنة	نمو الكتلة النقدية (%)	الكتلة النقدية (gdp من %)	الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية *	معدل التضخم (%)	السنة	نمو الكتلة النقدية (%)	الكتلة النقدية (gdp من %)	الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية *	معدل التضخم (%)
1980	17.38	57.56	6316	9.52	2000	13.03	49.05	70.44	0.34
1981	16.69	57.01	7.06	14.65	2001	22.30	56.85	73.41	4.23
1982	26.33	66.44	7.52	6.54	2002	18.05	62.72	74.45	1.42
1983	20.33	70.98	7.97	5.97	2003	16.31	62.82	77.63	4.27
1984	17.35	73.80	8.62	8.12	2004	10.45	59.27	80.71	3.96
1985	14.97	76.80	9.52	10.48	2005	11.69	53.83	81.82	1.38

الفصل الثالث دراسة تحليلية لسياسات الظرفية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

2.31	83.72	57.28	19.64	2006	12.37	10.70	76.55	1.41	1986
3.67	86.79	64.09	23.09	2007	7.44	11.49	82.47	13.60	1987
4.86	91.02	62.99	16.04	2008	5.91	12.17	84.25	13.60	1988
5.73	96.23	73.16	4.84	2009	9.30	13.30	73.01	5.18	1989
3.91	100.00	69.05	13.55	2010	16.65	15.52	61.87	11.31	1990
4.52	104.52	68.06	19.91	2011	25.89	19.54	48.17	21.07	1991
8.89	113.82	67.95	10.94	2012	31.67	25.72	48.00	24.23	1992
3.26	117.52	71.73	8.41	2013	20.54	31.01	52.74	21.62	1993
2.92	120.95	79.31	14.42	2014	29.05	40.01	48.64	15.31	1994
4.78	126.74	82.05	0.30	2015	29.78	51.93	39.88	10.51	1995
6.40	134.84	79.37	0.82	2016	18.68	61.63	35.60	14.44	1996
5.59	142.38	79.18	8.27	2017	5.73	65.16	38.90	18.19	1997
4.27	148.46	82.21	4.43	2018	4.95	68.39	56.26	47.24	1998
1.95	151.36	85.63	5.51	2019	2.65	70.20	55.26	12.36	1999

*(100%=2010)

- المصدر: 1- تقرير حوصلة إحصائية 1962-2011 - النقود والقروض + الأرقام والأسعار الاستدلالية ، الديوان الوطني للإحصاء ، ص 260 ، الموقع الإلكتروني : [http:// www.ons.dz](http://www.ons.dz) .
- 2- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2019) ، الموقع الإلكتروني : [http:// www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm)
- 3- مؤشر التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي ، الموقع الإلكتروني : [http:// www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database](http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database)
- الشكل 03-23 : تطور معدلات التضخم (1980-2019)
- الوحدة: %



المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من المعطيات الجدول رقم 03-16.

ويظهر الشكل العلوي تطور مستويات التضخم منذ سنة 1980 والى غاية 2019 ، حيث يمكن ملاحظة خروج معدلات التضخم عن السيطرة خلال الفترة التي أعقبت الانتقال لاقتصاد السوق قبل أن تشهد بعد ذلك استقرار ، مع تسجيل بعض التذبذبات في حدود مقبولة.

أولا : التضخم خلال فترة التخطيط المركزي (1980-1989)

لم تكن السياسة النقدية مستقلة في الجزائر خلال سنوات الاشتراكية. فلقد كان البنك المركزي يقوم بإصدار النقود بأمر من الحكومة وبدون دراسة دقيقة ، وذلك لتلبية حاجيات مختلف القطاعات ، فنتج عن ذلك وجود أرصدة نقدية عاطلة وكبيرة في المجتمع دون أن يقابلها زيادة في النشاط الاقتصادي ، مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية والتي تمثلت في زيادة الطلب عن عرض السلع (تضخم كامن).¹ وقد استقرت معدلات التضخم في حدود 9.03% كمتوسط سنوي ، وهي النسبة التي يمكن اعتبارها مرتفعة خاصة في ظل سيطرة مؤسسات الدولة على الأسعار ، فقد عادى انتهاج الفكر الاشتراكي إلى اختلال التوازن الكلي في سوق السلع والخدمات بفعل الزيادة المعتبرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات (خاصة في سنوات الثمانينات) الناجم عن الزيادة السكنية ، وفي ظل محدودية العرض المحلي بسبب ضعف الإنتاج المحلي في تلك الفترة . فخلال السنوات الأولى التي تميزت بارتفاع أسعار البترول والذي أتاح للدولة الجزائرية تغطية فجوة الطلب من خلال الواردات وبالتالي ساهم في استقرار الأسعار ، حيث ظلت معدلات التضخم في حدود نسبة 9.23 ، بحيث انتقلت من 9.52% سنة 1980 إلى 10.48% سنة 1985 بعدما كانت 5.97% سنة 1983 ، وتعزي أسباب ذلك أساسا إلى النمو الكبير في الكتلة النقدية الذي كان في حدود 18.84% لأجل تغطية الاستثمارات العمومية المبرمجة ضمن المخطط الخماسي الأول، وبالرغم من التراجع الذي شهده التضخم خلال الفترة 1982-1984 إلا انه لم يلبث طويلا ليرتفع من جديد ليصل إلى حدود 10.5% و 12.3% خلال سنتي 1985 و1986 على الترتيب ، ويرجع ذلك إلى الاختلالات التي أحدثتها جهاز التنظيم المركزي للأسعار ، وتأثير انخفاض أسعار البترول على عملية التنمية.² فقد شهدت السنوات التي تلت الصدمة النفطية الأولى على تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الجزائري ، حيث أدت إلى تفاقم العجز المالي للدولة وولدت ضغوطا اقتصادية متزايدة على السياسة النقدية التي لم تكن تهدف في الأصل إلى محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار العام للأسعار . وعلى الرغم من ذلك فقد سجل معدل التضخم خلال السنوات التي تلت تراجع أسعار البترول انخفاض محسوس ، بحيث تراجع من 12.37% سنة 1986 إلى 9.30% سنة 1989 بعدما وصل إلى 5.91% فقط سنة 1988 لكنه السنة بعد ذلك إلى حدود 9.30% ، ويعزى الانخفاض في معدل التضخم أساسا إلى تراجع

¹ بن عيسى امينة ، العلاقة بين النقود والاسعار - دراسة قياسية في الجزائر ، تونس ، و المغرب ، مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2014/2015. ص 228.

² عبدالله قوري يحيى ، محددات التضخم في الجزائر - دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012 ، مجلة الباحث عدد 14/2014 ، ص 80.

الإصدار النقدي، حيث انخفض معدل النمو للكتلة النقدية خلال هذه السنوات إلى 8.45% كانعكاس شرطي لتراجع المداخيل النفطية، لكن الزيادة التي ظهرت في سنة 1989 تعزى لبداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي (برنامج التثبيت الاقتصادي الأول) مع صندوق النقد الدولي والذي تضمنت شروطا قاسية فيما يخص تحرير نظام التسعير المحلي.

ثانيا: ديناميكية التضخم خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999)

بدأت هذه المرحلة بتطبيق التوجيهات الاقتصادية الجديدة المنطوية تحت مظلة إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، وقد توجت تلك الإصلاحات بإعادة صياغة أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التركيز على تحقيق التوازنات المالية والنقدية بدلا من التركيز على جانب الدعم الاجتماعي والاستقرار الداخلي، وقد مست تلك الإصلاحات السياسة النقدية من خلال إعادة تنظيم النظام المالي وإعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي بما يتيح له مواجهة الضغوط التضخمية، وتعزيز النمو الاقتصادي خلال الفترة اللاحقة التي شهدت التحرير الجزئي لأسعار العديد من السلع الأساسية واسعة الاستهلاك وفتح المجال أمام منافسة السلع الأجنبية للسلع المحلية.

إن الإصلاحات الأساسية التي أدخلت على عمل وسياسة بنك الجزائر وفق ما جاء به قانون النقد والقرض 10/90، جعلت أهم أولياته التركيز على المحافظة على استقرار المستويات العامة للأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية، وبالتالي الاعتماد على أدوات تلك الأخيرة قصد كبح مشكل التضخم، خاصة بعد توجه الحكومة الجزائرية لإلغاء الدعم على الأسعار والمسجل كأهم مبادئ الاقتصاد الموجه مركزيا.¹ ففي السنوات الأولى تم تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي بناء على تصورات صندوق النقد الدولي، والتي تضمنت إجراءات نقدية صارمة، فقد انعكست بصورة سلبية على معدلات التضخم التي شهدت ارتفاعات كبيرة ومتواصلة ابتداء من سنة 1990، حيث انتقلت من 16.65% إلى 25.89% سنة 1991 لتبلغ 29.05% سنة 1994. وقد بلغ متوسط التضخم السنوي خلال هذه الفترة 25%.

وتعزى تلك المعدلات إلى أن برامج الاستقرار انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60%، وكذلك إلى التحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة، وبالتالي فإن النتيجة الحتمية لهذه السياسات هو ارتفاع معدلات التضخم.²

¹ لحول عبدالقادر: العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة - دراسة قياسية، مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ديلاي ليايس - سيدي بلعباس، 2014/2015، ص 339.

² مراد جنيدي، الإصلاحات والانتعاش الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية، مرجع سابق، ص 307-308.

أما خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1995-1999 فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضا ملحوظا، بحيث تراجعت نسبة التضخم من 29.78% سنة 1995 إلى 5.73% سنة 1997 ووصلت إلى 2.65% فقط مع نهاية فترة اتفاقية التكيف الهيكلي مع البنك الدولي سنة 1999. وفي المتوسط فإن الفترة الأولى التي شهدت تطبيق إصلاحات برامج التثبيت الاقتصادي أدت إلى تسجيل معدل تضخم سنوي في حدود 25%، بينما تراجعت نفس النسبة خلال الفترة الثانية من الإصلاحات (فترة التكيف الهيكلي) إلى حدود 12% فقط. ويرجع السبب في ذلك إلى قوة الصدمة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري مباشرة بعد التحرير الجزئي لأسعار السلع والفائدة وتخفيض الدينار بعدما كانت مدعومة ومستقرة في ظل تطبيق النهج الاشتراكي، في حين كان تراجع التضخم خلال الفترة الموالية يعود أساسا إلى تراجع الإنفاق العام وانخفاض معدلات نمو الكتلة النقدية.

إن السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وتخفيض أو إلغاء الائتمانات التفضيلية لقطاعات معينة.¹

وبما أن الجزائر عرفت معدلات تضخم لا نظير لها في تاريخها بعد الاستقلال، وإن كانت الحرب الأهلية أحد الأسباب التي أدت إلى هذا المستوى من التضخم فإن الكتلة النقدية كانت سبب لا يخلو هو الآخر عن تفسير هذا التضخم، حيث كان نموها من الناتج المحلي الإجمالي ب 31% سنة 1992، ثم 11% خلال السنتين التاليتين، وقد كان لابد من الحد من هذا النمو ومراقبته ضمن مجموعة التدابير النقدية انتهجها برنامج إعادة الهيكلة من خلال رفع أسعار الفائدة التي بلغت مستويات قياسية تجاوزت 15% للحد من القروض المصرفية للقطاع العام وتشجيع الادخار، وهذا ما توصلت إليه الجزائر في نهاية هذه الفترة عندما أصبح التضخم عند مستوى 5%.²

ثالثا : التضخم خلال فترة الانتعاش الاقتصادي (2000-2019)

مقارنة بما شهدته الفترة السابقة (تضخم سريع) فإن معدل التضخم ظل أكثر استقرارا منذ بداية الألفية الجديدة (تضخم معتدل) مع تسجيل بعض الارتفاعات لكن بمحدود مقبولة، وفي المتوسط فإن التضخم بقي أصغر بقليل من 6% سنويا خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من تميزها بزيادة معدلات الإنفاق العام نتيجة تبني

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص 145.

² سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، مرجع سابق، ص 71.

مخططات التنمية الثلاث ، وبالرغم من ارتفاع الإيرادات بالدولار المتأتية من صادرات المحروقات إلا أن ذلك لم ينعكس بالسلب على التوازنات النقدية نتيجة توجيه جزء من الاحتياطات النقدية لبنك الجزائر لسداد الديون المتراكمة خلال السنوات السابقة ، واستثمار بقية الاحتياطات في السندات الأمريكية.

شهدت المرحلة الأولى التي تميزت بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي استقرار التضخم عند مستوى 2.82 %، فبعد ارتفاعه من 0.34 % سنة 2000 إلى 4.23 % سنة 2001 عادت معدلاته للتراجع في حدود 3.96 % سنة 2004 . وبالنسبة لنمو الكتلة النقدية (M_2) فقد ظل عند مستويات 15.36 %، و 58.76 % كنسبة من إجمالي الناتج الاسمي ، وبالرغم من ذلك فقد ظل التضخم مستقرا عند مستويات مقبولة جدا بالمقارنة مع ارتفاع ديناميكية الإنفاق العام وزيادة الطلب المحلي .

أما خلال سنوات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) فقد تميزت بارتفاع مستمر للتضخم ولكن في حدود مقبولة حيث انتقل معدل التضخم من 1.38 % إلى 5.73 % ، بينما قدر متوسط التضخم السنوي عند 3.59 . وقد ارتفع التضخم سنة 2008 إلى 4.86 % ومرد ذلك أن الأزمة العالمية أفرزت ارتفاع معدل التضخم العالمي ، مما أدى للتأثير على المستوى العام للأسعار في الجزائر عن طريق التضخم المستورد . فعلى الرغم من الجدل المتواصل من بنك الجزائر في مجال استرجاع السيولة إلا أن التضخم عن طريق التكاليف اخذ في الارتفاع ، ويعود سبب الضغوط التضخمية في جزء كبير منها إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة.¹ وقد شهدت معدلات نمو الكتلة النقدية خلال الفترة 2005-2008 عند نسبة 17.61 %، وهي النسبة التي تعكس ارتفاع مستوى السيولة المصرفية في ظل وصول أسعار البترول إلى مستويات قياسية ، لكن نفس النسبة عرفت تراجعا كبيرا سنة 2009 إلى مستوى 3.12 % فقط لتعكس تأثير المنظومة المصرفية في البلاد بتبعات الأزمة المالية 2008.

وفي السنوات الممتدة بين 2010-2014 أطلقت الحكومة الجزائرية أكبر مخططاتها التنموية بمخصصات مالية تفوق 286 مليار دولار لأجل استكمال مشاريع الفترة السابقة غير المكتملة ولأجل تنفيذ المشاريع الجديدة المبرجة ضمن الخطة الخماسية الجديدة . وقد أدى ارتفاع مستويات السيولة في الجهاز المصرفي في ظل استمرار ارتفاع أسعار البترول (التي عادت للارتفاع بسرعة بعد أزمة 2008)، ومع نمو الطلب المحلي وصل التضخم إلى مستوى مرتفع عند 8.89 % سنة 2012 لكنه سجل نسبة اقل على أساس المتوسط في هذه الفترة عند 4.70 % . أما خلال آخر ستة سنوات فقد اخذ التضخم في الاتجاه نحو الزيادة بشكل مستمر فقد انتقل من

¹ بشيشي وليد ، متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات ، العدد 21 (2)، ديسمبر 2017 ، ص 110.

2.92% مع نهاية سنة 2014 إلى 4.78% في 2015 ، ثم 6.40% سنة 2016 ، لكنه تراجع قليلا عند 5.59% بنهاية 2017 ليواصل الانخفاض حيث بلغ سنة 2019 نسبة 1.95.

وتعزى تلك الزيادة في التضخم خلال الفترة 2000 و2016 إلى تبني الحكومة خيار التحرير التدريجي لأسعار المنتجات البترولية وهو الإجراء الذي أدى لإطلاق سلسلة من الزيادات في أسعار السلع المتداولة بفعل ارتفاع درجة المضاربة في السوق الجزائري ، إضافة إلى التراجع الكبير في قيمة الدينار الجزائري فقد 43.12% قيمته خلال آخر ثلاث سنوات ، وبالتالي فقد أدى ذلك إلى زيادة تأثير التضخم المستورد على مستويات التضخم المحلية . وبالرغم من أن معدلات التضخم ظلت عند مستويات مقبولة جدا خلال الحقبة الزمنية إلا أن تلك النسب تبقى بعيدة عن واقع اختلال السوق ، حيث يبقى التضخم مكبوتا بسبب سياسة دعم الأسعار التي تنعكس في ارتفاع التحولات الاجتماعية المخصصة لدعم الأسعار.

رابعا : العوامل المتحكمة في ديناميكية التضخم في الاقتصاد الجزائري :

لقد بينت النظرية الاقتصادية الحديثة بان التضخم يمكن أن يكون نتيجة سببية للعوامل التي تدفع حجم الطلب الكلي ، أو لتلك المتعلقة بزيادة تكاليف الإنتاج (العرض الكلي)، حيث انه من شأنها تسهم في إحداث صدمات على مستوى العرض الكلي أو الطلب الكلي ، وبالتالي فانه يمكن لتلك العوامل أن تفسر التقلبات التي يشهدها للتضخم في الاقتصاد الجزائري وهي كما يلي :

1- اتساع الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي : إن التضخم حسب الكينزيين يحدث نتيجة لارتفاع الطلب الكلي مقابل ثبات العرض الحقيقي ، وإذا كان الطلب الكلي في الجزائر يعرف ارتفاعا سريعا ومستمر كنتيجة حتمية لزيادة الاستهلاك وارتفاع عدد السكان وغيرها من العوامل ، فان الأمر يختلف بالنسبة للعرض الكلي ، هذا الأخير يمكن تمثيله محاسبيا في الجزائر بالنتاج المحلي الخام معطى بالقيم الحقيقية ، والذي عرف نوعا من الانخفاض خلال بعض الفترات مثل الفترة 1986-1989 والفترة 1991-1998 ، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار برميل النفط¹ . وبالتالي فان اختلال التوازن في سوق السلع والخدمات يفسر بدرجة كبيرة ارتفاع المستوى العام للأسعار في ظل محدودية الإنتاج الذي يميز الاقتصاد الجزائري .

2- زيادة الإصدار النقدي : تعتبر المدرسة النقدية أن التضخم يمثل ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى ، أي انه يرجع أساسا إلى الزيادة غير المناسبة في العروض النقدية لمعدلات النمو في الناتج المحلي للدولة ، وانطلاقا من هذه النظرية أمكن الباحثين تفسير المستويات المتطرفة من التضخم (التضخم الجامح) التي شهدت بعض الدول خلال

¹ عبدالله قوري يحي ، محددات التضخم في الجزائر -دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012، مرجع سابق، ص81.

القرن الماضي على غرار ألمانيا وروسيا . أما في الجزائر فان الإصدار النقدي خلال فترة التخطيط المركزي كان يتم وفقا لمتطلبات المرحلة دون أن يعكس ذلك بالضرورة مستويات الإنتاج المحلية وان يعبر عن استقلالية بنك الجزائر، وقد تضاعفت الكتلة النقدية خلال ثلاثين سنة (1980-2010) بأكثر من 5 مرات (انتقلت من 93.54 إلى 308.15 مليار دج)، وخلال الفترة (1980-1989) فقد تضاعفت الكتلة النقدية بمقدار 1.47 مرة (من 343 إلى 1789 مليار دج)، وهو احد الأسباب الرئيسية في ارتفاع التضخم خلال تلك الفترة ، في حين تضاعف حجم النقود بمقدار 1.85 مرة خلال الفترة (1990-1999)، بينما كان مضاعف الفترة (2000-2010) في حدود 1.66 مرة (2022.5 إلى 8280.7 مليار دج) ليعكس زيادة درجة التحكم الجيد في الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي . وعلى الرغم من أن عامل الإصدار النقدي لا يعزى له الدور الرئيسي في ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد الجزائري إلا انه يبقى احد أهم العوامل التي تدفع بالتضخم نحو الارتفاع عبر قناة الطلب الكلي .

3- الزيادات في الأجور النقدية : تمثل الأجور المصدر الأساسي لاستهلاك العائلات ، وبالتالي فان حصول أي زيادة في كتلة الأجور من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي للسلع والخدمات في البلاد ، أي أن الأجور تمثل عنصرا رئيسيا في تحديد مستوى الطلب الكلي ، ذلك اناي زيادة في الأجور لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي (زيادة في العرض)، ستؤدي إلى اتساع الفرق بين العرض الكلي والطلب الكلي ، وهو ما يؤدي بدوره إلى حدوث ما يعرف بالفجوة التضخمية¹ . وعلى الرغم من كون أن مستويات الأجور في الاقتصاد الجزائري لا تعتبر مرتفعة مقارنة بالاقتصاديات المماثلة ، إلا أنها شهدت خلال العقود الأخيرة زيادات معتبرة أثرت على معدلات التضخم التي ارتفعت لتعكس الزيادة في مستوى الطلب الكلي .

4- التضخم المستورد : يشهد هيكل الإنتاج في الاقتصاد الجزائري ضعفا كبيرا يتجلى في عجزه عن تلبية احتياجات معظم السوق المحلية من السلع والخدمات ، وهذا ما دفع الحكومات المتعاقبة إلى فتح السوق الخارجية من خلال ارتفاع الواردات في الـ 15 سنة الأخيرة ، وقد أدى ذلك إلى استيراد التضخم الأجنبي خاصة بعد القفزة في أسعار معظم السلع الأساسية خلال تلك الفترة ، فعلى الرغم من استفادة الجزائر من خلال ارتفاع مداخيل صادرات قطاع المحروقات إلا أن جزءا مهما من الكسب المحقق تتم خسارته في الاتجاه الآخر من خلال الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار المواد الغذائية التي تستهلك الجزائر معظم احتياجاتها منها عن طريق الواردات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن تضخم أسعار تلك الموارد يرتبط بشكل ايجابي مع ارتفاع أسعار البترول ، وهذا ما

¹ المرجع نفسه ، ص 82.

يقود في الأخير إلى زيادة تأثير التضخم الخارجي على حجم التضخم المحلي عندما نجد أن ربع سلة السلع والخدمات التي يستخدمها الديوان الوطني للإحصاء في حساب مؤشرات أسعار المستهلك تمثل سلعا أجنبية .

5- **ضعف استقلالية السياسة النقدية** : لم تكن لبنك الجزائر قبل فترة التحول الاقتصادي استقلالية تمكنه من وضع سياسات نقدية واضحة وكفيلة بمواجهة الضغوط التضخمية ، غير أن قانون النقد والقرض 10/90 ساهم في إحداث التحول في طريقة إعداد السياسات النقدية ، حيث أصبح من أبرز المهام الأساسية لبنك الجزائر منع التضخم من الارتفاع إلى مستويات تضاهي ما شهده الاقتصاد خلال سنوات الثمانينات والتسعينات . ولا تكفي استقلالية البنك المركزي لتمثل العامل الوحيد الكفيل بمواجهة التضخم ، بل يتوجب أيضا وضع ثم تطبيق سياسات استهداف التضخم لأجل دعم استقرار الأسعار في الاقتصاد الجزائري .

ذلك إن الهدف الأساسي من السياسات النقدية لأغلب البنوك المركزية هو تحقيق في الأسعار من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا وخارجيا ، ويعني ذلك على صعيد الاقتصاد المحلي إبقاء التضخم منخفضا وثابتا، أما على الصعيد الخارجي فذلك يعني عادة استهداف سعر الصرف الاسمي . وقد أصبح وضع هدف واضح لنسبة التضخم كغاية نهائية للسياسة النقدية مرغوبا بشكل متزايد في السنوات الأخيرة .¹ و الحقيقة أن المسبقة للإدارة الناجحة لإطار عمل يستهدف التضخم تمثل تحديا حقيقيا أمام الأسواق الناشئة . وتشمل هذه الشروط مركزا ماليا سلميا ، ودرجة عالية من تنسيق السياسات المالية والنقدية ، ونظاما ماليا متطورا جدا ، واستقلال البنك المركزي في إدارة السياسة الاقتصادية وتفوضا لتحقيق استقرار الأسعار ، وقنوات نقل مفهومة جيدا إلى حد كبير بين أدوات السياسة النقدية والتضخم ، وجدارة بالثقة مبنية على سجل إنجازات متين من المسؤولية والشفافية .² و لا تتوفر كل تلك المتطلبات الضرورية لاستهداف التضخم في الاقتصاد الجزائري مما يجعله معرضا للضغوط التضخمية باستمرار .

6- **ارتفاع درجة المضاربة في السوق** : تعاني السوق المحلية في الجزائر من ارتفاع عامل المضاربة خاصة فيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية ، وقد برزت هذه الظاهرة منذ تحرير السوق في التسعينيات ، وقد نمت هذه الظاهرة بسبب السلوك الاستهلاكي للأسرة الجزائرية خاصة في المناسبات الدينية والاجتماعية ، ويمكن لارتفاع درجات المضاربة ان تسهم في زيادة معتبرة على مستوى معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري .

¹ بشيشي وليد ، متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 105 .

² عبد العلي جيبلي وفيتالي كرامارينكو ، "بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هل تعوم عملاتها أم تربطها بعملة أخرى؟" ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس

خلاصة :

توصلنا من خلال هذا الفصل، إلى أن السياستين النقدية و المالية اللتين تم تطبيقهما في الجزائر طوال الفترة الممتدة ما بين سنة 1980 و سنة 2019 شهدت عدت إصلاحات منذ بداية فترة الدراسة سنة 1990 سواءا تعلق الأمر بالناحية التنفيذية و من الناحية التشريعية أيضا، إلا أنه لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب حتى يتم الاعتماد عليهما كأداتين فعاليتين لمعالجة الإختلالات الاقتصادية التي قد تصيب الاقتصاد الجزائري خاصة في الآونة الأخيرة في عالم يسود فيه المنافسة و الحساسية، على الرغم من أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات للسير في الاتجاه المعمول به على المستوى الدولي، فمثلا فيما يخص أدوات كلا السياستين، فالسياسة المالية عرفت تطورات إلا أنها دائما تبقى الإيرادات النفطية هي التي تمثل حصة الأسد في مجموع الإيرادات العامة للدولة، و تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 مع تقليل تدخل الدولة مع فتح المجال للقطاع الخاص، غير أن ما ميز مرحلة التسعينيات من القرن الماضي ارتفاع حجم المديونية الخارجية، و قيام الدولة بتبني سياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما أدى إلى استمرار العجز في الميزانية العامة للدولة. ولقد أدت عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأولى من بداية الألفية الثالثة إلى إعطاء دفعا جديدا للسياسة المالية، حيث ساهمت بشكل كبير في تحسن معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، وربما خصوصيات الاقتصاد الجزائري هي التي جعلت هذه الإصلاحات لم تأتي بثمارها.

أما بالنسبة للسياسة النقدية فتم الانتقال من الأدوات المباشرة التقليدية إلى الأدوات غير المباشرة، إلا أنه هناك البعض منها إلى يومنا هذا لم تكن فعالة، بل بالعكس قام بنك الجزائر باستحداث أدوات جديدة للتحكم أكثر في السيولة المفرطة التي عرفتها الساحة المصرفية الجزائرية، إلى جانب تكثيف الرقابة على البنوك.

الفصل الرابع

الدراسة القياسية لأثر السياسة الاقتصادية الظرفية على
الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

تمهيد :

إن السؤال المطروح حول ما إذا كانت أو لم تكن السياسة الظرفية بشقيها المالي والنقدي تحفز النمو الاقتصادي قد هيمن على المناقشات النظرية و القياسية لفترة طويلة، فمن جهة هناك وجهة نظر تعتقد بأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر حيوي للنمو، و لكن من جهة أخرى هناك وجهة نظر معاكسة تذهب إلى أن عمليات الحكومة هي البيروقراطية بطبيعتها و هي غير فعالة و بالتالي تعيق بدلا من أن تعزز النمو في الأدبيات القياسية فإن النتائج متفاوتة على حد سواء.

ويهدف هذا الفصل لدراسة أثر مختلف متغيرات السياسة المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 وذلك من خلال اختبار العلاقة بين النفقات العامة وعرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي وذلك بتطبيق نموذج سانت لويس، حيث سيتم الاستعانة ببعض أدوات الاقتصاد القياسي مثل اختبار الاستقرارية، اختبار السببية لـ Granger، اختبارات التكامل المتزامن لـ Johansen، نموذج تصحيح الخطأ، إلى جانب استخدام كل من دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة التباين .

وبناءً على ذلك يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تعالج بالتفصيل تلك النقاط، حيث يتم تخصيص المبحث الأول والثاني لتحليل الطرق المستخدمة في الدراسة القياسية، أما المبحث الثالث يتم تخصيصهما لمناقشة وتحليل نتائج هذه الدراسة القياسية وذلك كما يلي :

المبحث الأول : الانحدار الخطي واستقرارية السلاسل الزمنية.

المبحث الثاني : التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ.

المبحث الثالث : اختبار العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول : الانحدار واستقرارية السلاسل الزمنية

المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي

استخدام مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926 من طرف الاقتصادي النرويجي Ragnar A.K. Frisch الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد¹. يعني الاقتصاد القياسي بالمعنى المختصر "القياس الاقتصادي" وعلى الرغم من أن القياس هو جزء مهم من الاقتصاد القياسي إلا أن نطاق هذا الأخير هو أوسع من ذلك بكثير².

حيث عرف Stone, Samuelson, Koopmans (1954) الاقتصاد القياسي على أنه التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحالية على أساس التماسك بين النظرية والملاحظة معتمدا في ذلك على الأساليب المناسبة للاستدلال³.

وحسب Arthur S. Goldberger (1964) يمثل الاقتصاد القياسي أحد فروع العلوم الاجتماعية والذي يطبق أدوات النظرية الاقتصادية، الرياضيات والاستدلال الإحصائي لتحليل الظواهر الاقتصادية⁴. و من جهة أخرى اعتبر H. Theil (1971) الاقتصاد القياسي على أنه يتعلق بالفحص أو التحديد التجريبي للقوانين الاقتصادية⁵، حيث تشير كلمة تجريبي Empirical إلى أن البيانات المستخدمة في هذا التحديد قد تم الحصول عليها من الملاحظة⁶.

و بصفة عامة يمثل الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يستخدم النظرية الاقتصادية، الرياضيات والنظرية الإحصائية في تحليل العلاقات الاقتصادية، وتمثل أهدافه الأساسية في⁷ :

- اختبار النظرية الاقتصادية .
- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية .
- رسم أو تقييم السياسات الاقتصادية .
- التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية .

¹ Humberto Barreto , Frank M. Howland ; " **Introductory Econometrics : Using Monte Carlo Simulation With Microsoft Excel** " ; Cambridge University Press ; New York ; U.S.A ; 2006 ; p. 10

² Damodar N. Gujarati ; " **Basic Econometrics** " ; 4th ed. ; The McGraw-Hill Companies ; U.S.A ; 2004 ; p. 1

³ Badi H. Baltagi ; " **Econometrics** " ; 5th ed. ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; Dordrecht, London and New York ; 2011 ; p. 3

⁴ Damodar N. Gujarati ; op.cit ; p. 1

⁵ Elia Kacapyr ; " **A Guide to Basic Econometric Techniques** " ; 2nd ed. ; M.E. Sharpe, Inc. ; New York ; 2014 ; p. 2

⁶ Charles B. Moss ; " **Mathematical Statistics for Applied Econometrics** " ; CRC Press : Taylor & Francis Group; Florida ; U.S.A ; 2014 ; p. 5

⁷ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 10

المطلب الثاني : الانحدار الخطي (طريقة المربعات الصغرى العادية)

يمثل الانحدار احد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية حيث يختص بقياس العلاقة بين متغير ما يسمى بالمتغير التابع ومتغير آخر أو مجموعة من المتغيرات تسمى بالمتغيرات المستقلة أو المفسرة.

ويعتبر الانحدار الخطي من أبسط أنواع نماذج الانحدار , حيث ينقسم إلى نوعين : الانحدار الخطي البسيط والذي يقيس العلاقة الخطية بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل , والانحدار الخطي المتعدد الذي يقيس العلاقة الخطية بين متغير تابع واحد وعدة متغيرات مستقلة¹.

أولاً : نموذج الانحدار الخطي البسيط

1- عرض النموذج :

يسمح نموذج الانحدار الخطي البسيط بتفسير متغير داخلي بدلالة متغير مفسر او متغير خارجي.²

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + \varepsilon_t \quad t = 1, \dots, n \dots \dots \dots (4.1)$$

مع : $y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + \varepsilon_t$

y_t : المتغير الداخلي (المتغير المفسر) في الزمن t , يتم تحديده ضمن النموذج.

x_t : يفترض انه خارجي t , المتغير المفسر في الزمن.

α_0, α_1 : معاملات النموذج .

ε_t : الخطأ العشوائي , ويمثل الفرق بين النموذج الحقيقي والنموذج المقدر.

n : عدد المشاهدات .³

2- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS

الطريقة الأساسية لتقدير معاملات النموذج (4.1) وهي طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary

Least Squares⁴, والتي ظهرت في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر⁵, بفضل عالم الرياضيات

الألماني Carl Friedrich Gauss .

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سابق، ص 95.

² Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy ; " **Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés** " ; Éditions De Boeck Université ; Paris ; 2004 ; p. 11

³ Régis Bourbonnais ; " **Économétrie : Manuel et exercices corrigés** " ; 8ème éd. ; Dunod ; Paris ; 2011 ; p. 19-20.

⁴ Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy ; op.cit ; p. 13

⁵ Jack Johnston, John Dinardo ; " **Econometric Methods** " ; 4th ed. ; McGraw-Hill ; New York ; 1997 ; p. 19

في ظل فرضيات معينة (سيتم ذكرها لاحقا) ، تميزت طريقة المربعات الصغرى ببعض الخصائص الإحصائية المهمة للغاية والتي جعلت منها واحدة من بين الطرق الأكثر قوة وشعبية لتحليل الانحدار.¹

أ- الفرضيات الخاصة بنموذج الانحدار الخطي البسيط:

تتمثل الفرضيات الأساسية فيما يلي²

- الفرضية 1: نموذج الانحدار هو خطي بالنسبة ل x_t (أو بالنسبة لأي تحويل للمتغير x_t) كما هو موضح في المعادلة (4.1).

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4-1)$$

- الفرضية 2 : القيم x_t مشاهدة بدون خطأ ، وبعبارة أخرى يفترض ان المتغير x_t غير عشوائي non stochastic.

- الفرضية 3 : التوقع الرياضي للخطأ العشوائي يساوي الصفر $E(\varepsilon_t) = 0$ وبالتالي فان متوسط الخطأ يساوي الصفر .

- الفرضية 4 :تباين الخطأ العشوائي ثابت $E(\varepsilon_t^2) = \sigma_\varepsilon^2$ ،وهذه الفرضية تسمى بفرضية تجانس الخطأ Homoscedasticity ، وفي هذه الحالة عدم تحقق هذه الفرضية ، فان النموذج يتسم بعدم ثبات تباين الخطأ Heteroscedasticity .

- الفرضية 5 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الخطأ $E(\varepsilon_t \varepsilon_{t'}) = 0$ مع $t \neq t'$ ، أي أن الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض ، الخطأ في الزمن t لا يؤثر على الأخطاء الموالية .

- الفرضية 6 : $cov(x_t, \varepsilon_t) = 0$ ، أي أن الخطأ مستقل عن المتغير المفسر .

ب-مقدرات المربعات الصغرى العادية :

يتم الحصول على مقدرات المربعات الصغرى العادية (OLS) عن طريق تدنية مجموع مربعات الأخطاء.³

$$4 \text{ Min} \sum_{t=1}^{t=n} \varepsilon_t^2 = \text{Min} \sum_{t=1}^{t=n} (y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t)^2 = \text{Min} S \dots \dots (4.2)$$

إن من شروط الدرجة الأولى $\frac{\delta S}{\delta \alpha_0} = 0$ و $\frac{\delta S}{\delta \alpha_1} = 0$ ، يتم الحصول على ما يلي :

$$-2 \sum_{t=1}^{t=n} (y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_t) = 0 \dots \dots \dots (4.3)$$

¹ Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; op.cit ; p. 58.

² Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 20

³ Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy ; op.cit ; p. 14

⁴ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطلعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص22.

$$-2 \sum_{t=1}^{t=n} x_t (y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_t) = 0 \dots \dots \dots (4.4)$$

وبحل المعادلتين (4.3) و(4.4) يتم الحصول على مقدار المعاملين α_0 و α_1 كما يلي¹:

$$\hat{\alpha}_1 = \frac{\sum_{t=1}^{t=n} (x_t - \bar{x})(y_t - \bar{y})}{\sum_{t=1}^{t=n} (x_t - \bar{x})^2} = \frac{\sum_{t=1}^{t=n} (x_t y_t - n \bar{x} \bar{y})}{\sum_{t=1}^{t=n} (x_t - \bar{x})^2} \dots \dots \dots (4.5)$$

$$\hat{\alpha}_0 = \bar{y} - \hat{\alpha}_1 \bar{x} \dots \dots \dots (4.6)$$

ج- خصائص مقدرات المربعات الصغرى: نظرية Gauss-MarKov

إذا تحقق الفرضيات السابقة بنموذج الانحدار الخطي البسيط , فان المقدرات المحصل عليها بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية تتميز ببعض الخصائص المثلى كما هي واردة في النظرية المعروفة لـ Gauss-MarKov . حسب هذه النظرية , يعتبر مقدر المربعات الصغرى أفضل مقدر خطي غير متحيز (BLUE) Best Linear Unbiased Estimator² , وهذا يعني أن مقدر المربعات الصغرى العادية يتميز بأنه:

- خطي Linear , اي انه عبارة عن دالة خطية لمتغير عشوائي , مثل المتغير التابع y في نموذج الانحدار .

- غير متحيز Unbiased , أي : $E(\hat{\alpha}_1) = \alpha_1, E(\hat{\alpha}_0) = \alpha_0$

- فعال Efficient , حيث يتميز مقدر المربعات الصغرى بان له اقل تباين بالنسبة لجميع المقدرات الخطية وغير المتحيزة.³

مصنوفة التباين - التباين المشترك للمعاملات تعطي بواسطة⁴:

$$\begin{pmatrix} V(\hat{\alpha}_0) & \text{Cov}(\hat{\alpha}_0, \hat{\alpha}_1) \\ \text{Cov}(\hat{\alpha}_0, \hat{\alpha}_1) & V(\hat{\alpha}_1) \end{pmatrix}$$

مع

$$V(\hat{\alpha}_0) = \sigma^2_{\hat{\alpha}_0} = \sigma^2_{\varepsilon} \left(\frac{1}{n} + \frac{\bar{x}^2}{\sum_{t=1}^n (x_t - \bar{x})^2} \right)$$

$$V(\hat{\alpha}_1) = \sigma^2_{\hat{\alpha}_1} = \frac{\sigma^2_{\varepsilon}}{\sum_{t=1}^n (x_t - \bar{x})^2}$$

$$\text{Cov}(\hat{\alpha}_0, \hat{\alpha}_1) = -\bar{x} V(\hat{\alpha}_1) = -\bar{x} \frac{\sigma^2_{\varepsilon}}{\sum_{t=1}^n (x_t - \bar{x})^2}$$

¹ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 20-21

² Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; op.cit ; p. 79

³ Damodar N. Gujarati ; op.cit ; p. 79

⁴ Isabelle Cadoret et autres ; " Économétrie appliquée " ; op.cit ; p. 16-17

لحساب مصفوفة التباين-التباين المشترك للمعلمات، يجب مقدر تباين الخطأ σ^2_ϵ والذي يشار إليه ب $\hat{\sigma}^2_\epsilon$ حيث يساوي:¹

$$\hat{\sigma}^2_\epsilon = \frac{1}{n-2} \sum_{t=1}^{t=n} e_t^2$$

وبالتالي، يمكن الحصول على قيمة مقدرة لمصفوفة التباين-التباين المشترك للعمليات²

$$\hat{\sigma}^2_{a_0} = \hat{\sigma}^2_\epsilon \left(\frac{1}{n} + \frac{\bar{x}^2}{\sum_t (x_t - \bar{x})^2} \right)$$

$$\sigma^2 \hat{\alpha}_1 = \frac{\hat{\sigma}^2_\epsilon}{\sum_t (x_t - \bar{x})^2}$$

$$\text{Cov}(\hat{\alpha}_0, \hat{\alpha}_1) = -\bar{x} \frac{\hat{\sigma}^2_\epsilon}{\sum_t (x_t - \bar{x})^2}$$

3-معامل التحديد R^2

تعطي المعادلة الأساسية لتحليل التباين كما يلي:

$$\sum_t (y_t - \bar{y})^2 = \sum_t (\hat{y}_t - \bar{\hat{y}})^2 + \sum_t e_t^2$$

$$\text{SC} = \text{SCE} + \text{SCR}$$

التغير الكلي للمتغير الداخلي (SCT) يساوي مجموع التغير المفسر بواسطة النموذج (SCE) والتغير المتبقي التغير غير المفسر (SCR).³

معامل التحديد R^2 الذي يقيس النسبة بين التغير المفسر من طرف النموذج والتغير الكلي، يعتبر مؤشرا على القوة التفسيرية للنموذج، فهو يوضح نسبة التغير الكلي في y المفسر بواسطة نموذج الانحدار (المتغيرات المفسرة).⁴

$$R^2 = \frac{\sum_{t=1}^{t=n} (\hat{y} - \bar{y})^2}{\sum_{t=1}^{t=n} (y - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\sum_{t=1}^{t=n} e_t^2}{\sum_{t=1}^{t=n} (y - \bar{y})^2}$$

في نموذج الانحدار الخطي البسيط، معامل التحديد يساوي مربع معامل الارتباط بين المتغيرين X و Y :

$$R^2 = \frac{\sum_{t=1}^{t=n} (\hat{y} - \bar{y})^2}{\sum_{t=1}^{t=n} (y - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\sum_{t=1}^{t=n} e_t^2}{\sum_{t=1}^{t=n} (y - \bar{y})^2}$$

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 28

² Isabelle Cadoret et autres ; op.cit ; p. 17

³ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 33-34

⁴ Isabelle Cadoret et autres ; op.cit ; p. 15

$$R^2 = r^2 = \frac{\left[\sum_{t=1}^{t=n} (x - \bar{x})(y - \bar{y}) \right]^2}{\sum_{t=1}^{t=n} (x - \bar{x})^2 \sum_{t=1}^{t=n} (y - \bar{y})^2}$$

في نموذج الانحدار الخطي مع وجود الحد الثابت , يكون معامل التحديد محصور بين 0 و 1 , حيث أن قيمة قريبة من 1 تشير إلى قوة التفسيرية للنموذج .¹

4- فترات الثقة واختبار المعنوية للمعاملات:

لتحديد فترات الثقة لمعاملات النموذج , يتم وضع فرضية إضافية :

- الفرضية 7 : تخضع الأخطاء العشوائية ε_t للتوزيع الطبيعي بمتوسط حسابي يساوي صفر وتباين σ^2_ε أي²

$$\varepsilon_t \longrightarrow N(0, \sigma^2_\varepsilon)$$

فرضية خضوع الأخطاء العشوائية للتوزيع الطبيعي تعني أن :

$$\frac{\hat{\alpha}_0 - \alpha_0}{\sigma_{\hat{\alpha}_0}} \sim N(0, 1), \quad \frac{\hat{\alpha}_1 - \alpha_1}{\sigma_{\hat{\alpha}_1}} \sim N(0, 1)$$

هذه الصيغة تخضع لتوزيع كاي تربيع χ^2 بدرجات حرية تساوي (n-2)

يمكن ملاحظة أن :

$$(n-2) \frac{\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\sigma_\varepsilon^2} = (n-2) \frac{\hat{\sigma}_\alpha^2}{\sigma_\alpha^2} = \frac{\sum_{t=1}^{t=n} e_t^2}{\hat{\sigma}_\alpha^2} = \sum_{t=1}^{t=n} (x_t - \bar{x})^2$$

وهي تخضع أيضا لتوزيع كاي تربيع χ^2 بدرجات حرية تساوي (n-2) .

وبالتالي , يمكن استنتاج أن الصيغتين : $\frac{\hat{\alpha}_0 - \alpha_0}{\sigma_{\hat{\alpha}_0}}$ و $\frac{\hat{\alpha}_1 - \alpha_1}{\sigma_{\hat{\alpha}_1}}$ تخضعان لتوزيع Student بعدد درجات حرية تساوي

(n-2) .³

تعطي فترات الثقة للمعاملات كما يلي :

$$P_r \left[\hat{\alpha} - \hat{\sigma}_{\alpha_i} \times t_{n-2}^{\alpha/2} \leq \alpha_i \leq \hat{\alpha} + \hat{\sigma}_{\alpha_i} \times t_{n-2}^{\alpha/2} \right] = 1 - \alpha ; i = 0, 1$$

مع α : يمثل مستوى المعنوية وهو محدد عادة عند 5% أو 10% .⁴

- اختيار المعنوية للمعاملات :

¹ Isabelle Cadoret et autres ; op.cit ; p. 16

² محمد شيخي، مرجع سابق، ص32.

³ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 28-29

⁴ Isabelle Cadoret et autres ; op.cit ; p. 19

n : عدد المشاهدات .

K : عدد المتغيرات المفسرة الحقيقية , أي مع استبعاد الحد الثابت .

2- تقدير الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

لتقدير الشعاع α للمعادلة (4.7), والذي يضم المعاملات $\alpha_0, \alpha_1, \dots, \alpha_k$, يتم تطبيق طريقة

المربعات الصغرى العادية (OLS) التي تتمثل في إيجاد الحد الأدنى لمجموع مربعات الأخطاء العشوائية أي ¹ :

$$\text{Min} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2 = \text{Min}(Y - X\alpha)'(Y - X\alpha) = \text{Min} S \dots \dots \dots (4.8)$$

مع: ε' منقول الشعاع ε

للبحث عن الحد الأدنى لهذه الدالة, يتم اشتقاق S بالنسبة ل α :

$$\frac{\partial S}{\partial \alpha} = -2X'Y + 2X'X\hat{\alpha} = 0$$

$$\rightarrow \hat{\alpha} = (X'X)^{-1}X'Y \dots \dots \dots (4.9)$$

$$\hat{\alpha} = \begin{bmatrix} \hat{\alpha}_0 \\ \hat{\alpha}_1 \\ \vdots \\ \hat{\alpha}_k \end{bmatrix} : \text{مع}$$

يكتب النموذج المقدر بالشكل التالي : ²

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\alpha}_1 x_{1t} + \hat{\alpha}_2 x_{2t} + \dots + \hat{\alpha}_k x_{kt} + e_t$$

مع : $e_t = y_t - \hat{y}_t$, e_t يمثل البواقي .

3- فرضيات نموذج الانحدار الخطي ³

نموذج الانحدار هو خطي بالنسبة ل X (أو بالنسبة للمعاملات) ويمكن التمييز بين الفرضيات العشوائية

(المرتبطة بالخطأ العشوائي ε) والفرضيات الهيكلية.

أ- الفرضيات العشوائية :

- الفرضية 1: القيم $X_{i,t}$ مشاهدة بدون أخطاء.

- الفرضية 2: التوقع الرياضي للخطأ العشوائي يساوي الصفر , $E(\varepsilon_t) = 0$.

- الفرضية 3 : تباين الخطأ العشوائي ثابت $(\forall t) E(\varepsilon_t^2) = \sigma_\varepsilon^2$, وتدعى بفرضية تجانس الخطأ

العشوائي Homoscedasticity .

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 49

² Ibid., p. 50

³ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 51

- الفرضية 4: $E(\varepsilon_t, \varepsilon_{t'}) = 0$ مع $t \neq t'$, وهذا يعني أن الأخطاء العشوائية غير مرتبطة فيما بينها (أي مستقلة عن بعضها البعض).

- الفرضية 5: $\text{cov}(x_t, \varepsilon_t) = 0$, أي أن الخطأ العشوائي مستقل عن المتغيرات المفسرة.

ب- الفرضيات الهيكلية :

الفرضية 6: غياب التدخل الخطي بين المتغيرات المفسرة, وهذا يعني أن المصفوفة $(X'X)$ منتظمة وان مقلوبها $(X'X)^{-1}$ موجود.

الفرضية 7: $(X'X)/n$ مصفوفة مربعة

الفرضية 8: $n > k+1$, عدد المشاهدات أكبر من عدد السلاسل المفسرة.

4- خصائص المقدرات : ستم دراسة خصائص مقدر المربعات الصغرى: $\hat{\alpha} = (X'X)^{-1}X'Y$

- خصائص عدم التحيز:

$$\hat{\alpha} = (X'X)^{-1}X'Y = (X'X)^{-1}X'(X\alpha + \varepsilon)$$

$$\hat{\alpha} = \alpha + (X'X)^{-1}X'\varepsilon$$

وبالتالي :

$$E(\hat{\alpha}) = \alpha + (X'X)^{-1}X'E(\varepsilon) = \alpha$$

لأنه حسب الفرضية 2: $E(\varepsilon_t) = 0$

$$E(\hat{\alpha}) = \alpha$$

إذن المقدر $\hat{\alpha}$ يتميز بعدم التحيز:

- خاصية التقارب :

مصفوفة التباينات المشتركة لمعاملات الانحدار, تعطى بالصيغة التالية: ²

$$\Omega_{\hat{\alpha}} = \sigma^2_{\varepsilon} (X'X)^{-1}$$

$$\Omega_{\hat{\alpha}} = \frac{\sigma^2_{\varepsilon}}{n} \left(\frac{X'X}{n} \right)^{-1}$$

وعليه, عندما $n \rightarrow \infty$ فإن $\text{Lim } \Omega_{\hat{\alpha}} = 0$ (حسب الفرضيتين 3 و 7)

إذن المقدر $\hat{\alpha}$ متقارب. ³

- نظرية Gauss- Markov

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 52

² Ibid., p. 52

³ Ibid., p. 53

يمثل مقدر المربعات الصغرى العادية $\hat{\alpha}$ أفضل مقدر خطي غير متحيز (BLUE), وهذا يعني انه من بين جميع المقدرات الأخرى الخطية وغير المتحيزة ل α , فان مقدر المربعات الصغرى العادية له أدنى تباين, وبالتالي, يمكن القول أيضا انه مقدر فعال.¹

مقدر تباين الخطأ العشوائي σ_ε^2 يعطى كما يلي:²

$$\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = \frac{e'e}{n - k - 1}$$

وبالتالي, يمكن تقدير مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة لمعاملات الانحدار $\hat{\Omega}_\alpha$ بواسطة:³

$$\hat{\Omega}_\alpha = \hat{\sigma}_\varepsilon^2 (X'X)^{-1}$$

5- معادلة تحليل التباين والقوة التفسيرية:

تعطى بالمعادلة الأساسية لتحليل التباين كما يلي:

$$\sum_t (y_t - \bar{y})^2 = \sum_t (\hat{y}_t - \bar{\hat{y}})^2 + \sum_t e_t^2$$

SCT = SCE + SCR

التغير الكلي (SCT) يساوي مجموع التغير المفسر (SCE) والتغير المتبقي (SCR).

انطلاقا من هذه المعادلة, يمكن قياس قوة التفسيرية بواسطة معامل التحديد R^2 :⁴

$$R^2 = \frac{\sum_{t=1}^{t=n} (\hat{y} - \bar{y})^2}{\sum_{t=1}^{t=n} (y - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\sum_{t=1}^{t=n} e_t^2}{\sum_{t=1}^{t=n} (y - \bar{y})^2}$$

قيمة معامل التحديد تنتمي إلى المجال $[0,1]$, قيمة قريبة من الواحد تشير إلى أن القوة التفسيرية للنموذج

جيدة, حيث تكون نسبة التغير الكلي في y المفسرة بواسطة النموذج مرتفعة.

مقدر المربعات الصغرى يقوم بتدنية مجموع مربعات البواقي وبالتالي يعظم قيمة التحديد R^2 , ولكن هذه

الإحصائية تزيد مع زيادة عدد المتغيرات الخارجية (المفسرة), لهذا السبب يتم حساب كذلك معامل التحديد

المعدل \bar{R}^2 , والذي يأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات الظاهرة في النموذج.⁵

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{n - 1}{n - k - 1} (1 - R^2)$$

حيث: $\bar{R}^2 < R^2$ وإذا كان n كبير فان $\bar{R}^2 \simeq R^2$ ⁶

¹ Isabelle Cadoret et autres ; " Économétrie appliquée " ; op.cit ; p. 47

² Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 53

³ Ibid., p. 53

⁴ Isabelle Cadoret et autres ; op.cit ; p. 49

⁵ Isabelle Cadoret et autres ; " Économétrie appliquée " ; op.cit ; p. 50

⁶ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 55

6- اختبارات المعنوية الإحصائية وتحديد فترات الثقة للمعلمات :

لمعرفة فيما إذا كانت إحدى المتغيرات المفسرة المدرجة في نموذج الانحدار تساهم حقا بشكل معنوي في تفسير المتغير الداخلي, فإنه يجب اختيار فيما إذا كان معامل الانحدار الخاص بهذا المتغير يختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية α محدد, عادة $\alpha = 5\%$.

اختبار الفرضيات هو كالتالي :

$$H_0: \alpha_i = 0$$

$$H_1: \alpha_i \neq 0$$

النسبة $\frac{\hat{\alpha}_i - \alpha_i}{\hat{\sigma}_{\hat{\alpha}_i}}$ تخضع لتوزيع Student بعدد درجات حرية تساوي $(n-k-1)$

تحت الفرضية H_0 , يكون لدينا :

$$t^*_{\hat{\alpha}_i} = t_{cal} = \frac{|\hat{\alpha}_i|}{\hat{\sigma}_{\hat{\alpha}_i}}$$

هذه الإحصائية تخضع لتوزيع Student بعدد درجات حرية تساوي $(n-k-1)$

إذا كانت $t^*_{\hat{\alpha}_i} > t_{n-k-1}^{\alpha/2}$, يتم رفض الفرضية H_0 , أي أن المعامل α_i يختلف معنويا عن الصفر عند

مستوى معنوية α , أما إذا كانت $t^*_{\hat{\alpha}_i} > t_{n-k-1}^{\alpha/2}$, فإنه يتم قبول الفرضية H_0 , وبالتالي فإن المعامل α_i لا يختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية α .¹

في الواقع, إذا وجد في نموذج مقدر أن أحد المعاملات (باستثناء الحد الثابت) لا يختلف معنويا عن الصفر,

فانه ينبغي حذف هذا المتغير وإعادة تقدير معاملات النموذج.²

◀ فترات الثقة للمعلمات تعطى كما يلي :

$$P_r \left[\hat{\alpha} - \hat{\sigma}_{\alpha_i} \times t_{n-2}^{\alpha/2} \leq \alpha_i \leq \hat{\alpha} + \hat{\sigma}_{\alpha_i} \times t_{n-2}^{\alpha/2} \right] = 1 - \alpha$$

إذا كانت القيمة صفر (0) لا تنتمي إلى مجال الثقة عند 95% للمعامل α_i , فإن هذا يعني المعامل α_i

يختلف معنويا عن الصفر.

7- اختبار المعنوية الشاملة لنموذج الانحدار :

اختبار المعنوية العامة أو الشاملة لنموذج الانحدار يعني اختبار فيما إذا كانت مجموعة المتغيرات المفسرة تؤثر

على المتغير المفسر (المتغير التابع).

¹ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 60

² Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 61

اختبار الفرضيات هو كالتالي :

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_k = 0 \text{ (جميع المعاملات معدومة)}$$

H_1 : هناك معامل واحد على الأقل غير معدوم

لإجراء هذا الاختبار، يتم استخدام اختبار Fisher، وذلك بحساب الإحصائية التالية:¹

$$F^* = \frac{\sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2 / k}{\sum_t e_t^2 / (n - k - 1)} = \frac{R^2 / k}{(1 - R^2) / (n - k - 1)}$$

يتم مقارنة قيمة F^* المحسوبة مع قيمة F الجدولة عند درجات حرية تساوي K و $(n - k - 1)$ ، حيث

إذا كانت $F^* > F_{k, (n-k-1)}^\alpha$ ، يتم رفض الفرضية H_0 ، وبالتالي فإن النموذج له معنوية بصفة عامة .

أما إذا كانت $F^* > F_{k, (n-k-1)}^\alpha$ ، يتم قبول الفرضية H_0 ، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة خطية

معنوية بين المتغير المفسر (التابع) والمتغير المفسر.²

المطلب الثالث : استقرارية السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية هي عبارة عن سلسلة من الملاحظات عبر الزمن تمثل ظاهرة اقتصادية (الأسعار، المبيعات، ...)،³

وتعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي

تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية

المستخدمة مستقرة، ذلك لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار المتحصل عليه من متغيرات هذه

السلاسل غالبا ما يكون انحدارا زائفا Spurious Regression أي لا معنى له، ويتضح ذلك من خلال

ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 ، زيادة المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة بدرجة كبيرة، إضافة إلى ظهور

مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.⁴

ومن جهة أخرى، إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة، فإن دراسة سلوكها يكون مقتصرًا على الفترة

الزمنية محل الاعتبار، وبالتالي لا يمكن تعميم هذا السلوك على فترات زمنية أخرى، ونتيجة لذلك فإن

استخدام السلاسل الزمنية غير المستقرة في أغراض التنبؤ قد تكون له قيمة ضعيفة من الناحية العلمية.⁵

أولا : الخصائص الإحصائية لاستقرار السلسلة الزمنية

يقال عن سلسلة زمنية معينة y_t أنها مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية :

¹ Ibid., p. 67

² Ibid., p. 67-68

³ Régis Bourbonnais, Michel Terraza ; " Analyse des séries temporelles : Applications à l'économie et à la gestion " ; 3ème éd. ; Dunod ; Paris ; 2010 ; p. 5

⁴ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 642.

⁵ Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; op.cit ; p. 798

- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن : $E(y_t) = \mu$

- ثبات التباين عبر الزمن : $Var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \sigma^2$

- إن التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير عند النقطتين الزمنيتين t , $t+k$ يعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين هاتين النقطتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم عنده حساب التباين المشترك:

$$Cov(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = \gamma_k$$

فباختصار , إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة , فإن كل من وسطها الحسابي , تباينها , وتباينها المشترك يبقى ثابت عبر الزمن , وهذا يعني أن السلسلة المستقرة لا تحتوى على اتجاه عام أو موسمية , وبعبارة أخرى فهي لا تضم أي عامل يتطور مع الزمن .

انطلاقاً من هذه الخصائص , فإن سيرورة الخطأ أو التشويش الأبيض ε_t . حيث تكون الاخطاء العشوائية ε_t مستقلة وذات توزيع متماثل $N(0, \sigma_\varepsilon^2)$, تعتبر مستقرة.¹

ثانياً : اختبارات الاستقرار

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختيار صفة الاستقرار أو السكون الزمنية, وتمثل هذه المعايير في:

1- دالة الارتباط الذاتي (ACF) Autocorrelation Function

من أهم الأدوات المستخدمة لتشخيص خصائص السلاسل الزمنية نجد دالة الارتباط الذاتي (ACF)² , وهي الدالة التي يرمز لها ب p_k , والتي تقيس ارتباط السلسلة الزمنية مع نفسها مؤخرة ب k فترة³ . تكتب صيغة هذه الدالة على النحو التالي :⁴

$$p_k = \frac{Cov(y_t, y_{t-k})}{\sigma_{y_t} \sigma_{y_{t-k}}} = \frac{\sum_{t=k+1}^n (y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sqrt{\sum_{t=k+1}^n (y_t - \bar{y})^2} \sqrt{\sum_{t=k+1}^n (y_{t-k} - \bar{y})^2}} \dots \dots (4.10)$$

مع :

\bar{y} : الوسط الحسابي للسلسلة الذي يتم حسابه على $(n-k)$ فترة .

n : عدد المشاهدات .

و يلاحظ أن $\rho_0 = 1$ و $\rho_k = \rho_{-k}$

يمكن حساب الصيغة (1) من بيانات عينة كما يلي :⁵

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 238

² Janet M. Box-Steffensmeier, John R. Freeman, Matthew P. Hitt, and Jon C. W. Pevehouse ; " Time Series Analysis for the Social Science " ; Cambridge University Press ; New York ; U.S.A ; 2014 ; p. 35

³ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 238

⁴ bid., p. 238

⁵ bid., p. 238

$$\hat{p}_k = \frac{\sum_{t=k+1}^n (y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sum_{t=1}^n (y_t - \bar{y})^2}$$

مع :

\bar{y} : الوسط الحسابي للسلسلة الذي حسابه على n فترة .

و تجدر الإشارة إلى أن كل سلسلة زمنية لها دالة ارتباط ذاتي (ACF) وحيدة خاصة بها .¹

الشكل الممثل لدالة الارتباط الذاتي عند مختلف الفجوات الزمنية k يسمى منحني أو بيان الارتباط

الذاتي Correlogram .

تتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي p_k بين (-1, +1), ويتطلب استقرار السلسلة الزمنية أن تكون

معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر أو لا تختلف معنويا عن الصفر بالنسبة لأي فجوة ($k > 0$).²

أ - اختبار معامل الارتباط الذاتي :

اختبار الفرضيات للمعامل p_k هو كالتالي :³

$$H_0 : p_k = 0$$

$$H_1 : p_k \neq 0$$

اظهر Quenouille (1949)⁴ انه إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة , ومن اجل عينة ذات حجم

كبير ($n > 30$) , فان معامل الارتباط الذاتي p_k يميل تقريبا نحو قانون التوزيع الطبيعي مع وسط حسابي يساوي

$$\frac{1}{n}$$

تحت الفرضية H_0 , يعطى مجال الثقة للمعامل p_k كما يلي :

$$p_k = 0 \pm t^{\alpha/2} \frac{1}{\sqrt{n}}$$

n: عدد المشاهدات .

¹ Janet M. Box-Steffensmeier, John R. Freeman, Matthew P. Hitt, and Jon C. W. Pevehouse ; " **Time Series Analysis for the Social Science** " ; op.cit ; p. 35

² محمد عبد السميع عناني، "التحليل القياسي و الإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام **Windows SPSS**"الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 656.

³ Régis Bourbonnais, Michel Terraza ; " **Analyse des séries temporelles : Applications à l'économie et à la gestion** " ; op.cit ; p. 91

⁴ M.H. Quenouille ; " **Approximate Tests of Correlation in Time-Series** " ; Journal of the Royal Statistical Society ; Series B ; Vol. 11 ; No. 1 ; 1949 ; pp. 68-84

إذا كان المعامل المقدر \hat{p}_k يقع داخل مجال الثقة , فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة بان هذا المعامل يساوي صفر , وإذا كان يقع خارج هذا المجال فإنه يتم رفض فرضية العدم وهذا يعني ان المعامل p_k يختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية α (عادة $\alpha=0.05$ و $t^{\alpha/2} = 1.96$).¹

كذلك , يمكن اختبار الفرضية $H_0 : p_k = 0$ عن طريق اختبار معنوية معامل الارتباط الذاتي p_k وذلك باستخدام اختبار Student كما يلي :

تحت الفرضية H_0 , فان الاحصائية :

$$t_{cal} = \frac{|\hat{p}_k|}{\sqrt{1 - \hat{p}_k^2}} \sqrt{n - 2}$$

تخضع لتوزيع Student بعدد درجات حرية تساوي $(n - 2)$.

إذا كانت $t_{cal} > t_{n-2}^{\alpha/2}$ (حيث $t_{n-2}^{\alpha/2}$ تمثل القيمة الجدولية لتوزيع Student عند مستوى معنوية α و عدد درجات حرية تساوي $(n - 2)$) فإنه يتم رفض الفرضية H_0 , وهذا يعني ان المعامل p_k يختلف معنويا عن الصفر.²

ب- الاختبار المشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي :

بدلا من اختبار المعنوية لكل معامل ارتباط ذاتي p_k على حدة , يمكن اجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة³. وذلك من خلال اختبار الفرضية المشتركة التالية⁴ :

$$H_0 : p_1 = p_2 = \dots = p_m = 0$$

لإجراء هذا الاختبار يتم استخدام الإحصائية Q-Statistic Q التي وضعها box و Pierce سنة 1970⁵, وتعرف كما يلي :

$$Q = n \sum_{k=1}^m \hat{p}_k^2$$

حيث :

n : حجم العينة .

m : عدد الفجوات الزمنية عدد فترات التأخر .

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 240-241

² Régis Bourbonnais, Michel Terraza ; " Analyse des séries temporelles " ; op.cit ; p. 16

³ Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; op.cit ; p. 813

⁴ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 241

⁵ G.E.P. Box, D.A. Pierce ; " Distribution of Residual Autocorrelations in Autoregressive-Integrated Moving Average Time Series Models " ; Journal of the American Statistical Association ; Vol. 65 ; No. 332 ; 1970 ; pp. 1509-1526

\hat{p}_k : معامل الارتباط الذاتي المقدر من الدرجة k .

عادة ، تستخدم الإحصائية Q لاختيار فيما إذا كانت السلسلة الزمنية تمثل خطأ ابيض White Noise¹ ، حيث أن سيرورة الخطأ الأبيض تعني أن : $p_1=p_2= \dots =p_m=0$.

بالنسبة للعينات الكبيرة فان الإحصائية Q يكون لها توزيع كاي تربيع χ^2 بعدد درجات حرية تساوي m . إذا كانت قيمة Q المحسوبة أكبر من قيمة Q الجدولية المأخوذة من جدول توزيع χ^2 عند مستوى معنوية محدد α ، فانه يتم رفض العدمية (فرضية التشويش الأبيض) التي تفيد بان كل معاملات الارتباط الذاتي p_k مساوية للصفر.

ومعنى ذلك انه توجد قيمة واحدة على الأقل لأحد معاملات الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر ، وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة ، وفي الحالة العكسية يتم قبول فرضية العدم وتكون السلسلة مستقرة³ ولكن ، اختبار Box-Pierce يتميز بخصائص غير ملائمة للعينات صغيرة الحجم ، مما يعني أن هذا الاختبار يؤدي في الكثير من الأحيان إلى قرارات خاطئة بالنسبة لذا النوع من العينات⁴

و توجد هناك إحصائية أخرى بديلة تستخدم في إجراء نفس الاختبار السابق وتسمى إحصائية Ljung Box-(LB)⁵ ، والتي تعرف كما يلي :

$$LB=n(n+2)\sum_{k=1}^m \left(\frac{\hat{p}_k^2}{n-k} \right) - x^2 m$$

تتبع هذه الإحصائية توزيع كاي تربيع χ^2 بعدد درجات حرية تساوي m . قد تم التوصل إلى إحصائية LB تعطي نتائج أفضل (بالمعنى الإحصائي ، تمتاز بقوة أكبر) في حالة العينات صغيرة الحجم بالمقارنة مع الإحصائية Q ، إضافة إلى كونها تصلح أيضا للعينات كبيرة الحجم⁶.

2- اختبارات جذر الوحدة : Unit Root Tests:

اختبارات جذر الوحدة لا تسمح فقط بالكشف عن وجود عدم الاستقرار ، وإنما تسمح أيضا بتحديد نوع عدم الاستقرار (السيرورة TS او DS) ، وبالتالي إيجاد الطريقة الافضل لجعل السلسلة مستقرة⁷ ، فالسلاسل الزمنية غير المستقرة يمكن تحويلها الى سلاسل مستقرة اما عن طريق حساب التفاصيل او الفرق (سلاسل DS) او

¹ Damodar N. Gujarati ; op.cit ; p. 813

² Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 241

³ Damodar N. Gujarati ; op.cit ; p. 813

⁴ Chris Brooks ; " **Introductory Econometrics for Finance** " ; 2nd ed. ; Cambridge University Press ; New York ; U.S.A ; 2008 ; p. 210

⁵ G.M. Ljung, G.E.P. Box ; " **On a Measure of Lack of Fit in Time Series Models** " ; Biometrika ; Vol. 65 ; No. 2 ; 1978 ; pp. 297-303

⁶ Damodar N. Gujarati ; op.cit ; p. 813

⁷ Régis Bourbonnais ; " **Économétrie** " ; op.cit ; p. 246

طريق حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام (سلاسل TS)¹، وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل غير المستقرة: السلاسل من نوع DS والسلاسل من نوع TS.

أ- السلاسل من نوع DS²

السلسلة الزمنية التي تأخذ شكل AR(1) التالي:

$$y_t = \mu + \gamma_1 y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (4.11)$$

تكون مستقرة إذا كان $|\gamma_1| < 1$ ، وعلى العكس إذا كان $\gamma_1 = 1$ فإن السلسلة تتبع سير عشوائي مع

انحراف μ .

$$y_t = \mu + y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (4.12)$$

وهي غير مستقرة في الواقع، من أجل قيمة ابتدائية y_0 معطاة، يمكن كتابة المعادلة السابقة (4.12) على

النحو التالي:

$$y_t = \mu t + y_0 + \sum_{i=1}^t \varepsilon_i \dots (4.13)$$

أو، إذا كان $E(\varepsilon_t) = 0$ ، $\text{Var}(\varepsilon_t) = \sigma_\varepsilon^2$ و $\text{Cov}(\varepsilon_t, \varepsilon_s) = 0$ مهما كان t و $s \neq t$ ، إذن:

$$E(y_t) = \mu t + y_0 \dots (4.14)$$

$$\text{Var}(y_t) = E((y_t - E(y_t))^2) = E(\sum_{i=1}^t \varepsilon_i)^2$$

$$\text{Var}(y_t) = t\sigma_\varepsilon^2 \dots (4.15)$$

توقع وتباين y_t هما عبارة عن دالتين لـ t ، السلسلة y_t هي غير مستقرة. إذا كان $\mu = 0$ فإن السلسلة الزمنية هي أيضا غير مستقرة لأن تباينها يزيد مع الزمن (t)، فهي تحتوي على جذر وحدة ($y_1 = 1$)، وهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى. وعلى العكس، فإن التفاضل أو الفرق الأول $z_t = y_t - y_{t-1}$ هو مستقر لأن ε_t هي مستقرة.

$$z_t = (1 - L)y_t = \mu + \varepsilon_t \dots (4.16)$$

وبصفة عامة. نقول ان السلسلة متكاملة من الدرجة عندما تكون السلسلة Z_t المعرفة ب:

$$z_t = (1 - L)^d y_t = \Delta^d y_t \dots (4.17)$$

مستقرة أي عندما تصبح السلسلة y_t مستقرة بعد اجراء التفاضل d مرة، وهذه هي السلاسل من النوع DS. في الواقع، فان العديد من السلاسل الزمنية الاقتصادية هي متكاملة من الدرجة الأولى، ونادرا ما تكون متكاملة من الدرجة الثانية لو الثالثة.

¹ Isabelle Cadoret et autres ; " Économétrie appliquée " ; op.cit ; p. 307

² Isabelle Cadoret et autres ; op.cit ; p. 307-308

ب- السلاسل الزمنية من نوع TS¹

نجد كذلك من السلاسل التي تصبح مستقرة عند حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام أو الميل وهذه هي السلاسل من النوع TS التي تتميز بصفة عدم الاستقرار من نوع اتجاه العام:

$$y_t = \mu + \beta t + \varepsilon_t \dots \dots (4.18)$$

مع ε_t : يمثل الخطأ العشوائي، السلسلة y_t هي غير مستقرة لان $E(y_t)$ يتبع الزمن.

$$E(y_t) = \mu + \beta t + \varepsilon_t \dots \dots (4.19)$$

يمكن ملاحظة أن التباين y_t يتبع الزمن t ، وهو يساوي تباين الخطأ العشوائي ε_t والذي يفرض انه ثابت .

من اجل جعل هذه السلسلة مستقرة يمكن تقدير المعلمتين μ و β باستخدام طريقة المربعات الصغرى

العادية (OLS). وبالتالي لجعل السلسلة مستقرة يتم حساب: $y_t - \hat{\mu} - \hat{\beta}t$

انحراف سلسله ما بالنسبة لميلها هو مستقر عندما تكون السلسلة من النوع TS، وعلى العكس هو غير مستقر، إذا كانت السلسلة من النوع DS، لأنه يجب التفاضل بالنسبة لسلسلة من نوع DS، ومن جهة أخرى، تتميز السلسلة TS باتجاه عام تحديدي، في حين أن السلسلة DS تتميز باتجاه عام عشوائي أو عرضي. وتُحذر الإشارة إلى أن اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests تسمح بالكشف عن خصائص سلسلة زمنية معينة. نذكر من بين هذه الاختبارات: اختبار Dickey-Fuller، اختبار Dickey، Fuller الموسع Augmented Dickey-Fuller، اختبار Phillips-Perron، واختبار KPSS.

- اختبار Dickey-Fuller (1979)²

يسمح اختبار Dickey-Fuller (DF) بتحديد صفة الاستقرار لسلسلة زمنية معينة عن طريق تحديد الاتجاه العام أو العشوائي.

هناك ثلاثة نماذج أساسية تستخدم كقاعدة لبناء هذه الاختبارات³، مبدأ هذا الاختبار بسيط، ويقوم على اختبار الفرضية العدمية $H_0: \phi_1 = 1$ مقابل الفرضية البديلة $H_1: \phi_1 < 1$ ⁴، وإذا تم قبول الفرضية H_0 العدمية في احدي النماذج الثلاث، فان السلسلة تعتبر بالتالي غير مستقرة.

• نموذج الحدار ذاتي من الدرجة الأولى: $[1]y_t = \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$

¹ Isabelle Cadoret et autres ; " Économétrie appliquée " ; op.cit ; p. 308

² للمزيد من المعلومات أنظر

David A. Dickey, Wayne A. Fuller ; " **Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root** " ; Journal of the American Statistical Association ; Vol. 74 ; No. 366 ; 1979 ; pp. 427-431

³ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 247

⁴ Haiyan Song, Stephen F. Witt, Gang Li ; " **The Advanced Econometrics of Tourism Demand** " ; Routledge ; New York and London ; 2009 ; p. 76

• نموذج انحدار ذاتي مع حد ثابت : $[2]y_t = \phi_1 y_{t-1} + c + \varepsilon_t$

• نموذج انحدار ذاتي مع اتجاه عام : $[4]y_t = \phi_1 y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$

لاختبار الفرضية H_0 , يتم حساب وملاحظة النسبة $t_{\phi_1}^*$ حيث :²

$$t_{\phi_1}^* = \frac{\hat{\phi}_1 - 1}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}$$

ولكن تحت الفرضية H_0 لعدم الاستقرار , فان النسبة t لها توزيع غير قياسي Non-Standard Distribution , وبالتالي لا يمكن استخدام القيم الحرجة التقليدية للإحصائية المأخوذة من جدول t-Student .

قام Fuller و Dickey بإعداد جدول للقيم الحرجة من اجل عينات مختلفة الأحجام على أساس محاكاة Monte-Carlo.³

في النموذج الأخير [3] , اذا تم قبول الفرضية $H_1: \phi_1 < 1$, واذا كان المعامل b يختلف معنويا عن الصفر , فان السلسلة تكون من نوع TS , ويمكن تحويلها إلى سلسلة مستقرة عن طريق حساب الانحرافات بالنسبة للاتجاه العام المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية.

فضل Fuller و Dickey اختبار القيمة $(\hat{\phi}_1 - 1)$ بدلا من $\hat{\phi}_1$ لأسباب إحصائية بحثة⁴ , منها سهولة الحساب والتفسير⁵ , فمثلا النموذج $y_t = \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$ يمكن كتابته كذلك على النحو التالي⁶

$$y_t - y_{t-1} = \phi_1 y_{t-1} - y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = (\phi_1 - 1)y_{t-1} + \varepsilon_t$$

و بالتالي , فان اختبار الفرضية $H_0: \phi_1 = 1$ هو مكافئ لاختبار $H_0: \phi_1 - 1 = 0$.⁷

المبادئ الأساسية لهذا الاختبار , هي كالتالي :⁸

◀ تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية المعلمية ϕ_1 والتي يرمز لها $\hat{\phi}_1$ من اجل النماذج 1 و 2 و 3.

¹ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 247

² Haiyan Song, Stephen F. Witt, Gang Li ; " **The Advanced Econometrics of Tourism Demand** " ; op.cit ; p. 76

³ Chris Brooks ; " **Introductory Econometrics for Finance** " ; op.cit ; p. 328

⁴ Régis Bourbonnais ; " **Économétrie** " ; op.cit ; p. 247

⁵ Chris Brooks ; op.cit ; p. 327

⁶ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 247

⁷ Chris Brooks ; op.cit ; p. 327

⁸ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 247

◀ إن تقدير المعاملات والانحرافات المعيارية للنموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) يوفر لنا النسب $t_{\hat{\theta}_1}$ والتي تشبه احصائية Student (نسبة المعامل إلى انحرافه المعياري).

إذا كانت $t_{\hat{\theta}_1} \geq t_{tabul_1}$, فإنه يتم قبول الفرضية H_0 , وهذا يعني ان السلسلة الزمنية لها جذر وحدة واحد على الاقل , وبالتالي فهي غير مستقرة .

2- اختبار Dickey – Fuller الموسع (1981) Dickey – Fuller Augmented: ¹

افترض اختبار Dickey – Fuller (DF) الذي يتم إجراؤه باستخدام النماذج السابقة [1], [2], [3], و ان حد الخطأ العشوائي ε_t هو عبارة عن تشويش او اضطراب ايض White Noise , وبشكل خاص , يفترض إن الأخطاء هي غير مرتبطة ذاتيا .²

ولكن في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو التسلسلي في الحد العشوائي ε_t , فإنه لا يمكن استخدام هذا الاختبار (اختبار DF) لأنه يعطي نتائج غير دقيقة بشأن استقرار أو عدم استقرار السلسلة.

لهذا السبب اقترح Dickey و Fuller اختبار آخر يعرف باختبار Dickey – Fuller الموسع (ADF) والذي يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء , فهذا الاختبار يقوم على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية p للمتغير التابع y_t .³

إن اختبار Dickey – Fuller الموسع (ADF) تحت الفرضية البديلة $|\theta_1| < 1$, يستند على التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة التالية :

$$[4] \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5] \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[6] \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

مع $\varepsilon_t \rightarrow i. i. d.$

للمزيد من المعلومات أنظر

David A. Dickey, Wayne A. Fuller ; " **Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root** "; Journal of the American Statistical Association ; Vol. 74 ; No. 366 ; 1979 ; pp. 1057-1072

² Chris Brooks ; " **Introductory Econometrics for Finance** " ; op.cit ; p. 329

³ Damodar N. Gujarati ; " **Basic Econometrics** " ; op.cit ; p. 817

يجرى هذا الاختبار بطريقة مماثلة لاختبار Dickey – Fuller البسيط , ولكن الجداول الإحصائية هي مختلفة¹.

من المهم تحديد درجة التأخر (p) المناسبة للمتغير التابع , حيث أن عدد صغير جدا لدرجات التأخر قد يؤدي إلى الإفراط في فرضية العدم في حين أنها قد تكون صحيحة , بينما عدد كبير لدرجات التأخر قد يقلل من قوة الاختبار بسبب انخفاض عدد درجات الحرية².

يمكن تحديد طول فترة التأخر (p) وفقا لمعيار Akaike (AIC) , أو معيار Schwarz (SC).

◀ معيار Akaike (AIC):³

تقوم هذه الطريقة على انخفاض بقيمة p التي تحقق أدنى قيمة لدالة Akaike والتي تعطى كما يلي :

$$AIC(p) = Ln \left(\frac{SCR_p}{n} \right) + \frac{2p}{n}$$

مع SCR_p : مجموعة مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخر يساوي .

n: عدد المشاهدات المتاحة (كل تأخر يعني فقدان مشاهدة أو ملاحظة) ، ln: اللوغاريتم النيبيري .

◀ معيار Schwarz (SC):⁴

هذه الطريقة هي قريبة من الطريقة السابقة , حيث تعمل على اخذ القيمة p التي تقوم بتدنية دالة Schwarz:

$$SC(p) = Ln \left(\frac{SCR_p}{n} \right) + \frac{pLn \times n}{n}$$

- اختبار Phillips-Perron (1988)⁵:

طور كل من Phillips و Perron (1988) اختبارا شاملا لجذر الوحدة الخاص بعدم الاستقرار , وهذا الاختبار هو مماثل لاختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF) ولكنه يتضمن تصحيحا تلقائيا لاختبار Dickey-Fuller البسيط من اجل الأخذ بعين الاعتبار كل من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ , وفي كثير من الأحيان تعطى هذه الاختبارات نفس النتائج⁶.

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 248

² Haiyan Song, Stephen F. Witt, Gang Li ; " The Advanced Econometrics of Tourism Demand " ; op.cit ; p. 78

³ Hirotugu Akaike ; " A New Look at the Statistical Model Identification " ; IEEE Transactions on Automatic Control ; Vol. 19 ; 1974 ; pp. 716-723

⁴ Gideon Schwarz ; " Estimating the Dimension of a Model " ; The Annals of Statistics ; Vol. 6 ; No. 2 ; 1978 ; pp.461-464.

⁵ للمزيد من المعلومات أنظر :

Peter C.B. Phillips, Pierre Perron ; " Testing for a Unit Root in Time Series Regression " ; Biometrika ; Vol. 75 ; No. 2 ; 1988 ; pp. 335-346

⁶ Chris Brooks ; " Introductory Econometrics for Finance " ; op.cit ; p. 330

يشمل اختبار Phillips-Perron أربع خطوات هي :¹

(1) التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة الأساسية لاختبار Dickey-

Fuller وحساب الإحصائيات المرافقة ، نسمي e_t المتبقي المقدر.

(2) تقدير التباين في المدى القصير للأخطاء :

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

(3) تقدير العامل المصحح S_t^2 (و الذي يسمى بالتباين في المدى الطويل) ، وذلك بناء على صيغة التباينات

المشتركة لبواقي عملية التقدير للنماذج السابقة بحيث تؤدي التحويلات المحققة الى توزيعات مطابقة

لتوزيعات Dickey-Fuller المعياري :

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

لتقدير التباين على المدى الطويل من الضروري تحديد عدد الناحرات l (troncature de Newey-

West) و الذي يقدر على أساس عدد المشاهدات n ، $l \approx 4(n/100)^{2/9}$

(4) حساب إحصائية PP Phillips-Perron كما يلي :

$$t_{\hat{\theta}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\theta} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ (و التي تساوي 1- بصيغة تقريبية - إذا كان e_t عبارة عن خطأ تشويش ابيض).

تم مقارنة إحصائية PP : $t_{\hat{\theta}_1}^*$ مع القيم الحرجة لجدول Machinnon (حيث قام Machinnon بإعداد

جداول أكثر اتساعا شاملة للقيم الحرجة² مقارنة بجدول Dickey و Fuller التي تعتبر محدودة ، وهذه

الجدول قد تم دمجها الآن في العديد من برامج الاقتصاد القياسي)، وإذا كانت $t_{\hat{\theta}_1}^* \geq t_{tabulé}$ ، يتم قبول

الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر وحدة ، وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة .

نلاحظ انه كانت $k=1$ فان $t_{\hat{\theta}_1}^* = \frac{(\hat{\theta} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}}$ ، وبالتالي يتم الحصول على إحصائية Dickey-Fuller.³

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 248

² J.G. Mackinnon ; " Critical Values for Cointegration Tests " ; in R.F. Engle and C.W.J. Granger (eds.) ; Longrun Economic Relationships : Readings in Cointegration ; Chap. 13 ; Oxford University Press ; New York ; 1991

³ Régis Bourbonnais, Michel Terraza ; " Analyse des séries temporelles " ; op.cit ; p. 179

-اختبار KPSS (1992) ¹:

إن ضعف قوة اختبارات Dickey-Fuller الموسعة (ADF) قوة اختبار معين تقاس بواسطة الاحتمال الذي يؤدي إلى الرفض الصحيح لفرضية العدم الخاطئة , تشجع على استخدام اختبارات أخرى على سبيل المثال اختبار KPSS (1992) ².

اقترح Shin و Schmidt, Phillips, Kwiatkowski (1992) استخدام اختبار مضاعف لاغرانج (LM) استنادا على فرضية العدم التي تنص على استقرار السلسلة الزمنية .

بعد تقدير النموذجين [2] أو [3] , يتم حساب المجموع الجزئي للبواقي : $S_t = \sum_{i=1}^t e_i$, كما يتم تقدير التباين في المدى الطويل (S_t^2) , كما هو الحال بالنسبة لاختبار Phillips-Perron ³. تعطى الإحصائية (LM) كما يلي ⁴:

$$LM = \frac{1}{S_t^2} \frac{\sum_{t=1}^n S_t^2}{n^2}$$

يتم رفض فرضية استقرار السلسلة إذا كانت الإحصائية LM أكبر من قيمتها الحرجة , وقد تم الحصول على القيم الحرجة الخاصة بهذا الاختبار عن طريق المحاكاة كما هو الحال في اختبارات Dickey-Fuller ⁵, والجدول التالي يظهر القيم الحرجة لاختبار KPSS :

الجدول 01-04 : القيم الحرجة لاختبار KPSS

10%	5%	1%	
0.347	0.463	0.739	النموذج [1]
0.119	0.146	0.216	النموذج [2]

المصدر : Régis Bourbonnais , Michel Tzrraza ; op .cit ; p181

¹ للمزيد من المعلومات أنظر :

D. Kwiatkowski, P. Phillips, P. Schmidt, Y. Shin ; " Testing the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root: How sure are we that economic time series have a unit root? "; Journal of Econometrics ; Vol. 54 ; 1992 ; pp. 159-178

² Isabelle Cadoret et autres ; " Économétrie appliquée " ; op.cit ; p. 311

³ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 249

⁴ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 250

⁵ Isabelle Cadoret et autres ; " Économétrie appliquée " ; op.cit ; p. 312

المبحث الثاني : التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ

إن دراسة المتغيرات غير المستقرة واستخدامها في تقدير الانحدار ليس بالضرورة أن يؤدي إلى انحدار زائف Spurious Regression, حيث انه إذا وجد أن بواقي النموذج المقدر هي مستقرة فان ذلك يعني أن هذه المتغيرات تتميز بخاصية التكامل المتزامن أو المشترك Co-integration, أي يرتبط بينها علاقة توازن طويلة الأجل, ومن ثم فان الانحدار المقدر يكون لم معنى في المدى الطويل.

وقد اعتبر العديد من الاقتصاديين أن تحليل التكامل المتزامن الذي قدمه Granger (1983) و Engle (1987) يمثل احد المفاهيم الجديدة في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية.¹

المطلب الأول : التكامل المتزامن

أولاً : مفهوم التكامل المتزامن

يشير التكامل المتزامن Co-integration إلى ترافق سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخر بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن², وعلى الرغم من أن السلاسل نفسها قد تحتوى على توجهات عشوائية (أي قد تكون غير مستقرة) إذا أخذت كل على حدى, إلا أنها ستتحرك معا بشكل وثيق عبر الزمن³.

وقد عرف R.F. Engle و C.W.J. Granger (1987) التكامل المتزامن كما يلي⁴:

ترتبط بين عناصر الشعاع X_t وذو بعد k علاقة تكامل متزامن من الدرجة (d, b) , ويرمز لها $X_t \rightarrow CI(d, b)$, اذا كانت جميع عناصر X_t متكاملة من الدرجة d كل على حدى, وإذا كانت هناك خطية واحدة على الأقل غير زائفة Z_t لهذه المتغيرات, والتي تكون متكاملة من الدرجة (d, b) مع $b > 0$, اي:

$$Z_t = a'X_t \rightarrow I(d - b)$$

يسمى الشعاع شعاع التكامل المتزامن The Cointegrating Vector.

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص شروط التكامل المتزامن, والتي تتمثل فيما يلي:

◀ يجب أن تكون جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة d , هذا الشرط المسبق لا يعني بالضرورة أن جميع السلاسل ذات نفس درجة التكامل تتميز بخاصية التكامل المتزامن.

¹ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 295

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 670.

³ R.I.D. Harris ; " Using Cointegration Analysis in Econometric Modelling " ; Prentice Hall ; Harlow, England ; 1995 ; p. 22

⁴ Robert F. Engle, C.W.J. Granger ; " Co-Integration and Error Correction : Representation, Estimation, and Testing " ; Econometrica ; Vol. 55 ; No. 2 ; 1987 ; pp. 251-276

◀ أن تكون هناك تركيبة خطية واحدة على الأقل لهذه السلاسل , والتي تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل اقل ¹ .

فمثلا إذا كانت السلسلتين x_t و y_t متكاملتين من نفس الدرجة d أي :

$$x_t \rightarrow I(d)$$

$$y_t \rightarrow I(d)$$

$$\text{وان : } \alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d - b)$$

$$\text{مع : } d \geq b > 0$$

فان هذا يعني أن هناك علاقة تكامل متزامن من الدرجة (d, b) بين السلسلتين x_t و y_t , ونكتب :

$$x_t, y_t \rightarrow CI(d - b)$$

حيث : $[\alpha_1 \alpha_2]$ يمثل شعاع التكامل المتزامن ² .

وتجدر الإشارة إلى انه في معادلة التكامل المتزامن ذات متغيرين , يوجد شعاع وحيد للتكامل المتزامن

$[\alpha_1 \alpha_2]$, ولكن , إذا كان هناك k متغير في النظام , فان عدد أشعة التكامل قد تصل إلى $(k-1)$ شعاع ³ .

ومن جهة أخرى يمثل التكامل المتزامن التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن الطويلة الأجل , فإذا كان هناك

متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المتزامن , فان العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويلة

بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير ⁴ .

ثانيا : التكامل المتزامن بين متغيرين :

1- اختبار التكامل المتزامن لـ Engle و Granger (1987)

يتم إجراء اختبار التكامل المتزامن لـ Engle-Granger عبر مرحلتين :

المرحلة الأولى : اختبار تكامل السلاسل الزمنية

هناك شرط أساسي للتكامل المتزامن , وهو انه يجب أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة

ولذلك ينبغي استخدام اختبارات Dickey-Fuller و Dickey-Fuller الموسع من اجل تحديد درجة

¹ Haiyan Song, Stephen F. Witt, Gang Li ; " The Advanced Econometrics of Tourism Demand " ; op.cit ; p. 73

² Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 299

³ Haiyan Song, Stephen F. Witt, Gang Li ; " The Advanced Econometrics of Tourism Demand " ; op.cit ; p. 73

⁴ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 672.

تكامل السلاسل المدرسية . إذا كانت السلسلتين الزميتين محل الدراسة غير متكاملتين من نفس الدرجة , يتوقف الإجراء وبالتالي ليس هناك علاقة تكامل متزامن.¹

ليكون: $y_t \rightarrow I(d), x_t \rightarrow I(d)$

المرحلة الثانية : تقدير العلاقة الطويلة الأجل

إذا تحقق الشرط الأساسي الخاص بدرجة تكامل السلاسل الزمنية , يتم تقدير بواسطة طريقة المربعات

الصغرى العادية (OLS) العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرين y_t و x_t :

$$y_t = \alpha_1 x_t + \alpha_0 + \varepsilon_t$$

لكي يتم قبول علاقة التكامل المتزامن , فان المتبقي e_t الناتج عن هذا الانحدار يجب ان يكون مستقرا

$$e_t = y_t - \hat{\alpha}_1 x_t + \hat{\alpha}_0$$

يتم اختبار استقرار سلسلة البواقي باستخدام اختبارات DF او ADF.²

- في حالة استخدام اختبار DF البسيط , يتم تقدير العلاقة: $\Delta e_t = \lambda e_{t-1} + \mu_t$

- و في حالة استخدام اختبار ADF , يتم تقدير المعادلة :

$$\Delta e_t = \lambda e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta e_{t-i} + \mu_t$$

تنص الفرضية H_0 على ان سلسلة البواقي e_t غير مستقرة اي لها جذر وحدة , مما يدل على عدم وجود

علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين y_t و x_t .³

وتجدر الإشارة إلى انه لا يمكن استخدام جداول القيم الحرجة لDickey-Fuller وذلك لان سلسلة

البواقي قد تم الحصول عليها من خلال عملية التقدير بواسطة طريقة المربعات العادية (OLS) , والتي تميل إلى

تدنية مجموع مربعات الأخطاء , وبالتالي , فهي تجعل سلسلة البواقي تبدو مستقرة حتى وان تكن هناك علاقة

تكامل متزامن بين المتغيرات . كما أن توزيع الإحصائية t_{λ}^* تحت الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود

علاقة تكامل متزامن , يتأثر بعدد المتغيرات المفسرة التي يشملها النموذج الساكن الطويل الأجل.

وبالتالي , فان استخدام القيم الحرجة لDickey-Fuller يميل إلى الإفراط في رفض فرضية العدم التي

تنص على عدم وجود علاقة تكامل متزامن,⁴ وباستخدام أسلوب محاكاة Monte Carlo , قام

¹ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 301

² Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 301

³ Isabelle Cadoret et autres ; " Économétrie appliquée " ; op.cit ; p. 314

⁴ Haiyan Song, Stephen F. Witt, Gang Li ; " The Advanced Econometrics of Tourism Demand " ; op.cit ; p.

Maackinnon (1991)¹ بإعداد جدول للقيم الحرجة والتي تعتمد على عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المفسرة في العلاقة الإحصائية².

كذلك يمكن استخدام الجداول الخاصة بEngle و Yoo (1987)³ , Philips و Ouliaris (1990)⁴.

إذا تم التواصل إلى أن سلسلة البواقي هي مستقرة فإن هذا يعني أن هناك علاقة تكامل متزامن بينهم وبالتالي يمكن تقدير العلاقة الطويلة الأجل بين هذين المتغيرين x_t و y_t باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)⁵.

وتجدر الإشارة إلى أن سلسلة البواقي تمثل تقديراً لاختلال التوازن ومن أجل الحصول على معلومات حول سرعة التعديل للعودة إلى التوازن , يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model .

2- نموذج تصحيح الخطأ (ECM) :

اظهر Engle و Granger (1987) أن جميع السلاسل التي تتميز بوجود علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها دائماً بواسطة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) , وهذا ما يطلق عليه نظرية التمثيل ل Granger , ويعني ذلك أن هناك بعض عمليات التعديل التي تمنع المتغيرات الاقتصادية من الانحراف أو التحرك بعيداً عن المسار الزمني للتوازن الطويل الأجل الخاص بها⁶.

وعموماً تعتبر نماذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ مفيدة جداً في الحالات التي يتعلق فيها الاهتمام بالتوازن الطويل الأجل واختلال التوازن القصير الأجل .

◀ تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب طريقة Engle-Granger :

لتكن السلسلتين x_t و y_t متكاملتين من الدرجة الأولى كل على حدى أي :

$$x_t \rightarrow I(1)$$

$$y_t \rightarrow I(1)$$

حيث إن التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للعلاقة الطويلة الأجل , اظهر استقرارية

سلسلة البواقي وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل متزامن بين السلسلتين x_t و y_t أي:

¹ J.G. Mackinnon ; " Critical Values for Cointegration Tests " ; op.cit ; pp. 267-276

² Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 301

³ Robert F. Engle, Byung Sam Yoo ; " Forecasting and Testing in Cointegrated Systems " ; Journal of Econometrics ; Vol. 35 ; 1987 ; pp. 143-159

⁴ P.C.B. Phillips, S. Ouliaris ; " Asymptotic Properties of Residual Based Tests for Cointegration " ; Econometrica ; Vol.58 ; No. 1 ; 1990 ; pp. 165-193

⁵ Isabelle Cadoret et autres ; " Économétrie appliquée " ; op.cit ; p. 314

⁶ Haiyan Song, Stephen F. Witt, Gang Li ; op.cit ; p. 88

و بالتالي يمكن المرور إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ وذلك باستخدام طريقة Engle-Granger ذات مرحلتين :

المرحلة الأولى : التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للعلاقة الطويلة الأجل :¹

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_t + e_t \dots \dots (4.20)$$

المرحلة الثانية : التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية لعلاقة النموذج الديناميكي (العلاقة قصيرة الأجل)² :

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu_t \alpha_2 < 0 \dots \dots \dots (4.21)$$

يعرف الحد e_{t-1} بمعامل تصحيح الخطأ Error Correction Term.

نموذج تصحيح الخطأ ويسمى كذلك نموذج تصحيح التوازن Equilibrium Correction Model يعني أن y سيتغير بين $t-1$ و t كنتيجة للتغيرات في قيم المفسر x بين $t-1$ و t وأيضا في الجزء الخاص بتصحيح أي اختلال في التوازن والذي ظهر خلال الفترة السابقة.

يمكن ملاحظة من خلال المعادلة (4.21) ان حد تصحيح الخطأ e_{t-1} يظهر بفترة تأخر واحدة , فمن غير المعقول ان يظهر هذا الحد بدون اي فجوة زمنية , وهي يعني ان يتغير بين $t-1$ و t استجابة لاختلال التوازن في الفترة $t-1$.

يحدد المعامل β الذي يظهر في المعادلة في المعادلة (4.20) العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرين X و Y , بينما المعامل α_1 الذي يظهر في المعادلة (4.21) فهو يصف العلاقة القصيرة الاجل بين التغيرات في X والتغيرات في Y . يمثل المعامل α_2 سرعة التعديل للعودة الى التوازن او قوة استعادة التوازن , فهو يقيس نسبة خطأ التوازن للفترة السابقة الذي تم تصحيحه³ وهذا المعامل يجب أن يكون سالبا ومعنويا وفي الحالة العكسية , يتم رفض صيغة نموذج تصحيح الخطأ⁴ .

ثالثا : التكامل المتزامن بين K متغير وتقدير نموذج تصحيح الخطأ⁵

في إطار نموذج اقتصادي ذو K متغير مفسر :

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 302

² Ibid., p. 302

³ Chris Brooks ; " Introductory Econometrics for Finance " ; op.cit ; p. 338-339

⁴ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 302

⁵ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 304-306

إذا كانت المتغيرات y_t و x_{1k} غير مستقرة ، ومتكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$ مثلا ، فان هناك إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن ، حيث انه إذا كانت هناك تركيبة خطية مستقرة لهذه المتغيرات فانه يمكن القول أنها تشكل علاقة تكامل متزامن.

تقدير النموذج بواسطة المربعات الصغرى العادية (OLS) يسمح بحساب المتبقي :

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \dots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ، فانه يتم قبول فرضية التكامل المتزامن بين المتغيرات .

يعطي شعاع التكامل المتزامن بواسطة : $[1, \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1, \dots, -\hat{\beta}_k]$

ولكن في الواقع فان حالة عدة متغيرات تعتبر أكثر تعقيدا مقارنة بحالة متغيرين فق ، وذلك بسبب وجود عدة احتمالات أو إمكانيات لتركيبات التكامل المتزامن ، فمثلا إذا كانت المتغيرات x_{2t}, x_{1t}, y_t و x_{3t} متكاملة مثنى مثنى Par paires ، أي :

$$x_{2t} \rightarrow CI(1,1) \quad x_{3t}, \quad \text{و} \quad y_t \rightarrow CI(1,1), x_{1t}$$

وتركيبتها الخطية متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ (أي مستقرة)، يكون لدينا :

$$e_t^1 = y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_{1t}$$

$$e_t^2 = x_{2t} - \hat{\gamma}_0 - \hat{\gamma}_1 x_{3t}$$

وبالتالي :

$$e_t = e_t^1 + e_t^2 = y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_{1t} + x_{2t} - \hat{\gamma}_0 - \hat{\gamma}_1 x_{3t} \rightarrow I(0)$$

وفي هذه الحالة ، يمكن الحصول على شعاع آخر للتكامل المتزامن : $[1, \hat{\alpha}_0 - \hat{\gamma}_0, -\hat{\alpha}_1, 1, -\hat{\gamma}_1]$

وبصفة عامة ، في إطار نموذج يضم k متغير مفسر (أي $k+1$ متغير في المجموع) ، فانه يمكن إيجاد k شعاع للتكامل المتزامن ، وتكون هذه الأشعة مستقلة خطيا تسمى رتبة التكامل المتزامن .

ومن الناحية التطبيقية ، من اجل اختبار إمكانية وجود تكامل متزامن بين عدة متغيرات ، فانه ينبغي أولا اختبار علاقة التكامل المتزامن على مجموع $(k+1)$ متغير ، ثم ، وفي حالة وجود تكامل متزامن ، يتم اختبار هذه العلاقة بالنسبة لكل تركيبة بين المتغيرات .

عند تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجود عدة متغيرات ، فانه يتم الأخذ بعين الاعتبار حالتين :

◀ وجود شعاع تكامل متزامن وحيد .

◀ وجود عدة أشعة تكامل متزامن.

إذا كان شعاع التكامل المتزامن وحيدا ، فانه يمكن تقدير تصحيح الخطأ باستخدام طريقة Engle

وGranger ذات مرحلتين :

المرحلة 1 : التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للعلاقة الطويلة الأجل وحساب المتبقي :

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \dots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

المرحلة 2: التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية لعلاقة النموذج الديناميكي (العلاقة القصيرة الأجل):

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{1t} + \alpha_2 \Delta x_{2t} + \dots + \alpha_k \Delta x_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + u_t$$

المعامل γ_1 الذي يمثل سرعة التعديل لعودة الى التوازن (قوة العودة الى التوازن) يجب ان يكون سالبا ومعنويا

كما في حالة وجود متغير مفسر واحد.

ولكن في كثير من الأحيان تكون هناك عدة أشعة تكامل متزامن , وبالتالي فان طريقة Engle-

Granger تعتبر غير ملائمة في هذه الحالة . إضافة إلى ذلك مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية

(OLS) غير ثابتة مهما كان شعاع التكامل المتزامن , لذلك في هذه الحالة ينبغي اللجوء إلى التمثيل الشعاعي

لنموذج تصحيح الخطأ (VECM) :

المطلب الثاني : اختبار التكامل المتزامن لـ **Johansen** ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي

إذا كان النموذج يضم أكثر من متغيرين , فان شعاع التكامل ليس بالضرورة أن يكون وحيدا , حيث

تسمح طريقة Johansen بتحديد عدد علاقات التكامل المتزامن التي تربط بين المتغيرات , وتكون اقل

استخداما إذا كان النموذج النظري يقود إلى علاقة وحيدة للتكامل المتزامن .¹

أولا " نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي

نفترض مجموعة من المعادلات والتي يتم تمثيلها على شكل نموذج الانحدار الذاتي ذو المنتجه من الدرجة p

ويرمز له ب Var (p) مع k متغير في شكل مصفوفة :

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4.22)$$

مع : A_0 : شعاع ذو بعد (k×1)

Y_t : شعاع ذو بعد (k×1) يضم k متغير ($Y_{1t}, Y_{2t}, \dots, Y_{kt}$)

A_i : مصفوفة ذات بعد (k×k)²

ε_t : شعاع الاخطاء العشوائية ذو بعد (k×1) يمثل سيرورة خطأ ابيض ذات وسط حسابي يساوي صفر مع

مصفوفة التباين المشترك ε , $E(\varepsilon_t \varepsilon_t') = \sum \varepsilon$ باختصار $\varepsilon_t \sim i. i. d. (0, \sum \varepsilon)$ ³

¹ Claudio Araujo, Jean-François Brun, Jean-Louis Combes ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 146

² Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 307

³ Helmut Lütkepohl ; " Econometric analysis with vector autoregressive models " ; in David A. Belsley and Erricos John Kontoghiorghes (eds.) ; Handbook of Computational Econometrics " ; John Wiley & Sons, Ltd.; United Kingdom; 2009 ; p. 285

وتحدر الإشارة إلى أن أي نموذج VAR (p) يمكن إعادة كتابته على شكل نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) وهذا عندما يكون شرط الاستقرار غير محقق , حيث أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة .

إذا كانت جميع المتغيرات مستقرة, $I(0)$ فإنه يمكن بسهولة استخدام طريقة VAR , أما إذا لم تكن مستقرة أي متكاملة من الدرجة d , $I(d)$ حيث $d \geq 1$, فإنه يمكن القيام بامرئين:
 - وإذا لم تكن هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات , فإنه يجب حساب الفروق (إجراء التفاضل) d مرة من أجل الحصول على نموذج VAR .
 - إذا كانت هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات , فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)¹.

يمكن تعريف نموذج VECM من الدرجة p كمايلي² :

$$\Delta Y_t = A_0 + \Gamma_1 \Delta Y_{t-1} + \Gamma_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \Gamma_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \Pi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4.23)$$

حيث :

$$\Pi = \sum_{i=1}^p A_i - I$$

$$\Gamma_i = -\sum_{j=i+1}^p A_j \quad ; i = 1, 2, \dots, p-1$$

تم التوصل إلى نموذج VECM انطلاقا من مستويات نموذج VAR (المعادلة (4.22)) من خلال طرح Y_{t-1} من كلا الطرفين وإعادة ترتيب الحدود³ .
 تشير Π الى مصفوفة المعامل الطويل الاجل⁴ .
 إن الحد ΠY_{t-1} يطلق عليه عادة اسم الحد الطويل الأجل أو حد تصحيح الخطأ للنموذج.
 من جهة أخرى يتم تحديد الحركات القصيرة الأجل للمتغيرات بواسطة Γ_i (حيث $i = 1, 2, \dots, p-1$), والتي تسمى احيانا المعلمات القصيرة الأجل⁵ .

¹ Mara Madaleno, Carlos Pinho, Claudia Ribeiro ; " **Commodity Price Interaction : CO2 Allowances, Fuel Sources and Electricity** "; in Sofia Ramos and Helena Veiga (eds.) ; The Interrelationship Between Financial and Energy Markets ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; New York and London ; 2014 ; p. 199

² Peijie Wang ; " **Financial Econometrics** "; 2nd ed. ; Routledge ; London and New York ; 2009 ; p. 50

³ Helmut Lütkepohl ; op.cit ; p. 286

⁴ Chris Brooks ; " **Introductory Econometrics for Finance** " ; op.cit ; p. 350

⁵ Helmut Lütkepohl ; op.cit ; p. 286

يمكن كتابة المصفوفة Π على الشكل $\Pi = \alpha\beta'$, حيث ان الشعاع α يمثل قوة استعادة التوازن أو سرعة التعديل للعودة إلى التوازن, و β هو عبارة عن شعاع تمثل عناصره معاملات العلاقات الطويلة الاجل للمتغيرات, وكل توفيقية خطية تمثل علاقة تكامل متزامن.

إذا كانت جميع عناصر Π معدومة اي ان رتبة المصفوفة Π تساوي صفر وبالتالي, $(A_{p-1} + \dots + A_1 + I) = 0$, فإنه لا يمكن المرور إلى انجاز نموذج تصحيح الخطأ, حيث يتم في هذه الحالة تقدير نموذج VAR التقليدي باستخدام المتغيرات ذات الفروق الأولى من اجل حذف الاتجاهات الزمنية.

◀ إذا كانت رتبة المصفوفة Π تساوي k , فهذا يعني إن كل المتغيرات مستقرة أي $I(0)$, وبالتالي, في هذه الحالة لا يطرح مشكل التكامل المتزامن حيث يتم تقدير نموذج VAR عند المستوى أي باستخدام البيانات الأصلية.

◀ إذا كانت رتبة المصفوفة Π (يرمز لها ب r) محصورة بين 1 و $(k-1)$ أي $1 \leq r \leq k - 1$, فإنه يوجد إذن علاقة تكامل متزامن, ويكون التمثيل بواسطة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) صحيحا, ويكتب بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + \Gamma_1 \Delta Y_{t-1} + \Gamma_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \Gamma_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \alpha e_{t-1} + \varepsilon_t$$

مع: $e_t = \beta' Y_t$ ¹

في هذا النوع من النماذج, لا يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بسبب وجود مشاكل التحديد, لهذا ينبغي استخدام طريقة المعقولية العظمى. Maximum Likelihood.²

ثانيا : اختبار علاقة التكامل المتزامن: طريقة Johansen (1988)

إن الأسلوب الذي اقترحه Sorenjohansen (1988) هو عبارة عن تقدير باستخدام طريقة المعقولية العظمى Maximum Likelihood للمعادلة (4.23) الخاصة ب ΔY_t والتي تعتبر الشرط³.

$$\Pi = \alpha\beta'$$

وقد قدم Johansen اختبارين لتحديد عدد علاقات التكامل المتزامن استنادا إلى القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها عبر مرحلتين:⁴

المرحلة 1: حساب البواقي u_t و v_t من خلال اجراء التحدارين:

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 307

² Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 308

³ Gebhard Kirchgässner, Jürgen Wolters ; " Introduction to Modern Time Series Analysis " ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; New York ; 2007 ; p. 222

⁴ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 308-309

الانحدار الأول :

$$\Delta Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + u_t$$

الانحدار الثاني :

$$Y_{t-1} = \hat{A}'_0 + \hat{A}'_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}'_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}'_p \Delta Y_{t-p} + v_t$$

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \vdots \\ Y_{k,t} \end{bmatrix} \text{ مع}$$

حيث تمثل u_t و v_t مصفوفات البواقي ذات بعد (k, n) مع :

k : عدد المتغيرات، n : عدد المشاهدات .

المرحلة 2¹: حساب المصفوفة التي تمكن من حساب القيم الذاتية

ينم حساب أربعة مصفوفات للتباينات - التباينات المشتركة ذات بعد (k, k) انطلاقا من البواقي u_t و v_t .

$$\hat{\Sigma}_{uu} = (1/n) \sum_{t=1}^n u_t u_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vv} = (1/n) \sum_{t=1}^n v_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{uv} = (1/n) \sum_{t=1}^n u_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vu} = (1/n) \sum_{t=1}^n v_t u_t'$$

ثم بعد ذلك يتم استخراج k قيمة ذاتية للمصفوفات ذات بعد (k, k) ، والتي تحسب كما يلي :

$$M = \hat{\Sigma}_{vv}^{-1} \hat{\Sigma}_{vu} \hat{\Sigma}_{uu} \hat{\Sigma}_{uv}$$

1- اختبار الأثر Trace Test:

انطلاق من هذه القيم الذاتية يتم حساب إحصائية Trace:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

مع: n : عدد المشاهدات، λ_i : القيمة الذاتية رقم i للمصفوفة M ، k : عدد المتغيرات، r : رتبة المصفوفة.²

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص 302.

² Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 309

يقوم اختبار الأثر Trace Test باختبار الفرضية العدمية التي تفيد بان هناك شعاع تكامل متزامن على الأكثر لرتبة المصفوفة Π هي الاقل من او تساوي r مقابل الفرضية البديلة التي تنص في هذه الحالة على أن هناك أكثر من شعاع تكامل متزامن.¹

تتبع إحصائية Trace Statistics الأثر توزيعا احتماليا (مشابه لـ χ^2) تم جدولته باستخدام أسلوب المحاكاة من طرف Johansen و Juselius (1990).² ويستخدم هذا الاختبار كالتالي:³

- رتبة مصفوفة Π تساوي 0 ($r=0$) , أي $H_1:r=0$ مقابل , إذا تم فرض الفرضية H_0 , نمر الى الاختبار التالي, وفي الحالة العكسية , يتوقف الأجراء ورتبة المصفوفة هي $r=0$ (حيث انه إذا كانت قيمة λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة المأخوذة من الجدول , يتم رفض الفرضية H_0).

- رتبة المصفوفة Π تساوي 1 ($r=1$) , أي $H_0:r=1$ مقابل $H_1:r>1$, إذا تم رفض الفرضية , نمر إلى الاختبار التالي .

- رتبة المصفوفة Π تساوي 2 ($r=2$) , أي $H_0:r=2$ مقابل $H_1:r>2$, إذا تم رفض الفرضية H_0 , نمر الى الاختبار التالي , وهكذا.

وإذا تم الاستمرار في رفض الفرضية H_0 , يتم في الاخير اختبار الفرضية $H_0:r = k - 1$ مقابل $H_1:r = k$, وإذا تم رفض الفرضية H_0 , فان رتبة المصفوفة اذن هي $r=k$, وبالتالي , لا توجد علاقة تكامل متزامن لان المتغيرات هي كلها مستقرة $I(0)$.

2- اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum igenvalue Test:

يعطى الاختبار الثاني الذي اقترحه Johansen بواسطة الإحصائية:⁴

$$\lambda_{max} = -n \ln(1 - \lambda_{r+1}) \quad r = 0,1,2, \dots$$

يسمح هذا الاختبار بالتأكد من صحة الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بان هناك شعاع تكامل متزامن مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بان هناك $(r+1)$ شعاع تكامل متزامن.⁵

¹ Haiyan Song, Stephen F. Witt, Gang Li ; " The Advanced Econometrics of Tourism Demand " ; op.cit ; p. 129

² Søren Johansen, Katarina Juselius ; " Maximum Likelihood estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for money " ; Oxford Bulletin of Economics and Statistics ; Vol. 52 ; 1990 ; pp.169-210

³ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 309

⁴ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 311

⁵ Peijie Wang ; " Financial Econometrics " ; p. 51

يتم إجراء اختبار القيمة الذاتية العظمى بنفس طريقة إجراء الاختبار السابق (اختبار الأثر)¹.

قدم Juselius و Johnsen (1990) جدولاً للقيم الحرجة لكلا الإحصائيتين كما قدم كذلك

Osterwald -Lenum (1992) مجموعة أكثر اتساعاً من القيم الحرجة لاختبار Johnsen.

وبصفة عامة , إذا كانت قيمة إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة المأخوذة من جدول Johnsen,

فانه يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن هناك I شعاع تكامل متزامن لصالح الفرضية البديلة التي تفيد بان

هناك $(I+1)$ شعاع تكامل متزامن (من اجل λ_{max}) او أكثر من شعاع تكامل متزامن (من اجل λ_{trace}).²

يمكن تلخيص الخطوات الأساسية لتقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) فيما يلي :

1) تحديد عدد فترات التأخر p للنموذج حسب معايير AIC أو SC.³

يتم حساب معايير $AIC(p)$ و $SC(p)$ بالطريقة التالية⁴:

$$AIC(p) = Ln [\det |\Sigma_e|] + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$SC(p) = Ln [\det |\Sigma_e|] + \frac{k^2 p \ln(n)}{n}$$

مع :

k : عدد متغيرات النظام، n : عدد المشاهدات، p : عدد فترات التأخر.

Σe : مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة لبواقي النموذج.

يتم اختيار فترة التأخر p التي تقوم بتدنية قيمة معيار AIC أو معيار SC.

2) تقدير المصفوفة Π , حيث يسمح اختبار Johnsen بتحديد عدد علاقات التكامل المتزامن.

3) تحديد علاقات التكامل المتزامن , أي علاقات الطويلة الأجل بين المتغيرات.

4) تقدير بواسطة طريقة المعقولية العظمى نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي , والتحقق من صحته باستخدام

الاختبارات المعتادة : اختبار معنوية المعاملات , والتحقق من أن البواقي تمثل تشويش أو اضطراب ايض

(White Nois) عن طريق إجراء اختبار Ljung-Box.⁵

وفي الأخير , يمكن القول أن طريقة Johansen تدرس علاقة التكامل المتزامن في الأنظمة المتعددة

المتغيرات , حيث تكون هناك على الأقل سلسلتين متكاملتين من نفس الواقع تعتبر هذه الطريقة أقوى من طريقة

¹ Claudio Araujo, Jean-François Brun, Jean-Louis Combes ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 150

² Chris Brooks ; " Introductory Econometrics for Finance " ; op.cit ; p. 352

³ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 312

⁴ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 277-278

⁵ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 312

Engle-Granger, ولكن لدى هذين الاختيارين أهدافا مختلفة, فاختبار Johansen يبحث عن تركيبة الخطية التي تكون أكثر استقرارا, في حين أن اختبارات Engle-Granger والتي تقوم على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تسعى إلى الحصول على تركيبة خطية مستقرة والتي يكون لها أدنى تباين.¹ وبصفة عامة اختبار Johansen هو أكثر إفادة من اختبار Engle-Granger لأنه يحدد جميع علاقات التكامل المتزامن الممكنة ويستخدم عادة من أجل المشاكل الاقتصادية حيث تكون هناك العديد من المتغيرات في النظام.²

ثالثا: الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ:

1- اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين Heteroscedasticity:

تمثل مشكلة عدم ثبات التباين في تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر, وقد تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية.

إن وجود ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير المفسر يؤدي لعدم ثبات تباين الحد العشوائي, وبالتالي يترتب عليه الاختلال بافتراض أساسي من افتراضات طريقة المربعات الصغرى العادية وهو ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليه Heteroscedasticity, ومع وجود مشكلة تغير تباين الحد العشوائي Heteroscedasticity فإن المعلمات المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تتصف بعدم الكفاءة وإن كانت تتصف بعدم التحيز والاتساق.³

وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم من أجل الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين, من بينها:

أ - اختبار Goldfeld-Quandt⁴:

قدم Goldfeld وQuandt (1965) اختبارا لعدم ثبات التباين Heteroscedasticity, والذي يعتبر بسيطا إلى حد ما حيث يستخدم على نطاق واسع. ولكن هذا الاختبار يشترط أن الباحث يعرف مسبقا المتغير الذي يكون مصدرا لعدم تجانس أو ثبات التباين.⁵

¹ Carol Alexander ; " Market Risk Analysis : Practical Financial Econometrics " ; Vol. II ; John Wiley & Sons Ltd. ; England ; 2008 ; p. 235

² Carol Alexander ; op.cit ; p. 238

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 496-498.
⁴ للمزيد من المعلومات أنظر:

Stephen M. Goldfeld, Richard E. Quandt ; " Some Tests for Homoscedasticity " ; Journal of the American Statistical Association ; Vol. 60 ; No. 310 ; 1965 ; pp. 539-547

⁵ William H. Crown ; " Statistical Models for the Social and Behavioral Sciences : Multiple regression and limited- dependent variable models " ; Greenwood Publishing Group, Inc. ; U.S.A ; 1998 ; p. 84

تطبق هذه الطريقة إذا تم الافتراض أن التباين غير ثابت أو غير المتجانس σ_i^2 يرتبط طرديا (أو عكسيا) باحد المتغيرات المفسرة في نموذج الانحدار ، وللتوضيح نعتبر نموذج الانحدار الخطي البسيط والذي يضم متغيرين:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i \dots (2.24)$$

نفترض أن σ_i^2 يرتبط طرديا ب X_i , اي :

$$\sigma_i^2 = \sigma^2 X_i^2 \dots (4.25)$$

حيث σ^2 ثابت.

إذا كانت المعادلة (4.25) صحيحة ، فان هذا يعني ان قيم σ_i^2 ستكون كبيرة ، كلما كانت قيم X_i كبيرة ، وإذا تحققت هذه الحالة وفانه من المحتمل ان تظهر مشكلة عدم ثبات التباين في النموذج ¹ ، لاختبار ذلك ، اقترح Goldfeld و Quandt إتباع الخطوات التالية:

الخطوة 1: ترتيب البيانات وفقا لترتيب قيم X_i تصاعديا (بدءا بأقل قيمة لـ X).

الخطوة 2: حذف عددا من المشاهدات الوسطى قدره C ، حيث أن C يتم تحديده مسبقا وتقسيم المشاهدات المتبقية والتي عددها $(n-C)$ إلى مجموعتين ، كل منها تحتوي على $(n-C)/2$. مشاهدة ² وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الذي يقرر استبعاد من الوسط يكون تحكما ويتراوح عادة بين سدس إلى ثلث عدد المشاهدات الكلية ³.
الخطوة 3: تقدير معادلة انحدار مستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للمشاهدات $(n-C)/2$ الاولى ، والمشاهدات $(n-C)/2$ الاخيرة ، والحصول على مجموع مربعات البواقي SCR_1 ، و SCR_2 ⁴.

الخطوة 4 : يتم إجراء الاختبار الأتي (في حالة وجود عدد k من المتغيرات المفسرة)

H_0 : تباينات الاخطاء ثابتة .

H_1 : تباينات الاخطاء مختلفة .

تحت الفرضية H_0 لثبات التباين ، يتم حساب النسبة :

$$F^* = \frac{SCR_2 / \left(\frac{n-C}{2} - k \right)}{SCR_1 / \left(\frac{n-C}{2} - k \right)} = \frac{\hat{\sigma}_2^2}{\hat{\sigma}_1^2}$$

وهي تتبع توزيع Fisher بدرجات حرية: $ddl_1 = \left(\frac{n-C}{2} - k \right)$ و $ddl_2 = \left(\frac{n-C}{2} - k \right)$

ومقارنة قيمة F^* المحسوبة مع قيمة F الجدولية ويمكن قبول أو رفض الفرضية العدمية كما يلي :

¹ Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; op.cit ; p. 408

² Damodar N. Gujarati ; op.cit ; p. 408

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 501.

⁴ Damodar N. Gujarati ; op.cit ; p. 408

إذا كانت $F^* > F_{ddl_1, ddl_2}^\alpha$, فإنه يتم رفض الفرضية العدمية , وفي المقابل يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على اختلاف أو عدم ثبات تباين الخطأ Heteroscedasticity.

إما إذا كانت $F^* \leq F_{ddl_1, ddl_2}^\alpha$, فإنه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس أو ثبات تباين الخطأ Heteroscedasticity.¹

في الواقع تتأثر قوة هذا الاختبار بعدد المشاهدات الوسطى C التي يتم استبعادها , حيث تنص القاعدة المعتادة للتجربة على اخذ C تساوي تقريبا ثلث عدد المشاهدات الكلية $C=n/3$, اي , حذف الثلث الاوسط من المشاهدات.²

ب- اختبار Breusch-pagan-Godrer³ :

إن نجاح اختبار Goldfed-Quandt لا يعتمد فقط على قيمة C التي تمثل عدد المشاهدات الوسطى التي يتم حذفها , وإنما يعتمد كذلك على القدرة على التجديد بشكل صحيح للمتغير X الذي يتم حسبه ترتيب البيانات , ويمكن تجنب محدودية هذا الاختبار من خلال الاعتماد على اختبار Breusch-pagan-Godrer (BPG) Godrer

لتوضيح هذا الاختبار , يعتبر نموذج انحدار خطي ذو k متغير :

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_k X_{ki} + \varepsilon_i \dots (2.26)$$

نفترض أن تباين الخطأ σ_i^2 يتم التعبير عنه كما يلي :

$$\sigma_i^2 = f(\alpha_0 + \alpha_1 Z_{1i} + \dots + \alpha_m Z_{mi})$$

أي أن σ_i^2 هي عبارة عن دالة للمتغيرات غير العشوائية Z , حيث بعض أو جميع المتغيرات X يمكنها أن تمثل المتغيرات Z , نفترض أن :

$$\sigma_i^2 = \alpha_0 + \alpha_1 Z_{1i} + \dots + \alpha_m Z_{mi}$$

وهذا يعني أن σ_i^2 هي عبارة عن دالة خطية للمتغيرات Z .

إذا كان $\alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_m = 0$, فإن $\sigma_i^2 = \alpha_0$ وهو ثابت .

¹ محمد عبد السميع عناني، "التحليل القياسي و الإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام Windows SPSS"، مرجع سابق، ص 503-504.

² William H. Crown ; " Statistical Models for the Social and Behavioral Sciences : Multiple regression and limited- dependent variable models " ; op.cit ; p. 84

³ للمزيد من المعلومات أنظر:

T.S. Breusch, A.R. Pagan ; " A Simple Test for Heteroscedasticity and Random Coefficient Variation " ; Econometrica ; Vol. 47 ; No. 5 ; 1979 ; pp. 1287-1294

أنظر كذلك:

Leslie G. Godfrey ; "Testing For Multiplicative Heteroscedasticity " ; Journal of Econometrics ; Vol.8 ; 1978 ; pp.227-236

وبالتالي ، لاختبار فيما إذا كان σ_i^2 متجانس أو ثابت، يمكن اختبار الفرضية التي تفيد بان $\alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_m = 0$ ، وهذه هي الفكرة الأساسية وراء اختبار Breusch-Pagan.

يتم إجراء هذا الاختبار من خلال إتباع الخطوات التالية :

الخطوة 1: تقدير (2.26) المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS والحصول على البواقي e_1, e_2, \dots, e_n .

الخطوة 2: إيجاد تباين الخطأ العشوائي المقدر ، حيث : $\hat{\sigma}^2 = \sum e_i^2 / n$

ويلاحظ هنا انه تم قسمة مجموع مربعات البواقي على n وهو نفس المقدر الذي نحصل عليه باستخدام طريقة المعقولية العظمى Maximum Likelihood على عكس مقدر المربعات الصغرى والذي يتم فيه قسمة مجموع مربعات البواقي على $(n-2)$ في حالة الانحدار الخطي البسيط $(n-k)$ أو في حالة الانحدار الخطي المتعدد.¹

الخطوة 3: إيجاد المتغيرات p_i والتي تعرف كما يلي : $p_i = e_i^2 / \hat{\sigma}^2$

الخطوة 4: إيجاد معادلة انحدار p_i على المتغيرات Z (يمكن أن تستخدم كل لو بعض المتغيرات المفسرة X لهذا الغرض) كما يلي :

$$p_i = \alpha_0 + \alpha_1 Z_{1i} + \dots + \alpha_m Z_{mi} + v_i \dots (4.27)$$

حيث : v_i يمثل حد الخطأ العشوائي لهذا الانحدار.

الخطوة 5: إيجاد مجموع المربعات المفسرة أو مجموع مربعات الانحدار (SCE) من النموذج المقدر (4) ، ويتم تعريف :

$$\theta = \frac{1}{2} (SCE)$$

وبافتراض أن ε_i تخضع لتوزيع طبيعي ، فإنه يمكن اثبات انه تحت فرضية ثبات تباين الخطأ وإذا كان حجم

العينة n كبيراً ، فإن :

$$\theta \sim \chi^2 (m - 1)$$

وهذا يعني أن θ تتبع كاي تربيع χ^2 بعدد درجات حرية تساوي $(m - 1)$.

¹ محمد عبد السمیع عناني، "التحليل القياسي و الإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام، Windows SPSS" ، مرجع سابق، ص 507-508.

وبالتالي إذا كانت قيمة χ^2 المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة $\chi^2 (m-1) > \theta$ أي عند مستوى معنوية α محدد ، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على ثبات التباين ، وفي الحالة العكسية أي إذا كانت $\chi^2 (m-1) > \theta$ يتم قبول الفرضية العدمية.¹

ج- اختبار White² :

على خلاف اختبار Goldfeld - Quandt الذي يتطلب معرفة أسباب مشكلة عدم ثبات التباين حيث يتطلب إعادة ترتيب البيانات وفقا لقيم المتغير X الذي يفترض أنه سبب عدم ثبات التباين أو اختبار Godfrey (BPG) Breusch-Pagan الذي يعتبر حساس جدا لافتراض التوزيع الطبيعي ، فإن الاختبار العام لعدم ثبات التباين الذي اقترحه White لا يعتمد على افتراض التوزيع الطبيعي.³

ومن خصائص اختبار White أنه :

- لا يتطلب معلومات سابقة عن أسباب مشكلة عدم ثبات التباين.

- لا يعتمد على افتراض تماثل التوزيع.

- يصلح عادة للعينات كبيرة الحجم ، أي العينات التي يساوي حجمها 30 فأكثر.⁴

ولتوضيح الفكرة الأساسية لهذا الاختبار تعتبر نموذج الانحدار التالي الذي يضم ثلاث متغيرات (التعميم

لنموذج ذو K متغير هو بسيط):

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \varepsilon_i$$

تمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي :

(1) تقدير معادلة الانحدار الأصلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية :

$$Y_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_{1i} + \hat{\beta}_2 X_{2i} + e_i$$

(2) الحصول على قيم البواقي (e_i) على النحو التالي:

$$Y_i = Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_{1i} - \hat{\beta}_2 X_{2i}$$

(3) تقدير انحدار مساعد بين مربع البواقي (e_i^2) للانحدار الأصلي من ناحية والمتغيرات المفسرة الأصلية

(X_{2i}, X_{1i}) يقمها التربيعية وحاصل ضرب المتغيرات المفسرة (X_{2i}, X_{1i}) من ناحية أخرى ، أي تقدير الصيغة:

$$e_i^2 = \alpha_0 + \alpha_1 X_{1i} + \alpha_2 X_{2i} + \alpha_3 X_{1i}^2 + \alpha_4 X_{2i}^2 + \alpha_5 X_{1i} X_{2i} + v_i$$

¹ Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; op.cit ; p. 411-412

² للمزيد من المعلومات أنظر:

Halbert White ; " A Heteroskedasticity-Consistent Matrix Estimator and a Direct Test for Heteroskedasticity " ; Econometrica ; Vol. 48 ; No. 4 ; 1980 ; pp. 817-838

³ Damodar N. Gujarati ; op.cit ; p. 413

⁴ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 507.

نلاحظ أن هذه المعادلة تضم الحد الثابت سواء كان الانحدار الأصلي يتضمن الحد الثابت أم لا.¹ إذا كانت معاملات الانحدار في هذه المعادلة تختلف معنوياً عن الصفر، يتم بالتالي قبول فرضية عدم ثبات التباين.²

ثم بعد ذلك، يتم الحصول على قيمة معامل التحديد R^2 من الانحدار المساعد.

(4) في ظل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين الخطأ العشوائي:

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = 0$$

يمكن إثبات أن حجم العينة (n) مضروباً في معامل التحديد R^2 الذي تم الحصول عليه من الانحدار المساعد يتبع بالتقريب توزيع كأي تربيع χ^2 مع درجة الحرية p التي تساوي عدد معاملات الانحدار في صيغة الانحدار المساعد (باستثناء الحد الثابت)، أي أن:

$$n \times R^2 \sim \chi^2(p)$$

في هذا المثال، عدد درجات الحرية $p=5$ نظراً لأنه لدينا 5 معاملات انحدار في معادلة الانحدار المساعد.

(5) إذا كانت $n \times R^2 > \chi^2(p)$ عند مستوى معنوية α ، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وهذا يعني

وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وفي حالة العكسية، يتم قبول الفرضية العدمية، وهذا يعني ثبات تباين الخطأ

العشوائي حيث: ثابت $\sigma_i^2 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = 0$

د - اختبار ARCH⁴:

النماذج من نوع ARCH (AutoRegressive Conditional Heteroscedasticity)

تسمح بنمذجة السلاسل الزمنية التي لديها تقلب (أو تباين أو تغيير) لحظي يعتمد على الماضي كما يمكن

كذلك إجراء تنبؤ ديناميكي للسلسلة الزمنية من حيث المتوسط والتباين.

يستند هذا الاختبار سواء على اختبار Fischer الكلاسيكي، أو على اختبار مضاعف لاگرانج (LM).

تتمثل الخطوات الأساسية لهذا الاختبار فيما يلي:

(1) حساب بواقى نموذج الانحدار (e_t) .

(2) حساب مربع البواقى (e_t^2) .

¹ Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; op.cit ; p. 413

² Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 153

³ Damodar N. Gujarati ; op.cit ; p. 413

⁴ للمزيد من المعلومات أنظر:

Robert F. Engle ; " Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation " ; Econometrica ; Vol. 50 ; No. 4 ; 1982 ; pp. 987-1007

3 إجراء انحدار ذاتي لمربع ذات تأخيرات p, حيث يتم الاحتفاظ بالتأخيرات المعنوية فقط.

$$e_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i e_{t-i}^2 \dots \dots (4.29)$$

حيث p: تشير إلى عدد التأخيرات (عدد الفجوات الزمنية).

يتم اختبار الفرضية :

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 \dots \dots = \alpha_p = 0$$

4 حساب إحصائية مضاعف لاغرانج $LM = n \times R^2$ مع :

$n =$ عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير معاملة الانحدار الخاصة بالخطوة 3 (المعادلة (4.28)).

$R^2 =$ معامل التحديد الخاص بالمعادلة (4.29).

إذا كانت قيمة الإحصائية LM المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة $\chi^2(p)$ المأخوذة من الجدول مع درجة حرية تساوي p وعند مستوى معنوية α محدد (عادة $\alpha = 0.05$), يتم رفض الفرضية H_0 , التي تفيد بثبات تباين الخطأ, مما يدل على وجود مشكلة عدم ثبات التباين. وفي الحالة العكسية, يتم قبول الفرضية العدمية H_0 , وهذا يعني انه لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين.

عند رفض الفرضية H_0 , يتم اعتبار ان السيرورة مبررة بواسطة نموذج ARCH(p).¹

2 - اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يشير مصطلح الارتباط الذاتي بصفة عامة إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير², وتمثيل فرضية استقلال الأخطاء عن بعضها البعض إحدى الفرضيات الهامة لطريقة المربعات الصغرى العادية, وهي تعني أن الخطأ العشوائي المتعلق بمشاهدة معينة لا بد أن يكون مستقلا عن الخطأ المتعلق بأي مشاهدة أخرى, ويعبر عن ذلك بان قيمة معامل الارتباط (أو التباين المشترك) بين القيم المتتالية للحد العشوائي تكون مساوية للصفر, أي أن :

$$E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0 ; i \neq j$$

ولكن كثيرا ما نجد حالات يتوقف أو يؤثر فيها الخطأ في مشاهدة ما على الأخطاء الخاصة بالمشاهدة التالية

وتسمى هذه الحالة بالارتباط التسلسلي Serial Corrtlation أو الارتباط الذاتي Autocorrelation

بين الأخطاء, والذي يعني وجود ارتباط بين القيم المتتالية لحد الخطأ العشوائي ε , أي:

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 155-156

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 440.

$$E(\varepsilon_i \varepsilon_j) \neq 0 ; i \neq j$$

وهذا ما يؤدي إلى عدم احترام الفرضية الخاصة باستقلال الأخطاء.¹

نظرا لأن طريقة المربعات الصغرى العادية OLS غير فعالة في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي ، فإنه من المهم الاستعانة باختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء في النموذج المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية ، وإذا تم التحقيق من وجود الارتباط الذاتي ، فإنه يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) Generalized Least Squares لتصحيح ذلك.²

وهناك عدة اختبارات يمكن استخدامها للكشف عن وجود الارتباط التسلسلي بين الأخطاء من بينها:

أ - اختبار Durbin-Waston³ :

يسمح اختبار Durbin-Waston (DW) بالكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى

حسب الصيغة التالية⁴:

$$\varepsilon_t = \rho \varepsilon_{t-1} + v_t$$

$$v_t \rightarrow N(0, \sigma_v^2) \text{ مع}$$

اختبار الفرضيات هو كالتالي :

$$H_0: \rho = 0$$

$$H_1: \rho \neq 0$$

اختبار الفرضيات العدمية H_0 ، يتم حساب احصائية DW:

$$D W = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

حيث e_t تمثل بواقي تقدير النموذج .

تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين 0 و 4 ، وتكون DW=2 عندما $\hat{\rho} = 0$.

ومن أجل اختبار الفرضية H_0 ، قام Durbin و Watson بإعداد جدول للقيم الحرجة

لإحصائية DW عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ وذلك حسب حجم العينة n و عدد المتغيرات المفسرة (k).

¹ محمد عبد السميع عناني، "التحليل القياسي و الإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام Windows SPSS" ، مرجع سابق، ص 533-534.

² George G.S. Wang, Chaman L. Jain ; " Regression Analysis : Modeling & Forecasting " ; Graceway Publishing Company, Inc. ; New York ; 2003 ; p. 74

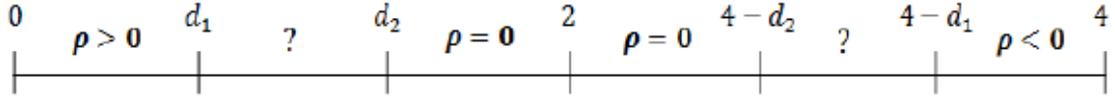
³ للمزيد من المعلومات أنظر :

J. Durbin, G.S. Watson ; " Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression " ; Biometrika ; Vol. 38 ; No. 1/2 ; 1951 ; pp. 159-177

⁴ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 131

قراءة هذا الجدول تسمح بتحديد القيمتين d_1 و d_2 المحورتين بين 0 و 2، واللذان تحددان مجالا بين 0 و 4 حسب الشكل البياني التالي :

الشكل (01-04) : شرح اختبار Durbin-Watson



المصدر : Régis Bourbonnais : économétrie : Manuel et exercices corrigés ; op.cit ; p.131.

حسب وضعية قيمة DW المحسوبة في المجال في هذا المجال , يمكن استنتاج ما يلي :

• $d_2 < DW < 4 - d_2$, يتم قبول الفرضية $H_0 \leftarrow \rho = 0$

• $0 < DW < d_1$, يتم رفض الفرضية $H_0 \leftarrow \rho > 0$

• $4 - d_1 < DW < 4$, يتم رفض الفرضية $H_0 \leftarrow \rho < 0$

• $d_1 < DW < d_2$ او $4 - d_2 < DW < 4 - d_1$, وهي تمثل منطقة عدم التحديد أو

منطقة الشك , ففي هذه الحالة لا يمكن اتخاذ أي قرار¹ نظرا لان اختبار DW لا يعطي

نتيجة محددة بشأن قبول أو رفض فرضية العدم , وتسمى هذه المنطقة كذلك بمنطقة عدم

القرار.²

وتحدر الإشارة إلى أن هناك بعض الشروط التي يتعين توفرها قبل أن يتم تطبيق هذا الاختبار من اجل

الكشف عن وجود الارتباط الذاتي , وهي :

◀ يجب أن يحتوي نموذج الانحدار الأصلي على الحد الثابت Intercept Term , أما إذا كان النموذج بطبيعته

لا يحتوي على هذا الحد , فانه لا بد من إعادة تقدير معادلة الانحدار مع وجود الحد الثابت للحصول على مجموع

مربعات البواقي SCR.³

◀ يستخدم هذا الاختبار في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى فقط والذي تكون صيغته كما يلي :

$$\varepsilon_t = \rho \varepsilon_{t-1} + v_t$$

◀ وبالتالي لا يمكن استخدام هذا الاختبار في حالة الارتباط الذاتي من رتبة أعلى .

◀ يفترض أن حد الخطأ العشوائي ε_t يخضع للتوزيع الطبيعي.

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 131-132

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 454.

³ و لكن R.W. Farebrother قام بحساب القيم الحرجة في حالة النماذج بدون حد ثابت، للمزيد من المعلومات، أنظر مقالة:

R.W. Farebrother ; " The Durbin-Watson Test for Serial Correlation When there is no Intercept in the Regression " ; Econometrica ; Vol. 48 ; No. 6 ; 1980 ; pp. 1553-1563

◀ يجب أن لا يتحوى نموذج الانحدار على قيمة أو قيم مؤخرة (ذات فترات تأخر) للمتغير التابع ضمن مجموعة المتغيرات المفسرة , وبالتالي , لا يمكن تطبيق هذا الاختبار على نموذج بالشكل التالي :

$$^1 Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \dots + \beta_k X_{kt} + \gamma Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

◀ بالنسبة لنماذج البيانات المقطعية , فان المشاهدات يجب أن تكون مرتبة حسب قيم المتغير المفسر او قيم المتغير المفسر الذي يفترض انه سبب الارتباط الذاتي.

◀ يجب أن يكون عدد المشاهدات أكبر أو يساوي 15.²

ومن مزايا اختبار Durbin- Watson انه يمكن إجراءه بسهولة استخدام عنصر المتبقي e_t الذي يتم الحصول عليه من معادلة الانحدار.³

ب - اختبار **Breusch-Godfrey (BG)**:⁴

لتجنب بعض نقائص اختبار Durbin - Watson (DW) للارتباط الذاتي قدم كل من Godfrey و Breusch اختبارا عاما للارتباط الذاتي⁵ حيث يستند هذا الاختبار على اختبار Fisher أو اختبار مضاعف لاغرانج LM test , وهو يسمح بالكشف عن الارتباط الذاتي ذو رتبة أعلى من 1 (الوحدة) ويبقى ساري المفعول في حالة وجود متغير تابع (متغير مفسر) مؤخر بفترات زمنية كمتغير مفسر. تتمثل الفكرة العامة لهذا الاختبار في البحث عن علاقة معنوية بين المتبقي ونفس المتبقي المؤخر بفترات زمنية.

إن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة p يكتب كالتالي :

$$\varepsilon_t = \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_p \varepsilon_{t-p} + v_t \dots (4.30)$$

نعتبر النموذج العام للأخطاء المرتبطة ذاتيا من الدرجة p كالتالي:

$$y_t = \alpha_1 x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + \dots + \alpha_k x_{kt} + \alpha_0 + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_p \varepsilon_{t-p} + v_t \dots (4.31)$$

ولإجراء اختبار (BG) يتم إتباع الخطوات التالية :

¹ Damodar N. Gujarati ; " **Basic Econometrics** " ; op.cit ; p. 467-468

² Régis Bourbonnais ; " **Économétrie** " ; op.cit ; p. 132

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 449.

⁴ للمزيد من المعلومات أنظر:

T.S. Breusch, A.R. Pagan ; " **A Simple Test for Heteroscedasticity and Random Coefficient Variation** " ; Econometrica ; Vol. 47 ; No. 5 ; 1979 ; pp. 334-355

أنظر كذلك:

L.G. Godfrey ; " **Testing for Higher Order Serial Correlation in Regression Equations When the Regressors Include Lagged Dependent Variables** " ; Econometrica ; Vol. 46 ; No. 6 ; 1978 ; pp. 1303-1310

⁵ Damodar N. Gujarati ; op.cit ; p. 472

(1) التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية (OLS) لنموذج الانحدار الأصلي وحساب المتبقي e_t .

(2) التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للمعادلة الوسيطة:

$$e_t = \alpha_1 x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + \dots + \alpha_k x_{kt} + \alpha_0 + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_p \varepsilon_{t-p} + v_t \dots (4.32)$$

(3) اختبار الفرضيات على المعادلة الوسطية :

الفرضية العدمية H_0 لغياب الارتباط الذاتي للاخطاء الواجب اختبارها هي :

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_k = 0$$

إذا تم رفض الفرضية العدمية H_0 , فان هذا يهني وجود خطر الارتباط الذاتي للاخطاء من الدرجة p .

لإجراء هذا الاختبار , هناك طريقتين :

إجراء اختبار Fisher العادي للمعاملات ρ_i .

استخدام إحصائية مضاعف لاغرانج LM التي تخضع لتوزيع χ^2 بعدد درجات حرية يساوي p .¹

حيث أثبت Breucsh و Godfrey انه إذا كان حجم العينة كبير (عمليا غير محدود) فان :

$$(n-p) \times R^2 \sim \chi^2(p)$$

أي أن $(n-p) \times R^2$ تخضع تقريبا لتوزيع كاي تربيع χ^2 بدرجات حرية تساوي p , حيث $n =$ حجم العينة

, $p =$ رتبة الارتباط الذاتي , $R^2 =$ معامل التحديد الذي تم الحصول عليه من المعادلة الوسطية (4.32).

إذا كان $\chi^2(p) > (n-p) \times R^2$ عند مستوى معنوية محدد α , يتم رفض الفرضية العدمية بالاستقلالية

الاطعاء , ويتم في المقابل قبول الفرضية البديلة , وبالتالي يكون هناك ارتباط ذاتي على الاقل من الرتبة الاولى

, (اي انه في هذه الحالة , هناك على الاقل احد المعاملات ρ_i للمعادلة (4.30) يختلف معنويا عن الصفر) ,

والعكس صحيح.²

ج- اختبار Box-Pierce و Ljung-Box

لقد تم التطرق إلى هذه الاختبارات سابقا وهي تسمح باختبار مجموعة من معاملات الارتباط الذاتي

للأخطاء من الرتبة الأولى أو من رتبة أعلى.³

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 132-133

² Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; op.cit ; p. 473-474

³ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 133

3- اختبارات التوزيع الطبيعي :

من اجل تشكيل فترات الثقة للتنبؤ , وكذلك من اجل إجراء اختبارات Student على المعلمات , يجب إن يتم التحقق من الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي اختبار Jarque-Bera (1984)¹ , والذي يستند على المفهوم الخاص بSkewness (عدم التماثل) و Kurtosis (التفلطح), يسمح بالتحقيق من الأخطاء تخضع للتوزيع الطبيعي.

أ- اختبارات Kurtosis و Skewness :²

ليكن $\mu_k = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^k$ العزم المركزي من الرتبة k ,

معامل Skewness ($\beta_1^{1/2}$) يساوي $\frac{\mu_3}{\mu_2^{3/2}}$:

و معامل Kurtosis $\beta_2 = \frac{\mu_4}{\mu_2^2}$

إذا كان التوزيع طبيعيا وعدد المشاهدات كبيرا ($n > 30$):

$$\beta_2 \rightarrow N\left(3; \sqrt{\frac{24}{n}}\right), \beta_1^{1/2} \rightarrow N\left(0; \sqrt{\frac{6}{n}}\right)$$

يتم حساب الإحصائيتين v_1 و v_2 حيث :

$$v_2 = \frac{|\beta_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}} \quad \text{و} \quad v_1 = \frac{|\beta_1^{1/2} - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}}$$

ويتم مقارنة قيمة هاتين الإحصائيتين v_1 و v_2 مع القيمة 1.96. (قيمة قانون التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%).

إذا تحققت الفرضية H_0 , حيث :

$$H_0: v_1 = 0, v_2 = 0$$

فان هذا يعني أن : $v_1 \leq 1.96$ و $v_2 \leq 1.96$, وفي الحالة العكسية , يتم رفض التوزيع الطبيعي.

ب- اختبار Jarque-Bera :³

يلخص أو يجمع هذا الاختبار النتائج السابقة إذا كانت كل من β_2 و $\beta_1^{1/2}$ تحترمان التوزيع الطبيعي فان

الإحصائية تعطى على الشكل التالي :

¹ للمزيد من المعلومات أنظر:

Anil K. Bera, Carlos M. Jarque, Lung-Fei Lee ; " Testing the Normality Assumption in Limited Dependent Variable Models " ; International Economic Review ; Vol. 25 ; No. 3 ; 1984 ; pp. 563-578

² Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 242

³ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 242

$$S = \frac{n}{6}\beta_1 + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)$$

حيث تخضع لتوزيع كاي تربيع χ^2 بدرجات حرية تساوي 2.

إذا كانت $S > \chi^2_{\alpha}(2)$, يتم رفض الفرضية H_0 التي تفيد بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى

معنوية α .

المطلب الثالث : دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة التباين واختبارات السببية

أولاً : دوال الاستجابة الدفعية **Functions : Impulse Response**

من بين مزايا النمذجة بواسطة VAR هو أن النموذج يمكن استخدامه لمحاكاة السياسة عن طريق تحليل الاستجابة الدفعية ¹Analysis Impulse Response, فمن الناحية العلمية تسمح دوال الاستجابة الدفعية بتتبع التأثير التدريجي لصدمة بمقدار وحدة واحدة في احد المتغيرات على القيم المستقلة للمتغيرات الداخلية الأخرى في نظام VAR مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل وعادة يتم تمثيل دوال الاستجابة الدفعية بواسطة أشكال بيانية ².

بالنسبة لكل متغير من كل معادلة على حدة في نموذج VAR, يتم تطبيق صدمة بمقدار وحدة على حد الخطأ العشوائي, ويتم تسجيل الآثار على نظام VAR عبر الزمن, فإذا كان هناك نظام معين يضم K متغير فإنه يمكن الحصول على مجموع k^2 دالة استجابة ³.

نعتبر نموذج VAR(1) ذو متغيرين :

$$y_{1t} = \alpha_{11}y_{1,t-1} + \alpha_{12}y_{2,t-1} + \varepsilon_{1t} \dots (4.33)$$

$$y_{2t} = \alpha_{21}y_{1,t-1} + \alpha_{22}y_{2,t-1} + \varepsilon_{2t} \dots (4.34)$$

حدوث اضطراب أو تغير في الحد العشوائي ε_{1t} له تأثير فوري - واحد مقابل واحد - (one-for-one)

على y_{1t} , ولكن ليس له تأثير على y_{2t} في الفترة (t+1), إن الاضطراب في y_{1t} يؤثر على $y_{1,t-1}$ من خلال المعادلة الاولى ويؤثر كذلك على $y_{2,t-1}$ من خلال المعادلة الثانية. تستمر اذو تتواصل هذه الاثار خلال الفترة (t+2) وهكذا.

¹ Haiyan Song, Stephen F. Witt, Gang Li ; " The Advanced Econometrics of Tourism Demand " ; op.cit ; p. 108

² Peter Kennedy ; " A Guide to Econometrics " ; 5th ed. ; The MIT Press ; Cambridge ; Massachusetts ; 2003 ; p. 347

³ Chris Brooks ; " Introductory Econometrics for Finance " ; op.cit ; p. 299

وبالتالي حدوث اضطراب في متغير واحد في نموذج VAR يضع سلسلة من ردود الفعل عبر الزمن على جميع المتغيرات في النموذج . وتقوم دوال الاستجابة الدفعية Functions Impulse Response بحساب هذه السلسلة من ردود الفعل .¹

ومن هذا المنطلق يتم افتراض أن الأخطاء ε_{1t} و ε_{2t} مستقلة عن بعضها البعض، ولكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة ففي الواقع قد يكون هناك ارتباط بين الأخطاء ويمكن قياس هذا الارتباط باستخدام بواقي عملية التقدير:²

$$\rho_{e_1e_2} = \frac{Cov(e_1, e_2)}{\sigma_{e_1} \times \sigma_{e_2}}$$

لكن إذا كان هذا المعامل يمكن من معرفة العلاقات المتزامنة بين البواقي e_1 و e_2 , فإنه لا يشير الى اتجاه السببية .

لذلك , يجب وضع فرضية إضافية فيما يخص العلاقة بين الأخطاء مثلا تشير النظرية الاقتصادية إلى أن أي تغير في السعر y_{2t} له أثر على الطلب y_{1t} , وبالتالي إن أي صدمة على y_{1t} ليس لها اثر متزامن على y_{2t} , ولكن في المقابل ان صدمة على y_{2t} لها اثر متزامن على y_{1t} (يقاس بواسطة معامل الارتباط بين البواقي).
وتحدر الإشارة إلى أن اختبار اتجاه التأثير هو مهم جدا ويضع قيودا على النتائج المحصل عليها , كما أن تأثير الصدمة يتلاشى عبر الزمن وهذا يميز سيرورة VAR مستقرة .³

ثانيا : تجزئة التباين : Variance Decomposition:

تقدم تجزئة التباين طريقة مختلفة قليلا لدراسة ديناميكات نظام VAR فهي تبين نسبة التحركات في المتغيرات التابعة والتي تنتج عن صدمات مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى حيث أن حدوث صدمة في المتغيرات رقم 1 سيكون لها اثر مباشر على هذا المتغير، ولكن هذا الأثر سيتم نقله كذلك إلى كافة المتغيرات الأخرى في النظام من خلال الهيكل الديناميكي لنموذج VAR.⁴

وبصفة عامة تهدف تجزئة تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مساهمة كل صدمة في تباين الخطأ بواسطة تقنية رياضية يمكن كتابة تباين التنبؤ للأفق h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير , ثم بعد ذلك يتم إرجاع كل تباين إلى التباين الكلي للحصول على وزنه النسبي بالنسبة المتوقعة .⁵

¹ Jack Johnston, John Dinardo ; " **Econometric Methods** " ; p. 298

² Régis Bourbonnais ; " **Économétrie** " ; op.cit ; p. 283

³ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 283-284

⁴ Chris Brooks ; " **Introductory Econometrics for Finance** " ; op.cit ; p. 300

⁵ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 286

نأخذ نموذج (1) VAR السابق ذو متغيرين y_{2t} و y_{1t} ، تباين خطأ التنبؤ ل y_{1t+h} ، يمكن كتابته كما يلي:

$$\sigma_{y_1}^2(h) = \sigma_{\varepsilon_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)] \\ + \sigma_{\varepsilon_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]$$

حيث: m_{ii} تمثل حدود المصفوفة M.

في الأفق h، تجزئة التباين - بالنسبة المتوية - للصدمات الخاصة بـ y_{1t} على y_{1t} (على نفس المتغير)، تعطى كالآتي:

$$\frac{\sigma_{\varepsilon_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{y_1}^2(h)}$$

وتجزئة التباين - بالنسبة المتوية - لصدمات y_{1t} على y_{2t} ، تعطى كما يلي:

$$\frac{\sigma_{\varepsilon_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{y_1}^2(h)}$$

ويعتبر تفسير النتائج مهما: ¹

◀ إذا كانت صدمة في ε_{1t} لا تؤثر على تباين الخطأ للمتغير y_{2t} مهما كان أفق التنبؤ فإنه يمكن اعتبار التغير خارجي وذلك لأن y_{2t} يتطور بشكل مستقل عن ε_{1t} .

◀ وعلى العكس إذا كانت الصدمة في ε_{1t} تؤثر كلياً أو بقوة على تباين الخطأ للمتغير y_{2t} ، فإن المتغير y_{2t} متغير داخلي.

في الممارسة العلمية تشير نتائج تجزئة التباين إلى مساهمة كل متغير في تباين الخطأ. ²

وبصفة عامة تقدم دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة التباين معلومات متماثلة إلى حد ما كما تجدر الإشارة إلى

أنه من أجل حساب دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة التباين فإن ترتيب المتغيرات هو مهم جداً. ³

ثالثاً: اختبارات السببية

واجه معظم الإحصائيين مفهوم السببية Causality في وقت مبكر عند مناقشاهم لتفسير معامل الارتباط

أو الانحدار⁴، ولكن على الرغم من إن تحليل الانحدار يتعامل مع تبعية متغير واحد لمتغيرات أخرى إلا أن ذلك لا

يعني بالضرورة السببية، وبعبارة أخرى إن وجود علاقة أو ارتباط بين المتغيرات لا يوضح السببية أو اتجاه التأثير،

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص 284.

² Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 286

³ Chris Brooks ; " Introductory Econometrics for Finance " ; op.cit ; p. 301

⁴ C.W.J. Granger ; " Testing for Causality : A Personal View Point " ; in Eric Ghysels, Norman R. Swanson and Mark W. Watson (eds.) ; Essays in Econometrics : Collected Papers of Clive W.J. Granger ; Vol. II : Causality, Integration and Cointegration, and Long Memory ; Cambridge University Press ; New York ; U.S.A ; 2001 ; p. 48

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة السببية هي الأصل فلسفية¹، حيث الفلاسفة منذ فترة طويلة عن طبيعة علاقة السببية²، وبالتالي، فالمكان الأنسب للبحث عن التعاريف والمناقشات الخاصة بمفهوم السببية، وهي كتابات الفلاسفة حول الموضوع، انطلاقاً من ارسطو Aristotle فصاعداً.³

تلعب السببية دوراً هاماً في الفكر الاقتصادي فعلى المستوى النظري تحديد علاقات السببية بين المتغيرات يوفر لنا عناصر التفكير الملائمة من أجل فهم أفضل للظواهر الاقتصادية، وعلى المستوى العلمي تعتبر معرفة السببية the causal Knowledge ضرورية من أجل البناء الصحيح والجيد للسياسة الاقتصادية. في الواقع معرفة اتجاه السببية مهمة أيضاً لتسليط الضوء على وجود ارتباط بين المتغيرات الاقتصادية.⁴ و تمثل سببية Granger محاولة لجعل مفهوم السببية قابلاً للتحليل الاقتصادي القياسي.⁵

1- السببية بمفهوم Granger⁶ :

اقترح Granger (1969) مفهوم السببية Causality والتأثير الخارجي Exogeneity،⁷ ويقوم اختبار Granger على مبدأ تحسين التنبؤ حيث يقال أن التغير y_{2t} يسبب y_{1t} ، إذا كان التنبؤ بقيم المتغير y_{1t} عن طريق القيم السابقة للمتغير y_{2t} بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير y_{1t} أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير y_{1t} فقط.⁸

لتوضيح هذا الاختبار نفترض نموذج VAR(p) بحيث يكون المتغيرين y_{1t} و y_{2t} مستقرين :

$$y_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^p a_i^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 y_{2t-i} + \varepsilon_{1t} \dots (4.35)$$

$$y_{2t} = b_0 + \sum_{i=1}^p a_i^2 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 y_{2t-i} + \varepsilon_{2t} \dots (4.36)$$

يتم تحديد عدد درجات التأخر p بواسطة معيار Akaike أو معيار Schwarz.

يمكن جعل مفهوم سببية Granger مفهوماً علمياً إحصائياً كما يلي:⁹

- من خلال المعادلة (4.35)، يمكن القول بأن :

¹ Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; op.cit ; p. 696

² Michael Sampson ; " Time Series Analysis " ; Loglinear Publishing ; Canada ; 2001 ; p. 158

³ C.W.J. Granger ; " Testing for Causality : A Personal View Point " ; op.cit ; p. 50

⁴ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 290

⁵ Michael Sampson ; op.cit ; p. 158

⁶ للمزيد من المعلومات أنظر :

C.W.J. Granger ; " Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods " ; Econometrica ; Vol. 37 ; No. 3 ; 1969 ; pp. 424-438

⁷ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 290

⁸ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 689.

⁹ Michael Sampson ; " Time Series Analysis " ; op.cit ; p. 160-161

• y_{2t} لا يسبب y_{1t} أي $y_{2t} \nrightarrow y_{1t}$ اذا فقط اذا كان :

$$b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

• y_{2t} يسبب y_{1t} أي $y_{2t} \rightarrow y_{1t}$ اذا فقط اذا كان :

$$b_1^1 \neq 0 \text{ او } b_2^1 \neq 0 \text{ او } \dots \text{ او } b_p^1 \neq 0$$

- من خلال المعادلة ((4.36)), يمكن القول بان :

• y_{1t} لا يسبب y_{2t} أي $y_{1t} \nrightarrow y_{2t}$ اذا فقط اذا كان :

$$a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$$

• y_{1t} يسبب y_{2t} أي $y_{1t} \rightarrow y_{2t}$ اذا فقط اذا كان :

$$a_1^2 \neq 0 \text{ او } a_2^2 \neq 0 \text{ او } \dots \text{ او } a_p^2 \neq 0$$

لاختبار السببية يتم وضع الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بان y_{2t} لا يسبب y_{1t} , اي ان :

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0 \quad (y_{2t} \nrightarrow y_{1t})$$

مقابل الفرضية البديلة :

$$H_1: b_1^1 \neq b_2^1 \neq \dots \neq b_p^1 \neq 0 \quad (y_{2t} \rightarrow y_{1t})$$

تجدر الإشارة إلى أن الفرضية البديلة تنص على أن احد المعاملات يختلف عن الصفر.

لاختبار هاتين الفرضيتين , يتم تقدير النموذجين التاليين :

النموذج (1) : نموذج VAR غير المقيد (UVAR) :

$$y_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^p a_i^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 y_{2t-i} + \varepsilon_{1t} \dots (4.37)$$

النموذج (2) : نموذج VAR المقيد (RVAR) :

$$y_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^p a_i^1 y_{1t-i} + u_{1t} \dots (4.38)$$

لاختبار السببية في الاتجاه المعاكس , يتم وضع الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بان y_{1t} لا يسبب y_{2t} , اي ان :

$$H_0: a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_k^2 = 0 \quad (y_{1t} \nrightarrow y_{2t})$$

مقابل الفرضية البديلة :

$$H_1: a_1^2 \neq 0 \text{ او } a_2^2 \neq 0 \text{ او } \dots \text{ او } a_p^2 \neq 0 \quad (y_{1t} \rightarrow y_{2t})$$

تنص الفرضية البديلة على أن احد المعاملات يختلف عن الصفر.

يتم تقدير النموذجين التاليين :

النموذج (1) : نموذج VAR غير المقيد (UVAR) :

$$y_{2t} = b_0 + \sum_{i=1}^p a_i^2 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 y_{2t-i} + \varepsilon_{2t} \dots (4.39)$$

النموذج (2) : نموذج VAR المقيد (RVAR) :

$$y_{2t} = b_0 + \sum_{i=1}^p b_i^2 y_{2t-i} + u_{2t} \dots (4.40)$$

إذا تم قبول الفرضيتين : y_{1t} يسبب y_{2t} , و y_{2t} يسبب y_{1t} , فان هذا يعني ان هناك سببية ثنائية الاتجاه

بين المتغيرين y_{1t} و y_{2t} , اي ان هناك علاقة ذات تأثير رجعي او حلقة رد فعل ¹ feedback effect

يمكن إجراء هذه الاختبارات باستخدام اختبار Fisher , وذلك بحساب الإحصائية F التالية :

$$F^* = \frac{(SCRR - SCR) / C}{SCR / (n - k - 1)}$$

وهي تخضع لتوزيع Fisher مع درجات حرية تساوي c و (n-k-1).

حيث:

SCRR: تمثل مجموع مربعات البواقي لنموذج المقيد .

SCR: تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد.

C: تمثل عدد القيود (تساوي الفرق بين عدد معاملات النموذج غير المقيد والنموذج المقيد).

n: تمثل عدد المشاهدات.

k: عدد معاملات النموذج غير المقيد.

إذا كانت قيمة المحسوبة F^* أكبر من القيمة الحرجة $F_{C,(n-k-1)}^\alpha$ عند مستوى معنوية α , يتم رفض الفرضية

العدمية H_0 , والعكس صحيح .²

في حالة نموذج VAR ذو عدد كبير من المتغيرات والفجوات الزمنية (التاخرات Lags), فان اختبار Fisher

السابق سيفقد قوته وذلك نظرا لاقتراب عدد درجات الحرية للسطح ddl_1 وللمقام ddl_2 من نفس القيمة ,

وهذا سوف يجعل اختبارات Fisher تميل نحو الفرضية العدمية H_0 التي تنص على انعدام السببية .³

كذلك , يمكن اختبار الفرضيات السابقة مباشرة من خلال المقارنة بين نموذج VAR غير المقيد

(UVAR) ونموذج VAR المقيد (RVAR) , وذلك بحساب الإحصائية التالية :

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 290

² Patrick T. Brandt, John T. Williams ; " Multiple Time Series Models " ; Quantitative applications in the social sciences ; No. 148 ; Sage Publications Inc. ; California ; 2007 ; p. 33

³ Patrick T. Brandt, John T. Williams ; " Multiple Time Series Models " ; op.cit ; p. 33-34

$$L^* = (n - c) \times ((Ln|\sum RVAR| - Ln|\sum UVAR|)$$

تخضع هذه الإحصائية كاي تربيع χ^2 بعدد درجات حرية يساوي $(2 \times p)$, حيث :

$\sum RVAR$: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة لبواقي النموذج المقيد.

$\sum UVAR$: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة لبواقي النموذج غير المقيد.

n : عدد المشاهدات .

c : عدد القيود (تساوي الفرق بين عدد معلمات النموذج غير المقيد والنموذج المقيد)

إذا كانت $\chi^2 > L^*$, (حيث تمثل القيمة الجدولية), فإنه يتم رفض الفرضية H_0 (فرضية صحة القيد).¹

يعطى كلا الاختبارين تقريبا نفس النتائج , ولكن صيغة اختبار Fisher هي سهلة التنفيذ وتعمل عادة بشكل جيد في اختبار فرضيات السببية لمتغيرين.²

إذا كان المتغيرات y_{1t} و y_{2t} متكاملان من الدرجة الأولى $I(1)$ كل على حدة , ويتصفان بخاصية التكامل المتزامن , فإنه يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين y_{1t} و y_{2t} في نموذج السببية بإضافة الى القيم السابقة لكل من y_{1t} و y_{2t} ³ , حيث يتم في هذه الحالة تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM والذي يسمح بالكشف عن سببية Granger القصيرة والطويلة الأجل⁴ , ويكتب نموذج VECM في هذه الحالة كما يلي :

$$\Delta y_{1t} = a_0 + \theta_1 \varepsilon_{1t-1} + \sum_{i=1}^p a_i^2 \Delta y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 \Delta y_{2t-i} + z_{1t} \dots (4.41)$$

$$\Delta y_{2t} = b_0 + \theta_2 \varepsilon_{2t-1} + \sum_{i=1}^p a_i^1 \Delta y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 \Delta y_{2t-i} + z_{2t} \dots (4.42)$$

حيث :

Δy_{1t} : تمثل الفرق بين الأولى للمتغير y_{1t} .

Δy_{2t} : تمثل الفروق الأولى للمتغير y_{2t} .

- إذا كان المعامل θ_1 سالب و معنوي، فإن هذا يدل على وجود سببية طويلة الأجل متجهة من y_{2t} نحو y_{1t}

- إذا كان المعامل θ_2 سالب و معنوي، فإن هذا يدل على وجود سببية طويلة الأجل متجهة من y_{1t} نحو y_{2t}

¹ Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 291

² Patrick T. Brandt, John T. Williams ; op.cit ; p. 34

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص689.

⁴ Wafa Kammoun Masmoudi ; " Dynamic linkages between Global Macro Hedge Funds and Traditional Financial Assets " ; in Fredj Jawadi and William A. Barnett (eds.) ; Nonlinear Modeling of Economic and Financial Time-Series ; Emerald Group Publishing Limited ; United Kingdom ; 2010 ; p. 74

المبحث الثالث: قياس أثر السياسة المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

نظرا لدور الذي تلعبه كلا من السياسة النقدية والمالية في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي من خلال السلطتين النقدية والمالية سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى إجراء دراسة قياسية للتعرف على مدى كفاءة وتأثير وفعالية السياستين النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول : تحديد معطيات الدراسة و مصادرها

في هذه الدراسة تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فقد أثبت في ذلك في إطار دراسات عديدة دور المتغيرات المكونة للنموذج المختار في تفسير العلاقة المدروسة، لذا فإننا سنحاول فيما يلي تحري بينهم في الاقتصاد الجزائري وضمن نموذج متكامل يعكس واقع هذا الأخير، من أجل تحديد متغيرات الدراسة يجب أخذ بعين الاعتبار فرضيات البحث وهدف الدراسة ومتغيرات الدراسة هي : حجم الانفاق العام، عرض النقود ، الناتج المحلي الاجمالي، وتم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1980-2019 بعد إدخال عليها اللوغاريتم النيبيري وذلك لإزالة وتخفيف اللاتجانس في التباين الممكن تواجهه في السلسلة، وفيما يلي تعريف بمتغيرات الدراسة

● **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIB**: تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي , وقد تم التعبير عنها بالأسعار الثابتة للعملة المحلية حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من الديوان الوطني للإحصائيات Rétrospective Statistique 1962-2011 على الموقع <http://www.ons.dz/>, إضافة إلى وزارة المالية : المديرية العامة للضرائب.

● **النفقات العامة الإجمالية الحقيقية DEP**: وهي تشمل مجموع نفقات التسيير و نفقات التجهيز , وقد تم التعبير عنها بالأسعار الثابتة للعملة المحلية حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من الديوان الوطني للإحصائيات Rétrospective Statistique 1962-2011 على الموقع <http://www.ons.dz/>, إضافة إلى وزارة المالية : المديرية العامة للضرائب.

● **عرض النقد بالمفهوم الواسع M2**: وهو عبارة عن المجموع النقدي M1 مضافا إليه الودائع لأجل لدى المؤسسات المصرفية أي البنك المركزي والبنوك التجارية، ويعتبر المجموع النقدي M2 أوسع مجمع نقدي يمكن أن تراقبه السلطات النقدي، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من الديوان الوطني للإحصائيات

Rétrospective Statistique 1962-2011 على الموقع <http://www.ons.dz/>, وتقارير بنك الجزائر.

- تحديد النموذج و المتغيرات :

لدراسة العلاقة بين المتغيرات في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 سيتم استخدام نموذج سانت لويس: حيث في عام 1968 قام الاقتصاديان (Jerry Jordan- Leonall Anderson) من (Federal Reserve Bankst.Louis) بتطوير نموذج قياسي مختصر تفادى العديد من الانتقادات التي وجهت إلى النموذج السابق (Mayer, 1986), وقد عرف هذا النموذج لاحقا بنموذج سانت لويس، ويتكون هذا النموذج من معادلة واحدة تأخذ الصيغة التالية:

$$PIB_t = a_0 + \sum_{i=1}^n b_i M2_{t-1} + \sum_{i=1}^n c_i DEP_{t-1} + \mu_t$$

حيث :

PIB: الناتج القومي الإجمالي بأسعار الثابتة .

M2: السياسة النقدية (عرض النقد أو القاعدة النقدية أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية أو الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص).

DEP: السياسة المالية (الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الرأسمالي أو الإيرادات الحكومية أو العجز/ الفائض في الموازنة العامة).

a_0 : الحد الثابت في المعادلة

b, c : معاملات النماذج .

μ_t : حد الخطأ.

وفي هذا النموذج يتم ربط التغيرات في الدخل (الناتج القومي الإجمالي) في فترة زمنية (t) بالتغيرات الحالية والسابقة في كل من متغيرات السياسة النقدية و متغيرات السياسة المالية، بينما المتغيرات الخارجية الأخرى التي تؤثر على الدخل و لا تأخذ بعين الاعتبار في النموذج كالأستهلاك مثلا يظهر أثرها في حد الخطأ وهي التي تجعل قيمة معامل التحديد (R^2) اقل من الواحد.

ولتطبيق نموذج سانت لويس على الاقتصاد الجزائري سيتم اعتماد البيانات التالية:

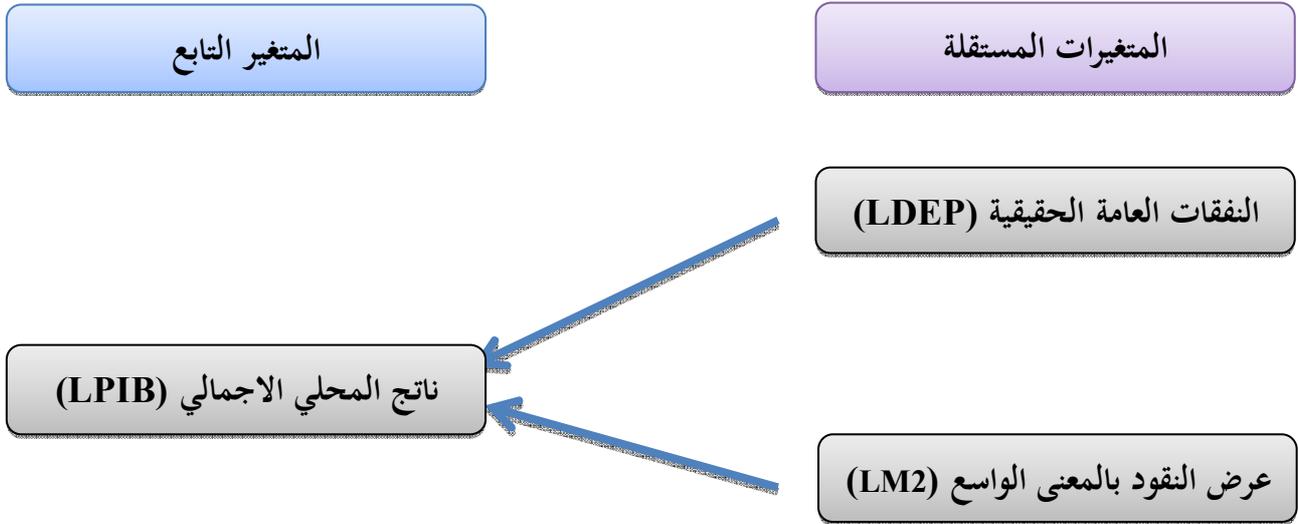
- الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمستوى النشاط الاقتصادي وهو يمثل المتغير التابع.

- عرض النقد بالمفهوم الواسع كمتغير مستقل لتمثيل السياسة النقدية.

- إجمالي الإنفاق العام كمتغير مستقل أيضا لتمثيل السياسة المالية.

ويُمكن توضيح متغيرات نموذج الدراسة في الشكل رقم (02-04) كما يلي :

شكل رقم (02-04): توضيح هيكل نموذج الدراسة



المصدر : من إعداد الطالب

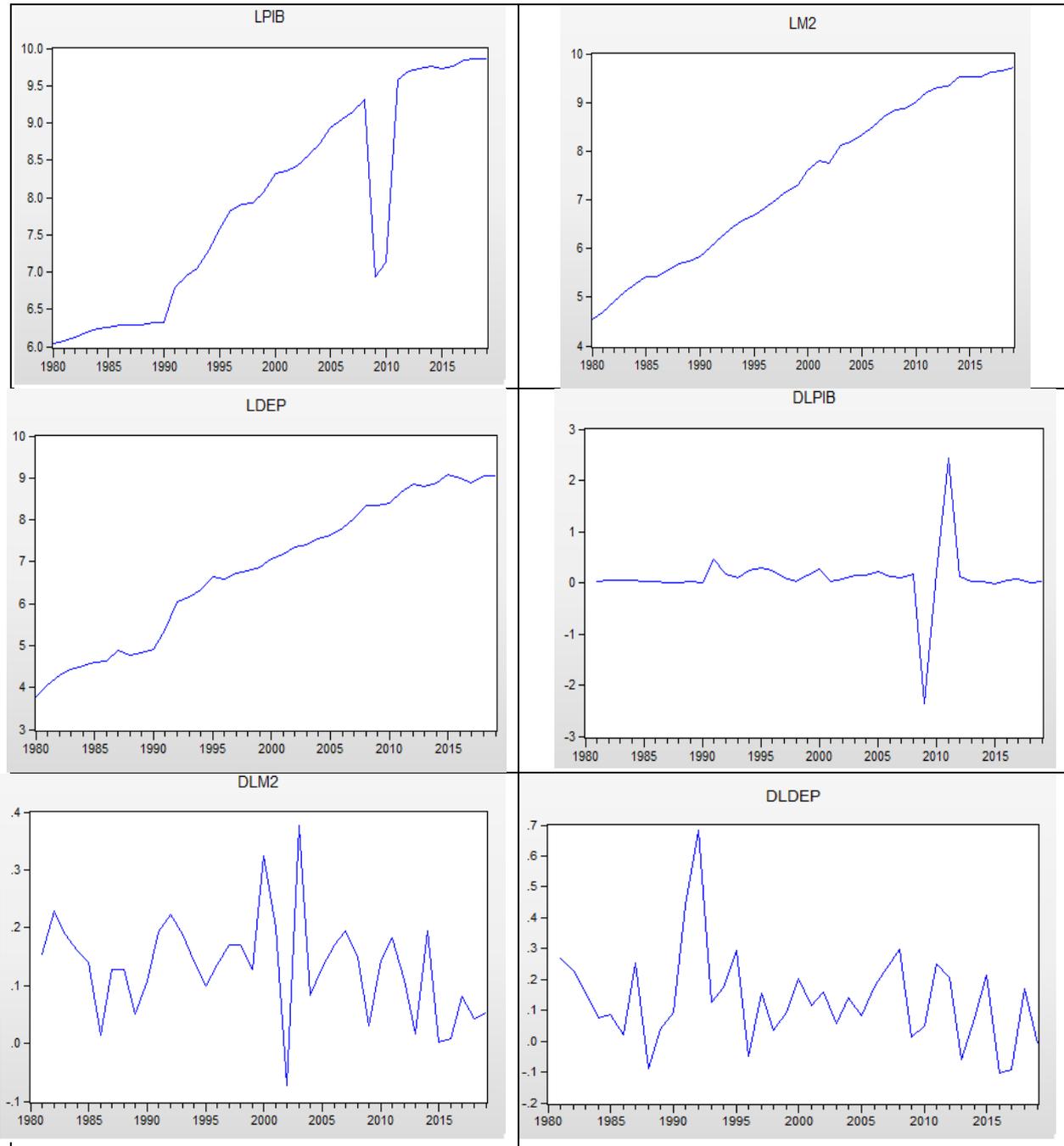
المطلب الثاني : دراسة استقرارية المتغيرات

إن معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية التي نواجهها في الحياة العملية لا تكون مستقرة، لذلك تستخدم عدة اختبارات لبيان فيما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا، وقد تطورت النظرية الإحصائية لتشمل اختبارات منهجية متعددة، يأتي اختبار الجذر الأحادي في مقدمتها من الأهمية وكثرة الاستعمال.

أولا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني

الشكل البياني الموالي بين تطور المتغيرات الاقتصادية المدروسة :

الشكل (04-03): الاشكال البيانية لمتغيرات النموذج



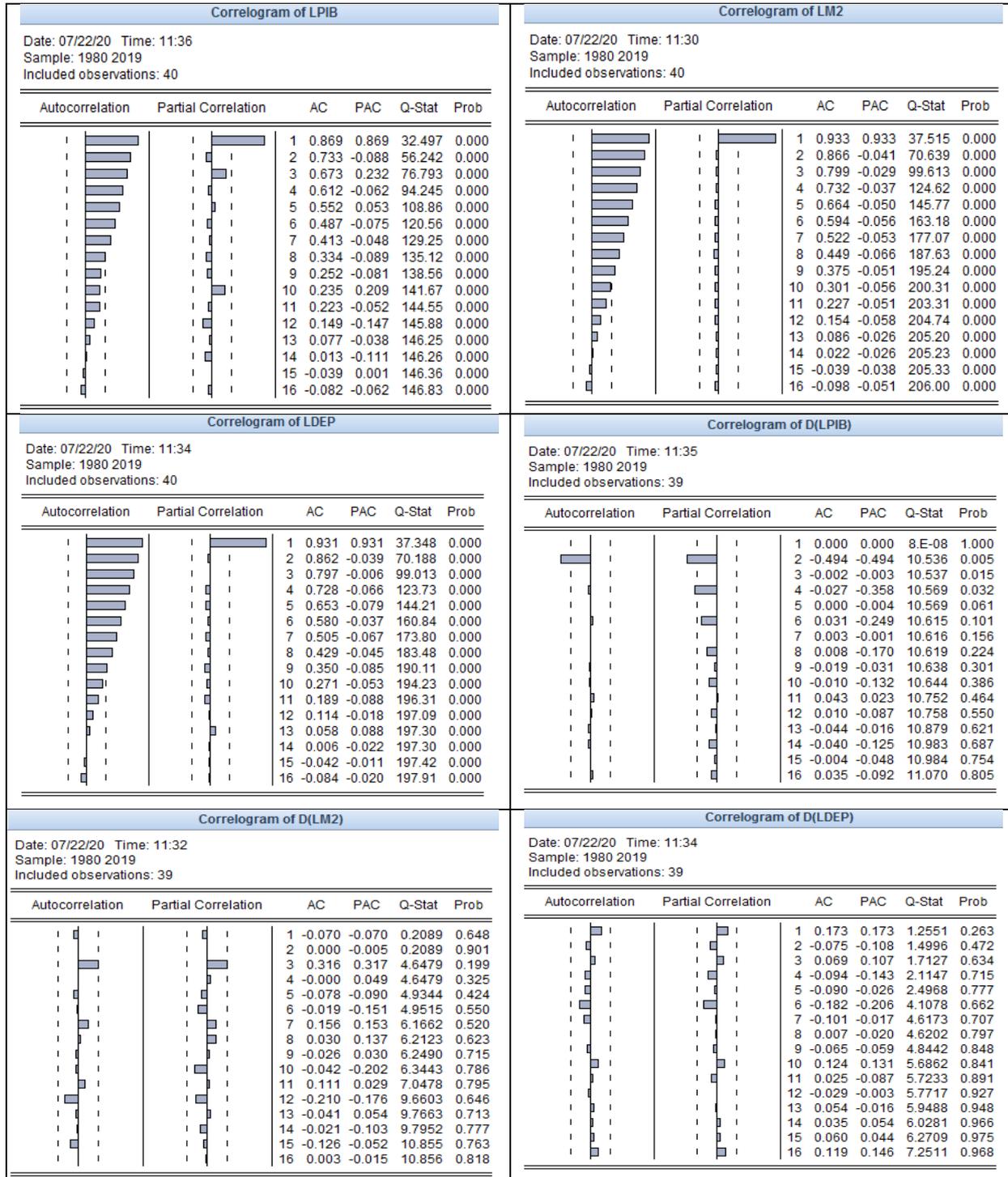
المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10 .

يتضح من خلال الاشكال البيانية أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لم تكن مستقرة عند المستوى وذلك لوجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على انها تحتوي على اتجاه زمني، وأنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى، ولغرض التحقق من مدى استقرارية هذه المتغيرات لابد من إجراء اختبارات أخرى مثل دالة الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة.

ثانيا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام دالة الارتباط الذاتي ACF

الشكل الموالي يوضح دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة:

الشكل (04-04): دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10 .

يتضح من خلال الاشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الاصلية : LPIB, LM2, LDEP ان حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط عند فترات التاخر الاولى تقع خارج فترة الثقة بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية , وبالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة، وأما الاحصائية $Ljung-Box Q$ تؤكد ذلك, حيث نلاحظ بالنسبة لجميع السلاسل : ان قيمة الاحصائية $Q-Stat$ عند درجة التاخر ($K=16$) تفوق القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05,16} = 26.30$, و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد بان كل معاملات الارتباط الذاتي لا تختلف معنويا عن الصفر (كذلك قيمة الاحتمالي لهذا الاختبار $\alpha_c = 0.000$ بالنسبة لجميع هذه السلاسل وهي اقل من 0.05 , و بالتالي يتم رفض الفرضية), وهذا يدل على ان السلاسل محل الدراسة هي غير مستقرة .

كما يتضح لنا من خلال الاشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية عند الفروق الأولى : DLPIB, DLDEP, DLM2 ان حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط عند فترات التاخر الاولى تقع داخل فترة الثقة بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية , وبالتالي تعتبر هذه السلاسل مستقرة، وأما الاحصائية $Ljung-Box Q$ تؤكد ذلك, حيث نلاحظ بالنسبة لجميع السلاسل : ان قيمة الاحصائية $Q-Stat Q$ عند درجة التاخر ($K=16$) أقل القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05,16} = 26.30$, و بالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بان كل معاملات الارتباط الذاتي لا تختلف معنويا عن الصفر (كذلك قيمة الاحتمالي لهذا الاختبار بالنسبة لجميع هذه السلاسل وهي أكبر من 0.05 , و بالتالي يتم قبول الفرضية), وهذا يدل على ان السلاسل محل الدراسة هي مستقرة عند الفرق الأول .

ثالثا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور

لتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في هذا النموذج , يتم استخدام كل اختبار Dickey-Fuller الموسع ((ADF)) لجذر الوحدة ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول أدناه :

الجدول (02-04) : نتائج اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة عند المستوى

القرار	t المحسوبة	t الجدولة	المركبات	النموذج	درجة التأخير	السلسلة
السلسلة غير مستقرة ومن DS	2.81	2.70	الاتجاه العام	06	02	LPIB
	3.14	3.10	الحد الثابت			
	-3.53	-3.01	الجذر الأحادي			
	2.56	0.98	الحد الثابت	05		
	-2.94	-0.71	الجذر الأحادي			

	-1.95	1.58	الجذر الأحادي	04		
السلسلة غير مستقرة ومن DS	2.81	-0.27	الاتجاه العام	06	01	LM2
	3.14	0.30	الحد الثابت			
	-3.53	0.11	الجذر الأحادي			
	2.56	3.67	الحد الثابت	05		
	-2.94	-1.91	الجذر الأحادي			
	-1.95	3.87	الجذر الأحادي			
السلسلة غير مستقرة ومن DS	2.81	1.28	الاتجاه العام	06	01	LDEP
	3.14	1.84	الحد الثابت			
	-3.53	-1.45	الجذر الأحادي			
	2.56	2.19	الحد الثابت	05		
	-2.94	-1.29	الجذر الأحادي			
	-1.95	2.56	الجذر الأحادي			

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10 والملحق رقم 08 .

من خلال الجدول اعلاه الخاص باختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة يتضح عدم معنوية معامل الاتجاه الزمني Trend أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام TS، كما نلاحظ ان قيمة احصائية ADF اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع السلاسل الاصلية الخاصة بالمتغيرات التالية : LPIB, LM2, LDEP وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة, اي ان هذه السلاسل تعتبر غير مستقرة عند المستوى معنوية 5% ومن نوع DS لذلك سوف نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى .

الجدول (03-04): نتائج اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

القرار	t المجدولة	t المحسوبة	المركبات	النموذج	درجة التأخير	السلسلة
السلسلة مستقرة	2.81	0.05	الاتجاه العام	06	01	DLPIB
	3.14	0.74	الحد الثابت			
	-3.53	-6.98	الجذر الأحادي			
	2.56	1.73	الحد الثابت	05		
	-2.94	-7.04	الجذر الأحادي			
	-1.95	-6.68	الجذر الأحادي			
السلسلة مستقرة	2.81	-1.70	الاتجاه العام	06	01	DLM2
	3.14	3.80	الحد الثابت			
	-3.53	-4.69	الجذر الأحادي			
	2.56	3.74	الحد الثابت	05		
	-2.94	-4.25	الجذر الأحادي			
	-1.95	-2.72	الجذر الأحادي			

السلسلة مستقرة	2.81	-1.14	الاتجاه العام	06	01	DLDEP
	3.14	2.62	الحد الثابت			
	-3.53	-4.39	الجذر الأحادي			
	2.56	3.04	الحد الثابت	05		
	-2.94	-4.22	الجذر الأحادي			
	-1.95	-2.65	الجذر الأحادي			

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10 والملحق رقم 09.

من خلال الجدول اعلاه الخاص باختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة يتضح عدم معنوية معامل الاتجاه الزمني Trend أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام TS، كما نلاحظ ان قيمة احصائية ADF أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع السلاسل الخاصة بالمتغيرات التالية : DLPIB, DLM2, DLDEP وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، اي ان هذه السلاسل تعتبر مستقرة عند الفرق الأول مما يعني ان جميع السلاسل الاصلية التالية : LM2, LDEP, LPIB, متكاملة من الدرجة الاولى I(1).

ويمكن تلخيص درجة تكامل السلاسل بناء على نتائج استقرارية السلاسل في الجدول رقم (04-04) كما

يلي :

جدول (04-04): درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

LM2	LDEP	LPIB	
I(1)	I(1)	I(1)	درجة التكامل

المصدر: من إعداد الطالب بناء نتائج الجداول السابقة

من خلال نتائج اختبار الإستقرارية، نجد أن جميع السلاسل غير مستقرة في السلاسل الأصلية ومستقرة في الفروق الأولى، ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أي أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى أي احتمال وجود تكامل مشترك وللكشف عنه سنقوم باختبار السببية لغرانجر واختبار جوهانسون.

المطلب الثالث : تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة

أولا : دراسة اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

يُعتبر اختبار السببية من بين الاختبارات المهمة في تفسير اتجاه العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، خاصة معرفة التأثيرات التي تسببها متغير على آخر أو العكس، أو احتمال وجود سببية بين المتغيرين أي كلاهما يسبب الآخر، لاختبار العلاقة السببية لغرانجر لابد من تحديد عدد الفجوات P للنموذج VAR(p) للسلاسل المستقرة، وذلك من خلال مؤشري Akaike و Shwarz ، حيث نختار قيمة P التي توافق أدنى قيمة لكل من Akaike و Shwarz ومن خلال برنامج Eviews تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول (04-05):تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR

3	2	1	0	درجات التأخر
0.79	2.50	2.65	2.85	Akaike
2.11	3.43	3.17	2.98	Schwarz
1.25	2.83	2.86	2.90	Hannan-Quinn criterion

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10 والملحق رقم 10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن $P=3$ التي تعطي أدنى قيمة لمؤشري Akaike و Schwarz و Hannan-Quinn criterion ، ومنه فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب $P=3$ ، وعلى هذا الأساس يتم التحكيم بين القيمتين على أساس مؤشر الذي يوافق $P=3$ كأدنى قيمة له ومنه فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب $P=3$.

نقوم باختبار السببية لغرانجر الذي يقيس درجة تأثير المتغيرات فيما بينها، وقد تحصلنا على نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول (04-06) : نتائج اختبار السببية ل Granger

الملاحظة	Prop	F-Statistic	الفرضيات
عدم وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي الاجمالي و عرض النقود.	0.98	0.05	DLM2 لا يسبب DLPB
	0.48	0.83	DLPB لا يسبب DLM2

وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين	0.03	3.39	DLPIB لا يسبب DLDEP
نتائج المحلي الإجمالي والإنفاق العام.	0.000	90.11	DLPIB لا يسبب DLDEP
عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق	0.30	1.26	DLDEP لا يسبب DLM2
العام وعرض النقود.	0.83	0.36	DLM2 لا يسبب DLDEP

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10 والملحق رقم 11.

تظهر نتائج اختبار سببية Granger ان هناك سببية في الاتجاهين بين ناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة الحقيقية, وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية, في حين انه لا توجد سببية بين عرض النقود و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي, وبين عرض النقود والنفقات العامة الحقيقية.

إذن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين ناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة الحقيقية وبالتالي فإن نتائج اختبار السببية ل Granger تفسر الحقيقة الاقتصادية في الجزائر, فالنمو الاقتصادي يوجه و يحدد حجم الإنفاق العام خاصة في المدى الطويل, و منه فإن تزايد النفقات العامة في الجزائر ما هو إلا نتيجة لارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي المقترن بارتفاع أسعار النفط.

ثانيا: اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen للعلاقة بين المتغيرات وتقدير نموذج VECM

التكامل المشترك هو المعنى الإحصائي لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية , وينص هذا الاختبار على انه إذا كانت المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة كل على حدة , فان التركيبة الخطية لهذه المتغيرات ستكون أيضا متكاملة من نفس الدرجة.

وفي هذا الصدد سيتم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المتمثلة في LPIB, LDEP و LM2 باستخدام اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen نظرا لان جميع هذه المتغيرات مستقرة (متكاملة) من الدرجة الأولى (1).I.

ولكن قبل إجراء اختبار التكامل التزامن لـ Johansen, ينبغي أولا تحديد عدد فترات التأخير المناسبة.

1- اختيار درجة التأخير (طول فترة التأخير):

يتم اختيار عدد فترات التأخير الملائمة و التي تقوم بتدنية قيمة معايير (AIC) Schwarz, (SC) و (HQ) Hannan-Quin, ذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخير لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه,

ويمكن ملاحظة ان جميع المعايير اقترحت ان درجة التأخير الملائمة هي درجة واحدة باعتبارها الدرجة المثلى لاستخدامها في هذا النموذج.

جدول (04-07): تحديد عدد درجات التأخير للعلاقة بين LM2 و LDEP ,LPIB

3	2	1	0	درجات التأخر
-1.11	-1.459	-1.452	5.02	Akaike
0.18	-0.54	-0.93	5.15	Schwarz
-0.65	-1.13	-1.26	5.07	Hannan-Quinn criterion

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10 والملحق رقم 12.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن $P=2$ ، والتي تعطي أدنى قيمة لمؤشر Akaike و $P=1$ التي تعطي أدنى قيمة لمؤشر Shwarz ، وعلى هذا الأساس يتم التحكيم بين القيمتين على أساس مؤشر Hannan-Quinn criterion الذي يوافق $P=1$ كأدنى قيمة له ومنه فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب $P=1$.

2- نتائج اختبار التكامل المشترك ل Johansen

نتائج اختبار التكامل المشترك ل Johansen بين المتغيرات LM2 ,LDEP ,LPIB هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول (04-08): نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات LM2 ,LDEP ,LPIB

احصائية $\lambda trace$			القيمة الذاتية	الفرضية البديلة	فرضية العدم
الاحتمال	القيمة الحرجة عند %5	القيمة المحسوبة			
0.03	29.79	*30.96	0.41	$r>0$	$r=0$
0.21	15.49	10.89	0.18	$r>1$	$r=1$
0.07	3.84	3.27	0.08	$r>2$	$r=2$

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10 والملحق رقم 13.

T تشير الى عدد اشعة التكامل المشترك

*تشير الى رفض الفرضية العدمية عند مستوى 5 %

من خلال الجدول أعلاه, تشير نتائج اختبار الاثر الى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود اي علاقة للتكامل المتزامن ($I=0$) وذلك لان قيمة احصائية الاثر λ_{trace} عند هذه الفرضية تساوي وهي اكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي عند مستوى معنوية 5%, في حين انه يتم قبول الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الاكثر للتكامل المتزامن ($I \leq 1$) نظرا لكون قيمة احصائية الاثر λ_{trace} و التي تسادي 30.96 اقل من القيمة الحرجة للاختبار البالغة 29.79 عند مستوى معنوية 5%, وهذا يعني ان رتبة المصفوفة Π تساوي 1 اي ($I=1$) وبالتالي, يظهر اختبار الاثر وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات.

اذن نلاحظ ان اختبار الأثر أكد وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الاجل بين المتغيرات LPIB, LM2, LDEP اي ان هذه المتغيرات لا تبعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

3- معادلة التكامل المشترك : (انظر الملحق (14))

$$LPIB = 0.43LM2 + 0.33LDEP + 0.13$$

(0.51) (0.49)

(.) = الانحراف المعياري للمعادلات.

يظهر لنا من المعادلة أن جميع المتغيرات أخذت إشارات مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية .

ومن خلال المعادلة يظهر معامل النفقات الحقيقية بإشارة موجبة مما يدل على أن هذا النوع من النفقات يؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممثل للنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، حيث أن ارتفاع حجم النفقات الجارية المنتجة الحقيقية بنسبة 1% ينتج عنه ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 0.33% وهذا يتطابق مع افتراضات النظرية الاقتصادية، فالنفقات العامة تشمل النفقات على التعليم و التي ترفع من مستوى رأس المال البشري، النفقات العامة على الصحة و التي تقلل من نسبة المرض و الوفيات، و بالتالي تزيد من عرض العمل، كما أن الصحة الجيدة تزيد كذلك من قدرة العمال على اكتساب مهارات جديدة و خبرات أفضل مع آثار مفيدة إضافية محتملة على النمو، إضافة إلى النفقات العامة على الاتصالات، النقل، السكن، و الخدمات الاقتصادية، وبالتالي فهي تعزز

النمو الاقتصادي من خلال التأثير على الناتج المحلي لرأس المال الخاص، و هذه النتائج متوافقة مع نموذج S. Wajid و K. Ahmad، إضافة إلى Barro الذي توصلوا إلى أن النفقات تؤثر بشكل إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي. يتضح من المعادلة بان العلاقة في الأجل الطويل بين عرض النقد بمفهومه الواسع والناتج المحلي الإجمالي) كانت موجبة ؛ حيث بلغت قيمة المعلمة 0.43 وهذا يشير إلى أن زيادة معروض النقدي بمقدار واحد سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 0.43 مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى، ويمكن تفسير ذلك من أن الناتج المحلي الإجمالي هو عموماً يرتبط بتوفر سيولة مالية وبالتالي عمقاً مالياً أكبر.

ونظراً لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات يمكن إنجاز نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

4- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

باستعمال برنامج Eviews تم وضع تقدير لمعادلة التكامل المشترك، وجاءت نتائج تقدير معادلات

نموذج شعاع تصحيح الخطأ في الأجل القصير مبينة في الجدول التالي :

جدول رقم (04-09) : نتائج تقدير نموذج *VECM* في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة

DLDEP	DLM2	DLPIB	
-0.068 [-1.26]	-0.016 [-0.50]	-0.785 [-4.60]	CointEq1
0.064 [1.23]	0.005 [0.187]	0.417 [2.55]	D(PIB(-1))
0.443 [1.48]	-0.143 [-0.78]	0.279 [0.29]	DLM2(-1)
0.061 [0.36]	0.133 [1.26]	0.779 [1.44]	DLDEP(-1)
0.056 [1.22]	0.132 [4.64]	0.128 [0.88]	C

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10 والملحق رقم 15.

معادلة نموذج تصحيح الخطأ الخاصة بالمتغير التابع (LPIB) D هي كالتالي :

$$D(LPIB) = - 0.785460*(LPIB(-1) - 0.432462*LM2(-1) - 0.332992*LDEP(-1) - 0.132568) + 0.417368*D(LPIB(-1)) + 0.279199*D(LM2(-1)) + 0.779957*D(LDEP(-1)) + 0.128906 + e_t$$

$$R^2 = 41, F_C = 5.75, N = 38$$

أ - السببية الطويلة الاجل :

يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة كما ان الاحتمال المرافق له اقل من 0.05 , اي هذا المعامل سالب ومعنوي , وهذا يدل على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغير المفسر LPIB و المتغيرات المفسرة LM2 ,LDEP .

ب- السببية القصيرة الاجل :

الجدول (10-04): السببية القصيرة الأجل

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 07/22/20 Time: 12:54
Sample: 1980 2019
Included observations: 37

Dependent variable: DLPIB

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLM2	1.349793	2	0.5092
DLDEP	7.502231	2	0.0235
All	8.201525	4	0.0845

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

يلاحظ من نتائج اختبار سببية Granger في اطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VEC Granger Causality/Bock Exogeneity Wald Tests) الموضحة في الجدول أعلاه ان المتغيرات المستقلة في نموذج تصحيح الخطأ يمكن اعتبارها مجتمعة على انها متغيرات خارجية , حيث ان احتمال الرفض يساوي 0.08 وهو اقل من 0.1 وهذا ما يؤكد صحة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي بمعادلة واحدة عند مستوى معنوية 10% .

من خلال المعادلة السابقة، أعلاه يتضح بأن قوة معامل التحديد بلغت 0.41، وهذا ما يبين بأن التغير

الحاصل في المتغيرات المستقلة تُفسر التغير والتقلبات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 41% .

ومن خلال المعادلة أيضا، يتضح بأن حد قوة الإرجاع (coint) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) ذو إشارة سالبة (-0.78) كما أنه معنوي، حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيودنت (بالقيمة المطلقة) تقدر ب (4.60) وهي أكبر من القيمة المحدولة، و هذا ما يُدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الاجمالي، أي أنه عن حدوث أي صدمة قد يستغرق الناتج المحلي الاجمالي (1/0.78) سنة وثلاثة أشهر حتى يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل، فيما بلغت احصائية فيشر ما قيمته 5.75 وهي أكبر من المحدولة أي أن المتغيرات المستقلة وهي مجتمعة تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي. أما فيما يخص معنوية معاملات المتغيرات المفسرة فأغلبها معنوية عند مستوى معنوية 5% أو 10%، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة في الأجل القصير تكتسي الطابع الطردي بين الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي بدرجة تأخير واحدة (إبطاء سنة مع إشارة موجبة)، حيث أن الزيادة في السنة الحالية بوحدة واحدة لكل من متغيرة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلى ارتفاعها في السنة المقبلة ب 0.41 بالمئة وحدة، ويرجع هذا التغير إلى توجهات النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة (سنوات من الرواج الاقتصادي تتبعها سنوات من الانكماش في النشاط الاقتصادي).

كما نلاحظ أن الإشارة الموجبة لمعامل النفقات الحقيقية تدل على الأثر الإيجابي لهذه النفقات على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير ، حيث أن ارتفاعا قدره 0.77% في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينتج عن ارتفاع حجم نفقات النفقات الحقيقية بنسبة 1%، فهذه النفقات تعتبر مؤشرا على حجم الاستثمار العام، و بالتالي فهي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال دورها المكمل لاستثمارات القطاع الخاص، و يرجع هذا الأثر الإيجابي إلى معظم المشاريع الاستثمارية العامة التي أطلقت لتطوير البنية التحتية للبلاد، حيث تظهر نتائج هذه الاستثمارات على المدى الطويل، و هذا يتفق مع نتائج معظم الدراسات في هذا المجال.

أما الإشارة الموجبة لمعامل عرض النقود تدل على الأثر الإيجابي لهذا العرض على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير، وهذا يشير إلى أن زيادة معروض النقدي بمقدار واحد سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 0.27 وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فإنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود، وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الاستثمارات

(نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة) وهذه الزيادة في الدخل بالتالي الطلب الكلي ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

5- الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

أ- اختبار عدم ثبات تباين الخطأ ل ARCH : (انظر الملحق (16))

بما ان $\chi^2_{0.05,1} = 3.84 < LM = 0.15$, كما ان احتمال $\chi^2(1)$ المرافق للاحصائية يساوي 0.69 وهو أكبر من 0.05 ,فانه يتم قبول الفرضية العدمية H_0 التي تقر بأن تباين البواقي ثابت في النموذج.

ب- اختبار لاغرانج للارتباط التسلسلي ل Breusch-Godfrey : (انظر الملحق (17))

بما ان $\chi^2_{0.05,2} = 5.99 < LM = 5.29$, كما ان احتمال $\chi^2(2)$ المرافق للاحصائية LM يساوي 0.07 وهو أكبر من 0.05 فانه يتم قبول الفرضية العدمية H_0 التي تفيد باه ليس هناك ارتباط تسلسلي للبواقي.

ج- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام احصائية Ljung-box : (انظر الملحق (18))

لا بد من التأكد من ان بواقي النموذج تمثل تشويش ابيض وذلك بالاستعانة ببيان الارتباط الذاتي للبواقي حيث نلاحظ من خلال هذا البيان(انظر الملحق (18)) ان جميع الحدود تقع داخل مجال الثقة و هذا يعتبر مؤشرا على غياب الارتباط الذاتي للبواقي , كما نلاحظ أن احصائية Ljung-Box المحسوبة (Q-Stat) أقل من القيمة الجدولة عند التأخير $p=12$ ($prob>0.05$)، ومنه قبول فرضية العدم أي لا يوجد ذاكرة ضمن سلسلة بواقي النموذج وبالتالي فهي عبارة عن شوشرة بيضاء أي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

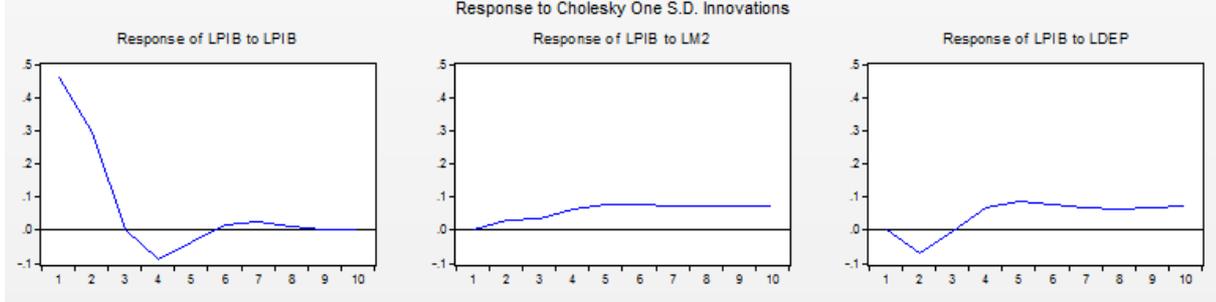
د- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Bera : (انظر الملحق (19))

بما ان قيمة احصائية Jarque-Bera تساوي 0.56 وهي اقل من القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05,38} = 53.38$, كما ان الاحتمال المرافق لهذه الاحصائية يساوي 0.75 وهو أكبر من 0.05 فانه يتم قبول فرضية العدم القائلة بان سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

اذن جميع هذه الاختبارات تشير الى السلوك الجيد للبواقي ,وبالتالي يعتبر نموذج تصحيح الخطأ جيد و مقبول .

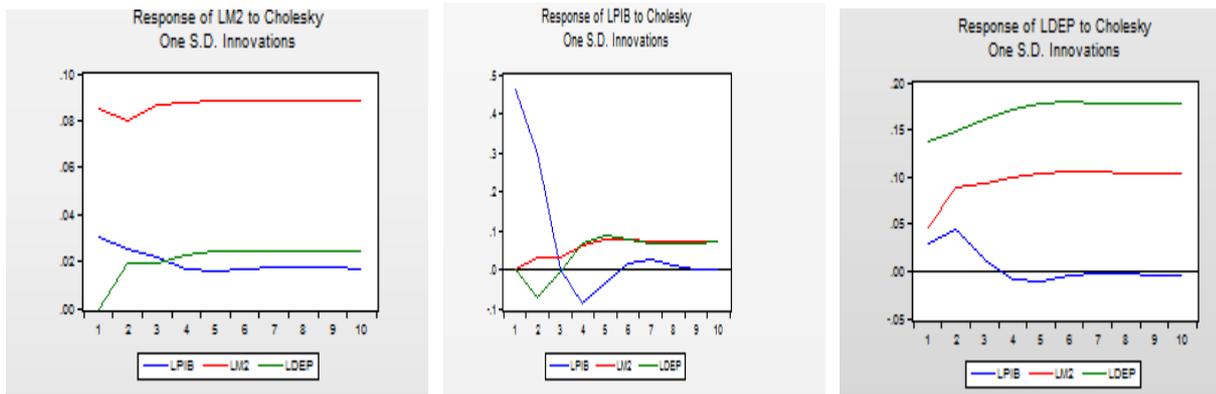
6- تحليل الاستجابات الدفعية للنتائج الداخلي الإجمالي الحقيقي للصدمات في المتغيرات المفسرة :

الشكل (04-05): منحنيات دوال الاستجابة



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

الشكل (04-06): منحنيات دوال الاستجابة



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

● استجابة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للصدمة في نفقات العمومية الحقيقية :

من خلال التقدير في الشكل أعلاه، نلاحظ أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية بمقدار انحراف معياري 1 في النفقات العامة الحقيقية سيكون لها أثر معدوم في الفترة الأولى، ليكون أثر النفقات العامة الحقيقية على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بعد ذلك بمعدل سالب خلال فترتين التاليتين، لتكون لها اثر ايجابي على الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي بقيمة 0.066 وحدة بداية من الفرة الرابعة إلى الفترة الأخيرة، وهذا الأثر مقبول من ناحية الدلالة الإحصائية، ويمكن تفسير ذلك أن حدوث التوسع في النفقات العامة من قبل الحكومة سيمتد تأثيره على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بشكل مستمر إلى غاية عشر فترات المقبلة.

• استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصدمة في عرض النقد بمعناه الواسع:

من خلال التقدير في الشكل أعلاه، نلاحظ أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية بمقدار انحراف معياري 1 في عرض النقد سيكون لها أثر معدوم في السنة الأولى، ليكون أثر عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد ذلك بمعدل موجب خلال فترات الدراسة التسع الباقية، وهذا الأثر مقبول من ناحية الدلالة الإحصائية، وذلك لأن السلطات النقدية تقوم بالتوسع في الإنفاق الحكومي من أجل تطبيق البرامج التنموية مما يكون له أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

7- تحليل تجزئة التباين:

يشير تحليل تجزئة التباين إلى نسبة التحركات في سلسلة معينة الناتجة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في متغيرات أخرى فهو يوضح نسبة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير و التي تعود إلى صدماته الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام.

الجدول (04-11): تجزئة التباين

Variance Decomposition of LPIB:				
Period	S.E.	LPIB	LM2	LDEP
1	0.462089	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.553763	98.09168	0.275357	1.632960
3	0.554759	97.74029	0.629239	1.630473
4	0.569000	95.33921	1.761290	2.899497
5	0.582113	91.51035	3.389299	5.100350
6	0.592747	88.34694	4.979040	6.674020
7	0.601677	85.94845	6.334942	7.716608
8	0.609574	83.77948	7.560523	8.659999
9	0.617642	81.60634	8.733261	9.660399
10	0.625966	79.45144	9.869799	10.67876

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

نتائج تحليل تجزئة التباين موضحة في الجدول أعلاه وهي تبين نسبة تباين خطأ للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي LPIB المفسرة من قبل صدماته الخاصة و الصدمات في المتغيرات الممثلة في LM2, LDEP تحليل تجزئة التباين أعلاه يعطي فترة 10 سنوات من اجل التأكد من الآثار عندما يسمح للمتغيرات المفسرة بان تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفترة أطول نسبيا.

في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) , فان 98 % من تباين خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي LPIB ترجع إلى صدماته الخاصة , في حين أن مجموع المتغيرات المفسرة تساهم بحوالي 2 % في تفسير تباين خطأ التنبؤ حيث إن LM2 يساهم بحوالي 0.27 % , LDEP بحوالي 1.63 .

أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية) , فان LPIB يساهم بحوالي 91% في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به, في حين يقدر مجموع مساهمات المتغيرات المفسرة بحوالي 9% , حيث ترتفع مساهمة LDEP بدرجة كبيرة إلى حوالي 5.10 % , كما ترتفع مساهمة LM2 إلى 3.38 % .

بينما في المدى الطويل (خلال السنة العاشرة القادمة) , تقدر مساهمة LPIB في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به بحوالي 79% , في حين يبلغ مجموع مساهمات المتغيرات المفسرة حوالي 21 % , حيث ترتفع نسبة مساهمة المتغيرات المفسرة LDEP , LM2 في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل مقارنة بالمدى المتوسط (السنة الخامسة القادمة) إلى حوالي 9.86 % , 10.67 % , 19.13 على التوالي .

نتائج تحليل تجزئة التباين متوافقة مع النظرية الاقتصادية , حيث أن الصدمات في المتغيرات المفسرة واصلت تفسير نسبة مهمة من تباين خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي , وهذا يتفق مع نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية .

خلاصة :

من خلال هذا الفصل القياسي الذي خصص للدراسة القياسية من خلال قياس أثر السياسة النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019، باستخدام منهجية نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM، حيث تم التطرق في البداية إلى الإطار النظري لأدوات الدراسة المستعملة ثم توصيف النموذج القياسي والمنهجية القياسية لتحليل البيانات، وقبل التقدير كان لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل مستقرة أو غير مستقرة تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف، واختبار الاستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة استخدمنا اختبار ديكي فولر المطور وتبين لنا أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستواه الأصلي عند مستوى معنوية 1% و5% و10% وبعد ذلك وبعد إجراء عليها الفروق من الدرجة الأولى اتضح أن متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و5% و10% ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، وللتأكد من وجود تكامل متزامن أجرينا اختبار جوهانسن واتضح من خلاله وجود تكامل متزامن بين السلاسل .

وبعد ذلك قمنا بتقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM واتضح من خلاله وجود أثر إيجابي للنفقات العامة الحقيقية وعرض النقود بمفهومه الواسع على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أن معظم نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية أخذت الإشارات الصحيحة، كما أظهرت نتائج تحليل تجزئة التباين أن مساهمة النفقات العامة الحقيقية تحتل المرتبة الأولى في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

الخاتمة

برزت في الآونة الأخيرة أهمية سياسة الاقتصادية الكلية الظرفية في توجيه اقتصاد الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لهذا تقوم الدولة المتفتحة على العالم الخارجي باستخدام منظومة متكاملة من الأدوات لزيادة النشاط الاقتصادي ودفع وتيرة النمو الاقتصادي وكذلك حل الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها مستخدمة السياسة النقدية والمتعلقة بالمتغيرات النقدية والتي تنفذها الدولة من خلال النظام المصرفي، والسياسة المالية والمتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة.

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إبراز أثر سياسة الاقتصادية الكلية الظرفية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019، من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يمكن تقييم دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019؟، والتي تمت الإجابة عنها من خلال أربعة فصول، فصلين نظريين وفصل تحليلي وفصل لدراسة القياسية.

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى التأسيس النظري لسياسات الاقتصادية الظرفية، وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول عالجنا فيه نظرية السياسات الاقتصادية الكلية من خلال دراسة أهداف، قيود وأدوات السياسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة دور نماذج الاقتصادية في إعداد السياسات الاقتصادية الكلية من خلال دراسة تشكيل السياسات الاقتصادية الكلية واللايقين والسياسات الاقتصادية الكلية أما المبحث الثالث والأخير تناولنا فيه دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة النموذج الكينزي ذو السعر الثابت وفي ظل اقتصاد مغلق نموذج IS-LM والنموذج الكينزي ذو السعر الثابت وفي اقتصاد مفتوح والسياسات الاقتصادية الظرفية في إطار نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي.

أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للنمو والاستقرار الاقتصادي في ظل التوجهات الفكرية المختلفة، وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول عالجنا فيه ماهية الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة مفهوم الاستقرار الاقتصادي وتفسير الاستقرار الاقتصادي في المدارس الفكرية واختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والخارجي، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة تعريف النمو الاقتصادي وتحديد أهم محدداته وأيضاً أنواع البطالة وأسباب حدوثها وأسباب حدوث التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، أما المبحث الثالث والأخير تناولنا فيه النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي من خلال دراسة النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي وذلك بتطرق إلى نظريات آدم سميث وروبرت

مالتوس ودافيد ريكاردو ونموذج شومبيتر ونموذج هارود ودومار Harrod-Domar والنماذج النيوكلاسيكية المتمثلة في نموذج "سولو" (Solo, 1956) ونموذج فيلدمان-ماهالانويس ونماذج النمو الحديثة من خلال التطرق إلى نماذج بول رومير (Paul Romer, 1986) ونموذج أغيون-هويت ونموذج روبرت بارو.

أما الفصل الثالث تم التطرق فيه إلى دراسة تحليلية لسياسات الظرفية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019، وتضمن ثلاث مباحث المبحث الأول عاجلنا فيه تغيرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) من خلال دراسة تطور السياسة الانفاقية والضريبية وتطور السياسة الائتمانية خلال الفترة الدراسة، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر من خلال دراسة تحليل مسار السياسة النقدية في الجزائر من خلال تتبع تطور الكتلة النقدية ومكوناتها وتطور معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني في الجزائر وسياسة السوق المفتوحة في الجزائر، أما المبحث الثالث والأخير تناولنا فيه تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) من خلال دراسة معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم خلال الفترة الدراسة.

بالنسبة الفصل الرابع تم التطرق فيه إلى الدراسة القياسية لأثر السياسة الاقتصادية الظرفية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول عاجلنا فيه الانحدار واستقرارية السلاسل الزمنية من خلال دراسة مفهوم الاقتصاد القياسي والتطرق إلى طريقة المربعات الصغرى العادية واختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ من خلال دراسة مفهوم التكامل المتزامن والتطرق إلى اختبارات التكامل المشترك ضمن طريقة انجل غرانجر وجوهانسن بالإضافة إلى اختبارات دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة التباين واختبارات السببية، أما المبحث الثالث والأخير تناولنا فيه قياس أثر السياسة المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال تطبيق نموذج سانت لويس وإجراء اختبارات اختبار ديكي فولر المطور على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وفي الأخير تطبيق اختبار جوهانسن وتقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج Eviews 10.

النتائج:

أظهرت دراسة هذا الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية من خلال الفرضيات التي بنيت عليها في البداية إلى النتائج التالية:

- ✓ تشغل السياسات الاقتصادية بجميع أنواعها حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المعاصر، باعتبارها تمثل الوسيلة الناجعة لمتابعة اقتصاد البلد وذلك لتصحيح أوضاعه أو الاكتفاء بتدعيمه.
- ✓ وجود عدد كبير من الأهداف بالمقارنة مع عدد الأدوات المتوفرة مما سبب المشاكل لصانع السياسة الاقتصادية في اختيار الأهداف المثلى؛
- ✓ يعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الهدف التي تسعى الاقتصاديات جميع الدول إلى الوصول إليه وذلك باستخدام ما تمتلكه من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية خاصة الظرفية منها؛
- ✓ يمكن تصنيف الاختلالات الاقتصادية التي تظهر في الغالب كنتيجة لغياب التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي إلى اختلالات هيكلية التي تعبر عن اختلال علاقات التناسب بين عناصر الهيكل الإنتاجي، واختلالات دورية تكون نتاج الدورة الاقتصادية (مرحلة الركود)، كما يمكن أن تصنف أيضا إلى اختلالات نقدية، وهي التي تتمثل في تقلبات المستوى العام للأسعار، واختلالات مالية تظهر في ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، وأخيرا يمكن تصنيفها إلى اختلالات داخلية تنشأ نتيجة لتحرك الاقتصاد بعيدا عن مستوى الناتج الخام واختلالات خارجية تتمثل في حالات الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، ويمكن رد مصدر الاختلالات الاقتصادية إلى الكثير من العوامل الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، لكن أبرزها يتمثل في كل من الدورة الاقتصادية، تقلبات أسعار السلع الأولية بالنسبة للبلدان النامية، واختلال الهيكل الإنتاجي في اقتصاد الدولة، بالإضافة إلى فشل تجارب التنمية الاقتصادية؛
- ✓ لقد أثبتت الدراسة نجاعة النموذج IS/LM/BP في رسم السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق التوازن نظريا، غير أن الواقع يختلف كثيرا نظرا للترابط الكبير بين متغيرات الاقتصاد وضبايتها في الدول وخاصة النامية، كما أن عامل تحديد المتغيرات المفسرة للظاهرة الاقتصادية له الدور الكبير في نجاعة النموذج، حيث ان معظم الدول النامية تعاني هذا المشكل، فكلما كان هيكل الاقتصاد سليم كلما كانت نتائج النموذج المطبق سليمة؛
- ✓ تؤثر السياسة المالية بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستقرار الاقتصادي حيث تستطيع الدولة من خلال قنوات الإنفاق العام والسياسة الضريبية أن ترتب أمور الاقتصاد وتعيده إلى الوضع الطبيعي من خلال اتباع سياسة مالية توسعية أو سياسة مالية انكماشية، ففي حالة وجود كساد ترفع الدولة من حجم الإنفاق العام وتقلل

الخاتمة

من الضرائب المفروضة من خلال إلغاء جزء منها أو بتخفيض في المعدلات المعتمدة مما يؤثر بشكل كبير على الطلب الكلي الفعال بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، مما يساعد على إعادة التوازن بين حجم الطلب الكلي والعرض الكلي؛

✓ عرف موضوع الاستقرار الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف المدارس الفكرية المختلفة، إذ أجمعت جل المدارس الاقتصادية على أن النمو الاقتصادي يعد من بين أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى الاستقرار في الأسعار والتوظيف الكامل، واختلفت في كيفية تحقيق ذلك والميكانيزمات التي يتم من خلالها الوصول إلى حد معين منه سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، ومن بين هذه المدارس نجد المدرسة الكينزية التي ركزت بشكل كبير على تحفيز جانب الطلب، وذلك لمواكبتها لأزمة الكساد الكبير، ويتم ذلك من خلال التوسع في الإنفاق العام، ومن أهم ما يميز الدول التي ينعدم فيها التنوع الإنتاجي الموجه للتصدير ومن بينها الدول البترولية تبعيتها للتقلبات المستمرة في أسعار المنتج الوحيد الموجه للتصدير، وبالتالي اهتزاز حالة الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، كما تسمح الزيادات المستمرة في أسعار المنتج الوحيد على تحسين معدلات النمو الاقتصادي وزيادة احتياطي الصرف الذي يتم استخدامه في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسعي إلى تحقيق قدر معين من الاستقرار الاقتصادي؛

✓ تهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي إلى تفعيل دور النفقات العامة من خلال إحداث آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية، والتي تمكن من الوصول إلى الهدف المنشود، وفي تحليلنا للآثار الاقتصادية الكلية للنفقات العامة توصلنا إلى أن هذه الأخيرة تحدث آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج الوطني والاستهلاك، بالإضافة إلى آثار غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل. مما يعطي انطبعا على أن هذه الآثار تؤكد الدور المهم للنفقات العامة في النشاط الاقتصادي باعتبارها أداة ذات أهمية بالغة في يد الدولة لتحقيق جملة من الأهداف المسطرة؛

✓ لقد كانت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر سياسة كينزية مسايرة للدورة الاقتصادية، حيث قامت السلطات العمومية بانتهاج سياسة مالية توسعية تجسدت في ارتفاع الانفاق العام وتراجع مستوى الضغط الضريبي خارج المحروقات (انخفاض مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الكلية) مع تقليص الاعتماد على الاستدانة الخارجية والداخلية في أوقات الانتعاش الاقتصادي (فترات ارتفاع أسعار البترول)، بينما تتبع سياسة مالية انكماشية في أوقات التراجع الاقتصادي، وهي السياسة التي تتجسد خاصة من خلال تقليص النفقات، وزيادة مساهمة الإيرادات الضريبية خارج المحروقات، وزياد الاعتماد على القروض الخارجية والداخلية. وقد ساهم انتهاج

الخاتمة

الحكومات المتعاقبة لسياسة مالية كينزية مسيرة للدورة الاقتصادية في إضعاف قدرة السياسة المالية في التأثير على المؤشرات التوازانات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الجزائري، وقد أدى هذا النهج المتبع إلى ضعف استجابة الناتج الكلي لصدمات السياسة المالية وبالتالي إضعاف من فعالية هذه السياسة في التأثير على الاختلالات التي تظهر على التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري؛

✓ نتائج تحليل الوضعية السياسية النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة أبانت عن وجود ثلاث مراحل أساسية في مسار وأداء السياسة النقدية، امتدت المرحلة الأولى خلال فترة التخطيط اللامركزي، حيث كانت السياسة النقدية غائبة نتيجة سيطرة الخزينة العمومية على النظام المصرفي، وهيمنة القرارات الحقيقية على الدائرة النقدية، حيث أن كل ما في الأمر هو وجود سياسة ائتمانية يؤخذ فيها القرض الأولوية وذلك على حساب متطلبات الاستقرار النقدي، أما المرحلة الثانية فقد امتدت خلال فترة سيادة قانون النقد والقرض (90-10) تمكنت خلالها السلطات النقدية من احتواء الإختلالات النقدية لفترة التخطيط اللامركزي، فلقد حققت نتائج إيجابية فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي، خصوصا بعد تخفيض معدلات الفائدة؛ ونتج عن هذه السياسة معدلات تضخم متحكم فيها عند مستويات منخفضة تعكس الاستقرار في المستوى العام للأسعار، كما تم إصلاح أدوات السياسة النقدية بالانتقال من الأساليب المباشرة إلى الأساليب غير المباشرة وفقا لقوى العرض والطلب بما يتوافق والتحول نحو اقتصاد السوق، في حين امتدت المرحلة الثالثة من بداية الألفية الثالثة إلى غاية 2019 وتميزت خلالها السياسة النقدية بوجود مجموعة جديدة من التحديات، منها انتقال النظام المصرفي إلى حالة فاض في السيولة، والذي أصبح هيكليا منذ السداسي الثاني لسنة 2001؛

✓ إن السياسة الانفاقية في الجزائر لا تزال تعاني من اعتمادها الكبير على الإيرادات الضريبية لقطاع المحروقات ومن سوء التخطيط وضعف الفعالية عند التنفيذ، حيث يمكن ملاحظة الإفراط في الانفاق الاستثماري خاصة في فترات انتعاش أسعار البترول بشكل لا يتماشى مع القدرات التنظيمية والتنفيذية لمؤسسات الدولة، وبشكل لا يراعي في الكثير من الأحيان المتطلبات الحقيقية للاقتصاد الجزائري، وهو الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى ضعف فعالية السياسة الانفاقية في التأثير على مؤشرات التوازن الكبرى في الجزائر، بينما تعاني السياسة الضريبية في الجزائر من تشوه الهيكل الضريبي بسبب اعتمادها الكبير الجباية البترولية وهو الأمر الذي أصبح يهدد قدرة استدامة السياسة المالية للجزائر ويعيق التوازنات المالية للدولة، فعلى الرغم من الإصلاحات الضريبية إلا أن الجباية العادية لا تزال تعاني من ضعف كبير نتيجة التهرب الضريبي وضعف القطاعات المنتجة خارج المحروقات، وقد انعكس هذا الضعف في تراجع مستوى الضغط الضريبي خارج المحروقات الذي يبقى في حدود فقط، في حين

الخاتمة

أن السياسة الائتمانية العامة في الجزائر أصبحت لا تمثل أداة استقرار، فقد ساهمت في زيادة حدة الاضطرابات الاقتصادية في عقد التسعينات من خلال ارتفاع حجم الدين الخارجي وقيمة الفوائد المترتبة عليه، وقد أسهم في هذا الوضع عدم كفاءة الأسواق المالية المحلية وضعف استقطابها للفوائض المالية المحلية؛

✓ إن السياسة النقدية في الجزائر لازالت تابعة إلى حد كبير للسياسة المالية، نتيجة العلاقة القوية التي تربط الإيرادات العامة مع النفقات العامة أي أن هذه الأخيرة تمول عن طريق عائدات الجباية البترولية، بالإضافة إلى أن الدولة تعتمد في تمويل عجز الموازنة العامة على عائدات البترول أي مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث أنه في حالة انخفاض أسعار النفط تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي كبديل عن مداخيل النفط، كما أن قروض الحكومة من الجهاز المصرفي لها أهمية كبيرة وهو ما يؤكد أن السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى إحداث ضغوط تضخمية؛

✓ من خلال دراستنا لاستقرارية متغيرات الدراسة باستعمال اختبارات الجذور الأحادية خلال الفترة 1980-2019 توصلنا إلى أن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، ولكنها مستقرة عند اجراء عليها الفروقات من الدرجة الأولى، بمعنى أن كل متغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، مما يعني هناك إمكانية دراسة وتوضيح العلاقات طويلة الأجل المحتمل وجودها بين متغيرات الدراسة أي هناك إمكانية وجود مسار مشترك بين متغيرات الدراسة (علاقة تكامل متزامن) ؛

✓ من خلال اختبار تكامل المشترك لجوهانسن تبين أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر ($\lambda \text{trace}(r) = 30.96$) أكبر من القيمة الحرجة التي تساوي 29.79 عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (النتائج للمحلي للإجمالي ، النفقات العامة، عرض النقود)؛

✓ إن استخدام منهجية جوهانسن لتقدير نموذج الناتج المحلي الإجمالي (1) VECM(1) تحصلنا من خلاله على النتائج التالية: لا يعاني هذا النموذج من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم ثبات التباين، وكذا قيم جيدة لمعاملات التحديد المرافقة لكل معادلة من معادلات انحدار هذا النموذج، بالإضافة إلى معنوية إحصائية الاختبار فيشر أي نموذج مقبول؛

✓ إن استخدام منهجية جوهانسن لتقدير نموذج الناتج المحلي الإجمالي (1) VECM(1) تحصلنا من خلاله على النتائج التالية: معامل تصحيح الخطأ المعبر عنه بالمتغيرة CoinEq1 إشارته سالبة ومعنوي إحصائيا أي وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج؛

الخاتمة

- ✓ من خلال تقدير نماذج الدراسة تبين أن هناك أثر إيجابي لنفقات العامة وعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل والقصير في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- ✓ كما أن نتائج محاكاة الصدمات وتحليل دوال الاستجابة الفورية بينت أن كل من بيانات نموذج الخاص بالناتج المحلي الإجمالي يستجيب استجابة معنوية - إحصائيا - لصدمات التي تحدث في أدوات السياسة المالية والنقدية ابتداء من الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة إلى غاية نهاية فترة الاستجابة على مدى عشر فترات، بينما في الفترة الأولى التي تلي حدوث الصدمة فكانت استجابة فوري، حيث أن نتائج دوال الاستجابة الفورية أفرزت عن نتائج مهمة فيما يتعلق بنوع التأثير الذي تمارسه كل من السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي من خلال أدواتهما.

نتائج اختبار الفرضيات :

- تم القيام بهذه الدراسة من خلال وضع مجموعة من الفرضيات، ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى ما يلي:
- ✓ عرف نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة كثرة التذبذبات الناتجة عن كثرة الدورات الاقتصادية في الجزائر، والتي أعطاها نوع من عدم الاستقرار نتيجة ارتباطه بصورة مباشرة بالصدمات الخارجية والمتمثلة في ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، فالنمو الاقتصادي في الجزائر هو نتيجة تمويل لاقتصاد بالعوائد النفطية والمترجمة في استثمارات عمومية، وعليه فإن الفرضية الأولى قد تحققت صحتها والتي تنص على "يتحدد النمو الاقتصادي بصفة أساسية من العوائد النفطية"؛
- ✓ هيمنت الجباية البترولية على مجمل إيرادات العامة مما يؤكد على اعتماد الجزائر على إيرادات الجباية البترولية كمورد أساسي لتمويل الخزينة العمومية وارتباط حصيلة هذه الأخيرة مع تقلبات أسعار المحروقات، فالإيرادات العامة وكغيرها من أدوات السياسة المالية عرفت هي الأخرى تغييرات متمثلة في انخفاض إيرادات الجباية البترولية عن إيرادات الجباية العادية، وقامت الدولة بإصلاحات ضريبية والمتمثلة في تنويع تحصيل الضرائب للحد من هيمنة الجباية البترولية ، ونتيجة لذلك تطورت حصيلة إيرادات الجباية العادية خلال فترة الدراسة، حيث عرفت أعلى مستوى لها سنة 2016 حيث كانت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية 58.22% وذلك نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 2016، وعليه فإن الفرضية الثانية محققة التي تنص على "أدى ارتفاع في حصيلة الجباية البترولية إلى غياب شبه كلي للجباية العادية مع ضعف ملامح السياسة الضريبية في الجزائر"؛

✓ من خلال تقدير معادلة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM تبين لنا أن هناك أثر إيجابي للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل والقصير وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة، حيث قدرت مرونته في المدى الطويل بـ 0.33 أي كلما زاد الإنفاق العام على مختلف القطاعات يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.33% في المدى الطويل مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وأما في المدى القصير فكانت مرونته بـ 0.77 أي كلما زاد الإنفاق العام يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.77% في المدى القصير، وهذه النتيجة منطقية وقريبة من الواقع كون الجزائر مثلها مثل الدول النامية تعتمد على أداة الإنفاق العام في توجيه وتنشيط اقتصادها بهدف زيادة النمو الاقتصادي وعليه فإن الفرضية الثالثة محققة التي تنص على "هناك علاقة طردية بين أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي في الجزائر"؛

✓ بينت النتائج أن هناك تأثير موجب ومقبول للعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي حيث قدرت مرونته في المدى الطويل بـ 0.43 أي كلما زاد عرض النقود يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.43% في المدى الطويل مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وأما في المدى القصير فكانت مرونته بـ 0.27 أي كلما زاد عرض النقود يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.27% في المدى القصير وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية حيث إذا أرادت الدولة تحفيز وتنشيط اقتصادي تلجأ إلى إحدى الحلول بضخ كتلة نقدية هائلة لتمويل برامجها التنموية، وعليه فإن الفرضية الرابعة محققة التي تنص على "هناك علاقة طردية بين مكونات السياسة النقدية (عرض النقود) والنمو الاقتصادي في الجزائر".

التوصيات والاقتراحات:

بناء على النتائج واختبار الفرضيات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة المتواضعة بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

✓ ضرورة الاعتماد على أدوات السياسة النقدية والمالية لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، نظرا للأدوار والآثار المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تحدثهما على المتغيرات الاقتصادية، وخاصة إذا ما تم إستخدامهما بطريقة مثالية و بكفاءة، و من ثمة العمل على تفعيلهما أكثر خاصة مع التحول نحو استخدام أدوات غير مباشرة بالنسبة للسياسة النقدية في إطار مساندة الاتجاهات الحديثة لإدارة نقدية غير مباشرة، و المناذاة بضرورة إستهداف التضخم، أما بالنسبة للسياسة المالية فلا بد من العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة ومحاولة إحلال الجباية

الخاتمة

البتروولية خاصة في الآونة الأخيرة التي شهدت تراجع مستمر للإيرادات النفطية، والتركيز أكثر على نفقات التجهيز مع إعطائها أولوية على حساب نفقات التسيير التي هي جد مرتفعة وفي ميل ذو اتجاه تصاعدي؛

✓ اجراء التنسيق بين السياسة المالية والنقدية باعتبارهما أحد أهم العوامل الأساسية في تحقيق الاستقرار المالي الذي يؤدي إلى تحريك النشاط الاقتصادي وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو المنشودة؛

✓ انتقاء السياسات المالية الناجحة والملائمة وتطبيقها خاصة في جانب الإنفاق العام على القطاعات ذات المردود الاقتصادي التي تدعم بدورها النشاط الاقتصادي في الجزائر؛

✓ تفعيل السياسة النقدية والمالية المبنية على أسس اقتصادية فعالة من أجل التحكم في معدلات التضخم من جهة وتوفير القاعدة النقدية من جهة أخرى، وذلك بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط القاعدة الإنتاجية والنشاط الاقتصادي؛

✓ إتباع سياسة نقدية رشيدة وفعالة تؤدي إلى استقرار النشاط الاقتصادي وذلك بتوجيه الإنفاق النقدي على القطاعات الاقتصادية ذات المردود الإنتاجي العالي، التي تمثل محور الارتكاز من خلال توجيه النقد إلى المنافذ الاقتصادية بحيث يكون لتلك المنافذ أو المصارف إمكانية توزيع تلك الكتلة النقدية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بشكل يؤدي إلى تحفيز ونمو النشاط الاقتصادي؛

✓ تطبيق الرقابة الفعالة للسلطة النقدية على القطاع النقدي والمالي باعتبارهما من أهم ركائز الاستقرار النقدي والمالي، والعمل على تطوير القطاع المصرفي ودعم إصلاحه للتخفيف من آثار الأزمة التي يتوقع حدوثها؛

✓ تحرير الاقتصاد من العوائق والمصاعب التي تواجه حركة عناصر الإنتاج والتي تعيق المنافسة المحلية والأجنبية والتوظيف الرشيد للموارد المتاحة للدولة، وذلك عبر تقوية المؤسسات المسؤولة عن رسم السياسات الاقتصادية وعن إدارة الاقتصاد الوطني، بما في ذلك مؤسسات القطاع المالي والمصرفي، وتصحيح أوضاع القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص إلى أقصى حد ممكن.

آفاق الدراسة:

وبناءً على التوصيات المقترحة يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين التي يمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلاً ومنها:

- ✓ دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق أهداف الاقتصادية لمربع كالدور.
- ✓ أثر صدمات المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي في الدول النفطية.
- ✓ ترشيد الإنفاق العام كآلية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية.

الخاتمة

✓ دور السياسات الاقتصادية الكلية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النفطية.

قائمة المراجع

الكتب

- 1- احمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعة، القاهرة، 1990.
- 2- احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور لبنوك المركزية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- 3- احمد فريد مصطفى ومحمد عبدالمنعم عفر ، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ،الاسكندرية ،2000.
- 4- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 5- اسامة بشير الدباغ، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، 2002 .
- 6- أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 7- إياد عبدا لفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 8- باري سيحل، النقود والبنوك وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور دار المريخ الرياض ،1987.
- 9- باهر محمد عتلم ،المالية العامة أدواتها الفنية وأثارها الاقتصادية -، مكتبة الآداب مصر، 1998.
- 10- بلعوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 .
- 11- بول سامويلسون الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله ،الطبعة الثانية ،الدار الاهلية للنشر والتوزيع ،الاردن ،1995.
- 12- تشارليز وولف، الاسواق ام الحكومات، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير، عمان، 1996 .
- 13- جيمس جوارتيني ،الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ، الرياض 1999.
- 14- خالد حمد السواعي ،التجارة والتنمية ،دار المنهاج ،عمان الطبعة الاولى ،2006.
- 15- خالد شحاتة الخطيب ،أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2005 .
- 16- خباية عبدالله، بلاطة أمبارك، أساسيات في الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010.

قائمة المراجع

- 17- دوجلاس موسشيت، ترجمة: بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 18- رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
- 19- رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1996.
- 20- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، ط 3، جامعة القاهرة، مصر، 1991.
- 21- روبرت صولو، ترجمة: ليلي عبود، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2003.
- 22- سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.
- 23- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول، 1994.
- 24- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الثاني، الكويت، 1994.
- 25- سكينه بن حمودة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار المالكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006.
- 26- سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2017.
- 27- شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الاسس والتطبيقات)، دار اسامة الاردن، 2011.
- 28- صالح خصناوة، مبادئ الاقتصاد الكلي، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، 1995.
- 29- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- 30- صفاء عبدالجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 31- صفاء عبدالجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 32- ضياء مجيد الموسوي، ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 272.
- 33- ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

قائمة المراجع

- 34- عادل احمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1974.
- 35- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.
- 36- عبد الرحمن أحمد د يسرى، أحمد الناقة، النظرية الاقتصادية الكلية" مدخل حديث"، منشورات كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1994.
- 37- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 38- عبدالمجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية - دراسة تحليلية وتقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006.
- 39- عبدالمطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية -تحليل جزئي وكلي -، زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- 40- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الخامسة ،2005، ص242.
- 41- فليح حسن خلف ،الاقتصاد الكلي، عالم لكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2008.
- 42- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 43- فليح حسن خلف، المالية العامة، ط 1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 44- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2008.
- 45- كامل علاؤوي، كاظم الفتلاؤوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2009.
- 46- حلو موسى بوخاري ،سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2010.
- 47- حلو بوخاري ،سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية ،لبنان ، 2010.

قائمة المراجع

- 48- ماهر ظاهر بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، د ط، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر.
- 49- مجدي سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.
- 50- محمد الشرف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 51- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطلعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 52- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 53- محمد عبد السميع عناني، "التحليل القياسي و الإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام **Windows SPSS**"الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 54- محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجح، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 55- محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجح، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 56- محمد هبة حسن سعيد، النمو الاقتصادي في المدارس الفكرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 03، مصر، 2013.
- 57- محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الاجتماعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 58- محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- 59- مدحت القرشي، " اقتصاديات العمل "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- 60- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008.
- 61- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

قائمة المراجع

- 62- ميشال تودأور، ترجمة: محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار التاريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 63- ناظم محمود نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، الأردن، 1999، ص 309.
- 64- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 65- نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
- 66- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، لبنان، 2000.
- 67- وليد السيفو، الاقتصادي القياسي التحليلي، دار مجدولاي، الاردن، 2003.
- 68- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان، 2010.
- 69- وليد لشيشي، سليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي ، دار الكتاب الجامعي، مصر، 2016.

الأطروحات والمذكرات

- 1- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، مذكرة ماجستير غير منشورة قسم علو التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 2005-2006 .
- 2- أكثم عيسى محمود المغايرة، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-1970)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991.
- 3- إيمان إبراهيم إسماعيل، تقويم فاعلية السياسة النقدية في تخفيف حدة التضخم في العراق خلال الفترة (1980-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، 2011 .
- 4- بقبق ليلي اسمهان ، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية- اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ،2014-2015 .

- 5- بن عاتق حنان : "السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2013-2014، ص260
- 6- بن عيسى امينة ،العلاقة بين النقود والاسعار -دراسة قياسية في الجزائر، تونس، و المغرب ، مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ،2014/2015.
- 7- بهدل ولد لحبيب، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، -2011 2010.
- 8- جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الجزائر والغرب"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2014/2015 .
- 9- جنيدي مواد، الاصلاحات والانتعاش الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر3، 2014-2015.
- 10- خالد منه، " دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990"، مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص179.
- 11- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الجزائر 2005.
- 12- زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015-2016.
- 13- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

- 14- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص 43، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015 .
- 15- طيبة عبدالعزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2004-2005.
- 16- عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2007.
- 17- عبدالله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005 .
- 18- فتوح خالد : "تطور الانفاق العمومي واثره على التنمية المستدامة"، مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد-تلمسان، 2014/2015.
- 19- حول عبدالقادر :العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة -دراسة قياسية، مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ديلالي ليايس - سيدي بلعباس، 2014/2015.
- 20- لحيلح الطيب، السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي في ضوء الإسلام، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السودان، 1997.
- 21- لموتي محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية واقتصادية للفترة (1970-2007)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2009 .
- 22- محفوظ مراد، الخصوصية وتأثيرها على معدل البطالة -دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2013، 3-2014 .
- 23- محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع الانضباط بالأهداف" دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير

قائمة المراجع

- منشورة، تخصص تسيير المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014 2015.
- 24- معطالله امال : "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)", مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد- تلمسان، 2014/2015.
- 25- معيزي قويدر ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، اطروحة دكتوراه في تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2007-2008.
- 26- مقروش كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي "دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، مذكرة ماجستير في العلوم، الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2013-2014.
- 27- نذير ياسين ،اثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1970-2010)،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، 2011/2012.

المجلات والمدخلات والدوريات

1. ابراهيم الكرسانة ،السياسة الضريبية والاصلاح، دورة ادارة الاقتصاد الكلي وقضايا مالية حكومية ،ابوظبي 4-14/12/2006 ،صندوق النقد العربي ،معهد السياسات الاقتصادية .
2. إبراهيم لطفي عوض ، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد العصري "دراسة تحليلية، ورقة بحثية رقم 5465 ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الزقازيق، مصر.
3. أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية الهيكلية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد107، نوفمبر2011.
4. أحمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر(1970 - 2005) مجلة الباحث، العدد 06، 2008.

قائمة المراجع

5. احمد غريبي ،مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الاسعار -حالة الجزائر -مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد رقم01، العدد02،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر. 2015 .
6. ألب داغر، البعد الاقتصادي، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت، لبنان، 2007.
7. أحمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992 - 2008)، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الأول، جامعة الزاوية، قسم الاقتصاد، ليبيا، 2013 .، ص 258
8. أحمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1992-2008) ، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر ،المجلد الأول، جامعة الزاوية ،قسم الاقتصاد، ليبيا، 2013.
9. بشيشي وليد ، متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات ،العدد 21 (2)،ديسمبر 2017 .
10. بلعوز بن علي وطيبة بن عزوز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 41 ،مرطز دراسات الوحدة العربية ،2008.
11. بن حمودة محبوب ومعيوف احمد، "الانعكاسات المالية للدين العام الداخلي الجزائري خلال الفترة 1990-2013" ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 05، العدد 02/2016.
12. بن عبدالفتاح دحمان، اثر برامج الصندوق النقد الدولي على اداء الجهاز المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي العلمي الأول حول " إصلاح النظام المصرفي الجزائري "، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 11و12مارس 2008
13. بن عبيد فريد ، تقييم السوق النقدية الجزائرية ،كاداة لاعادة التمويل ،مجلة اجاث اقتصادية وادارية ،العدد14 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خضير بسكرة ،الجزائر ،ديسمبر 2013 .
14. بوالكور نور الدين ،تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في اطار منحني فيليبس ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ،العدد السابع - جوان 2017 .

قائمة المراجع

15. ج.د.ن. ورسك، ترجمة: محمد عزيز، محمد سالم كعييه، البطالة مشكلة سياسة اقتصادية، منشورات جامعة قار يونس، بن غازي، ليبيا، 1997.
16. حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، ورقة بحثية رقم 0702، جامعة الجزيرة، كلية الاقتصاد، السودان.
17. حسن بن فردان المجهوج، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي أسلوب التكامل المشترك، ورقة مقدمة ضمن الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية تحت عنوان: التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، 26-28 ماي 2009، الرياض، السعودية.
18. حيدر نعمة بخيت، نصر حمود مزنان، اثر عرض النقد على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995، المجلات الاكاديمية العلمية العراقية، المجلد 1، العدد 01، جامعة الكوفة، العراق، 2006.
19. رامي زيدان، حساسية النظام الضريبي السوري، (سورية، المجتمع والاقتصاد، 2007).
20. رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية.
21. شريف محمد، "السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد: 2011/01.
22. شوقي جباري، حمزة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا، مجلة رؤى إستراتيجية، المجلد الثاني، العدد 08، أكتوبر 2014.
23. صديقي مليكة، السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة الجزائر3، الجزائر، 13 ماي 2013.
24. عارف دليلا، عجز الموازنة وسبل معالجتها، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية 1998.
25. عبد العزيز رشا سعيد، الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤثراته، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 03، مصر، 2011.
26. عبد العلي جبيلي وفيتالي كرامارينكو، "بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هل تعوم عملاتها أم تربطها بعملة أخرى؟"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس.

27. عبدالله قوري يحي ، محددات التضخم في الجزائر - دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012 ،مجلة الباحث عدد14/2014 .
28. عبدالهادي يوسف، سياسات الإنفاق العام والإصلاح، معهد صندوق النقد الدولي،2006.
29. علي صاري ، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013 ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع، جامعة الوادي،الجزائر،2014 .
30. علي فلاق ، رشيد سالمى ، اسامة بوشريط، السياسة النقدية كمحدد للاقتصاد الكلي -دراسة حالة الجزائر - ،المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية ،مجلة سداسية ، العدد السابع ،جامعة الجزائر 3 ،الجزائر،2016 .
31. فارس هباش ،دراسة تحليلية للعلاقة والاثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف -دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001)و(2002-2011)،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد 14 ،جامعة سطيف 1 ،الجزائر،2014.
32. فتيحة ملياني ، الاصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي ،مجلة الاقتصاد الجديد،المجلد1 ،العدد14،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ،الجزائر،2016.
33. فضل النقيب ،مفهوم رأس المال الاجتماعي وأبعثه بالنسبة للأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
34. فضيل رايس ،تحويلات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)،مجلة الباحث ،العدد 10،جامعة قاصدي،مرياح ،ورقلة،الجزائر 2012.
35. قدور بن نافلة، محمد بن مريم، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر"دراسة قياسية وفق نموذج أوكن/غوردن للفترة 1970/2012 مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 17،العدد 01،الكويت، يناير 2015.
36. ماجد حسني صبيح، تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013)، مجلة- الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد . الأول، يناير 2015.
37. محمد إسماعيل، هبة عبدالمنعم، بطالة الشباب في الدول العربية، صندوق النقد العربي .

قائمة المراجع

38. محمد حامد الزهار، وسائل علاج العجز في ميزان المدفوعات ومدى فاعليتها في البلدان النامية دراسة تحليلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، 1983، المجلد 07، العدد 01.
39. محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، 2013.
40. محمد لكصاسي، محافظ بنك الجزائر، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، دراسة قدمت الى الاجتماع السنوي السبع والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي عقد في الدوحة بدولة قطر في سبتمبر 2003، ابوظبي، 2004.
41. مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، اداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي العلمي الأول حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 08 و09 مارس 2005.
42. مصطفى حسين المتوكل، محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2000.
43. مصيطني عبداللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06 جامعة ورقلة، الجزائر 2008.
44. معاوية أحمد حسن، هناء محمود سيد حسن، الأثر الاقتصادي للبطالة "حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والثلاثون، العراق، 2012.
45. معاوية أحمد حسن، هناء محمود سيد حسن، الأثر الاقتصادي للبطالة: حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والثلاثون، 2012.
46. مولاي لخضر عبدالرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010.
47. ناصر مراد، "الاصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، عدد 2003/02.
48. نزار العيسي، تاثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي (الحالة الاردنية)، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 21، الاصدار الاول جامعة جرش الاهلية، الاردن، 2007.

قائمة المراجع

49. هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين : ملامح وسياسات الاستقرار، (على الخط)، صندوق النقد العربي.
 50. وشاح رزاق، استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 31، ماي 2009.
- التقارير
1. بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2013 :التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،نوفمبر 2014 .
 2. بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم (30) ،جوان 2019 .
 3. بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم (5) ، ديسمبر 2008 .
 4. بنك الجزائر ،التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2010،جويلية 2011.
 5. بنك الجزائر ،التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2010،جويلية 2011 .
 6. بنك الجزائر، التقارير السنوية (2010-2019).
 7. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سبتمبر 2009 .
 8. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر نوفمبر 2016 .
 9. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014 .
 10. الجزائر -موجز قطري تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا الامم المتحدة ،اديسا ابابا ، اثيوبيا ،مارس 2017 .
 11. الديوان الوطني للإحصاء ، تقرير حوصلة إحصائية 1962-2011 - المحاسبة الوطنية .
 12. الديوان الوطني للإحصاء ، حوصلة 1993-2011 ، الفصل 2- التشغيل .
 13. الديوان الوطني للإحصاء، التقارير السنوية للجزائر بالأرقام .
 14. الديوان الوطني للإحصاءات، تقرير حوصلة احصائية 1962-2011-المالية العامة .
 15. قوانين المالية 2018 و 2019.
 16. المادة 35 من قانون النقد والقرض 03-11. المعدل والمتمم للقانون 90-10 .
 17. المادة 35 من قانون 10-04 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للقانون 03-11.
 18. المادة 41 من الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.
 19. المادة 76 من قانون النقد والقرض 90-10.

20. المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10.
21. المواد (69-70-71-72) من قانون النقد والقرض (90-10) الصادر في 14 افريل 1990.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

- 1- Abraham Frois, **élément de dynamique économique**, 2éd, Dalloz, Paris, 1972.
- 2- Albert Dagher, **analyse macroéconomique les modèles de base**, Dar al manahal el-lubnani, 1^{er} édition 2008 .
- 3- Artus Patrick, **modélisation macroéconomique**, ECONOMICA , Paris, 2005
- 4- Badi H. Baltagi ; " **Econometrics** " ; 5th ed. ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; Dordrecht, London and New York ; 2011 .
- 5- Bernard ghillochon ,**économie internationale**, ECONOMICA ,paris, 1999 .
- 6- CH biales, **modélisation de l'équilibre macroéconomique**, publications de l'université de Lyons, France, 2005.
- 7- Charles B. Moss ; " **Mathematical Statistics for Applied Econometrics** " ; CRC Press : Taylor & Francis Group; Florida ; U.S.A ; 2014 .
- 8- Chris Brooks ; " **Introductory Econometrics for Finance** " ; 2nd ed. ; Cambridge University Press ; New York ; U.S.A ; 2008.
- 9- Damodar N. Gujarati ; " **Basic Econometrics** " ; 4th ed. ; The McGraw-Hill Companies ; U.S.A ; 2004 .
- 10- Dominique plihon ,**la monnaie et ses mécanismes** ,la DECOUVERTE , jul, 2010.
- 11- Elia Kacapyr ; " A Guide to Basic Econometric Techniques " ; 2nd ed. ; M.E. Sharpe, Inc. ; New York ; 2014.
- 12- Frederic Mishkin ,**monnaie et marchés financiers, nouveaux horizons**, 9ème éditions ,paris, 2010.
- 13- Frédérique bec, **analyse macroéconomique**, édition la découverte, France, 2000.
- 14- Gregory N Mankiw ,**macroéconomie** ,de boeck ,4ème édition ,paris ,2009.
- 15- Haiyan Song, Stephen F. Witt, Gang Li ; " **The Advanced Econometrics of Tourism Demand** " ; Routledge ; New York and London ; 2009.
- 16- Helmut Lütkepohl ; " **Econometric analysis with vector autoregressive models** " ; in David A. Belsley and Erricos John Kontoghiorghes (eds.) ; Handbook of Computational Econometrics " ; John Wiley & Sons, Ltd.; United Kingdom; 2009 .
- 17- Humberto Barreto , Frank M. Howland ; " **Introductory Econometrics : Using Monte Carlo Simulation With Microsoft Excel** " ; Cambridge University Press ; New York ; U.S.A ; 2006 .
- 18- Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy ; " **Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés**" ; Éditions De Boeck Université ; Paris ; 2004.

- 19- J.G. Mackinnon ; " **Critical Values for Cointegration Tests** " ; in R.F. Engle and C.W.J. Granger (eds.) ; Longrun Economic Relationships : Readings in Cointegration ; Chap. 13 ; Oxford University Press ; New York ; 1991.
- 20- Jack Johnston, John Dinardo ; " **Econometric Methods** " ; 4th ed. ; McGraw-Hill ; New York ; 1997.
- 21- Janet M. Box-Steffensmeier, John R. Freeman, Matthew P. Hitt, and Jon C. W. Pevehouse ; " **Time Series Analysis for the Social Science** " ; Cambridge University Press ; New York ; U.S.A ; 2014.
- 22- jaque muller, **économie manuel d'application**· paris,2002.
- 23- Kathelijne Schubert, **Macroéconomie**, comportement et croissance, 2ème édition, vuibert, France, 2000.
- 24- M. Bade, R. Parkin, B. Carmichael, "**Introduction à la Macroéconomie Moderne**" ,ERPI, 3e édition, Québec.
- 25- Mara Madaleno, Carlos Pinho, Claudia Ribeiro ; " **Commodity Price Interaction : CO2 Allowances, Fuel Sources and Electricity** " ; in Sofia Ramos and Helena Veiga (eds.) ; The Interrelationship Between Financial and Energy Markets ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; New York and London ; 2014 .
- 26- Michael Sampson ; " **Time Series Analysis** " ; Loglinear Publishing ; Canada ; 2001 .
- 27- Muller. J et autres, " **Manuel et applications Économie**", 4ème édition, Dunod, Paris, 2004.
- 28- Paul Krugman ,**économie internationale** ,nouveau horizons ,8ème éditio
- 29- Peijie Wang ; " **Financial Econometrics** " ; 2nd ed. ; Routledge ; London and New York ; 2009 .
- 30- PEIJIE Wang, **the economics of foreign exchange and global finance**, Springer, Germany,2005.
- 31- Peter Kennedy ; " **A Guide to Econometrics** " ; 5th ed. ; The MIT Press ; Cambridge ; Massachusetts ; 2003 .
- 32- R.I.D. Harris ; " **Using Cointegration Analysis in Econometric Modelling** " ; Prentice Hall ; Harlow, England ; 1995 .
- 33- Régis Bourbonnais ; " **Économétrie : Manuel et exercices corrigés** " ; 8ème éd. ; Dunod ; Paris ; 2011.
- 34- Régis Bourbonnais, **Michel Terraza** ; " **Analyse des séries temporelles : Applications à l'économie et à la gestion** " ; 3ème éd. ; Dunod ; Paris ; 2010 .
- 35- Reinhard Neck ,**Quantitative Economic policy**, Springer , uk ,2008
- 36- René Sendretto, **Politiques commerciales des grandes puissances**, de Boeck, paris, 2011.
- 37- William H. Crown ; " **Statistical Models for the Social and Behavioral Sciences : Multiple regression and limited- dependent variable models** " ; Greenwood Publishing Group, Inc. ; U.S.A ; 1998 .
- 38- Xafier Greffe ,**politique économique programme insrtuments**, perspectives, Economica, 2ème édition , paris, 1991.
- 39- Xavier Greffe, **politiques économiques**, economica, Paris, 2000.

المجلات والمدخلات والدوريات

- 1- A. Steven Holland, **rational expectations and the effects of monetary policy : a guide for the uninitiated**, federal reserve bank of St. louis, EtatsUnis, 1985.
- 2- Alexis jacquemin, **fondements d'économie politique de boeck**, université de bruxelles, 2001.
- 3- **Anil K. Bera, Carlos M. Jarque, Lung-Fei Lee ; " Testing the Normality Assumption in Limited Dependent Variable Models " ; International Economic Review ; Vol. 25 ; No. 3 ; 1984 .**
- 4- Briguglio L, "**Economic Vulnerability and Resilience**, World Institute for Development Economics Research, Research paper N°2008/55, May, 2008.
- 5- **C.W.J. Granger ; " Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods " ; Econometrica ; Vol. 37 ; No. 3 ; 1969 .**
- 6- **C.W.J. Granger ; " Testing for Causality : A Personal View Point " ; in Eric Ghysels, Norman R. Swanson and Mark W. Watson (eds.) ; Essays in Econometrics : Collected Papers of Clive W.J. Granger ; Vol. II : Causality, Integration and Cointegration, and Long Memory ; Cambridge University Press ; New York ; U.S.A ; 2001 .**
- 7- **Carol Alexander ; " Market Risk Analysis : Practical Financial Econometrics " ; Vol. II ; John Wiley & Sons Ltd. ; England ; 2008.**
- 8- **D. Kwiatkowski, P. Phillips, P. Schmidt, Y. Shin ; " Testing the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root: How sure are we that economic time series have a unit root? " ; Journal of Econometrics ; Vol. 54 ; 1992 .**
- 9- **David A. Dickey, Wayne A. Fuller ; " Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root " ; Journal of the American Statistical Association ; Vol. 74 ; No. 366 ; 1979 .**
- 10- Fernando Ferrari Filho, **keynesians, monetarists, new classicals and new keynesians, post keynesian critique**, analyse economic, issue n°14, 1996.
- 11- Frédéric S. mishkin, **monetary policy strategy : lessons from the crisis**, national bureau of economic research, working paper n°16755, EtatsUnis, 2011.
G.E.P. Box, D.A. Pierce ; " Distribution of Residual Autocorrelations in Autoregressive-Integrated Moving Average Time Series Models " ; Journal of the American Statistical Association ; Vol. 65 ; No. 332 ; 1970 .
- 12- **G.M. Ljung, G.E.P. Box ; " On a Measure of Lack of Fit in Time Series Models " ; Biometrika ; Vol. 65 ; No. 2 ; 1978.**
- 13- **Gebhard Kirchgässner, Jürgen Wolters ; " Introduction to Modern Time Series Analysis " ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; New York ; 2007.**
- 14- Geoff Til, **the policy implications of the General Theory**, real- world economics review, issue n°50, 2009.
- 15- **George G.S. Wang, Chaman L. Jain; "Regression Analysis : Modeling & Forecasting"; Graceway Publishing Company, Inc. ; New York ; 2003.**
- 16- **Gideon Schwarz ; " Estimating the Dimension of a Model " ; The Annals of Statistics ; Vol. 6 ; No. 2 ; 1978.**

- 17- **Halbert White** ; " A Heteroskedasticity-Consistent Matrix Estimator and a Direct Test for Heteroskedasticity " ; **Econometrica** ; **Vol. 48** ; **No. 4** ; **1980**.
- 18- **Hirotsugu Akaike** ; " A New Look at the Statistical Model Identification " ; **IEEE Transactions on Automatic Control** ; **Vol. 19** ; **1974** .
- 19- **J. Durbin, G.S. Watson** ; " Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression " ; **Biometrika** ; **Vol. 38** ; **No. 1/2** ; **1951** .
- 20- **L.G. Godfrey** ; " Testing for Higher Order Serial Correlation in Regression Equations When the Regressors Include Lagged Dependent Variables " ; **Econometrica** ; **Vol. 46** ; **No. 6** ; **1978** .
- 21- Laurent simula, **la politiqu fiscale, objectifs et contraintes**, problèmes économiques, mars 2016 ,numero9.
- 22- **Leslie G. Godfrey** ; "Testing For Multiplicative Heteroscedasticity " ; **Journal of Econometrics** ;**Vol.8** ;**1978** .
- 23- **M.H. Quenouille** ; " Approximate Tests of Correlation in Time-Series" ; **Journal of the Royal Statistical Society ; Series B** ; **Vol. 11** ; **No. 1** ; **1949** .
- 24- **P.C.B. Phillips, S. Ouliaris** ; "Asymptotic Properties of Residual Based Tests for Cointegration" ; **Econometrica** ; **Vol.58** ; **No. 1** ; **1990** .
- 25- **Patrick T. Brandt, John T. Williams** ; " Multiple Time Series Models " ; **Quantitative applications in the social sciences** ; **No. 148** ; **Sage Publications Inc. ; California** ; **2007** .
- 26- **Peter C.B. Phillips, Pierre Perron** ; " Testing for a Unit Root in Time Series Regression" ; **Biometrika** ; **Vol. 75** ; **No. 2** ; **1988** .
- 27- **R.W. Farebrother** ; " The Durbin-Watson Test for Serial Correlation When there is no Intercept in the Regression " ; **Econometrica** ; **Vol. 48** ; **No. 6** ; **1980** .
- 28- **Robert F. Engle** ; " Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation " ; **Econometrica** ; **Vol. 50** ; **No. 4** ; **1982**.
- 29- **Robert F. Engle, Byung Sam Yoo** ; " Forecasting and Testing in Cointegrated Systems " ; **Journal of Econometrics** ; **Vol. 35** ; **1987** .
- 30- **Robert F. Engle, C.W.J. Granger** ; " Co-Integration and Error Correction : Representation, Estimation, and Testing " ; **Econometrica** ; **Vol. 55** ; **No. 2** ; **1987** .
- 31- Robert m. Solow, **a contribution to the theory of economic growth**, the quarterly journal of economics, vol. 70, n°01, February 1956.
- 32- **Søren Johansen, Katarina Juselius** ; " Maximum Likelihood estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for money " ; **Oxford Bulletin of Economics and Statistics** ; **Vol. 52** ; **1990**.
- 33- **Stephen M. Goldfeld, Richard E. Quandt** ; " Some Tests for Homoscedasticity " ; **Journal of the American Statistical Association** ; **Vol. 60** ; **No. 310** ; **1965** .
- 34- Stephen S. golub, Chang-Tai Hsieh, **classical recardian theory of comparative advantage revisited**, review of international economics, vol 8, consultéle : 12/06/2019, disponible sur :
- 35- **T.S. Breusch, A.R. Pagan** ; " A Simple Test for Heteroscedasticity and Random Coefficient Variation " ; **Econometrica** ; **Vol. 47** ; **No. 5** ; **1979** .

- 36- **Wafa Kammoun Masmoudi** ; " Dynamic linkages between Global Macro Hedge Funds and Traditional Financial Assets " ; in **Fredj Jawadi and William A. Barnett (eds.)** ; **Nonlinear Modeling of Economic and Financial Time-Series** ; Emerald Group Publishing Limited ; United Kingdom ; 2010 .
- 37- zhiyuan cui, **an appendix on saving and investment**, harvard law school, étatsunis.
- 38- Zied Ftiti & Jean – François Goux, **Le ciblage d'inflation: un essai de comparaison internationale**, Groupe d'Analyse et de Théorie Economique, Lyon -St Etienne, France, working paperes n°1107,Mars 2011.

التقارير

- 1- Bank d'Algerie 1994-2004 'evolution de la dette exterieur de l'Algerie
- 2- Banque d'Algérie - Rapport 2014 :Evolution Economique et monétaire en Algérie-juillet 2015 .
- 3- Banque d'Algérie '-Evolution Economique et monétaire-Rapport 2009 .juillet 2010 .
- 4- International Monetary Fund,. "How the IMF promotes global economic stability", Fact sheet, August 2011.

ثالثا: المواقع الالكترونية

- 1- وزارة المالية : www.mf.gov.dz
- 2- ديوان الوطني للإحصائيات : www.ons.dz
- 3- البنك الدولي : www.albankaldawli.org
- 4- البنك الجزائر : <http://www.bank-of-algeria.dz>
- 5- صندوق النقد العربي : www.amf.org.ae

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور المتغيرات النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

الجدول رقم 01: تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة 1980-2019

الكتلة النقدية M2		أشباه النقود		النقود M1		نقود كتابية		نقود قانونية		
التغير السنوي	القيمة 10 ⁶ دج	النسبة من M2	القيمة 10 ⁶ دج	النسبة من M2	القيمة 10 ⁶ دج	النسبة من M2	القيمة 10 ⁶ دج	النسبة من M2	القيمة 10 ⁶ دج	
17.38	93538	9.73	9105	90.26	84433	44.99	42090	45.26	42344	1980
16.69	109154	10.29	11232	89.70	97922	45.68	49866	44.02	48056	1981
26.32	137889	9.13	12590	90.86	125299	55.21	76141	35.65	49159	1982
20.33	165926	7.93	13170	92.06	152757	55.89	92739	36.17	60018	1983
17.35	194718	7.33	14284	92.66	180433	58.01	112972	34.64	67461	1984
14.96	223860	9.66	21630	90.33	202229	56.10	125587	34.23	76642	1985
01.41	227017	9.77	22199	90.22	204818	5.85	115458	39.36	89360	1986
13.60	257896	13.17	33990	86.81	223905	49.26	127041	37.55	96865	1987
13.59	292963	13.91	40758	86.08	252205	48.62	142450	37.46	109755	1988
5.18	308146	18.86	58134	81.13	250012	42.23	130142	38.90	119870	1989
11.31	343005	21.26	72923	78.73	270082	39.39	135141	39.34	134942	1990
21.06	415270	21.73	90276	78.26	324993	40.40	167793	37.85	157200	1991
24.23	515902	28.33	146183	71.66	369719	35.83	184868	35.83	184851	1992
21.61	627427	28.77	180522	71.22	446905	37.54	235594	33.67	211311	1993
15.31	723514	34.23	247680	65.76	475834	34.94	252847	30.81	222986	1994
10.51	799562	35.07	280455	64.92	519107	33.68	269339	32.23	249767	1995
14.44	915058	35.62	325958	64.37	589100	32.58	298217	31.78	290884	1996
18.19	1081518	37.90	409948	62.09	671570	30.85	333701	31.21	337621	1997
47.24	1592461	48.10	766090	51.89	826372	27.37	435952	24.51	390420	1998
12.36	1789350	49.41	884167	50.58	905183	25.99	465187	24.58	439995	1999
13.03	2022534	48.17	974300	51.82	1048200	27.87	563700	23.95	484500	2000
22.29	2473516	49.92	1235000	50.07	1238500	26.73	661300	23.33	577200	2001
17.30	2901532	51.18	1485200	48.81	1416300	52.90	751600	22.90	664705	2002
15.60	3354422	49.36	1656000	48.99	1643500	25.70	862100	23.29	781400	2003
11.43	3738037	39.55	1478700	57.93	2165600	34.54	1291300	23.38	874300	2004
10.93	4146906	39.37	1632900	58.77	2437500	36.56	1516500	22.20	921000	2005
18.97	4933700	35.79	1766100	64.20	3167600	42.28	2086200	21.91	1081400	2006
21.50	5994600	29.39	1761000	70.62	4233600	49.19	2949100	21.42	1284500	2007
16.03	6955900	28.62	1991000	71.37	4964900	49.23	3424900	22.13	1540000	2008
3.12	7173100	31.07	2228900	68.92	4944200	43.42	3114800	25.50	1829400	2009
15.44	8280700	30.48	2524300	69.51	5756400	44.17	3657800	25.34	2098600	2010
19.90	9929200	28.07	2787500	71.92	7141700	35.61	3576200	25.89	2571500	2011
10.91	11013300	30.26	3333600	69.74	7681500	30.69	3380200	26.80	2592300	2012
8.42	11941510	30.91	3691700	69.08	8249800	29.84	3564500	26.83	3204000	2013
14.50	13673200	29.86	4083700	70.23	9603000	32.62	4460800	26.75	3658900	2014
0.23	13704500	32.42	4443400	67.58	9261100	28.52	3908500	3.00	410500	2015
0.82	13816300	31.91	4409300	68.09	9407000	27.11	3745400	32.55	4497200	2016

الملاحق

8.38	14974600	31.44	4708500	68.56	10266100	30.14	4513300	31.50	4716900	2017
11.10	16636700	31.45	5232600	68.55	11404100	32.29	5371800	29.61	4926800	2018
4.07	17314500	30.24	5235100	69.76	12079400	32.72	5666100	29.67	5138000	2019

SOURCE :-Office National des statistiques(ONS):«Rétrospective statistique(1963-2011), Edition 2013 - Rapports annuels de la banque d'Algérie (2012-2019).

أما فيما يخص النسب المئوية الواردة في الجدول الطالاب قام بحسابها.

الجدول رقم 02: تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1980-2019

معدل إعادة الخصم %	نهاية تاريخ التطبيق	تاريخ التطبيق
2.75	1986/09/30	1980/01/01
5	1989/05/01	1986/10/01
7	1990/05/21	1989/05/02
10.5	1991/09/30	1990/05/22
11.5	1994/04/09	1991/10/01
15	1995/08/01	1994/04/10
14	1996/08/27	1995/08/02
13	1997/04/20	1996/08/28
12.5	1997/06/28	1997/04/21
12	1997/11/17	1997/06/29
11	1998/02/08	1997/11/18
9.5	1999/09/08	1998/02/09
8.5	2000/01/26	1999/09/09
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	2016/09/30	2004/02/07
3.5	2017/04/30	2016/10/01
3.75	إلى يومنا هذا	2017/05/01

المصدر: - النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 31 سبتمبر 2015، ص 91،

- تقارير بنك الجزائر (2015-2019)

الملاحق

الملحق رقم 02: تطور مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) (%) سنوياً	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	السنة	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) (%) سنوياً	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	السنة		
2.40	3558	108280	2000	-2.22	3644	110899	1980
1.66	3617	110077	2001	-0.13	3639	110754	1981
4.26	3771	114769	2002	3.13	3753	114220	1982
5.84	3991	121472	2003	2.16	3834	116686	1983
2.93	4108	125037	2004	2.39	3925	119474	1984
4.44	4291	130586	2005	0.61	3949	120205	1985
0.21	4300	130867	2006	-2.52	3850	117181	1986
1.81	4377	133233	2007	-3.51	3715	113073	1987
0.74	4410	134217	2008	-3.71	3577	108877	1988
-0.13	4404	134036	2009	1.64	3636	110667	1989
1.75	4481	136377	2010	-1.75	3572	108726	1990
0.98	4525	137714	2011	-3.60	3444	104811	1991
1.40	4588	139644	2012	-0.56	3424	104219	1992
0.76	4623	140708	2013	-4.25	3279	99789	1993
1.71	4702	143115	2014	-2.93	3183	96864	1994
1.60	4777	145405	2015	1.84	3241	98642	1995
1.10	4830	147011	2016	2.29	3315	100902	1996
-0.75	4794	145908	2017	-0.52	3298	100378	1997
-0.62	4764	145010	2018	3.53	3415	103925	1998
-1.13	4711	143371	2019	1.75	3474	105743	1999

المصدر : مؤشر التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي ، الموقع الإلكتروني : http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

الملاحق

الملحق رقم 03: تطور إجمالي تكوي رأس المال الثابت كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر

خلال الفترة 1980-2019

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي)	السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي)	السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي)
1980	33.78	1994	28.40	2008	29.23
1981	32.92	1995	29.14	2009	38.24
1982	34.44	1996	24.88	2010	36.28
1983	34.36	1997	22.95	2011	31.67
1984	33.48	1998	25.75	2012	30.80
1985	32.44	1999	24.39	2013	34.18
1986	34.46	2000	20.67	2014	37.42
1987	29.69	2001	22.84	2015	42.26
1988	26.24	2002	24.57	2016	43.07
1989	27.12	2003	24.09	2017	41.44
1990	26.97	2004	24.02	2018	40.49
1991	25.86	2005	22.37	2019	40.45
1992	27.07	2006	23.17	المتوسط	30.37
1993	27.01	2007	26.32		

المصدر : مؤشر التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي ، الموقع الإلكتروني : http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

الملحق رقم 04: توزيع النمو في الناتج المحلي بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري خلال

الفترة 1997-2019

السنوات	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج (%)	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج (%)	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج (%)	السنوات	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج (%)	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج (%)	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج (%)
1997	30.2	8	8.7	2009	31.2	5.7	9.3
1998	22.5	9.1	11.5	2010	34.9	5.1	8.5
1999	27.4	8.6	11.1	2011	35.9	4.6	8.1
2000	39.2	7.05	8.4	2012	34.2	4.5	8.8
2001	33.89	7.34	9.67	2013	29.8	4.6	9.9
2002	32.55	7.18	9.19	2014	27	4.9	10.3
2003	35.58	6.55	9.69	2015	25.17	5.4	11.6
2004	37.94	6.05	9.18	2016	23.17	5.6	12.3
2005	44.3	5.6	7.7	2017	26.01	5.48	12.26
2006	45.6	5.2	7.5	2018	22.44	5.42	11.84
2007	4.5	5.1	7.5	2019	22.84	5.70	12.38
2008	45.3	4.7	6.6	-	-	-	-

الملاحق

المصدر 1- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011-2019) ، الموقع الالكتروني : <http://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm>

2- مؤشر التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي ، الموقع الالكتروني : http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

الملحق رقم 05: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في العمالة الكلية خلال الفترة 1980-1989

السنوات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	النقل	التجارة والخدمات	الادارة	المجموع
1980	431000	46800	142000	487000	660000	2188000
	%19.70	%21.39	%6.49	%22.26	%30.16	%100
1981	458000	504000	148000	507000	705000	2322000
	%19.72	%21.71	%6.37	%21.83	%30.36	%100
1982	468000	522000	152000	541000	752000	2465000
	%18.66	%22.39	%6.17	%21.95	%30.51	%100
1983	475000	617000	160000	568000	797000	2167000
	%18.15	%23.58	%6.11	%21.70	%30.45	%100
1984	495000	655000	166000	594000	845000	2755000
	%17.97	%23.77	%6.03	%21.56	%30.67	%100
1985	536000	661000	169000	612000	900000	2878000
	%18.62	%22.97	%5.87	%21.26	%31.27	%100
1986	537000	657000	169000	618000	940000	2921000
	%18.38	%22.49	%5.79	%21.16	%32.18	%100
1987	654000	658000	215000	534000	1183000	3244000
	%20.16	%20.28	%6.63	%16.46	%36.47	%100
1988	621000	820000	256000	651000	1207000	3555000
	%17.47	%23.07	%7.20	%18.31	%33.95	%100
1989	602000	717000	230000	600000	1309000	3458000
	%17.41	%20.73	%6.65	%17.35	%37.85	%100

المصدر: تقرير "حوصلة إحصائية -1962-2001التشغيل"، الديوان الوطني للإحصاء، ص 190، الموقع الالكتروني <http://www.ons.dz>

الملحق رقم 06: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في العمالة الكلية خلال الفترة 1990-1999

الملاحق

المجموع	الزراعة	الادارة	التجارة والخدمات	النقل والاتصالات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	السنوات
4516490	907490	1318000	686000	252000	683000	670000	1990
%100	%20.09	%29.18	%15.19	%5.58	%15.12	%14.83	
4538380	1027380	1307000	744000	257000	588000	615000	1991
%100	%22.64	%28.80	%16.39	%5.66	%12.96	%13.55	
4578330	761330	1360000	810000	252000	613000	782000	1992
%100	%16.63	%29.71	%17.69	%5.50	%13.39	%17.08	
5078000	881000	1479000	615000	750000	677000	676000	1996
%100	%17.35	%29.13	%12.11	%14.77	%13.33	%13.31	
5707000	884000	1317000	2334000	-	588000	584000	1997
%100	%15.49	%23.08	%40.90	-	%10.30	%10.23	

المصدر: تقرير "حوصلة إحصائية -1962-2001 التشغيل"، الديوان الوطني للإحصاء، ص 190، الموقع الإلكتروني <http://www.ons.dz> :

الملحق رقم 07: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في العمالة الكلية خلال الفترة 2000-2017

المجموع	الزراعة	التجارة والخدمات والإدارة	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	السنوات
6179992	872880	3863695	617357	826060	2000
%100	%14.12	%62.52	%9.9	%13.37	
6228772	1312069	3405572	650012	861119	2001
%100	%21.03	%54.67	%10.44	%13.82	
6684056	1412340	366750	799914	804152	2003
%100	%21.13	%54.87	%11.97	%12.03	
7798412	1617125	4152934	967568	1060785	2004
%100	%20.74	%53.25	%12.41	%13.60	
8044220	1380520	4392843	12120222	1058835	2005
%100	%17.16	%54.61	%15.07	%13.16	
8868804	1609633	4737877	1257703	1263591	2006
%100	%18.15	%53.42	%14.18	14.25	
8594243	1170898	4871918	1523610	1027817	2007
%100	%13.62	%56.69	%17.73	%11.96	
9146000	1252000	5178000	1575000	1141000	2008
%100	%13.69	%56.61	%17.22	%12.48	
9422000	1242000	5318000	1718000	1194000	2009
%100	%13.11	%56.14	%18.14	%12.61	
9736000	1136000	5377000	1886000	1337000	2010
%100	%11.67	%55.23	%19.37	%13.73	

الملاحق

959000	1034000	5603000	1595000	1367000	2011
%100	%10.77	%58.37	%16.62	%14.24	
10170000	912000	6260000	1663000	1335000	2012
%100	%8.97	%61.55	%16.35	%13.13	
10789000	1141000	6450000	1791000	1407000	2013
%100	%10.60	%59.80	%16.60	%13.0	
10565000	1007000	6486000	1743000	1329000	2014
%100	%9.50	%61.40	%16.50	%12.60	
10594000	917000	6524000	1776000	1377000	2015
%100	%8.70	%61.60	16.80	%13.00	
10854000	865000	6620000	1895000	1465000	2016
%100	%8.00	%61.00	%17.50	%13.50	
10585000	1102000	6417000	1847000	1493000	2017
%100	%10.10	%59.10	%17.00	%13.80	

المصدر: تقرير "حوصلة إحصائية - 1962-2011 التشغيل" والتقارير السنوي "الجزائر بالأرقام، نتائج"، "2001-2013 الديوان الوطني للإحصاء، ص 190،

الموقع الإلكتروني: <http://www.ons.dz>

-التقرير السنوي "الجزائر بالأرقام، نتائج"، "2013-2015 الديوان الوطني للإحصاء، ص 16-17، الموقع الإلكتروني: <http://www.ons.dz>

-التقرير السنوي "الجزائر بالأرقام، نتائج"، "2015-2017 الديوان الوطني للإحصاء، ص 14-18، الموقع الإلكتروني: <http://www.ons.dz>

الملحق رقم 08: نتائج اختبار **Dickey-Fuller** الموسع لجذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة

عند المستوى

LPIB السلسلة

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.019845	0.1407
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1983 2019
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.658712	0.218128	-3.019845	0.0049
D(LPIB(-1))	0.327963	0.173861	1.886354	0.0684
D(LPIB(-2))	-0.168123	0.173474	-0.969153	0.3397
C	3.774092	1.214806	3.106744	0.0039
@TREND("1980")	0.074033	0.025406	2.704001	0.0965
R-squared	0.412000	Mean dependent var		0.101076
Adjusted R-squared	0.338500	S.D. dependent var		0.576303
S.E. of regression	0.468722	Akaike info criterion		1.447475
Sum squared resid	7.030415	Schwarz criterion		1.665167
Log likelihood	-21.77829	Hannan-Quinn criter.		1.524222
F-statistic	5.605440	Durbin-Watson stat		1.907988
Prob(F-statistic)	0.001550			

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.717893	0.8298
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1983 2019
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.049289	0.068658	-0.717893	0.4779
D(LPIB(-1))	0.024864	0.154319	0.161118	0.8730
D(LPIB(-2))	-0.467676	0.154785	-3.021465	0.0048
C	0.538959	0.546272	0.986613	0.3310
R-squared	0.255970	Mean dependent var		0.101076
Adjusted R-squared	0.188331	S.D. dependent var		0.576303
S.E. of regression	0.519206	Akaike info criterion		1.628775
Sum squared resid	8.895979	Schwarz criterion		1.802928
Log likelihood	-26.13233	Hannan-Quinn criter.		1.690172
F-statistic	3.784358	Durbin-Watson stat		1.986586
Prob(F-statistic)	0.019439			

الملاحق

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.586892	0.9702
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 11:57
Sample (adjusted): 1983 2019
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.017563	0.011068	1.586892	0.1218
D(LPIB(-1))	-0.005479	0.151164	-0.036246	0.9713
D(LPIB(-2))	-0.499864	0.151248	-3.304931	0.0022
R-squared	0.234024	Mean dependent var		0.101076
Adjusted R-squared	0.188966	S.D. dependent var		0.576303
S.E. of regression	0.519003	Akaike info criterion		1.603791
Sum squared resid	9.158385	Schwarz criterion		1.734406
Log likelihood	-26.67014	Hannan-Quinn criter.		1.649839
Durbin-Watson stat	2.001138			

السلسلة LM2

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.119780	0.9964
Test critical values:		
1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM2)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:06
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	0.013202	0.110221	0.119780	0.9054
D(LM2(-1))	-0.165296	0.193456	-0.854440	0.3988
C	0.147808	0.477401	0.309609	0.7587
@TREND("1980")	-0.004451	0.016058	-0.277174	0.7833
R-squared	0.101774	Mean dependent var		0.132050
Adjusted R-squared	0.022518	S.D. dependent var		0.087762
S.E. of regression	0.086768	Akaike info criterion		-1.951848
Sum squared resid	0.255978	Schwarz criterion		-1.779470
Log likelihood	41.08511	Hannan-Quinn criter.		-1.890517
F-statistic	1.284125	Durbin-Watson stat		2.002965
Prob(F-statistic)	0.295509			

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.918585	0.3206
Test critical values:		
1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM2)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:07
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.017244	0.008988	-1.918585	0.0632
D(LM2(-1))	-0.138710	0.165772	-0.836754	0.4084
C	0.278407	0.075789	3.673469	0.0008
R-squared	0.099744	Mean dependent var		0.132050
Adjusted R-squared	0.048301	S.D. dependent var		0.087762
S.E. of regression	0.085616	Akaike info criterion		-2.002222
Sum squared resid	0.256556	Schwarz criterion		-1.872939
Log likelihood	41.04223	Hannan-Quinn criter.		-1.956224
F-statistic	1.938916	Durbin-Watson stat		1.987469
Prob(F-statistic)	0.159003			

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.871808	0.9999
Test critical values:		
1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM2)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:08
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	0.013789	0.003561	3.871808	0.0004
D(LM2(-1))	0.153001	0.168888	0.905932	0.3710
R-squared	-0.247353	Mean dependent var		0.132050
Adjusted R-squared	-0.282002	S.D. dependent var		0.087762
S.E. of regression	0.099369	Akaike info criterion		-1.728754
Sum squared resid	0.355472	Schwarz criterion		-1.642566
Log likelihood	34.84633	Hannan-Quinn criter.		-1.698089
Durbin-Watson stat	2.036069			

LDEP السلسلة

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.457676	0.8266
Test critical values:		
1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:10
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.156531	0.107384	-1.457676	0.1541
D(LDEP(-1))	0.240138	0.178935	1.342042	0.1885
C	0.743405	0.402460	1.847153	0.0734
@TREND("1980")	0.020726	0.016085	1.288559	0.2063
R-squared	0.118769	Mean dependent var		0.131580
Adjusted R-squared	0.041013	S.D. dependent var		0.150847
S.E. of regression	0.147721	Akaike info criterion		-0.887678
Sum squared resid	0.741934	Schwarz criterion		-0.715301
Log likelihood	20.86589	Hannan-Quinn criter.		-0.826348
F-statistic	1.527462	Durbin-Watson stat		1.942319
Prob(F-statistic)	0.225068			

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.294711	0.6221
Test critical values:		
1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:11
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.019503	0.015064	-1.294711	0.2039
D(LDEP(-1))	0.145339	0.164643	0.882756	0.3834
C	0.244718	0.111473	2.195306	0.0349
R-squared	0.075734	Mean dependent var		0.131580
Adjusted R-squared	0.022919	S.D. dependent var		0.150847
S.E. of regression	0.149108	Akaike info criterion		-0.892630
Sum squared resid	0.778166	Schwarz criterion		-0.763347
Log likelihood	19.95997	Hannan-Quinn criter.		-0.846632
F-statistic	1.433945	Durbin-Watson stat		1.949204
Prob(F-statistic)	0.252027			

الملاحق

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.566173	0.9968
Test critical values:		
1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:11
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	0.012074	0.004705	2.566173	0.0146
D(LDEP(-1))	0.270098	0.162514	1.661998	0.1052
R-squared	-0.051534	Mean dependent var		0.131580
Adjusted R-squared	-0.080743	S.D. dependent var		0.150847
S.E. of regression	0.156819	Akaike info criterion		-0.816256
Sum squared resid	0.885316	Schwarz criterion		-0.730068
Log likelihood	17.50887	Hannan-Quinn criter.		-0.785591
Durbin-Watson stat	1.984121			

الملحق رقم 09: نتائج اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

السلسلة DLPIB

Null Hypothesis: DLPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.981729	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLPIB)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:15
Sample (adjusted): 1983 2019
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPIB(-1)	-1.495359	0.214182	-6.981729	0.0000
D(DLPIB(-1))	0.494701	0.151409	3.267314	0.0025
C	0.142011	0.190670	0.744798	0.4617
@TREND("1980")	0.000474	0.008059	0.058763	0.9535
R-squared	0.622213	Mean dependent var		-0.001263
Adjusted R-squared	0.587868	S.D. dependent var		0.815012
S.E. of regression	0.523217	Akaike info criterion		1.644167
Sum squared resid	9.033965	Schwarz criterion		1.818320
Log likelihood	-26.41709	Hannan-Quinn criter.		1.705564
F-statistic	18.11690	Durbin-Watson stat		2.003010
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملاحق

Null Hypothesis: DLPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.086771	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLPIB)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1983 2019
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPIB(-1)	-1.495080	0.210968	-7.086771	0.0000
D(DLPIB(-1))	0.494496	0.149134	3.315782	0.0022
C	0.151927	0.087463	1.737038	0.0914
R-squared	0.622173	Mean dependent var		-0.001263
Adjusted R-squared	0.599948	S.D. dependent var		0.815012
S.E. of regression	0.515493	Akaike info criterion		1.590217
Sum squared resid	9.034911	Schwarz criterion		1.720832
Log likelihood	-26.41902	Hannan-Quinn criter.		1.636265
F-statistic	27.99414	Durbin-Watson stat		2.002944
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: DLPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.680776	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLPIB)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1983 2019
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPIB(-1)	-1.404455	0.210223	-6.680776	0.0000
D(DLPIB(-1))	0.449096	0.150998	2.974187	0.0053
R-squared	0.588643	Mean dependent var		-0.001263
Adjusted R-squared	0.576890	S.D. dependent var		0.815012
S.E. of regression	0.530140	Akaike info criterion		1.621188
Sum squared resid	9.836706	Schwarz criterion		1.708265
Log likelihood	-27.99198	Hannan-Quinn criter.		1.651887
Durbin-Watson stat	1.929847			

DLM2 السلسلة

Null Hypothesis: DLM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.692695	0.0030
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLM2)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:19
Sample (adjusted): 1983 2019
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLM2(-1)	-1.244042	0.265102	-4.692695	0.0000
D(DLM2(-1))	0.080603	0.174248	0.462577	0.6467
C	0.213950	0.056282	3.801409	0.0006
@TREND("1980")	-0.002454	0.001435	-1.709821	0.0967
R-squared	0.579733	Mean dependent var		-0.004740
Adjusted R-squared	0.541527	S.D. dependent var		0.128884
S.E. of regression	0.087268	Akaike info criterion		-1.937853
Sum squared resid	0.251320	Schwarz criterion		-1.763699
Log likelihood	39.85028	Hannan-Quinn criter.		-1.876456
F-statistic	15.17386	Durbin-Watson stat		1.953389
Prob(F-statistic)	0.000002			

Null Hypothesis: DLM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.252040	0.0019
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLM2)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:20
Sample (adjusted): 1983 2019
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLM2(-1)	-1.085141	0.255205	-4.252040	0.0002
D(DLM2(-1))	0.005626	0.173345	0.032454	0.9743
C	0.140871	0.037639	3.742670	0.0007
R-squared	0.542502	Mean dependent var		-0.004740
Adjusted R-squared	0.515590	S.D. dependent var		0.128884
S.E. of regression	0.089703	Akaike info criterion		-1.907023
Sum squared resid	0.273585	Schwarz criterion		-1.776408
Log likelihood	38.27993	Hannan-Quinn criter.		-1.860975
F-statistic	20.15861	Durbin-Watson stat		2.004112
Prob(F-statistic)	0.000002			

الملاحق

Null Hypothesis: DLM2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.723510	0.0078
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLM2)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:24
Sample (adjusted): 1983 2019
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLM2(-1)	-0.322834	0.118536	-2.723510	0.0098
D(DLM2(-1))	-0.443659	0.146457	-3.029269	0.0046
R-squared	0.354018	Mean dependent var		-0.004740
Adjusted R-squared	0.335561	S.D. dependent var		0.128884
S.E. of regression	0.105058	Akaike info criterion		-1.616079
Sum squared resid	0.386298	Schwarz criterion		-1.529002
Log likelihood	31.89746	Hannan-Quinn criter.		-1.585380
Durbin-Watson stat	2.520678			

السلسلة DLDEP

Null Hypothesis: DLDEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.395168	0.0065
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLDEP)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:27
Sample (adjusted): 1983 2019
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLDEP(-1)	-0.992536	0.225824	-4.395168	0.0001
D(DLDEP(-1))	0.150543	0.173279	0.868790	0.3912
C	0.186843	0.071065	2.629176	0.0129
@TREND("1980")	-0.002785	0.002440	-1.141084	0.2620
R-squared	0.443162	Mean dependent var		-0.006394
Adjusted R-squared	0.392540	S.D. dependent var		0.195927
S.E. of regression	0.152705	Akaike info criterion		-0.818816
Sum squared resid	0.769518	Schwarz criterion		-0.644663
Log likelihood	19.14809	Hannan-Quinn criter.		-0.757419
F-statistic	8.754383	Durbin-Watson stat		1.948047
Prob(F-statistic)	0.000206			

Null Hypothesis: DLDEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.225799	0.0020
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLDEP)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:28
Sample (adjusted): 1983 2019
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLDEP(-1)	-0.924240	0.218714	-4.225799	0.0002
D(DLDEP(-1))	0.110497	0.170440	0.648306	0.5211
C	0.119009	0.039113	3.042689	0.0045
R-squared	0.421191	Mean dependent var		-0.006394
Adjusted R-squared	0.387143	S.D. dependent var		0.195927
S.E. of regression	0.153382	Akaike info criterion		-0.834172
Sum squared resid	0.799881	Schwarz criterion		-0.703557
Log likelihood	18.43217	Hannan-Quinn criter.		-0.788124
F-statistic	12.37063	Durbin-Watson stat		1.941331
Prob(F-statistic)	0.000092			

Null Hypothesis: DLDEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.650699	0.0095
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLDEP)
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 12:28
Sample (adjusted): 1983 2019
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLDEP(-1)	-0.415554	0.156771	-2.650699	0.0120
D(DLDEP(-1))	-0.144384	0.165019	-0.874952	0.3876
R-squared	0.263585	Mean dependent var		-0.006394
Adjusted R-squared	0.242544	S.D. dependent var		0.195927
S.E. of regression	0.170519	Akaike info criterion		-0.647405
Sum squared resid	1.017682	Schwarz criterion		-0.560328
Log likelihood	13.97699	Hannan-Quinn criter.		-0.616706
Durbin-Watson stat	2.096135			

الملحق رقم 10: تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLPIB DLM2 DLDEP
Exogenous variables: C
Date: 07/22/20 Time: 12:30
Sample: 1980 2019
Included observations: 36

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-48.37454	NA	0.003484	2.854141	2.986101	2.900198
1	-35.73678	22.46712	0.002855	2.652043	3.179883	2.836273
2	-24.15435	18.66058	0.002504	2.508575	3.432294	2.830978
3	15.64039	57.48129*	0.000466*	0.797756*	2.117355*	1.258332*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 11: نتائج اختبار السببية ل Granger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/25/20 Time: 09:15
Sample: 1980 2019
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLM2 does not Granger Cause DLPIB	36	0.05996	0.9804
DLPIB does not Granger Cause DLM2		0.83725	0.4845
DLDEP does not Granger Cause DLPIB	36	3.39611	0.0310
DLPIB does not Granger Cause DLDEP		90.1148	8.E-15
DLDEP does not Granger Cause DLM2	36	1.52304	0.2295
DLM2 does not Granger Cause DLDEP		0.45681	0.7145

الملحق رقم 12: تحديد عدد درجات التأخير للعلاقة بين LM2 و LDEP ,LPIB

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LPIB LM2 LDEP
Exogenous variables: C
Date: 07/22/20 Time: 12:31
Sample: 1980 2019
Included observations: 37

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-90.04131	NA	0.030674	5.029260	5.159875	5.075308
1	38.87377	229.9566*	4.71e-05*	-1.452636	-0.930177*	-1.268445*
2	48.00741	14.81130	4.73e-05	-1.459860*	-0.545555	-1.137525
3	50.65244	3.860317	6.85e-05	-1.116348	0.189802	-0.655869

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 13: نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات LPIB, LM2, LDEP

Date: 07/22/20 Time: 12:31
 Sample (adjusted): 1982 2019
 Included observations: 38 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: LPIB LM2 LDEP
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.410396	30.96900	29.79707	0.0365
At most 1	0.181700	10.89343	15.49471	0.2181
At most 2	0.082537	3.273454	3.841466	0.0704

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم 14: تقدير معادلة تكامل المشترك

Vector Error Correction Estimates
 Date: 07/22/20 Time: 12:36
 Sample (adjusted): 1982 2019
 Included observations: 38 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1
LPIB(-1)	1.000000
LM2(-1)	-0.432462 (0.51337) [-0.84240]
LDEP(-1)	-0.332993 (0.49587) [-0.67153]
C	-0.132568

ملحق رقم 15 : نتائج تقدير نموذج *VECM* في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة

Vector Error Correction Estimates

Date: 07/22/20 Time: 12:36

Sample (adjusted): 1982 2019

Included observations: 38 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1		
LPIB(-1)	1.000000		
LM2(-1)	-0.432462 (0.51337) [-0.84240]		
LDEP(-1)	-0.332993 (0.49587) [-0.67153]		
C	-0.132568		
Error Correction:	D(LPIB)	D(LM2)	D(LDEP)
CointEq1	-0.785461 (0.17042) [-4.60892]	-0.016869 (0.03323) [-0.50766]	-0.068439 (0.05413) [-1.26425]
D(LPIB(-1))	0.417369 (0.16342) [2.55390]	0.005983 (0.03187) [0.18775]	0.064310 (0.05191) [1.23883]
D(LM2(-1))	0.279200 (0.94106) [0.29669]	-0.143296 (0.18349) [-0.78093]	0.443019 (0.29893) [1.48202]
D(LDEP(-1))	0.779958 (0.54062) [1.44270]	0.133864 (0.10541) [1.26989]	0.061836 (0.17173) [0.36008]
C	0.128906 (0.14601) [0.88288]	0.132159 (0.02847) [4.64216]	0.056876 (0.04638) [1.22633]
R-squared	0.410747	0.059943	0.155525
Adj. R-squared	0.339323	-0.054004	0.053165
Sum sq. resids	7.046377	0.267899	0.710987
S.E. equation	0.462089	0.090101	0.146782
F-statistic	5.750785	0.526062	1.519386
Log likelihood	-21.90329	40.22026	21.67538
Akaike AIC	1.415962	-1.853698	-0.877652
Schwarz SC	1.631434	-1.638226	-0.662180
Mean dependent	0.099985	0.132050	0.131580
S.D. dependent	0.568501	0.087762	0.150847
Determinant resid covariance (dof adj.)	2.87E-05		
Determinant resid covariance	1.88E-05		
Log likelihood	44.98518		
Akaike information criterion	-1.420272		
Schwarz criterion	-0.644574		

ملحق رقم 16 : نتائج اختبار *ARCH*

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.145690	Prob. F(1,35)	0.7050
Obs*R-squared	0.153377	Prob. Chi-Square(1)	0.6953

ملحق رقم 17 : نتائج اختبار لاغرانج للارتباط التسلسلي ل Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	2.507830	Prob. F(2,31)	0.0978
Obs*R-squared	5.292006	Prob. Chi-Square(2)	0.0709

ملحق رقم 18 : نتائج اختبار Ljung-box

Date: 07/22/20 Time: 12:46

Sample: 1980 2019

Included observations: 38

Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.019	0.019	0.0141	0.906
		2	-0.194	-0.194	1.5983	0.450
		3	0.189	0.205	3.1499	0.369
		4	-0.175	-0.248	4.5147	0.341
		5	-0.009	0.121	4.5187	0.477
		6	-0.098	-0.287	4.9725	0.547
		7	-0.139	0.041	5.9248	0.549
		8	0.046	-0.143	6.0332	0.644
		9	-0.081	0.007	6.3809	0.701
		10	-0.079	-0.175	6.7191	0.752
		11	0.007	0.004	6.7220	0.821
		12	0.010	-0.074	6.7281	0.875

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ملحق رقم 19 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا

